
لمحات
من تجارب رجل
خدمة عامة من جيل
الرواد السودانيين
مامون بحيري

لمحات

من تجارب رجل
خدمة عامة
من جيل الرواد السودانيين

مامون بحيري

المحتويات

المحتويات

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

الإهـــــداء

- إحياءً لـذكرى والدي البكبـاشي أحمد عبدالوهـاب شريف.. ووالدتـي الميـرم أم بشاير علي دينار.. وخالتي الميرم فاطمة علي دينار.
- إلى زوجتي سعاد سيد علي عمر.. وابنائنا الخمس (هند وعلي وهدى وأحمد وسلوى).
- إلى أصدقائي وأبناء جيلي ممن شرفنا قدرنـا أن نحمل سويًا مسئولية تسلم، والحفاظ على، وترسيخ أعمدة خدمة مدنية متميزة في عشية.. ومع اشراقات الحكم الوطني.. وارتفاع راية الإستقلال.. في سماء بلادنا الحبيبة السودان.

م. ب

تصـــــديـــر

بقلم السيد/ أبيل ألير

نائب رئيس الجمهورية الأسبق

وأول رئيس للمجلس التنفيذي العالي للأقليم الجنوبي سابقا

قليلون هم أولئك النفر.. في السودان.. وحتي في غيره من البلاد الأخري.. في هذا المنحي.. الذين يميلون لكتابة مذكراتهم. هناك عدة أسباب تتفاعل.. لتثبط همم الناس.. وتقعد بهم عن الكتابة في مثل هذه الحالات. ففي بعض الأحيان قد لا يكون لدي المرء الكثير. المثير.. الذي يمكن أن يستقطب به شغف القراء من عامة الناس خارج نطاق الأسرة.. أو الأصدقاء والزملاء. وفي أحيان أخر فإن من قد تتوفر لديهم القدرة والمؤهل ليصبحوا كتاب مذكرات.. لا يتوفر لديهم المزاج.. فينأون عن ذلك جراء ما يعتورهم من إرهاق في أعقاب تاريخ طويل من العمل الشاق والمضني.. ولذا فإنهم لدي تقاعدهم عن العمل العام.. يفضلون الإبتعاد عن الأضواء.. بقدر الإمكان.. يؤثرون عليه الخلود إلي الراحة.. أملاً في الإستمتاع بقدر ما يتاح لهم من الهدوء والسكينة. وهناك فصيل آخر. ببساطة.. تنعدم لديه الرغبة والميول لطرح ما جناه لشخصه من خبرة طويلة أثناء حياته العملية.. فيضن بها عن جمهور الآخرين! أما القلّة النادرة التى تميل إلى الكتابة.. فى هذا السياق.. فإن ذلك يتأتى لهم.. فى الغالب الأعم.. نتيجة تشجيع من زملائهم واصدقائهم.. والذين يتأسس لديهم إعتقاد جازم أن زميلهم وصديقهم هذا إنما يختزن في جعبته خبرة هامة وشامخة.. يلزم أن تسكب.. وتوثق. وتقدم فى سجل مكتوب للجمهور العريض.. من مواطنية.. وخلافهم.. لتستوعبها وتستفيد منها أجيال الحاضر والمستقبل.. فى مسعاها الحثيث لاهتبال المعرفة.. والدروس.. والعبر!.

ومذكرات مامون بحيري التى يجدها القارئ بين يديه اليوم.. فإنها ذات خصوصية عميقة في الكثير من جوانبها.. ولذا يمكن النظر إليها بحق أنها تصنف بين الفصيل الأخير من الكُتّاب الذين أشرت إليهم في فاتحة هذا التصدير.

إن المذكرات.. هذة.. تغطي فترة الخمسين عامًا المنصرمة من منعطفات التاريخ.. بكل ما اكتنفته تلك الفترة من تحديات.. ليس للسودان وحدة.. بل.. وبنفس القدر.. للقارة الأفريقية.. ومنطقة الشرق الأوسط.. إلى شتي أصقاع العالم الفسيح. لقد كانت

فترة مليئة بالأحداث العظام التي صنعت التاريخ.. وحفرت بصماتها فوق جدار المسرح العالمي. فقد شملت تلك الأحداث إعادة ترتيب النظام العالمي في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية بكل ما ألحقته بالبشرية من ويلات ودمار.. إلي جانب موجة التحرر السياسي التي إنتظمت، وانتشلت معظم أقطار القارة الأفريقية من ربقة الإستعمار.. ناهيك عما ألقت به عملية إشراق شمس الحرية من ظلال في مجالات اقتصاديات واعادة ترتب الأطر السياسية لشعوب ظلت ترزح لعقود من الزمان تحت نير تسلط القوي الأستعمارية. كانت تلك الفترة ايضًا هي بؤرة ما عرف بالحرب الباردة.. الستار الحديدي.. وسباق التسلح في عالم تحكم في شئونه ومصائره.. قوتان عظمتان.. عنوة وأقتدارًا.. كل ينافس الأخر.. بشتى الوسائل. الظاهرة منها والخفية.. فى نشر عقيدته التى أخذ يدفع بها.. بين العالمين.. لتأسيس النظام الإجتماعى الذى يراه.. الإشتراكية الماركسية في محور الشرق بقيادة الإتحاد السوفيتى فى مواجهة الراسمالية الحرة لمحور الغرب.. بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي فورة غليان هذه الخضم الزاخر من الأحداث.. كان مؤلف هذه المذكرات.. يراقبها عن كثب.. وبحذق واهتمام بالغين.. بل.. وفوق ذلك فقد كان الكاتب من جيل الرواد.. من الرعيل الأول.. الذين طوفوا على مسرح تلك الأحداث.. على الصعيدين القومى والإقليمى.. والذين كان لهم دور فاعل فى تكييف الشأن السياسى العام.. ووضع لبناته الأولي والذي كان بدرجة عالية من الأهمية.. إلى جانب ما كان يتطلبه من سرعة في الإنجاز. شملت تلك المهام على الصعيد القومى في بلادنا تأسيس نظام مالي، إدخال عملة وطنية للمرة الأولي.. إنشاء بنك مركزي وما كان يتطلبه من إدارة جديدة وبدرجة عالية من الكفاءة.. كل تلك المهام المالية التى كانت تتطلبها ظروف سودان جديد.. توجت باعادة العملات الأجنبية – المصرية والبريطانية – والتي كانت متداولة في سني الحكم الثنائى للبلاد. ليس ذلك فحسب. بل تطلب العهد الوطني.. الذي اشرقت شمسه – تأسيس البنوك الحكومية المتخصصة وبنوك القطاع الخاص.. لأول مرة.. علي الصعيد المحلي. أما على الصعيد الخارجي فقد برز للمؤلف دور فاعل.. ومساهمة رائدة فى تأسيس أول بنك لعموم أفريقيا.. مما أدى – إعترافًا بذلك الدور السامق – أن شرفته أفريقيا بتكليفها له بالقيام بمسئولية أول رئيس لتلك المؤسسة الوليدة.. بل.. وأعيد إنتخابه في ذات الموقع لدورتين.

وقبيل توجهه إلي أبدجيان بساحل العاج لتولي مسئوليته على قمة بنك التنمية الأفريقي (ADB).. كان المؤلف يشغل منصب وزير المالية لفترة قصيرة إبان عهد الفريق عبود في أوائل الستينات وفي منتصف السبعينات عمل مرة ثانية كوزير للمالية في عهد مايو.. عقب توليه رئاسة مجلس أمناء الصندوق الخاص بتمويل عملية العودة.. ومتطلبات الإغاثة.. وإعادة تسكين ما يقارب المليون شخص من السودانيين الجنوبيين.. لدي عودتهم لموطنهم في أعقاب توقيع اتفاقية أديس أبابا.. التي وضعت حداً لأول حرب أهلية بالبلاد.

ومن موقعه المرموق ذاك.. كرجل خدمة واقتصادي مشهود له بالكفاءة. فإن المؤلف يثير نقاطًا عديدة.. ذات صلة لصيقة بعمله تفرض أهميتها بقوة على القارىء على أنها تحمل في طياتها دروسًا وعبر يلزم أن تستوعبها وتستهدي بها أجيال الحاضر والمستقبل. انه مثلا يسلط الضوء على حادثتين.. عندما يستدبر ذلك الماضي البعيد.. ويستعيد بعض ذكريات ما كانت تتطلبه حقائق الأشياء في ذلك الزمان.. من زاوية الإنضباط المالى. وضرورات التقيد باللوائح والممارسات التى كانت تحكم الخدمة المدنية. كانت واحدة منها تتعلق بالنهج الذي اتبع عندها.. بكل الدقة . في شأن تعيين المؤلف نفسه في الخدمة عام ١٩٤٩، كأول سوداني جامعي تولى وظيفة ضابط مالي في ما كان يعرف بمصلحة المالية. لقد تقدم للوظيفة في شهر مايو من ذلك العام.. ولكن إجراءات معاينته لم تتم إلا بعد مضى شهرين.. في يوليو الذي تلاه. أنه يضمن هذا الجزء من مذكراته إشارة خاصة يحكى عبرها عن انطباعه حول ما أحاط بأمر تعيينه ذاك.. فيقول: "كانت المعاينة سلسة وودية فقد شرح لي من تولوا أمرها في رقة متناهية وتهذيب بائن.. الأسباب التي حالت دون الإسراع بالإجراء كما كانوا يرغبون.. إذ أنه كان لابد من خلق الوظيفة لأول مرة.. وإعداد ما تتطلبه من وصف للوظيفة ومسئولياتها إلى جانب تضمين الإعتماد المالى المطلوب لها في الميزانية.. لقد كان استقرائي لهذه الحادثة فيما بعد أنها أول درس لي في إدارة الشئون المالية"!

كانت تلك حادثة بسيطة لا تسترعي كبير اهتمام ونظر في وقتها ذاك.. غير أنها - بلا شك - تحمل درسًا كبيرًا لنا في حاضرنا الذى نعيشه اليوم!!

والحادثة الثانية تتعلق بما كان سائدًا في زمانه ذاك من أهمية لمؤسسة الخدمة المدنية فى ادارة الحكم. إنه يسجل بكلماته: "كان رجل الخدمة المدنية علي قدر وافر من المسئولية.. التى تلزمه أن يقدم خدماته التى تتطلبها وظيفته.. ولكنه لم يك خادمًا -

على أية حال – يلزم عليه أن يتلقى –بكل بساطة– الأوامر. كلا.. فقد كان رجل الخدمة بمثابة التنفيذى الذي تفرض عليه مسئوليته أن يمحض رؤساءه النصح الأمين.. ويقترح التحسينات الموضوعية التى يلزم إدخالها علي السياسات المتبعة حتي تحقق الأهداف المنوطة بها.. والتى يقوم بوضعها الوزراء المختصون"!

وفي سياق هذا العمل الجذاب.. والذي يستنهض همم الفكر والتمعن عند القارىء.. فإن المؤلف ينتقى بعض المسائل الموضوعية.. والمتعلقة بالاحداث الجارية التي نعيشها.. ويخضعها للنقاش العميق. يتنفس خلالها عبير خبرته الثرة.. والتى تراكمت لديه عبر السنين.. كثمار أينعت من خلال سنوات عمله الطويل.. علي المستويات الوطنية والإقليمية.. والعالمية.. ومن ثم فإنه لا يمل التكرار بالإشارة بالصوت العالي لما يري أنه عين الصواب. فيما يلزم أو ما لا يلزم. علي الحكومات.. والمؤسسات العامة أن تضعه نصب أعينها. في الإضطلاع بمسئولياتها.

لقد أشرت سابقًا – في سياق هذا التصدير – إلي الصورة التي يراها لرجل الخدمة المدنية.. ومتابعة لذلك.. فإن المؤلف يوالي الإشارة فى تأكيد قاطع علي أن الخدمة المدنية نفسها انما هي كيان لا يمكن الإستغناء عنه.. أو فصله.. عن لب الحكم الصالح. وعليه فهو يري أن الإستيعاب لها يلزم أن يتجز بكل الدقة والعناية الفائقة.. وعندما يتم ذلك الإستيعاب.. فيصبح من الضرورة بمكان أن يمنح رجل الخدمة الحرية الكاملة لإبداء النصح حول السياسات المتبعة.. لتخطيط وتنفيذ تلك السياسات التى يشارك فى وضعها مسبقًا.. وفي معرض ممارسته لتلك الحرية يتحتم علي رجل الخدمة المدنية أن يعي أن ذلك النصح وتلك المساهمة يلزم الأ تبني علي مجرد التخمين والإندفاع والتخبط.

والمسألة الثانية التى يشير إليها المؤلف.. تتحدث عن الجهد الذي بذل في اعقاب مولد الدول المستقلة في افريقيا.. لتحقيق التعاون الإقتصادي بين تلك الدول. وفي هذا الصدد فقد أفرد المؤلف مساحات واسعة غطي بها قصة تأسيس بنك كل أفريقيا.. مولد بنك التنمية الأفريقي.. والظهور لفترة قصيرة للبنك الدولي.. وصندوق النقد الدولي.. علي المسرح الأفريقي وما تمخض عن ذلك الحدث.

أما المسألة الثالثة التى يتطرق إليها فهي تتعلق بأمر هام وحساس.. وذا أهمية قصوي بالنسبة لنا في عالمنا الحاضر.. وللأجيال القادمة.. كما يمتد ليشمل تقدم البشرية في مجملها. وإذا ما نظرنا إليها من جهة جانبها المظلم فإنها تومىء بالتهديد

بفناء ودمار المدنية التي نعيشها. إن المؤلف يذكر لنا في هذا الصدد أنه، ومعه عدد ضئيل من أشهر وأقدر الإقتصاديين علي زمانه. من الغرب.. الإتحاد السوفيتي.. ومن دول آسيا. كانوا قد كلفوا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك عام ١٩٥٩م.. بمهمة عاجلة حدد لإنجازها فترة أسبوع واحد فقط.. قام بتكليفهم بها المستر داق همرشولد سكرتير عام الأمم المتحدة في ذلك الوقت. كانت تلك المهمة، بما لايدع مجالاً للشك، مهمة فريدة من نوعها. لقد كلفوا بالقيام بتقييم للفوائد الإقتصادية والإجتماعية التى تعود للبشرية من جراء عملية نزع السلاح التى كان يدور الحديث حولها عندئذ. قامت المجموعة بالمهمة التي كلفت بها في الوقت المحدد.. وضمنت نتائجها وتوصياتها والتى حازت على أجماعهم حولها وفي التوقيع عليها.. في تقرير مقتضب.. ومحكم.. كانت تشير قمة ما توصلوا إليه من نتائج: "أن نزع السلاح إذا ما قدر له أن ينجز سيعود على البشيرية بفوائد اقتصادية واجتماعية لم تخطر على البال"

ويستطرد المؤلف في سرد تلك النتائج والتوصيات.. ونراه بما عرف عنه من شخصية متزنة.. ووقار بائن.. يومىء بتصريحات يشوبها شيء من التأسّي الذي يعتور الإنسان في مثل هذه اللحظات.. فيعلق علي كل ذلك بقوله: "إن اللجنة المكلفة لم تعاود الإجتماع قط بعد ذلك.. وإن إحساسي أن التقرير قد مات في مهده. بموت السكرتير العام. لقد عشنا لنري سباق التسلح بين القوي العظمي خلال سنوات الحرب الباردة.. والشراء البذخى للسلاح بواسطة أقطار العالم الثالث في الفترة الأخيرة". إن داق همرشولد السويدي.. ورجل الخدمة المدنية الأول في العالم.. والذي استطاع بحصافته وقدراته الفائقة أن يحول مكتب السكرتير العام للامم المتحدة إلى مؤسسة مؤثرة وفاعلة فى الشئون الدولية.. على زمانه.. قد قضى نحبه في حادث تحطم طائرة.. فى ظروف غامضة.. فى سبتمبر عام ١٩٦١ فى أدغال حدود زامبيا مع الكنغو.. ذلك الحادث المأساوى الذي قضى على حياته فى لحظات كان يأخذ طريقه فيها للمشاركة في محادثات وقف إطلاق النار مع المستر شومبي.. رئيس إقليم كاتانقا.. أثناء أزمة الكنغو الشهيرة.. ثم يتساءل المؤلف عما كان سيؤول إليه مصير العالم اليوم إذا ما كان قد قدر لتلك التوصيات أن تري النور.. فيتم تبنيها.. ومراقبة تنفيذها بكل الصدق والأمانة؟ وعما إذا ماحدث أن آل مصير آليات الحرب والدمار.. من دبابات.. وسفن حربية.. تمتلكها القوى العظمى.. وحتى الأقل منها.. يقول إذا ما قدر لتلك الآليات أن يذوب معدنها.. ويعاد تصنيعه إلى معاول للحرث.. تشقق الأرض.. فتفلحها.. وتنبت الزرع

فيغذي الضرع لخير الإنسانية؟.. هكذا يقدم المؤلف للقارىء معلومات قاهرة.. وصاعقة.. تدفعه ليخلو إلى نفسه لحظات.. يغوص خلالها فى حنايا الفكر والتأمل الأخلاقى!!

يستطرد الكاتب بعد ذلك ليأخذنا إلى تفاصيل المواجهة التي حدثت بينه وبين مجموعة من الشباب السوداني.. فى ديار مهجرهم بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٧.. لقد كانوا - بالواضح - غير سعيدين.. إن لم يكونوا تحت سلطان شيء من الغضب.. لدي مواجهتهم له.. ولكنهم كانوا بالطبع في قمة الأدب. كما كانوا على حق فيما طرحوه عليه من هموم. لقد كانت شكواهم في محصلتها النهائية.. إن الأجيال السابقة واللاحقة والتى ينتمى إليها المؤلف.. لم يورثوا الشباب شيئًا يعينهم فى حياتهم.. إذ ليس لدي السودان اليوم ما يقدمه لهم بعد مضى خمسة وأربعين عامًا من الإستقلال!!

إن المساحة الوافرة التى يوليها الكاتب لهذا الحديث.. أو سمة المحاضرة.. إنما يعبر عن تفهم.. واستيعاب المؤلف لخطورته. فقد استمع إليهم في صبر بائن.. واخضع تساؤلاتهم للمزيد من التفكير والتشاور لدى عودته لأرض الوطن.. إنه يربط ردود فعله لحديث أولئك الشباب بشحنة أخري من التفكير العميق.. يتخذ منه مدخلاً لموضوع آخر.. كان بالمثل.. يستحوذ على قدر وافر من إهتمامه وتأملاته.. والذي أفرد له فقرة منفصلة في الكتاب تحت عنوان: "السودان علي أعتاب الألفية الجديدة". هل السودان.. وهو يستشرف اليوم مطلع القرن الحادي والعشرين مهيأ لمواجهة والتغلب علي المشاكل السياسية والإقتصادية التى ظلت منتشرة على الساحة.. متحدية لجيل المؤلف طوال الخمسة وأربعين عامًا المنصرمة من عمر الإستقلال؟ إن ردود فعله لهذه الأسئلة العاتية وما تشوبها من تحد بائن.. قد قام بتسجيلها بقدر وافر من الذكاء والإدراك.. والمعرفة المتوفرة لديه.. والمتاحة له في متناول يده.. إلي جانب صراحته ووضوحه غير المعتاد!

لقد جاءت ردود فعله لما يخبئه القرن الحادي والعشرين في أحشائه للسودان.. لهؤلاء الشباب الذين ضاق صبرهم.. فمنهم من هجره إلي أمريكا.. وأوروبا.. وبقية أرض الله الواسعة.. ومنهم من مازال قابعًا بأرض الوطن.. غير أنه بدوره يلهث من وطأة فقدان الصبر.. والضيق النفسي.. ولحظات التيه.. واليأس القاتل. إن تلك الإجابات لا تقف عند حدود السودان بل انها بالواضح تتعداه إلي ما وراء حدود أفريقيا.. والعالم العربى إلي ساحات العالم الواسعة.. والتي توالي إنشطارها بخطي حثيثة.. جراء نوبات

الظلم وعدم الإنصاف.. التي أخذت تلقى بظلالها عليه.. في مجالات الإقتصاد.. وبين ثنايا التركيبة الإجتماعية لمجتمع البشرية.

وأستميح القاريء عذرًا في هذه الإطالة.. لأختم بنقطتين أخيرتين. إن المؤلف لا يتردد أن يفضي إلينا بشحنات من التذكرة.. يرفع عبرها رايات سامقة تتحدث عن أهمية حرية التنظيم.. حرية التعبير والتخاطب.. حرية الفكر والعقيدة. فيتغنى بأهازيج الحقوق الديمقراطية.. هذه الشحنات النبيلة التى ما تفتأ تظهر في سطور الكتاب بين الفينة والأخري. إن المؤلف يصدح بالصوت العالي عن اعتقاده الراسخ.. أن الإستقرار في السودان.. بل وفى غيره من الأمم.. إنما ينبنى علي توفر حكم القانون.. علي توفر والحفاظ على الحقوق الديمقراطية.. علي نشر ألوية التعددية.. علي حكم الشعب بالتراضي وليس بالقهر والتسلط.. وعلي ضمانة التداول السلمي للسلطة عن طريق توخي منهاج منتظم لممارسة حق الإنتخاب الديمقراطي.. واستفتاء الأمة في أمهات شئونها. إن إيمان الكاتب بهذه المباديء الأساسية.. لا تخطؤه العين.. ونراه يعبر عنها بوضوح فى حادثتين يجدهما محفورتين في ذاكرته.. فتعالوا معي نستعرضها معه:

في الأولى منها يشير الكاتب إلى مقابلة قام بها للسيد الرئيس اسماعيل الأزهرى.. رئيس الوزراء ووزير الداخلية في عهد الحكم الذاتي.. قبل أشهر معدودة من إعلان إستقلال البلاد.. كلف خلالها بتقديم تقرير هام لسيادته.. وكان في صحبته زائر هندي يدعي المستر راو.. وهو مراجع عام متقاعد ببلاده استقطبه السيد وزير المالية حينذاك.. لمهمة بالسودان بوزارته في مجال تخصصه.. لدي نهاية المقابلة.. فاجأ الزائر الهندي السيد رئيس الحكومة.. مستغلاً تلك السانحة.. ليلقى عليه محاضرة طويلة. قال المستر راو موجهًا حديثه للسيد الأزهرى: "يتوجب علي ضباط الجيش أن يعوا ويتقبلوا ضرورة إنصياعهم لسلطة القوي السياسية المدنية. كان ذلك من أمهات اهتماماتنا في الهند لدي حصولنا علي الإستقلال.. إذا لم يستجب ضباط الجيش لتلك الضرورة.. فسيأتي اليوم الذي يتجرأون فيه بالزج بك وبوزرائك في غياهب السجون"!!

..وها هو المؤلف اليوم يذكّر قراءه بما حدث للسيد الأزهري عام ١٩٥٨.. ثم بعده عام ١٩٦٩.. حينما اعتقلته قوات الجيش في انقلابين متتاليين.. وما تبع ذلك من تسلسل للاحداث التي شهدها تاريخنا الحديث!

أما الحادثة الثانية.. فيرويها لنا في معرض حديثه عن الكيفية التي سلّم بها السيد رئيس الوزراء ووزير الدفاع الأميرالاى عبدالله بك خليل السلطة للجيش عام ١٩٥٨.

يقول المؤلف في كلمات لا لبس ولا غموض فيها: ".. لا أستطيع أن أقاوم ميولاً لدى لأجهر بالقول أن أفعال وردود أفعال السيد عبدالله بك خليل كان بالإمكان أن تأتى مختلفة عما جاءت به.. إذا ما كان هو نفسه منتخباً في موقعه ذاك بواسطة قياديي حزبه.. ولم يتبوأه فقط عن طريق التعيين بواسطة زعيم طائفته الدينية.. إذا ما كان قد قدر له أن يأتي إلي موقعه بالانتخاب فكان سيتحتم عليه وبموجب مقتضيات الواجب الديمقراطي أن يرجع إلي قيادة حزبه للمشورة وأخذ الرأى.. ولو قدر لذلك أن يحدث في ذلك الزمان.. فإنني اشك كثيرًا في تلك الحالة.. أن أي جهاز سياسي حزبي مسئول كان سيوافقه علي التنازل عن السلطة بتلك الكيفية"!!

إن السيد مامون بحيري.. وعلي صدي ايقاع هذه الأطروحات إنما تتزين شخصيته.. ليس فقط علي أنه إقتصادي مرموق.. ورجل خدمة مدنية عالمي الشهرة.. وإنما لكونه هو ايضاً.. ديمقراطي "حتي النخاع"!

إن المؤلف بسفره الرائع هذا.. إنما يقدم للقاريء.. في ثناياه.. مادة ثرة.. تستحق الأطلاع عليها.. وتشحذ همم الفكر والتأمل.. ولعل في بعض جوانبها ستجد مجموعة الشباب السوداني الذين دخلوا معه في تلك المواجهة عام ١٩٩٧ في أمريكا سيجدون منهلاً خصباً للإجابة علي تساؤلاتهم تلك.

إن هذا الكتاب لهو سجل هادف ومشرّف يفيض بالموضوعية والتوثيق الأمين لملحمة طويلة.. حافلة بالخبرة والمعرفة التي اكتسبها صاحبها خلال نصف قرن من الزمان.. كان مليئاً بالأحداث الجسام.. ليس في بلادنا وحدها.. بل والي ما وراء حدودها بنفس القدر.

الخرطوم

فى ١١ اكتوبر ٢٠٠١م

المقدمة

لعله من نافلة القول أن أؤكد بأنني عندما فكرت في كتابة هذه المذكرات لم أقصد بها أن تكون كتاباً مرجعياً في علم الإقتصاد أو السياسة أو الإدارة.. إنما هي مجرد سرد لحياة طويلة حافلة بالعمل والمشاركة الفاعلة في الإضطلاع بمسئوليات شتى علي الصعيد الوطني والدولي. إنها عندى بمثابة لمحات تلقي الضوء علي تلك التجارب المتنوعة في كثير من جوانبها.. فهي – بمعني آخر – إجترار لذكريات.. ظلت عالقة بذاكراتي طويلاً.. أو قل ملاحظات شخصية سجلتها هنا وهناك.. علي مر الأيام والسنين. إن هذه المذكرات في جوهرها حقيقية.. وصادقة.. بل وانعكاس موضوعي لأحاسيس شخصية، وأفكار.. وردود أفعال لمواقف عايشتها.. أو قابلتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.. كنت قريباً منها أحياناً.. أو من علي البعد أحيان أخرى.. إنها لا تشكل سيرة ذاتية بالمعنى الكلاسيكي للكلمة.. والتي يكون التركيز فيها علي دور صاحبها بحسبانه الممثل الوحيد علي خشبة المسرح!.

وبما أن مسئولياتي اقتضت العمل مع الآخرين بروح الفريق سواء كان ذلك في اللجان أو المصارف.. أو الوزارات.. والمنظمات والمؤسسات الأخرى.. فإن نعرة الذات تكون عادة قد تغيبت.. وظهرت بدلاً عنها نبرة المجهودات الجماعية.. وليس ذلك مسألة تواضع منى أو نكران لِلذات.. ولكنه إنعكاس وتعبير عن اسلوب للأداء فى أوضاع حقيقية عشتها.. وفى مجمل القول.. ونهاية المحصلة.. فإن هذه الذكريات تهتم بحياة عملية إمتدت لنصف قرن من الزمان في حياتى.. وعندما أكتبها، فأننى لا أفعل ذلك كواعظ أو مرشد أو مبشر يدعو للتمسك بقيم الفضيلة والأخلاق.. وإنما هى قصة شخصية لحياة رجل شاء حسن طالعه أن يتحمل مسئوليات معينة في فترة اتسمت بتحولات وتغييرات هامة في تاريخ بلاده.

وفى خلال كل ذلك السرد.. فقد تعمدت أن أحجم عن التلميح أو إدعاء الحكمة.. أو التظاهر بملكة الإلهام.. كما قصدت أن أنحو بعيداً عن ادعاء ثاقب النظر.. أو رجم الغيب.. وأن تبدو خالية من الإنسياق وراء التفاخر والتباهي.. أو العاطفة والإثارة!.

لقد قمت بكتابة هذه المذكرات فى الولايات المتحدة الأمريكية والتى ذهبت إليها مستشفياً وذلك بعد أن أحسست بتحسن فى صحتى.. وربما إذا ما كان قد قدر لها أن تكتب فى الخرطوم لكنت قد تمكنت من الإعتماد إلى حد كبير على مكتبتى الخاصة.. ولو حدث ذلك فلربما كان سيكون مغرياً لى أن أحملها باسماء وأرقام ووقائع كثيرة..

أحسب أنها كانت ستفضي - بلاشك - إلى إطالة غير مستحبة.. وهكذا تجيء هذه المذكرات بشكلها هذا مختصرة.. ومضغوطة.. وربما لا يكون الإسلوب جميلاً وممتعاً غير أني آمل أن يجده القارىء هادئاً ورصيناً.. وموضوعياً.. وفي المحصلة النهائية فإن شعوري هو أن المرض الذى أتى بى إلى الولايات المتحدة أنشد العلاج.. كان يخفى لى فى طياته بركة من عند الله أحمده واشكره عليها.. أن هيأ لى أن أتفرغ لكتابة هذه المذكرات.

إن هناك اسماء قليلة ورد ذكرها في هذه المذكرات.. بينما هناك العديد ممن يستحقون الذكر.. ولكنى رأيت أن أتفادى ذلك حتي لا أحمل الكتاب كثيراً. إن غياب أسماء بعينها وكذلك بعض الإحصاءات ربما تخلق شيئاً من الضبابية ولكنى أثق أنها بالقدر القليل المسموح به فى هذا المقام.. ولا يجب أن يكون غيابها حاجباً قاسياً طالما كانت الرسالة واضحة المعالم.

ورغم أن الهدف كان كتابة ذكريات ذات ميزات معينة إلا أن الأمل معقود في أن تساعد في مجملها فى إزالة بعض المفاهيم الخاطئة.. وربما تعمل من جانب آخر إلي حفز بعض المؤرخين المعاصرين من بنى وطني أن ينكبوا على الكتابة بصورة تفصيلية ونمط تحليلى أكثر عمقاً.. وأشمل تغطية.

وفي أثناء إقامتي فى الولايات المتحدة تيسر لي قراءة بعض كتب السير الذاتية لبعض الشخصيات الأمريكية.. لاحظت حينها أن هناك ميلاً لنشر بعض الفضائح الشخصية مضمنة فى تلك السير.. ومبلغ علمى أن أهل أمريكا يميلون في تلك البلاد لمعرفة الفضائح الشخصية للمشاهير من الرجال والنساء فى مجالات الحياة المختلفة.. ويبدو لي أن القانون الأمريكى متساهل إلى حد ما فى مسائل دعاوى التشهير والقذف.. وتتحكم فى مجتمعهم الرغبة في معرفة أدق التفاصيل عن الحياة الخاصة لاولئك المشاهير من قادة الحياة الأمريكية!!.

ولقد نصحنى بعض الأصدقاء.. بحسن نية.. أن أضمن فى هذه المذكرات بعض الفضائح الشخصية المؤسسة للزعماء والقادة السودانيين الذين عاصرتهم على زمانى ولربما كان هدفهم من ذلك إضفاء قيمة تجارية على هذا الكتاب تساعد فى الترويج له عندما يرى النور.. غير أنى - وبكل الحزم والإصرار. إعتذرت عن قبول مثل تلك النصيحة.. أولاً.. لأنه لم تكن هناك على أيامى فضائح من هذا القبيل تركت أثرها على الأداء العام للقادة الذين عرفتهم.. إضافة إلى ذلك فإن المزاج العام والتقاليد والأعراف

فى السودان لا تشجع مثل هذا العمل.. ناهيك عن أن اخلاقى وقيم السلوك عندي لا تفسح لى مجالاً الج عن طريقه إلى هذا المنحى!.

من جانب آخر.. لم يكن مجرد صدفة - على الصعيد السياسى لتطور مسارى الشخصى في العمل العام أن أصبحت وزيراً للمالية والإقتصاد خلال فترتين من الحكم العسكرى (نظام نوفمبر ونظام مايو).. فقد كنت في مرحلة من حياتى أعتقد أن نظام "المستبد العادل" هو نظام مثالى للسودان.. غير أن نتائج التجربة فى النهاية جاءت مختلفة لما كنت أعتقد.. فقد أفرزت تلك النظم القليل من العدالة.. بجانب الكثير من الإستبداد!

شكر.. وعرفان:

إن الواجب والعرفان يفرضان على أن أسجل إمتنانى للعديدين من الأصدقاء الذين قدموا لى يد المساعدة.. وشملونى بالنصح المخلص.. والتوجيه القيم.. فى كتابة ونشر هذه المذكرات.. ويسعدنى أن أشير على وجه الخصوص إلى المرحوم الأستاذ بشير محمد سعيد والذى شجعنى كثيراً على هذا العمل عند بدايته.. وللدكتور إبراهيم حسن عبدالجليل.. والأستاذ الطيب السلاوى وكذلك إلى السيدة/ رفيف بركات البرغوثى المحررة بمنتدى الفكر العربى بالمملكة الأردنية الهاشمية.. والتي انتقلت إلى رحمة مولاها في الأسابيع القليلة الماضية عليها الرحمة.. والسيد/ الضامن محمد الضامن من الأردن أيضاً.. وللسيد/ الرشيد بحيرى.. والمهندسة المعمارية هدى مامون.. وذلك للجهد العلمى والصبور الذى بذلوه معى فى مراجعة المسودات الأصلية لهذه المذكرات فى مراحلها المختلفة.

وشكرى الخاص للأبن الدكتور صابر محمد حسن محافظ بنك السودان الحالى للتشجيع والدعم الذى أبداه لهذه المذكرات.

وأخيراً.. وليس آخراً.. فلابد أن أزجى كلمات خاصة من الثناء والعرفان لصحيفة الأيام السودانية.. ومحررها الأستاذ محجوب محمد صالح.. لقيامهم مبكراً بنشر الأجزاء الأساسية من هذه المذكرات والتى قام بترجمتها لهم السيد/ الفاتح محمد محمد خير.

وللأستاذ عبدالحفيظ باشرى الذى تولى المسئولية العلمية فى مراجعة وتكملة الترجمة فى صيغتها النهائية.. إلى جانب الأشراف على طباعة ونشر النص العربى المكتمل الذى يجده القارىء بين يديه الآن.

وبعيداً عن منطلقات الذات.. وبقدر ما هو إمتثال من جانبى بضرورة الإنصاف للآخرين.. واعطائهم حقهم.. فلتسمحوا لي أن أزجي شكراً خاصاً لزوجتى وأبنائى.. لاحتمالى.. خلال مسيرة عملى الطويل هذه.. وما شملته من ظروف كانت كثيراً ما تفرض على البعد عنهم لفترات طويلة.. إما فى السفر الكثير خارج الوطن لتأدية مهامى الرسمية.. أو الإقامة بعيداً عنهم إبّان ولايتى لرئاسة بنك التنمية الأفريقية.. فى ابيدجيان.. وما كان يسببه لهم كل ذلك من العناء.. والإعتماد الصبور على النفس فى غياب رب الأسرة.. وأخيراً ما أضفته عليهم فى الأيام الأخيرة.. وأنا بينهم.. من الوقوف على خدمة أصدقائى وضيوفى العديدين الذين ظلوا يترددون على دارنا.. فى مرحلة إعداد وإخراج هذه المذكرات.

وفى الختام.. مع عميق تقديرى للمساعدات التى وجدتها.. إلا أنه يهمنى أن أوضح جلياً.. أننى أتحمل لوحدى مسئولية التحليلات والتفسيرات والآراء التى حوتها هذه المذكرات.

م. ب



مامون بحيري

النشأة..الطفولة..والشباب

كان مولدى بأم روابة بمديرية كردفان في اليوم الثالث من أكتوبر عام ١٩٢٥م والدى كان ضابطاً فى قوة دفاع السودان (وهذا كان هو اسم الجيش السودانى يومذاك). علي تلك الأيام كانت حكومة السودان تستعين بضباط الجيش فى ملء الوظائف الإدارية المدنية وكانوا يطلقون على تلك الوظيفة إسم (المأمور)، والدى كان من ضباط قوة دفاع السودان الذين انتدبوا لملء وظيفة المأمور فى الإدارة المدنية.

والدى – أحمد عبدالوهاب – ولد بعد وفاة أبيه عبدالوهاب شريف وهو من قبيلة الضبانية التى تعيش في منطقة شاشينا باقليم القضارف في مديرية كسلا حسب التقسيم الإداري آنذاك.

وبعد وفاة والده كفلت أبي أمّه نفيسة بحيرى فنشأ تحت رعايتها في مدينة واد مدني موطن إقامة أهلها ومازلت أذكر بجلاء ذلك الإحترام والحب العظيم الذي كان أبى يكنه لأمه، والذى نشأنا عليه. كانت أولى مهامي في الصباح كل يوم أن أتوجه إليها بتحية الصباح وأن أودعها ليلاً بتحية المساء قبل أن تخلد للنوم وكان من مهامى – أيضاً – أن أسلمها يدأ بيد راتبها الشهرى الذى يبعث به والدى من مقر عمله بداية كل شهر وذلك لمقابلة نفقاتها الخاصة وكنت أخصها بالرعاية حين تتوفر أصناف من الطعام من تلك الأطعمة التى لا تقدم بانتظام فى مائدتنا اليومية وكل هذه المهام التي تعكس التجلة والإحترام لتلك الجدة آلت مسؤوليتها بعدى لأخى الأصغر الرشيد.

هذا.. وقد فقدت جدتى تلك بصرها كاملاً فى آخريات أيامها.

حفيد على دينار

أما والدتى فهى الميرم ام بشائر والميرم لقب ملكي في بلاط السلطان على دينار، سلطان دارفور ويعنى ذلك اللقب (الأميرة) وقد كانت أمى إحدى بنات السلطان على دينار، وقد عرفت من بين أفراد أسرتها بالحسم والثبات، كانت ودودة تراعى مشاعر الآخرين وشفوقة تعين من هم في حاجة حقيقية للمساعدة وكانت كريمة بصورة يندر مثيلها وكان الناس يروون قصصاً تدل على شجاعتها المتميزة وسط النساء.

ودارفور كانت سلطنة مستقلة تداول حكامها السلطة فيها مدي أربعة قرون (١٦٥٠ – ١٩١٦) دون إنقطاع إلى أن غزاها الحكم التركي المصرى على يد الزبير باشا رحمة في القرن التاسع عشر ثم آل الأمر من بعدهم للمهدية. ولكن مع سقوط المهدية عام ١٨٩٨ استرد السلطان على دينار عرش أجداده وظل يحكم دارفور مستقلاً أقل من

عقدين من الزمان وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)، أحس على دينار أن ولاءه وإخلاصه ينبغى أن يكون لخليفة المسلمين فى اسطنبول الذي انحاز لالمانيا فى الحرب ضد بريطانيا التى تحكم السودان، دفعه لذلك الموقف حماسه الدينى والتزامه نحو الخلافة الإسلامية، وربما كانت هناك مشاكل أخرى بينه وبين الإدارة الإنجليزية في السودان أيضاً. ومهما يكن من أمر فقد اختار أن يساند بلا لبس ولا غموض خليفة المسلمين في اسطنبول فى حربهم ضد الحلفاء وعلى رأسهم بريطانيا.

لم يحتمل الإنجليز فى الخرطوم هذا الوضع طويلاً فسيروا حملة عسكرية هزمت قوات السلطان على دينار وقتلته عام ١٩١٦م وانتهي الإستقلال الذاتى لدارفور بضمها للسودان وفقد البيت الملكي عرش السلطنة وتفرقت الأسرة المالكة ايدى سبأ ليعيشوا لاجئين في أماكن أخرى فى السودان. وكانت أمي يومها في سن صغيرة هاجرت مع والدتها وشقيقها وشقيقتها الكبرى إلى أم درمان واستقرت فيها مع أقارب لهم في المدينة.

كانت تلك نهاية مملكة عمرت أربعمائة وخمسين عاماً وامتدت سلطتها أحياناً لتشمل إقليم كردفان وتصل شرقاً حتى ضفاف النيل وتمتد غرباً إلي مناطق وداى في تشاد وقد أمتد حكم السلاطين منذ عام ١٦٥٠م حين انشأ سليمان صولونج الأسرة الحاكمة في دارفور ويعنى لقب (صولون) فى لهجة الفور (الأحمر أو الأبيض) كناية عن لون بشرته الفاتح. يبدو أن سليمان وأخاه الأكبر ينتميان إلى العرب العباسيين والذين هاجروا إلي المغرب العربي عقب سقوط الإمبراطورية العباسية الإسلامية.. وانتهى بهما المطاف فى دارفوز حيث استقرا وأسسا فيها الأسرة المالكة.. التى ظل سلاطينها يتوالون على عرشها إلا خلال السنوات القليلة التى غزاها الحكم التركى المصرى أو تولت السطلة فيها المهدية، ويحدثنا عن ذلك تفصيلاً نعوم شقير فى كتابة (تاريخ وجغرافية السودان).

لقد تخرَّج أبى برتبة الملازم ثان من الكلية الحربية عام ١٩١٣م. وكان يحس باعجاب كبير بالسلطان على دينار رغم انه لم يحظ بلقائه وقد شاءت الأقدار أن يتزوج من الميرم والدتى - ابنة ذلك السلطان في مدينة أم درمان عام ١٩٢٤. ١

وأنا أتحدث عن أسرتي سيكون جحوداً لا يغتفر إن لم أتوقف عند خالتى الميرم شقيقة أمي الكبرى - وأوفيها حقها فى هذه الذكريات الجميلة، الميرم فاطمة لم تنجب أبناءً رغم أنها تزوجت مرتين وعاشت حياتها معنا كعضو أصيل فى الأسرة لا تنفصل عنها. فى عاداتنا وتقاليدنا ليس هناك ما يعرف (بالأسرة الممتدة) إنها أسرة واحدة وكل



الوالد البكباشي أحمد عبد الوهاب شريف البحيري

فرد فيها عضو أصيل، (الأسرة الممتدة) مصطلح دخيل على تلك التقاليد ومغلوط من وجهة نظر العرف السوداني.

لقد تسلمتني الميرم فاطمة وأنا طفل صغير فيما أذكر ونشأت كإبن لها وكان والداي يعتبراني إبنها لا كطفل غريب تبنته. رعتني الميرم فاطمة في طفولتي وصباي وأشرفت على حتى غادرت السودان للقاهرة والمملكة المتحدة طلباً للعلم، بل وبعد أن عدت من دراستي وبدأت حياتي العملية موظفاً بالمالية ظللت أقيم معها وترعاني إلي أن تزوجت وكانت ربة بيت ممتازة تحسن إدارة البيت وكانت كريمة شفوقة تكره التبذير وعندما توفيت عن عمر مديد حزنت عليها كأم وافتقدتها كصديقة وفية.

قلت إن مولدي كان في أم روابة ولكن بعد مولدي بقليل نقل أبي إلي مركز بارا - منطقة أخرى في كردفان، ولكني بدأت أعي الحياة حقيقة عندما نقل والدي إلى الحصاحيصا شمالي الجزيرة وفي عام ١٩٣٢م رأى والدي أن مدينة واد مدني التي وصلتها خدمات المياه والكهرباء هي الأفضل لإقامة الأسرة لأن الحياة فيها ستوفر للأسرة راحة أكثر وتكون الدراسة في مدارسها أكثر يسراً ولذلك قرر أن يظل هو في الحصاحيصا وأن يرسل الأسرة للاقامة في واد مدني.

وفي واد مدني التحقت (بكتاب البندر) - المدرسة الإبتدائية - ثم انتقلت منها للمدرسة الأميرية الوسطى المطلة علي النيل الأزرق. حياتي الدراسية تميزت بالانضباط الشديد، في المدرسة وفي البيت، ونظار المدارس ومدرسوها يومها كانت سلطتهم تمتد خارج أسوار المدرسة لتشمل سلوك الطالب يومه كله في كل مكان وكان المعلم يحاسب الطالب حساباً عسيراً إذا رآه في مكان غير لائق أو شهده يجوب الشوارع كالمتشردين حقاً كنا نستمتع بمستويات راقية من التربية في مدارس ذلك العهد وما تزال ذكراها تثير في نفسنا الفخر والإعتزاز.

عندما بلغت الثالثة عشر من عمري أكملت السنة الرابعة بمدرسة واد مدني المتوسطة كان ذلك عام ١٩٣٨م، قرر والدي أن يرسلني إلي (كلية فكتوريا) في مصر لأكمل المرحلة الثانوية وكلية فكتوريا مدرسة انجليزية بمدينة الإسكندرية وقد أكمل والدي اجراءات قبولي في فترة وجيزة وبدأت استعد للسفر وسط تحذيرات أبي بأنني قد ألاقي بعض المشاق في الرحلة خاصة إذا لم يتيسر لي أن أرافق في السفر بعض الطلاب الذين سبقوني في الإلتحاق بالكلية والعائدين من عطلتهم للإسكندرية لمواصلة عامهم الجديد ومهما يكن من أمر فقد حل موعد مغادرتي لمدينة واد مدني في طريقي لمصر.

ومازلت أذكر ذلك اليوم الذي ركبت فيه القطار من محطة واد مدني في طريقي للخرطوم ومنها إلي مصر. لقد عجت المحطة بأناس كثيرين جاءوا لوداعي بعضهم لا تربطني بهم صلة قرابة أو صداقة إنما جاءوا يودعون صبياً من مدينتهم مقبلاً على رحلة طويلة في طلب العلم كان سلوكهم يجسد روح المودة السائدة في مجتمع مدني كما حدثني والدي وكان يبدو عليهم السرور لهذه الرحلة الميمونة وقد جاءوا بأنفسهم ليودعوا ذلك الصبي المهاجر في طلب العلم. أستقر هذا المشهد الرائع في وجداني وظل لسنوات طويلة مصدر إعزاز وإلهام لي، بل هو سبب تعلقي العميق بمدينة واد مدني وأهلها.. حتى الآن

في الخرطوم وفقت في وجود حل لمشكلة العثور على رفيق للرحلة الطويلة صوب الإسكندرية. كان محمد الدرديري محمد عثمان، الطالب بالسنة الثانية بكلية فكتوريا في طريق عودته لاستئناف عامه الدراسي الجديد بعد العطلة فترافقنا على الطريق وبدأنا الرحلة بالقطار إلى وادي حلفا ثم تابعنا سفرنا بالباخرة النيلية إلى الشلال في مصر وهناك انتقلنا لقطار آخر يحملنا للقاهرة وقطار ثالث من القاهرة للاسكندرية - بعد أن قطعنا الرحلة يوماً في القاهرة للراحة.

ومن المشاهد المثيرة التي خلفتها تلك الرحلة في ذاكرتي تلك الهيبة الغامرة التي تكسو صحراء العتمور. فضاء فسيح بلا نهاية.. ثم تطل في نهاية الرحلة مدينة وادي حلفا بوداعتها وجمالها الغريب ونهر النيل المتفلت من بين صخور الشلال يكتسب عظمة وجلالاً، ومعبد أبو سمبل بضخامته المهيبة والزحام المتدافع في شوارع القاهرة والإسكندرية.

كلية فكتوريا بالاسكندرية:

الكلية تقع في منطقة الرمل بالاسكندرية وهي ضاحية تسكنها الطبقات الراقية، مبانيها كبيرة مهابة، وأشجارها ظليلة جميلة وفيها أنشئت الكلية في نهاية العقد الأول من القرن العشرين، كانت تمثل نظاماً دراسياً متكاملاً يبدأ من الروضة للصغار ويتدرج عبر المرحلة المتوسطة للمدرسة الثانوية التي يجلس الطلاب في نهايتها لشهادة أكسفورد وكمبردج - الشهادة التي تمثل المؤهل للتعليم الجامعي في مصر وبلاد أخرى عديدة. نشأت كلية فكتوريا على غرار المدارس الثانوية البريطانية العامة "Public Schools". وكان بعض طلابها قد قضوا كل حياتهم الدراسية من الروضة حتي الشهادة الثانوية بين جدرانها. كان عدد الطلاب في كل المراحل الدراسية حوالي الثلاثمائة طالب أغلبهم من المصريين أما الأقلية من الطلبة الأجانب فكانوا يعكسون طبيعة مجتمع الأسكندرية الذي

أبنائي أحمد عاصم وسلوى

أبنائي هند وعلي وهدى



مع زوجتي سعاد السيد وأصغر بناتي
سلوى بعد التخرج من جامعة ريدنج بانجلترا

تلتقي فيه مختلف الجنسيات من الدول الأوروبية إضافة إلى الطلاب العرب من السعودية والأردن والعراق ولبنان وفلسطين وسوريا وكان هناك بجانب السودانيين آخرون من أفريقيا من أثيوبيا ومن زنزبار.

التحقت بالنسبة الأولي بالمدرسة الثانوية وهي في مستوى رصيفتها في كلية غردون بالخرطوم. في البداية واجهت بعض الصعوبات خاصة بالنسبة للغة الإنجليزية إذ بدأنا الدراسة فوراً بمسرحيات شكسبير ولكنني سرعان ما تجاوزت هذه الصعوبات وسارت الأمور سيرها الطبيعي وشاركت في كل الأنشطة الرياضية تدفعني إليها الرغبة في المتعة أكثر من الرغبة في الإبداع أو الإنتصار فقد كان المناخ في الكلية مريحاً تسوده روح المودة ومجتمع الطلاب كان متماسكاً، ومنضبطاً دونما إحساس بالقهر أو الإكراه والشكر على هذه الميزات لا بد أن يذهب لأساتذة الكلية الذين كرسوا كل وقتهم للعمل التربوي حيث كان معظمهم من البريطانيين ولكنهم كانوا حريصين دائماً ليوضحوا أنه ليس هدفهم أن يخلقوا منا شخصيات تشبه البريطانيين إنما هدفهم تنشئة أفراد يتمتعون بقدرات أفضل بغض النظر عن أعراقهم ودياناتهم وألوانهم ومعتقداتهم.

وفي عام ١٩٤٠م، والحرب العالمية الثانية تدور رحاها اقتربت المعارك من الإسكندرية وانتصارات الجنرال الألماني روميل في الصحراء الغربية تتوالى وهو يتقدم نحو الإسكندرية وقناة السويس. كان الخطر القادم معوقاً للدراسة في كلية فكتوريا فتوقفت الدراسة فيها وتحولت مبانيها إلى مستشفى للجنود البريطانيين الذين يخوضون الحرب في الصحراء الكبرى واستوعب الطلاب المصريون في مدارس مصرية بينما نصح الطلاب الأجانب بالبحث عن مدارس أخرى يواصلون فيها دراستهم مؤقتاً، وكان ذلك يعني بالنسبة للطلبة السودانيين العودة للسودان للالتحاق بكلية غردون التذكارية.

وعدنا للسودان:

وكانت كلية غردون يومها قد نقلت من مقرها (مباني جامعة الخرطوم الحالية) إلى ام درمان لتحتل مباني مدرستها الوسطى (بشارع الموردة)، وذلك لكي تستعمل مباني الكلية لمواجهة الإحتياجات العسكرية المتزايدة للقوات المحاربة في شمال وشرق أفريقيا. التحقنا بالكلية في موقعها الجديد بام درمان.

وفي الأشهر القليلة التي قضيناها في كلية غردون لا زلت اذكر الأداء المتميز لكمال المهدي (كمال عبدالله الفاضل المهدي) خاصة في اللغة الإنجليزية بالإضافة لاداء كمال البرير بالمثل.

بعد أشهر قليلة من وصولنا تمكنت القوات البريطانية من صد الهجوم الألماني، وبدأ روميل يتقهقر متراجعاً غرباً تتعقبه القوات البريطانية المنتصرة، وعاد الأمن لمصر وأبلغت كلية فكتوريا طلابها الذين توزعوا على مدارس أخرى أنها على استعداد لاستقبالهم من جديد إذا رغبوا فى ذلك ولكن الكلية لم تعد واحدة وفى الإسكندرية وحدها. لقد إنقسمت لقسمين: القديمة في الإسكندرية خصصت للطلبة الخارجيين (الذين لا يعيشون فى الداخليات) بينما نقل القسم الثانى إلى القاهرة في منطقة شبرا محتلاً مبانى مدرسة إيطالية من دول المحور الذي يحارب بريطانيا. والتحقت بالكلية في فرع القاهرة بمنطقة شبرا وعادت حياتى إلى مسارها الطبيعي الذي آلفته من قبل في أجواء جديدة تضفيها المبانى ذات الطراز الإيطالى المتسعة والفسيحة والتى تتوفر فيها الملاعب والمعدات الرياضية.

وقضيت فى كلية فكتوريا بشبرا عامين تميزا بالسعادة والنجاح تحصلت في نهايتهما على شهادة أكسفورد. وتقدمت فوراً وعبر المجلس البريطانى بطلب للالتحاق بجامعة آكسفورد. وفي مجال الرياضة في كلية فكتوريا أصبحت كابتناً لفريق كرة القدم واحتللت الموقع الثانى فى قيادة فريق (الكركيت) وحصلت على جوائز عديدة في مناشط رياضية أخرى وحطمت الرقم القياسى الذي كان سائداً لخمسة عشر عاماً في القفز العالى وكان هناك عشرة رؤساء للطلاب بالمدرسة أربعة منهم سودانيون - كمال المهدى وكمال البرير وشخصى ورئيس الرؤساء رينيه معلوف.

أقمت فى القاهرة أنتظر نتيجة الطلب الذى تقدمت به للإلتحاق بجامعة أكسفورد وقد بدأ ينتابنى القلق خوفاً من تأخر التحاقى بالجامعة فقد كانت الحرب ما تزال مستعرة الأوار والسفر إلي أي مكان أشبه بالمستحيل ورأيت أن أستثمر فترة الإنتظار فالتحقت بكلية الآداب بجامعة فؤاد واخترت باصرار أن أدرس اللغة اللاتينية والحضارة الأغريقية القديمة إذ كنت أعتبر أن دراسة اللاتينية ستكون جد مفيدة لي لو قدر لي أن أدرس القانون بجامعة آكسفورد.. فيما بعد.

كانت مصر منتصف الثلاثينات في حالة غليان فالقوات البريطانية والعدو يحتلون مناطق قنال السويس ويجوبون شوارع القاهرة والأحزاب السياسية في صراع دائم مع بعضها البعض. والملك قليل الإهتمام بالبرلمان الذي كان يسيطر عليه كبار ملاك الأراضي الذين يتحكمون في أصوات الفلاحين الذين يعملون في أراضيهم أو يستأجرونها. الفوارق الطبقية كانت تبدو أكثر وضوحاً والفجوة بين الأغنياء والفقراء

فريق كرة القدم بكلية فكتوريا

فريق الكريكت بكلية فكتوريا

أكثر إتساعاً. في كلمات معدودات كانت مصر حبلى بالصراع في الأربعينات مما شكل بيئة مناسبة لنمو النشاط المتطرف السياسي اليميني واليساري وقد انعكست هذه الأوضاع في صفوف الطلاب داخل الجامعات المصرية، فقد كان المصريون يجمعون على مطلب جلاء جيش الإحتلال البريطاني.

وبينما كنت أواصل دراستي في الجامعة المصرية تلقيت محادثة هاتفية من عميد كليتي (فكتوريا) تدعوني لزيارته لمناقشة بعض القضايا، ذهبت إليه فإذا به يعرض علي بصيغة أقرب إلي الأمر أن أنضم لهيئة التدريس في الكلية ضمن المعلمين الإنجليز بعد أن تخلي أحد المعلمين فجأة عن العمل. قبلت العرض فقد كنت أحتاج لبعض الدعم المالي لمواجهة نفقاتي ومواصلة دراستي بالجامعة، وكان العرض يقتضي أن أباشر العمل فوراً، قبل أن أودع العميد مغادراً أستوقفني ليزودني بنصيحة أخيرة فقال: (تذكّر أن الطلاب دائماً علي حق، والأباء دائما علي خطأ، أما المعلمون فيكونون علي حق أحياناً).. كانت نصيحة أقتضتني أن أسأله توضيحاً لها فقال: (الطلاب الصغار غير مسؤولين عن تصرفاتهم وهم يفعلون ما يعتقدون أنه صواب وعلينا – نحن المعلمين – أن نوجههم ونعلمهم، أما الأباء فأنهم لا يعترفون أبداً باخطاء أبنائهم ومن ثم يسعون دائماً لتبريرها وكل تبريراتهم خاطئة، واما المعلمون فأنهم يعتقدون أنهم يعرفون كل شيء وليس ذلك حقيقة ولكنهم أحياناً يكونون علي حق)، بعد أن تقدم بي العمر وصرت أباً أدركت أن جزءاً كبيراً من الحقيقة يكمن في تلك النصحية، ولكنها مثلها مثل كل الحكم نادراً ما تكون صحيحة برمتها أو محتوية علي الحقيقة الكاملة.

مدرس بكلية فكتوريا:

إلتحقت بمدرستي القديمة معلماً مؤقتاً.. كانت زمالتي لأساتذتي السابقين الذين كنت قبل أشهر معدودات مخلصاً في طاعتهم تجربة ممتعة، وقد عهد إلي بتدريس تاريخ أوروبا والمساعدة في إدارة النشاط الرياضي. ولعلني أذكر أن راتبي كمعلم مؤقت كان أكبر من الراتب الذي تقاضيته من وظيفتي الحكومية في الخرطوم بعد أن تخرجت وانخرطت في السلك الحكومي، علي أن وجه المقارنة بين الوضعين معدوم حقاً.

وخلال عملي في كلية فكتوريا مررت ببعض الأحداث الممتعة لعل أهمها أنني تسلمت أخطاراً لقبولي في كلية براسينوز في جامعة أكسفورد مما وضع حداً لقلقي علي مصير تعليمي الجامعي أبان الحرب، ومن الأحداث الممتعة الأخرى أن عرض علي أحد المعلمين – المستر وايتمان – قصاصة من صحيفة لندنية تعقد مقارنة شيقة بين

المقاومة البطولية التي أبداها الجنود السودانيون في قوة دفاع السودان في مواجهة توغل القوات الإيطالية المتفوقة عدة وعتاداً في هجومها علي مدينة كسلا. كان مشرفاً أن نعقد المقارنة بين بسالة السودانيين في الدفاع عن كسلا وبسالة المقاومة البريطانية للغارات الجوية على لندن أثناء الهجوم الألماني. إنتابني شعور بالفخر والإعزاز والمستر وايتمان الذي نقل إلى النبأ كان الأستاذ المشرف على مجموعتي بالكلية سنوات عديدة حين كنت طالباً.

مشاهير درستهم:

كثير من الطلاب الذين درستهم في كلية فكتوريا لفترة قصيرة أيامي تلك أصبحوا فيما بعد شخصيات مرموقة. كان من بينهم طالب إسمه (شهلوب) أصبح فيما بعد الممثل العربي الشهير (عمر الشريف) وكان هناك أيضاً (يوسف شاهين) المخرج السينمائي المصري الذي أخرج أفلاماً كان لها صدي واسع وكثير من الطلاب البارزين أصبحوا فيما بعد من القادة المرموقين في مجتمعاتهم وشغلوا مناصب في مؤسسات دولية كبيرة. وما زلت أذكر أنه بعد سنوات عديدة من تخرجي واثناء عملي كوزير للمالية والإقتصاد في السودان (١٩٧٥ - ١٩٧٦) زارنا وفد من صندوق النقد الدولي يقوده مصري قدم نفسه بإسم الدكتور شعلان. كانت زيارتهم تهدف لإجراء محادثات مع رصفائهم السودانيين. واثناء نقاش خاص مع الدكتور شعلان فاجأني بأنه عندما كان طالباً وكنت أحد الرؤساء للطلبة "Prefect" بكلية فكتوريا أنني أمرت (بإعطائه علقة) عقاباً له. لم أتذكر الواقعة وما كان من عادة رؤساء الطلبة توقيع العقوبات البدنية ضد زملائهم ولم يقل أحد أنني كنت من الرؤساء القاسين. ولكنني تذكرت مجموعة من الطلاب هم (الإخوة شعلان) كانوا يعيشون في الداخلية وكانوا يصطفون في أدب لتقبيل يد والدهم عندما كان يحضر نهاية الأسبوع ليصطحبهم إلى ديارهم. وكان ذلك تصرفاً لا تخطئه العين في مؤسسة تربوية يتسم مناخها بالحرية.

أذنت أيامي كمعلم في كلية فكتوريا بالإنتهاء وكان على أن اودعها قبل منتصف يونيو عام ١٩٤٥ لاعود للخرطوم لأهيئ نفسي للسفر لبريطانيا عبر مصر وهكذا عدت للخرطوم ومنها للقاهرة لأستقل الباخرة من بورسعيد إلى ميناء (بورتسموث) بجنوبي إنجلترا والحرب لا تزال رحاها دائرة. غير أننا ونحن في عرض البحر أذيع نبأ استسلام النازية وعودة السلام. فكان ذلك يوم النصر وعمّت الناس سعادة غامرة بانتهاء ست سنوات من الدمار الشامل.



كلية فكتوريا عام ١٩٤٣م وقوفاً من السودانيين: مامون بحيري، كمال المهدي، المرحوم/ كمال البرير - جلوساً: رينيه معلوف، رئيس الرؤساء

الطلاب السودانيون القادمون إلى بريطانيا للدراسة - سواء في بعثة حكومية أو على نفقتهم الخاصة كانوا يقابلون في مدينة لندن بالترحاب الحار من مكتب السودان في لندن وعلى رأسه السيدة كليتون التي تتميز بالكفاءة والإهتمام بالناس وقد استطاعت خلال فترة وجيزة أن تحفظ اسماء كل الطلاب الجدد. لقيت مجموعتنا منها ذلك الترحيب الحار كما لقيته أيضاً من المدير العام للمجلس البريطاني السير انجس جيلان الذي كان في وقت سابق يملأ منصب السكرتير الاداري في السودان.. وأمضينا في لندن بضعة أيام قبل أن نتفرق كل إلي جامعته أو معهده.

سنوات أكسفورد (١٩٤٥ - ١٩٤٩):

أستقر بنا المقام في مدينة أكسفورد التي ما أن وطئتها قدماي حتى لاحظت مدي الدمار الذي ألحقته سنوات الحرب الست بالمدن البريطانية. ولعله كان من حسن الحظ أن الدمار لم يلحق بالمباني التاريخية والنصب التذكارية سواء كان ذلك بقصد من الألمان أو مصادفة.

لقد إنتهت الأن المعاناة الطويلة لقسوة الحرب غير أن أثارها كانت بادية علي الكثيرين الذين ترك قلق التهديد الدائم إبان الحرب بصماته عليهم. كان القصف الجوي عنيفا بدرجة لم يعرفها الناس في الحرب الأولى وبجانب الدمار الكبير تشتت الأسر وانعزل افرادها عن بعضهم البعض ولاقي الناس شظف العيش ورغم ذلك كان هناك الصامدون المتماسكون الذين تجاوزوا المرارات ولكن كان يبدو عليهم الإرهاق، غير أن ذلك لم يغير من سلوكهم ومجاملتهم وكانت كلمات الشكر والإعتذار تتجلى بوضوح في لغتهم اليومية. ظهر لنا أن قسوة الحياة قد وطدت في نفوسهم الصبر وطاقة الإحتمال وروح التعاون والأمانة. لقد كانوا اناساً اتحدوا في فكرهم وغاياتهم وأهدافهم التي قاتلوا من أجلها وتحملوا المعاناة القاسية في سبيل الدفاع عنها.

كنت تري تلك الصفات مجسدة في الجميع من أساتذة الجامعة حتى ربات البيوت التي تستضيف الطلبة. كانوا يأسفون لدعة الحياة في أكسفورد قبل الحرب التي افتقدوها الأن. وأصبحت الحياة بالنسبة لهم أكثر قسوة وأقل متعة. ولكن أكسفورد بالنسبة لنا نحن الوافدين كانت نفس المدينة الخيالية التي قرأنا عن روعتها وهي لا تزال مركز الثقافة الشهير ومناخ حرية الفكر الوفيره ومجتمع العلماء. كانت ثقافتها وفكرها لا تتجلى في كليات الجامعة فحسب بل في المكتبات التجارية وشوارع المدينة وأزقتها وميادينها ومطاعمها. وويلات الحرب جميعها لم تستطع أن تقتل تلك الثقافة الرفيعة ولا ذلك المناخ الحر.

في الجامعة قرّرت أن أدرس ما كان يعرف يومها بالعلوم العصرية - وهي مزيج من العلوم السياسية والفلسفة والإقتصاد، كان لكل مجموعة أستاذ هو بمثابة المرشد "Tutor" يشرف على عملك الأكاديمي وجلست إلى أستاذي لتحدد الجدول الزمني لدراستي في الفصل الدراسي الأول الذي كان يبدأ في أكتوبر ١٩٤٥.

ولابد أن أذكر بجانب الأستاذ الذي يلعب دور المرشد الأكاديمي كان هناك مرشد مهمته إعانة الطالب في مجال السلوك الأخلاقي ومشاكل الحياة اليومية، إنه (مرشد أخلاقي) - إن صح التعبير - ولا أدرى إن كان هذا النظام مازال متبعاً في جامعة أكسفورد حتي الآن أم أنه قد الغي! مهما يكن من أمر فقد التقيت بالأستاذ النبيل الطاعن فى السن الذى أنيط به هذا الدور بالنسبة لى إنه البروفيسور سبولدنج.

كان طويل القامة، منتصب الهيئة، مهيباً، فى السبعينيات من عمره، دعاني إلي حديث ودي في حجرته بجامعة أكسفورد. ومازلت حتي اليوم أذكر ملخص ما قاله لى: (أنا مرشدك الأخلاقي لكنني لن أتحدث عن الأخلاق.. حاول أن تعيش حياتك أفضل ما تكون فى أكسفورد، الحياة لا تنحصر في ساعات الدراسة والمحاضرات والمكتبات، إنها تدب في إتحاد الطلاب وفي الأندية الثقافية والسياسية، وفي المدينة وحول الكلية حاول أن تري كل شيء وأن تستمتع بما تهوي.. تذكر دائماً انه لا أحد يجبرك علي شيء ولا يفرض عليك شيئاً سوى مقتضيات آداب السلوك العام ومراعاة حق الآخرين وحريتهم في اعتناق الأفكار والأيدلوجيات والإعتراف بخصوصياتهم، إحترام الآخرين يعني إحتمال الخلاف فى الرأى). ثم أنهى حديثه قائلاً: (في وسعك أن تحضر لمقابلتى فى أي وقت إذا جابهتك مشكلة أخلاقية.. لكنى أشك في أن ذلك سيحدث!) وافترقنا.

وفى عام ١٩٤٦م، كانت هناك مفاجأة في إنتظاري.. إتصل بى المستر ميل وكيل حكومة السودان في لندن ليحدثني انه قادم لزيارتي في أكسفورد، قال إنه قابل المستر ستا ليبراس عميد كلية براسينوز وبعض أساتذتي، ثم أضاف إنه يسعده جداً أن ينقل لي أن حكومة السودان قررت أن تقدم لى منحة دراسية لاكمال دراستي في جامعة أكسفورد علي نفقة حكومة السودان.

كانت المفاجأة سارة لأنها ترفع عن كاهل أبي عبئاً ثقيلاً يتمثل في نفقات دراستي فى بريطانيا.

سارت بنا الحياة في أكسفورد موزعة بين الدراسة والنشاط الإجتماعي والنشاط الرياضي. في مجال النشاط الرياضي لم أكن مبرزاً كما كنت في كلية فكتوريا بمصر.

وكان موقفي الرياضي المتميز في فكتوريا قد حدا بالمستر قريفث المشرف علي تدريبي الرياضي بأن يتكهن أن المستوي الذي بلغته سيؤهلني للانضمام لفريق كرة القدم الأول وفريق (الكركيت) بجامعة أكسفورد وأنني سأبهر المشاهدين وأحظى بإعجابهم. ولكن كان من بين أبناء دفعتي ذلك العام من تفوق عليّ مهارة في كرة القدم فلم أحظ بمكان في الفريق الأول ولعل مهارتي في لعبة (الكركيت) لم تكن مكتملة أيضاً ففي المباراة التجريبية في ملعب (لوردز) بلندن حرمني أحد أشهر الحكام من مواصلة اللعب لأنني استخدمت يدي بدلاً من ذراعي، وكانت قرارات ذلك الحكم الشهير تشكل قانوناً للعبة (الكركيت) لا يمكن تجاوزه. كانت خيبة أملي كبيرة بلاشك ولكن لابد أن خيبة الأمل كانت أكبر بالنسبة لمدربي المستر قريفث عندما بلغه النبأ في مصر وكان يبني علي امالاً عراضاً.

وعلي الصعيد الإجتماعي توسع نشاطي وأصبحت عضواً نشطاً في رابطة الصداقة العربية البريطانية، بل أصبحت رئيساً للرابطة في دورتين.

ديمقراطية أكسفورد:

مرت سنوات أكسفورد الرائعة بسرعة. جلست لامتحاني النهائي واجتزته بنجاح عام ١٩٤٩ وحصلت علي درجة البكالوريوس بمرتبة الشرف في العلوم الحديثة. لقد كنا كمال المهدي وإسحاق محمد الخليفة شريف وأنا - أوائل السودانيين الذين التحقوا بجامعة أكسفورد، ورغم أننا توزعنا علي كليات مختلفة فقد كنا نلتقي يومياً تقريباً عند نهاية المحاضرات وإجتماعات الروابط.

كان الطلاب يمارسون الديموقراطية في كل انشطتهم – وذلك كان هو المناخ الذي يسود البلاد باسرها وكانت أكثر النماذج وضوحاً لهذه الممارسة الديموقراطية اتحاد طلاب الجامعة – وهو هيئة ينتخبها ويديرها الطلاب بأنفسهم. وعضوية الإتحاد مفتوحة لكل الطلاب بغض النظر عن جنسياتهم وأفكارهم السياسية. فقط يلزم عليهم أن يسددوا اشتراكات عضويتهم. والمناظرات الإسبوعية التي تعقد في دار الإتحاد تحضرها شخصيات بارزة في المجتمع البريطاني - رجالا ونساء – بمختلف توجهاتهم الفكرية وآرائهم السياسية. كانوا يفدون بدعوة من الإتحاد وكانت أنظار قادة الأحزاب السياسية في بريطانيا تتعلق بذلك المنتدي المتميز حتي يكتشفوا من بين صفوف الطلاب المشاركين في المناظرات قادة المستقبل من السياسيين.

وقد إكتسب إتحاد طلاب جامعة أكسفورد شهرة خاصة في السنوات التي سبقت الحرب (١٩٣٩ - ١٩٤٥) عندما أجاز قرار معارضة الحرب ورفض فكرة القتال دفاعاً

عن "الملك والوطن"! كان القرار يمثل قمة فى حرية التعبير والقدرة على إحتمال الرأى الآخر المعارض، فتقبلت القيادات السياسية هذا القرار الذي يتخذه طلاب صغار يتحدون به موقف حكومة منتخبة تعد نفسها للحرب ويساندها الناخبون في خوض تلك الحرب.. بينما يقف الطلاب يرفضون ذلك.. مثل هذا الموقف فى بلاد أخرى كان حرياً به أن يثير تهماً بالخيانة ويزج بمعتنقيها في غياهب السجون!!.

كل الأحزاب السياسية في بريطانيا كانت تمارس نشاطها بحرية تامة - تلك التى تؤيد الحرب وتلك التى تعارضها - المحافظون والعمال الأحرار والشيوعيون التروتسكيون والفاشيون والروابط المختلفة مثل الرابطة العربية البريطانية وغيرها - كلها كانت تمارس نشاطها بحرية كاملة. ولم يكن النشاط وقفاً على السياسة فقد كانت هناك الروابط الثقافية والإجتماعية والرياضية بمختلف انواعها من الألعاب المعروفة وحتى هواية تسلق الجبال وكلها كان يؤسسها ويديرها الطلاب بأنفسهم. اما إدارة الجامعة فتحصر اهتمامها في الإدارة الأكاديمية والأمور المعيشية من مساكن الطلاب والسلوك العام للطلبة. ما كانت جامعة أكسفورد مجرد صرح لتلقي العلوم، ولكنها كانت مؤسسة تلبي الإحتياجات الإنسانية في مجال المبادرات الثقافية والإجتماعية والسياسية وتدعم وترعي قدرات الشباب في كل هذه الجوانب.

المناخ كان يوفر الفرص للتعبير عن كل الأفكار والمعتقدات وممارسة كل الهوايات التى تدعم خصوصيات الإنسان وتوفر الفرصة العظيمة للاستفادة من الأنشطة البناءة على المستوى الفردي والجماعي وتدفع الفرد للسعى خلف التميز والتفوق وتوفر حرية الرأي في أبهى صورها من خلال الإتحادات والروابط وتنمى القدرة على تحمل الرأى الآخر وتعلي من قيمة الحوار بديلاً للتعصب المقيت واللجوء للعنف - وبهذا الأسلوب يخلق وحدة إجتماعية وترابطاً لتحقيق أهداف سامية:

مجتمع الطلاب السودانيين بأوكسفورد:

شارك مجتمع الطلاب السودانيين علي قلة عدد أفراده في مختلف الأنشطة الطلابية بكامل قدراته وكل في مجال إبداعه. غير أننا كنا أيضاً نواجه قضايانا الخاصة. وعلى سبيل المثال فقد أرسل لنا مكتب شئون الطلاب في لندن ذات مرة إستمارة لنملأها بمعلومات عن أنفسنا مثل المواد التى ندرسها والعمر والقبيلة التى ينتمى إليها الطالب وغير ذلك من المعلومات. ودون سابق إتفاق سجل كل الطلاب امام اسمائهم أنهم (سودانيون) رافضين الإنتساب لقبيلة وعندما تعرضت السيدة كليتون



مامون بحيري - أول سنة بأكسفورد

الحصيفة التي لا يهزمها شيء - للمساءلة من جانب الحكومة السودانية، ردت قائلة لقد منح كل طالب الفرصة للتعبير عن اعتزازه بقبيلته للتأكيد على انتمائه للسودان ولقد شاءوا تأكيد انتمائهم الأكبر فكان موقفاً تشكر عليه تلك السيدة الحصيفة.

في مجتمعنا ذاك كان كمال المهدى أكثر حكمة أما أكثرنا تألقاً فقد كان إسحاق محمد الخليفة شريف الذي أبدع في كثير من المجالات كالشعر والرسم وإجادة اللغات الأجنبية حيث علم نفسه بنفسه الفرنسية والألمانية.

الحديث عن مستقبل السودان آنذاك كان يدور في نطاق محدود يتناوله السودانيون بين أنفسهم حول هل يصبح السودان جزءاً من مصر أم لا.. وكان إسم السودان يرد أحياناً في أجهزة الإعلام عند الحديث عن الشرق الأوسط، وفي نهاية الأربعينات حينما أجازت الأمم المتحدة قراراً بتقسيم فلسطين بين اليهود والعرب احتلت مشكلة فلسطين مكاناً بارزاً في الساحة الدولية، ومازلت أذكر الدور الذي لعبه إدوارد عطية الذي عمل من قبل في حكومة السودان وعاش في السودان طويلاً والبرت حوراني الذي يعمل في المكتب العربي في لندن وقد حضر إلي أكسفورد للدفاع عن القضية الفلسطينية وعن حقوق العرب بينما كان أبا إيبان الذي أصبح وزيراً لخارجية إسرائيل فيما بعد يدافع عن حق اليهود في الأراضي الفلسطينية.

أما في السودان فقد كان الخلاف مستعراً بين دعاة الإستقلال ودعاة وحدة وادي النيل بينما الإدارة البريطانية في السودان تتحدث عن التدرج ليتوفر النضج والإستعداد للحكم الذاتي والإستقلال وكنا نحن الثلاثة في أكسفورد نساند دعوة استقلال السودان ونعارض الوحدة مع مصر ولكننا - أيضاً نعارض التدرج البطيء الذي تطرحه الإدارة البريطانية في السودان.

في هذه الأجواء كنا نناقش قضايا السودان مع زملائنا الطلاب وكانت الفئة الوحيدة التي تطرح شعار تقرير المصير لحل مشكلة السودان هم الطلاب الذين ينتمون للحزب الشيوعي، وهذا الموقف جعلنا نتعاطف إلي حد ما مع فرع الحزب الشيوعي البريطاني بالجامعة ونقبل يومياً على شراء صحيفته (الديلي وركر) وهي لم تكن صحيفة واسعة الإنتشار.

وعند اقتراب نهاية حياتنا الجامعية بأكسفورد وصلتنا أنباء من السودان أن زميلنا إسحاق محمد الخليفة شريف قد تم عقد قرانه بالوكالة - وهو في أكسفورد - على إحدى كريمات السيد عبدالرحمن المهدي، ورغم أن النبأ لم يكن غريباً بالنسبة لنا إلا أن

مجرد فكرة أن يتم زواج شخص ما (بالوكالة) وفي غيبته آثارت دهشة مجتمع المدينة وأصبح الخبر عنواناً بارزاً في الصحف: (طالب سوداني بأكسفورد يتزوج بالوكالة) وأصبحت القصة حديث الجامعة والمدينة كلها بعد أيام! الكلمة الإنجليزية التي استعملت "By Proxy" تعنى - قاموسياً - الوكالة أو التفويض أو أن يعمل شخص كبديل أو وكيل عن شخص آخر وكان الزواج عن طريق بديل أو وكيل يبدو لمجتمع أكسفورد أمراً في غاية الغرابة، بينما كان بالنسبة لنا أمراً عادياً في الزيجات حيث يقدم علي إكمال مراسمها الأهل والأقارب في غيبة الزوج.

ورغم الأنباء التي كانت تصلنا عن عقد زيجات بالوكالة، وأنباء الزواج الذي يتم في بريطانيا بين طلاب سودانيين وفتيات بريطانيات فكنا نحن الثلاثة متفقين إن أمر الزواج ينبغي أن ينبني علي الإنسجام بين الزوجين وأن يكون هناك تكافؤ أو تشابه في الخلفية التربوية للزوجين.

حفيد السلطان.. والباشوات:

ولأختم هذا العرض بطرفة تتعلق بدراستي خارج السودان، ذلك أن أبي عندما تسلم نبأ قبولي في كلية فكتوريا عام ١٩٣٨ شعر بكثير من الفخر والإعزاز لأن إبنه قد قبل في تلك الكلية المتميزة ولم يتردد في إن يتوجه إلى رئيسه المباشر مفتش المركز البريطاني لينقل إليه نبأ هذا الإنجاز العظيم وحسب رواية والدي فإن المفتش البريطاني استقبل النبأ ببرود قائلاً: (ولكن هذه كلية أبناء الباشوات والطبقة الأرستقراطية) وبسرعة رد عليه والدي قائلاً: (وهل نسيت آن إبني هو حفيد السلطان على دينار سلطان دارفور؟) فأجاب المفتش ولم يفارقه بروده: (إذن سيكون إبنك بين أقرانه ونفس طبقته) ولحظتها خرج والدي من مكتب المفتش وهو أكثر اصراراً علي مواصلة تعليمي حتى نهاية الشوط وعلى أرقي المستويات.. وقد روي هذه الطرفة لبشير محمد سعيد وعدد من أصدقائي الآخرين بعد سنوات لاحقة!.

العودة للديار:

كانت رحلة العودة بحراً من ميناء ليفربول إلى بورتسودان ممتعة رغم آنها لم تتخللها آحداث مثيرة ولكننا عند خليج بسكاي - شبه جزيرة إيبريا - تقاذفتنا أمواج عالية لعدة ساعات. وكنت من بين ركابها الذين عانوا من دوار البحر. وهدأت الأمواج وواصلت الباخرة رحلتها علي مياه هادئة وتحت سماء صافية عبر البحر الأبيض المتوسط ثم البحر الأحمر حتي رست في ميناء بورتسودان.

بورتسودان بالنسبة لنا نحن الذين ترعرعنا في وسط البلاد تعتبر مدينة حدودية نائية مثلها مثل وادي حلفا، وأهلها الذين يتحدثون لغتهم الخاصة بجانب العربية يشيرون إلي بقية أنحاء البلاد من الداخل باسم (السودان) - كأنه جسم منفصل عنهم.

إحساسي بالغربة في المدينة خفف منه الترحاب الذي وجدته من أحد أقاربي - السيد سليمان وقيع الله الذي كان يعمل ضابطاً لبلدية المدينة وصديقه السيد علي حسن عبدالله الذي كان يملأ منصب نائب المعتمد البريطاني في المدينة وقد قدر لكليهما فيما بعد أن يلعبا دوراً تاريخياً في إرساء قواعد الحكم المحلي في السودان. كانا يوم إن استقبلاني فخورين بمدينتهم، والحق أن المدينة تركت في نفسي أثراً باقياً فقد كان النظام يسود العمل في الميناء، وشوارع المدينة واسعة ونظيفة ومجتمعها يفيض بالحيوية ويتعايش معه رجال من شتى أنحاء السودان. وكانت المدينة تتحكم في صادرات وواردات السودان.

تحركت من بورتسودان بقطار الإكسبريس السريع الذي يصل الخرطوم اليوم التالي وكانت قطارات السودان يومها منضبطة المواعيد تستطيع إن تقارن مستوي الدقة والنظافة والنظام بمستويات القطارات البريطانية.-الرحلة من بورتسودان للخرطوم تشابه كثيراً رحلتنا من الخرطوم إلى وادي حلفا - محطات يغمرها الهدوء، ومدن غير مزدحمة بالسكان وباعة يتجولون في المحطة بهدوء ووقار لا يبالغون في التودد نحو الراغبين في الشراء من الركاب. سادني خلال الرحلة ذلك الإحساس بالجمال المهيب وأنا أرسل بصري عبر الآفاق الشاسعة الرحيبة تحس بالروعة في اتساعها ورحابتها وصحرائها الممتدة والزراعات القليلة المتناثرة هنا وهناك يقطعها في تمهل وكبرياء رجال ونساء يتحركون وكأنهم يمتلكون العالم بأسره.

..وتقدمت للعمل بمصلحة المالية:

وأخيراً....وصلنا الخرطوم.. بعد لقاء حار بمحطة السكك الحديد بالخرطوم استقر بي المقام لبضعة أيام في أم درمان حيث التقيت بالأهل والأصدقاء، ثم بدأت التفكير في العمل. كانت رغبتي الأولى بالطبع أن ألتحق (بمصلحة المالية) - وزارة المالية الآن - فتقدمت بطلبي إليها واستقبلني إثنان من كبار موظفيها البريطانيين بحفاوة بالغة وتمت المعاينة بسرعة ورحبا بانضمامي للمصلحة بحسباني أول جامعي سوداني يتم تعيينه ولكن كانت المشكلة انه لم يكن هناك وصف وظيفي أو إعتماد مالي متاح لملء المنصب فوراً لان مثل هذا المنصب الجامعي لم يكن مخططاً له في الميزانية المجازة

ولذلك استقر رأي المسؤولين أن التحق بعمل حكومي مؤقت في مصلحة حكومية أخرى – مصلحة المعارف (وزارة التربية الآن) ريثما تكتمل اجراءات التعيين في المالية.

أحلت.. للعمل مؤقتاً بالتدريس:

وتوجهت لمصلحة المعارف واستقبلني وزيرها رجل التربية والسياسي السوداني الشهير السيد عبدالرحمن على طه. وفي لقاء قصير رحب بي في وزارته وأحالني إلى مدرسة حنتوب الثانوية لالتحق بها معلماً مؤقتاً. وتوجهت إلى حنتوب لألتقي بناظر المدرسة المستر براون وهو من نظار المدارس البريطانيين المتميزين وقد عمل في السودان طويلاً كأستاذ للعلوم، ولم يكن لقاؤه لي ودوداً وصدوقاً فحسب، بل عبر مباشرة عن رغبته في إن أتولي تدريس التاريخ الإسلامي مؤكداً لي توفر المراجع في المدرسة، وقبلت عرضه وبدأت العمل مدرساً في مدرسة حنتوب الثانوية.

أيام حنتوب الجميلة:

مدرسة حنتوب الثانوية بالنسبة لي كانت محطة مؤقتة ولكنها كانت مكاناً رائعاً وممتعاً ذا فوائد عظيمة. فهي تتمدد على الضفة الشرقية للنيل الأزرق في مواجهة وطني الصغير مدينة ود مدني ويعمل في هذه المدرسة قدامى المعلمين ذوي المستويات الرفيعة والمكانة العالية كالنصري حمزة وعبدالحليم علي طه، وهاشم ضيف الله، اما شباب المعلمين فقد كانوا بالنسبة لي من رفقاء الدراسة في المرحلة المتوسطة، فتمكنت من إحياء الصداقات القديمة مع معلمين أمثال أبراهيم مصطفي شرف الدين، الأمين محمد الأمين وحامد الأمين.

مدرسة حنتوب الثانوية في ذلك الوقت كانت من المؤسسات التربوية المعتبرة ذات المقام الرفيع وتمثل قمة في حقل التعليم، يتم إختيار طلابها من بين أعداد كبيرة حسب التفوق الأكاديمي باعداد تتناسب مع الفرص المتاحة والمعلمين المؤهلين للحفاظ على مستوى الأداء التربوي الذي تطمح إليه إدارة المدرسة، وبالنسبة لي رحبت كثيراً بفترة حنتوب كمدخل ممتاز للمناخ المعافي الذي ينشأ فيه بناة مستقبل السودان الحديث فيكتسبون الخبرة من الناحيتين الإجتماعية والأكاديمية. كان الجميع يتمتعون بأحاسيس وطنية وقومية أصيلة وعملياً كان لكل منهم ميوله السياسية. بدأ فقدان الثقة في النظم الإجتماعية والسياسية السائدة ينتشر بينهم سواء بالنسبة للحكومة أو الطوائف الدينية الكبيرة أو الأحزاب التي نشأت حديثاً. كان جيل الشباب الناشيء يغلي بحثاً عن أفكار وحقائق جديدة، ورغم أن البعض كان يسخر من الأوضاع القائمة حوله إلا أن الغالبية

العظمى كانت جادة في التعامل مع الواقع بصدق وموضوعية. كانت أفكارهم تتراوح بين صور منقولة عن التيارات الإسلامية الأصولية التى نشأت بالقاهرة ورؤى ماركسية لينينية كانت تنساب من موسكو وبشكل أساسى عبر مصر.

خلال فترة عملى القصيرة بحنتوب وكمراقب للفصل النهائي، غمرنى إحساس بالسعادة عندما علمت باختيارى ضمن المعلمين الذين سيشاركون في رحلة لمدة ثلاثة اسابيع إلى جبال النوبة بجنوب كردفان، سافرنا عن طريق الشاحنات وغطت الرحلة كل المدن الرئيسية ومعظم المواقع المتميزة بجبال النوبة. بعض إنطباعاتى عن تلك الرحلة بقيت إلي الآن، فأذكر أن الفصل كان فصل الخريف، الطرق لم تكن وعرة للغاية. عملياً كانت كل المنطقة تتمتع بأجواء منعشة وباردة، كانت الأرياف مورقة بالخضرة والجمال، كما كانت المنطقة يعمها إحساس عميق بالأمان وتسودها روح الصداقة والتعايش السلمي بين النوبة والقبائل العربية الرعوية كالبقارة، كان من المفاجآت المدهشة مشاهدة نساء النوبة والعرب وهن يقمن برعي قطعان الماشية وبناء القطاطي وحلب الأبقار وتسويق بعض المنتجات كما كن يسافرن علي الأقدام من منطقة إلى أخري ويمارسن كل ذلك العمل الشاق بهمة ونشاط.

أثناء فصل الخريف كان مفتشو المركز البريطانيون بالمنطقة يسافرون علي ظهور الثيران يقومون بزياراتهم التفتيشية المنتظمة لزعماء العشائر المحليين في مواقعهم لكن رحلتنا كلها تمت علي متن الشاحنات. عرفنا أيضاً أثناء تجوالنا بمناطق جبال النوبة أن هناك عدداً من البعثات التبشيرية تزاول نشاطها بالمنطقة.

وصلت الأيام السعيدة المرحة بمدرسة حنتوب إلى نهايتها، كانت تلك فترة إعداد زاخرة بالنشاط ومليئة بالفائدة أعدتنى للحياة العملية التى كانت تنتظرنى بالخرطوم في مصلحة المالية التى كانت علي وشك إن تبدأ في يوليو ١٩٤٩، كنت قلقاً وأنا أتاهب لبدء العمل وكنت فى حالة تفكر وتأمل فيما تخبئه الأقدار.

الرحلة الطويلة:

كنت علي وشك مغادرة ود مدنى متوجهاً إلى الخرطوم حين استدعانى والدي لجلسة أنس قصيرة، كانت هذه من المرات القليلة التى يدعونى فيها والدي دعوة صريحة لأجلس واستمع إلى النصح الذي ما يزال حياً في ذاكرتي.. قال لي: حاول الإستمتاع بأوقاتك والترفيه عن نفسك بقدر ما تستطيع لكن عليك بذل مجهودات أكبر فى أداء عملك، أعلم أن الزمن يتغير وتتغير معه معالم الحياة بسرعة. كانت أيامنا أكثر

يسراً ورخاءاً وبالرغم من انني نشأت في غياب أبي المتوفى، فإن أمي التي هي جدتك أشرفت على تربيتي وقد أطلعت بنفسك علي الحب والإحترام الذى كنت أوليه إياها حتي فارقت عالمنا هذا. لقد تمكنت أنت من إحراز شهادة من جامعة أكسفورد وفي الغد سوف يحرز العديد من السودانيين درجات علمية رفيعة قد تكون أعلي مستوى من شهادتك. الصفات الرائعة للبريطانيين والتي كنت شاهداً عليها بنفسي اثناء فترة عملي كضابط عسكري أو إدارى كانت تتمثل في الخصوصية والإستقامة والعدالة، أجعل سلاحك في الحياة استقامة الشخصية واجعل محبة العدل والحق دليلك ومرشدك. توقف والدى فجأة عند هذه الكلمات وانسابت دموعه وهو يتذكر والدته في هذه اللحظات العاطفية الرقيقة!

الوقت كان صباح الثالث عشر من يوليو من عام ١٩٤٩ بالخرطوم. كنت قد أمضيت الأمسية الفائتة في فندق صغير بقلب المدينة لأتمكن من الوصول في وقت مناسب للمعاينة بالمالية. في السابق كنت عادة أقيم مع أقاربي متي ما قمت بزيارة لاحدى المدن الثلاث. الخرطوم، الخرطوم بحرى، أو أم درمان. لم يكن أمراً مقبولاً في عرف السودانيين أن يقيم أقاربهم وأصدقاؤهم بالفنادق. ويغضبهم تفضيل الفنادق على بيوتهم وحسن ضيافتهم. كل إنسان يحمل الصفات السودانية كان عليه إعداد نفسه وهو يتوقع زيارات الأهل والأصدقاء القادمين من خارج المدينة لقضاء بعض الوقت معه بمنزله سواء بغرض الزيارة نفسها أو لقضاء حوائج اضطرتهم للحضور للخرطوم. وعلى أى حال كانت الفنادق بائسة ولا توفر الراحة لساكنيها. وبينما كنت في طريقي لمكان المعاينة بمصلحة المالية كان ينتابني إحساس بالحياء والخجل لعلمي إن إقامتي بالفندق كانت إنتهاكاً لإحدى العادات السودانية الأصيلة التي لا يجرؤ آحد على خرقها وصلت مبنى المالية فوجدت نفسى في مواجهة مبنى مهيب يطل علي النيل الأزرق. كانت خطاي ثقيلة بعض الشيء رغم أنى كنت رياضياً في ذلك الوقت. لم تراودنى شكوك في أن المعاينة ستكون إجراءً شكلياً وأن تعييني هو نتيجة محسومة سلفاً. كانت مخاوفى تنحصر في طبيعة علاقتي بالآخرين في القسم. والشكل الذى ستكون عليه فقد كنت أول خريج ينضم للقسم ليعمل جنباً إلي جنب مع بريطانيين وسودانيين ويصبح زميلاً لهم. ما نوع العلاقات التى ستربطنى بهؤلاء الزملاء؟ وكيف تكون طبيعة الإنسجام مع الآخرين في تسيير العمل وأداء المهام الرسمية؟

على مستوى البلاد قاطبة كانت الحركة الوطنية تستجمع قواها. واليوم الذى سيشهد تولي السودانيين زمام الأمور صار يبدو قريباً. كان أمراً جلياً أنه ستحدث منافسة قوية على المناصب السياسية بين من ينتمون إلى الأحزاب السياسية والمستقلين، لكن ما هو مصير النظام الحكومي الرفيع والمتقن الذي كلف بناؤه الخمسين سنة الفائته وهو يشمل المصلحة التي سأنضم إليها.

كانت المعاينة لطيفة وهادئة وبدأت تتحول إلى حديث تسوده روح الصداقة عن انشطتي الاجتماعية بالجامعة، وشرح لي أعضاء اللجنة بكل لطف الأسباب التى لم تمكنهم من إكمال تعييني بالسرعة التى كانوا يريدونها. حيث كان عليهم خلق الوظيفة وبالوصف الوظيفي المناسب ثم ايجاد التمويل للوظيفة في الميزانية الجديدة. بعد مضي الوقت كنت أنظر لهذه المرحلة كأول درس أتلقاه في القواعد المالية. عند نهاية المعاينة تمت تهنئتي كأول موظف جامعي بالمالية بالمصلحة وتمنى الجميع لي التوفيق.

أول موظف جامعي سوداني بالمالية:

لم تكن الوظيفة مميزة من ناحية دخلها ومخصصاتها أو سلطاتها ومسؤولياتها. كانت وظيفة تدريبية كنت أتفهم تخوف السلطات من إسناد المسؤوليات في أول تجربة من نوعها. لكنى لم أبد إهتماماً بكل هذا كنت فقط أهتم ببدء العمل ومحاولة الإستفادة من هذه السانحة قدر ما يمكن وخلق فرص عديدة لنفسي. موضوع الراتب الشهرى والمخصصات كان أمراً ثانوياً بالنسبة لي.

كانت قضية المساواة في الأجور مع الموظفين البريطانيين ذوي المؤهلات المشابهة من القضايا الساخنة بين الموظفين السودانيين في ذلك الوقت. كان رأى السلطات إن الموظفين السودانيين هم أصلاً فى خدمة وطنهم وباستقراء ما سيحدث مستقبلاً فيما يختص بهذا الأمر سوف تكون لهم شروط خدمتهم الخاصة بهم والتي تميزهم عن أي عمالة أجنبية أو مؤقتة. لكن هذا التبرير أصبح فيما بعد ضعيفاً يستحيل الدفاع عنه.

كانت حجة السلطات تعتمد على أن مستوي المعيشة بالنسبة للسودانيين والبريطانيين يختلف تماماً. ويتضمن هذا تمييزاً واضحاً بينهما. لكن الأجور كان يجب إن تقيم على أساس المؤهلات والخبرة العملية إضافة إلى الاحتياجات المعقولة في الحياة. المستوي المعيشى هو أمر يقوم بتحديده الفرد بنفسه أو المجتمع الذي يعيش فيه. يجب عدم وجود إختلافات في الإحتياجات الأساسية التي تتطلبها الحياة العادية المعقولة. لذا فتحديد الإحتياجات حسب أسس ومواصفات ثابتة مرتبطة بشخصية الفرد كان من الأخطاء الكبرى.

في السنوات الأخيرة عشنا لنكون شهوداً على الهجرات الجماعية وما نتج عن ذلك من تصفية لمؤسسات الدولة من العقول والخبرات والكوادر المدربة. أسواق العمل بالدول العربية وبعض دول العالم الأخرى تقدم للسودانيين أجوراً وامتيازات تناسب مؤهلاتهم وخبراتهم. لم يكن هناك من سبيل للاستعانة بقوانين لوقف هجرتهم ولا يبدو إن المناشدة الوطنية كانت ستنجح في إثنائهم عن الهجرة. في ذات الوقت لا يستطيع أحد أن يصف من يختار العمل بالخارج بعدم الوطنية. كانت الدوافع مشروعة والأسباب واضحة للجميع. لم يكن باستطاعة السودان منافسة تلك الدول في تقديم أجور وامتيازات أفضل. كان مستوي المعيشة كما في الفترات التي مضت يتطلب توفير حياة لائقة ومحترمة مع العناية الطبية اللازمة. والسكن المناسب والتعليم للأطفال وضرورة الإدخار لمواجهة احتياجات المستقبل. والأمر هنا ليس إشباعاً للرغبات فقط لكن يجب أن يوضع في الاعتبار أن إقتصاديات الدول أصبحت ترتبط ببعضها وتكتسب الصفة العالمية لذا فاستحقاقات العاملين يجب أن تتوحد على مستوى العالم.

كانت مصلحة المالية واحدة من أكبر المصالح بحكومة السودان. فمن ناحية السلطات والصلاحيات تأتي مباشرة بعد السكرتير الإداري (وزارة الداخلية الآن) والسكرتير الإداري كان في الواقع رئيس مجلس الوزراء. تتكون المالية من فروع وأقسام عديدة يترأسها السكرتير المالي يعاونه الوكيل وأربعة مساعدين يشرفون على أقسام: الإيرادات - المصروفات - شئون الخدمة والحسابات المركزية. هناك بالطبع العديد من الخدمات الأخرى المساعدة وكان لكل من قسمي الإيرادات والمصروفات مدير يرأس القسم وعدد من التنفيذيين القياديين (حوالي عشرة إلى أثنى عشر) وجميعهم من البريطانيين.

معظم الكوادر المساعدة كانت من السودانيين مثل كبار الموظفين والمحاسبين وضباط شئون الخدمة. كان مجموع السودانيين بالمالية حوالي المائة من ذوي الخبرات والأعمار المختلفة ولم يكونوا كلهم بالضرورة من الذين قضوا فترات خدمتهم السابقة بالمالية.

كموظف للمالية تم الحاقي في البداية بقسم المصروفات. رحب بي رؤسائي البريطانيين كزميل لهم ورغم أنني أعد زميلاً من مرتبة أدنى منحوني إحساسا بالزمالة العادية. كانوا يتميزون بروح الصداقة ودماثة الخلق وبدأوا يحسون بأن الأوضاع في السودان تتغير وهو تماما الأمر الذي يحدث في المصلحة التي نعمل بها. عرفوني على طريقة العمل في القسم: تم تكليفي بإعداد المذكرات للإجتماعات الهامة. القيام

بالأعمال التى تحتاج إلي بحوث يتم فيها الرجوع إلي الملفات العاملة والقديمة. كذلك كنت اقوم بكتابة وقائع الإجتماعات وعموماً كنت أشارك في النقاش داخل الإجتماعات. كانت الدقة والموضوعية أمراً ضرورياً في ذلك الوقت، وكنت مهتماً بصورة خاصة بأهمية القيام بواجباتى على الوجه الأكمل وبالسرعة المناسبة. لكن مع ذلك كان لدي المزيد من الوقت الذي يمكننى من الرجوع للإرشيف فكنت أقرأ بنهم الكثير من الملفات العامة والقديمة التي تم إغلاقها. فأطلع عليها مثلاً علي التقارير السنوية للمصلحة، وعلي الميزانيات السابقة والحسابات السنوية، المذكرات الخاصة بالسياسات التى تقدم لمجلس الحاكم العام وأراجع الضرائب علي الواردات والصادرات التي تفرض أو يتم الإعفاء منها من حين لآخر والضرائب المحلية وقروض الزراعة والإسكان والمكاتبات بين المالية والمصالح الأخرى مثل الإقتصاد والتجارة والجمارك وديوان المراجع. أصبح العمل يجذبنى بشدة فصرت أقضي ساعات إضافية بمكان العمل، كنت أعمل في فترة المساء وفي صباح الجمعة أعكف علي قراءة بعض الملفات والمستندات التى بمكتبي ولابد أن اذكر هنا بالشكر والوفاء أن المسئولين السودانيين الكبار بالأقسام كانوا يقدمون لى باستمرار المساعدة والتوجيه اللازمين فلم أكن مطلقاً في غني عن مساعدتهم. في ذلك الوقت اكتشفت بالطبع أن معظمهم يتمتع بقدر كبير من المعرفة وقدرة عالية علي الأداء الجيد باللغتين العربية والإنجليزية في تسيير الأعمال الموكلة إليهم.

كانوا فخورين بالأعمال التى يؤدونها وقادرين على أداء المهام الصعبة وملمين بطبيعة السياسات السائدة لأنهم مهدوا الطريق لمعظمها، وكان بأمكان غالبيتهم مواصلة الدراسة بالجامعات إذا أتيحت لهم فرصة الدراسة داخل السودان، لم يكونوا فقط يتمتعون بإحترام وحب رؤسائهم البريطانيين بل كان البريطانيون يستمعون إلى نصائحهم وتوجيهاتهم، كانوا يمثلون الذاكرة التى تعد مخزناً للمعلومات بالمصلحة ولا يستغنى أحد عن الإستفادة من خبراتهم ومعرفتهم، وكان الموظفون من البريطانيين يراقبون الوضع بانتباه كامل ودون إبداء أي تفضيل فحدوث نزاعات فيما بين السودانيين كان أمراً متوقعاً لكن لحسن الحظ لم يحدث شيء من ذاك القبيل.

كانت علاقاتى في محيط العمل تبنى أساساً علي التقاليد السودانية، فأبدى الإحترام للجميع دون تمييز مهما كان موقعهم في السلم الوظيفى. الفضيلة التى يتمتع بها السودانيون في تحمل الآخرين كان لها دائماً المكان الأسمى؛ الإعتداد بالنفس كان مقبولاً لكن دون إبداء الغرور والتكبر علي الآخرين، كان العمل يعد نشاطاً إبداعياً خلاقاً

وليس شكلاً من أشكال العبودية والإسترقاق، العاملون كانوا يشجعون على التعود على طاعة نظم العمل دون الخنوع أو الطاعة العمياء لكل ما يرد إليهم، هناك تأكيد علي أن القيادة يجب أن تبنى علي النوايا الحسنة والشعور الودى تجاه الآخرين وليس على التسلط الذي يدفع الإنسان في طرق مجهولة ويجلب الخوف والتردد. وكذلك تبنى القيادة علي أساس (نحن) وليس (أنا) أي علي روح الفريق الأمر الذي يجلب الإحترام ولا يتطلب براعة فائقة. كانت غالبية البريطانيين بالقسم من محترفى المهنة ذوى الثقافة والعلم يكرسون أوقاتهم للعمل ولا تبدو عليهم ميول للسياسة بصورة تلفت النظر.

ومن الحقائق التى تستحق التسجيل أنه في تلك الأيام والي أن تولت السلطة أول حكومة وطنية لم تتردد أي شائعات أو إدعاءات بوجود فساد أو إحتيال في مصلحة المالية.

وفى بداية هذه الرحلة الطويلة كان تركيزنا على المشاكل العملية.. فقد كانت المصلحة مسؤولة مسؤولية تامة عن إدارة الإقتصاد القومى السودانى.

الإقتصاد القومي السوداني (١٩٤٩ - ١٩٥٦):

تتحدد السياسات الإقتصادية والمالية لأي حكومة - سواء كانت حكومة دولة صناعية أو دولة نامية، مستعمرة أم مستقلة - تتحدد نتيجة لعدة عوامل قد تختلف فى أهميتها ووزنها لكنها جميعاً تؤثر بشكل أو آخر. هذه العوامل تتفاعل متزامنة لتفرض إتخاذ إجراءات بعيدة المدي. ويلعب الرأى العام الداخلى والضغوط التى تمارسها الأحزاب السياسية المتعارضة وجماعات الضغط في شتى مواقعها - تلعب دوراً حاسماً، كما تلعب مطالب الإتحادات المنظمة والعمال والمزارعين وموظفى الدولة دورها في توجيه سياسات الدولة المالية وإعادة صياغتها. هناك أيضاً الكوارث الطبيعية مثل موجات الجفاف والفيضانات العالية وغيرها وهى أحداث لا يمكن التنبؤ بها ولا يمكن تجاهلها بعد حدوثها وهناك الأنشطة المتعددة في مجال التجارة الخارجية التى لها انعكاساتها المؤثرة فى تكييف أو أعادة تكييف السياسات المالية. هذه القواعد العامة لا يمكن استثناء حكومة السودان منها خاصة في الفترة التى نتحدث عنها. وإذا توقفنا عند بعض العوامل الهامة التي تشكل السياسات المالية والإقتصادية لأى دولة فإننا يمكن أن نجملها فيما يلي:

أولاً : طبيعة الأفكار والأيديولوجيات التى تتبناها لأنها ذات أثر كبير علي السياسات الداخلية في جميع المجالات إضافة إلي انعكاساتها علي علاقاتها الخارجية.

ثانياً: ضرورة إنجاز المسؤوليات الرئيسية للحكومة التى تتمثل في الحفاظ علي الأمن

الداخلي والخارجي وإرساء دعائم حكم القانون وحفظ النظام العام وبسط العدالة وتحقيق الأمن الإجتماعي، هذه الضرورات تفرض أولويات ثابتة لا تتغير بالنسبة للإنفاق علي النظام الإداري وتطويره وعلي القوات المسلحة والقوات النظامية والأجهزة العدلية.

ثالثاً: الإلتزام نحو المحتوي الإجتماعي لسياسة الدولة والمتمثل في الإنفاق علي التعليم والخدمات الصحية والإسكان الخ.

رابعاً: توفير البنيات الأساسية من خطوط السكك الحديدية والطرق البرية والنقل العام ووسائل الإتصال وكافة المرافق العامة.

لقد هبت رياح التغيير في أعقاب الحرب العالمية الثانية في كل إتجاه وتعالت الصيحات الشعبية في كل الأمم للنمو الشامل والتطور في كل أوجه الحياة وهي صيحات ما كان في مقدور الحكومات تجاهلها.

على ضوء هذه الأسس ننظر في واقع السودان في فترة ما قبل الإستقلال وفي سياسات الإدارة البريطانية الإقتصادية والمالية التى كانت تقدمها حكومة السودان آنذاك. لا شك أن واضعي السياسات الإقتصادية في السودان من البريطانيين آنذاك كانوا يتميزون بالحذر والإعتدال والواقعية وكانوا بطبيعتهم يميلون للتدرج. ففي السنوات الأولى للحكم الثنائي إعتمدت حكومة السودان علي القروض من الحكومة المصرية لبناء بعض الأصول الثابتة والبنيات الأساسية مثل السكك الحديدية، ولكن بناء قاعدة إقتصادية لبلد كبير مثل السودان كان يتطلب إجراءات أكثر ثورية.

صناعة النسيج في بريطانيا كانت تحتاج للقطن، وتلبية تلك الحاجة من إنتاج زراعي سوداني أصبحت خياراً متاحاً للحكومة إستجابة لطلبات لندن. وقد مرت زراعة القطن في السودان بتجارب مختلفة لسنوات عديدة ولم يوقف تسارعها إلا نشوب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)، وقد أثبتت التجارب أن الأحوال المناخية في السودان ملائمة لزراعة القطن طويل التيلة وعندما أطمأنت لإمكانية تسويقه في بريطانيا أقدمت الإدارة الإنجليزية في السودان علي الحصول علي القرض اللازم من لندن لبناء خزان سنار لتتولى مجموعة بريطانية (سندكيت) إدارة المشروع بالمشاركة مع الحكومة والمزارعين. قامت مزرعة تجريبية وأنشئت المحالج وكان مشروع الجزيرة من الأعمال التجارية الناجحة القائمة علي أساس المصلحة المشتركة: أخذ السودان ينتج أقطاناً ذات جودة عالية ومصانع النسيج البريطانية تشتري القطن المنتج، فكانت هذه

بداية الإرتقاء بأداء القطاع الزراعي ودخول الزراعة الحديثة التي تضبطها قواعد علمية وتحتاج لكوادر مدربة.

وفي ذات الوقت أقيمت محطة للأبحاث الزراعية بالإضافة إلى محالج للقطن ضمن المشروع.. وهكذا ولج السودان عصراً جديداً في عالم الزراعة الحديثة والمنظمة.

واجه مشروع الجزيرة بعض المشاكل الإجتماعية والفنية والسياسية لكنه أخيراً أصبح مشروعاً يمثل أنموذجاً دولياً للنجاحات التى تحققها التنمية، وأهم من ذلك أصبح العمود الفقرى لإقتصاد السودان القومى ونموذجاً يحتذى بالنسبة للمشاريع الحكومية والمشاريع الخاصة، ومصدراً هاماً للدخل للحكومة المركزية والحكومات المحلية، بل وأصبحت الجزيرة مركزاً لنشر الوعى والتقدم الثقافى والإجتماعى.

بالنسبة للحكومة فقد كانت مصلحة المالية تدير شؤون الإقتصاد القومي على ضوء حقيقة راسخة هى: أن السودان بلد فقير والزج به فى مشروعات يطغى عليها جانب الإسراف في الصرف، أو مشاريع خيالية تقود لإلتزامات فوق طاقته أمر يشكل خطورة بالغة علي مستقبله. من هنا ترسخ مبدأ إتباع قواعد مالية منضبطة. كانت الميزانية السنوية تجاز خلال إجتماعات طويلة ومضنية تتوخي الدقة في مراجعة مقترحات مصالح الحكومة المختلفة وعلي المصالح بعد إجازة الميزانية الإلتزام بها تماماً وعلي مصلحة المالية متابعة ومراقبة الإلتزام بدقة. أى آراء أو مقترحات تنشأ بعد إجازة الميزانية ينبغى تقديمها لمصلحة المالية وإنتظار قرار بشأنها رفضاً أو قبولاً، وكانت تقارير الأداء المالى والحسابات تصل المالية بلا أدنى تأخير. كما كانت المصالح الحكومية تقدم تقريراً مالياً مفصلاً عن أداء الميزانية كل ثلاثة أشهر للتأكد من تطابق الإنفاق مع ما أجازته الميزانية.

هذه الصورة قد تعطي انطباعاً أن مصلحة المالية كانت محافظة وراكدة وتفتقد الجرأة، ولكنها في واقع الأمر كانت تتقيد بالتوجيه العام في الحفاظ علي الإنضباط المالى وفى نفس الوقت كانت توفر إمكانية إستيعاب الأفكار الجديدة والتحسينات المطلوبة والأفكار القيمة حتى بعد انتهاء فترة إعداد الميزانية.

لقد أدت هذه السياسات إلى تحقيق نوع من الإكتفاء الذاتي كان مفيداً ومرغوبا من الناحية السياسية بالنسبة للحكومة.

لم يكن يومها للسودان عملته الخاصة، كانت العملات المتداولة هى المصرية والبريطانية وكان السودان - مثله مثل مصر - مرتبطاً بمنطقة الجنيه الإسترليني

وعندما قدمت بريطانية بعض المساعدات المالية للدول المرتبطة بمنطقة الجنيه الإسترليني لم تشمل تلك المساعدات السودان تفادياً للحرج مع الحكومة المصرية الشريك في الحكم الثنائي، ونتيجة لعدم وجود عملة سودانية فقد كانت مصلحة المالية لا تعاني من المخاوف التي ترتبط بتعقيدات العملة الوطنية وقيمتها التبادلية مع العملات الأخرى وفي نفس الوقت فإن السياسات المالية المحافظة المستقرة التي كانت تسير عليها الإدارة البريطانية قد حمت السودان من شرور التضخم، فما كان التضخم مصدر إزعاج للحكومة. وهناك مسؤولية مالية أخري أزيحت عن كاهل الحكومة وهي مسؤولية الإنفاق علي جيش وطني حديث التجهيز من موارد الحكومة المحدودة، إذ كانت لكل من مصر وبريطانيا في السودان حاميات رمزية لتوفير قوة رادعة للمخاطر المحتملة. وكانت مسؤولية الحكومة تنحصر فقط في بناء (قوة دفاع السودان) والإنفاق عليها وهي قوة عسكرية تتمتع بانضباط عالٍ وموزعة علي مواقع إستراتيجية في البلاد وتمتلك قدرة علي الحركة السريعة للقيام بمهامها الأمنية في أي مكان، هذا الوضع كفي الحكومة مسؤولية الإنفاق باهظ التكاليف علي جيش حديث، ولابد أن نذكر بالفخر والإعزاز أن قوة دفاع السودان نالت إعترافاً في الحرب العالمية الثانية من خلال مقاومتها الباسلة والناجحة للغزو الإيطالي بشرق السودان. ولعبت بعد ذلك دوراً بطولياً في تحرير اريتريا من حيز الإستعمار الإيطالي.. وكذلك معارك شمالي أفريقيا.

إدارة غير مكلفة:

النظام الإداري - أيضاً - أراح الحكومة من النفقات الإدارية الباهظة فقد بنت الحكومة عبر السنين نظاماً إدارياً يقوم على وجود (مفتش المركز) ثم مدير المديرية الذين يتولون شؤون حكم البلاد بينما يساعدهم زعماء القبائل والعشائر المحليين في الحفاظ علي الأمن وبسط العدل في مناطقهم، كان هذا النظام بسيطاً وفعالاً وقليل التكاليف.

أما العلاقات مع الدول المجاورة فقد كانت تتمثل أساساً في تجارة الحدود وفي تحركات القبائل المشتركة والمتجاورة عبر الحدود بحثاً عن المرعى وكانت المشاكل التى تنشأ في كلا المجالين تتعامل معها السلطات المحلية بمواقعها ولم يكن السودان يحتاج لى أكثر من مكتبين يمثلان الحكومة في الخارج - مكتب وكيل حكومة السودان في لقاهرة ومكتب وكيل حكومة السودان في لندن - وباقي الإتصالات الخارجية تتولاها دولتا الحكم الثنائي.

وعندما قدمت بريطانية بعض المساعدات المالية للدول المرتبطة بمنطقة الجنيه الإسترليني لم تشمل تلك المساعدات السودان تفادياً للحرج مع الحكومة المصرية الشريك في الحكم الثنائي، ونتيجة لعدم وجود عملة سودانية فقد كانت مصلحة المالية لا تعاني من المخاوف التي ترتبط بتعقيدات العملة الوطنية وقيمتها التبادلية مع العملات الأخرى وفي نفس الوقت فإن السياسات المالية المحافظة المستقرة التي كانت تسير عليها الإدارة البريطانية قد حمت السودان من شرور التضخم، فما كان التضخم مصدر إزعاج للحكومة. وهناك مسؤولية مالية أخري أزيحت عن كاهل الحكومة وهي مسؤولية الإنفاق على جيش وطني حديث التجهيز من موارد الحكومة المحدودة، إذ كانت لكل من مصر وبريطانيا في السودان حاميات رمزية لتوفير قوة رادعة للمخاطر المحتملة، وكانت مسؤولية الحكومة تنحصر فقط في بناء (قوة دفاع السودان) والإنفاق عليها وهي قوة عسكرية تتمتع بانضباط عالٍ وموزعة علي مواقع إستراتيجية في البلاد وتمتلك قدرة علي الحركة السريعة للقيام بمهامها الأمنية في أي مكان، هذا الوضع كفي الحكومة مسؤولية الإنفاق باهظ التكاليف علي جيش حديث، ولابد أن نذكر بالفخر والإعزاز أن قوة دفاع السودان نالت إعترافاً في الحرب العالمية الثانية من خلال مقاومتها الباسلة والناجحة للغزو الإيطالي بشرق السودان، ولعبت بعد ذلك دوراً بطولياً في تحرير اريتريا من حيز الإستعمار الإيطالي.. وكذلك معارك شمالي أفريقيا.

إدارة غير مكلفة:

النظام الإداري - أيضاً - أراح الحكومة من النفقات الإدارية الباهظة فقد بنت الحكومة عبر السنين نظاماً إدارياً يقوم على وجود (مفتش المركز) ثم مدير المديرية الذين يتولون شؤون حكم البلاد بينما يساعدهم زعماء القبائل والعشائر المحليين في الحفاظ علي الأمن وبسط العدل في مناطقهم، كان هذا النظام بسيطاً وفعالاً وقليل التكاليف.

أما العلاقات مع الدول المجاورة فقد كانت تتمثل أساساً في تجارة الحدود وفي تحركات القبائل المشتركة والمتجاورة عبر الحدود بحثاً عن المرعى وكانت المشاكل التي تنشأ في كلا المجالين تتعامل معها السلطات المحلية بمواقعها ولم يكن السودان يحتاج لى أكثر من مكتبين يمثلان الحكومة في الخارج - مكتب وكيل حكومة السودان في لقاهرة ومكتب وكيل حكومة السودان في لندن - وباقي الإتصالات الخارجية تتولاها دولتا الحكم الثنائي.

ولكن الغريب في الأمر أن سياسة الإعتماد علي الذات التى تبنتها إدارة السودان آدت إلى شيء من التناقض، ذلك أن الحكومة ركزت على أن تكون المشاريع الكبيرة في يد الحكومة لإنجاز الطفرات التنموية ذات المضامين الإجتماعية مما يقتضي عدم تشجيع الإستثمار الأجنبى، ولعل ما كان يحدث في دول الجوار وما ظهر من مخاطر الإستثمار الأجنبي فيها هو الذي حدا بالحكومة لعدم تشجيعه في السودان ولعل ما فعلته الإستثمارات الأجنبية في مصر في مرحلة سابقة وما آدت إليه من مخاطر يقف دليلاً على صدق هذا التحوط، ولذلك كان السودان يراقب بحذر الإستثمارات الأجنبية في أرضه وهنا فقد حدث في عام ١٩٥٠ ومن منطلق هذا الحذر، لم تقم حكومة السودان بتجديد عقد الإمتياز الذي كان ممنوحاً للشركة الزراعية السودانية وهي المجموعة البريطانية التي كانت تدير المشروع، وعندها تولت الحكومة إدارة المشروع وعهدت بادارته تلك إلي مجلس قامت بتعيينه هي.. تأكيداً لعقيدتها في ضرورة أن يكون لها دور نشط ومباشر في الإقتصاد السوداني.

كانت في السودان آنذاك مجموعات من حاملي الجنسيات الأجنبية من غير البريطانيين، وكان بعضهم يعملون بتجارة الإستيراد والتصدير بالإضافة إلى بعض الأنشطة التجارية البسيطة والمهن الأخرى، وهكذا كان هناك ترحيب واضح برؤوس الأموال والمهارات الأجنبية في مجالات معينة لكن لم يكن هناك تشجيع إيجابى للإستثمار في التنمية.

عند نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات بدأ القطن يجلب عائدات كبيرة نتيجة لارتفاع أسعاره في السوق العالمي خاصة بعد الحرب الكورية في ١٩٥٠ - ١٩٥١، كان هناك سعي محموم من المستثمرين السودانيين الناشئين لإنشاء مشاريع لزراعة القطن، إستجابت الحكومة لهذا الأمر بايجار كثير من الأراضي الزراعية الملائمة للمشاريع الخاصة لزراعة القطن وذلك في مناطق تقع علي النيلين الأبيض والأزرق، ولسنوات عديدة أصبح السيد عبدالرحمن المهدي من الروّاد البارزين الذين سخروا إمكانيات الزراعة الحديثة بالسودان، وخاصة في مجال القطن، لكن هذا السعي للتحديث كان يحتاج للإدارة العلمية والمهارات التقنية من أجل التخطيط للمشروعات وتنفيذها ثم القيام بالترتيبات اللازمة لتوفير التمويل، ظهر سعد ابو العلا كرجل أعمال سوداني بارز يمتلك المقدرة وإمكانية التمويل والقناعة الراسخة بمستقبل ناجح للزراعة الحديثة بالسودان، وبمساندة بنك باركليز بالسودان، تحرك سعد ابو العلا بنشاط ونجاح

واضحين ليساعد فى إرساء دعائم كافة المشاريع التي اجيزت حديثاً بصورة عملية وتوفير التمويل اللازم لها.

وفي ظرف سنوات قليلة كانت المشاريع الخاصة للقطن تنتج ثلث الكميات المصدرة أى حوالى إثنين مليون بالة من القطن المحلوج إضافة إلى بذرة القطن.

فيما يختص بالمحتوي الإجتماعى للسياسات يمكن ملاحظة الأهمية الخاصة التى اوليت لخدمات التعليم. فكلية غردون التذكارية التي شيدت بمساهمات خاصة من بريطانيا كانت تمثل تغييراً ثورياً للأوضاع التقليدية التي كانت تسود التعليم بالبلاد. وقد شيدت تلك الكلية إحياءاً لذكرى الجنرال غردون حاكم عام السودان الذي أغتيل على يد أتباع المهدى أمام قصر الحاكم، على الرغم من أن بعض خريجى تلك الكلية واصلوا دراستهم بمدرسة كتشنر الطبية وبعض طلابها أصبحوا مهندسين ومعلمين إلا أن المساهمة الرئيسية لكلية غردون كانت تتمثل في توفير قوة عاملة لشغل الوظائف الكتابية الصغرى بالحكومة، وبنفس القدر فإن مدرسة كتشنر الطبية شيدت أيضاً على شرف اللورد كتشنر الذى قاد حملة إعادة فتح السودان نيابة عن خديوى مصر عام ١٨٩٨. إستمر هذا الوضع لفترة طويلة قبل أن يتم إنشاء مدارس ثانوية ومتوسطة إضافية، أو وضع تصور للتعليم العالي. وصيحات الجماهير التى تطالب بالتوسع فى المؤسسات التربوية كانت عالية مسموعة ومتواصلة. تم قيام مؤتمر الخريجين رائد التنظيمات السياسية في عام ١٩٣٨،وكان له أثر عظيم في مضاعفة أعداد المدارس إلى أربعة أمثال ما شيدته الحكومة في عدة عقود. كانت الحكومة شديدة الإصرار على سياسات تؤسس على الكفاءة وجودة الأداء ويراعى فيها نوع ومستوى الخدمة دون التركيز على الكم ورغم أن الجميع يعترفون بجودة ومستوي الأداء في المؤسسات التربوية بالسودان كانت هناك إحتجاجات واسعة وجادة على عدم تطورها وضيق الفرص بها وينطبق نفس الشيء على عدد من الخدمات الأخري التى كانت تقدمها الحكومة.

تمت الإشارة سابقاً إلى أن الحكومة كانت لها قناعة تامة بأن السودان بلد فقير وبضرورة الإقتصاد في الإنفاق العام وكانت ملمة بأهمية قواعد الإنضباط المالي المطلوبة.

فإدارة يتم تشكيلها من موظفي الخدمة المدنية لن يكون باستطاعتها الإستجابة بسهولة لضغط الراي العام مهما كانت خاضعة وبعيدة عن السياسة، ومن العوامل المفيدة الأخرى أن الحكم الأجنبى نادراً ما يمتلك الجراة لزيادة الضرائب بغرض تحقيق

أهداف لا تقع في نطاق خطة عمله، ولعله مما يذكر أن أحد الأسباب الرئيسية للثورة المهدية كانت الضرائب وطرق جمعها لذا كانت الإدارة البريطانية دائماً تتوخى الحذر تجاه هذا الأمر.

المصادر الفعالة للدخل الحكومي:

كانت الإيرادات الحكومية تتمثل أساساً في الضرائب غير المباشرة ولم تكن هناك ضريبة على الدخل الشخصي، كانت هناك ضرائب على أرباح الأعمال التجارية غير أن الحكومة كانت تتردد بشأنها بسبب صعوبة التطبيق الذي يقوم أساساً على (تقدير الأرباح) لعدم وجود حسابات منتظمة وقلة مكاتب المراجعة القانونية. وكانت الفوائد في المدن تختلف عن الأرياف حيث تجبى ضرائب العشور ورسوم المواشي وغيرها.

كانت الحكومة تعتمد أساساً علي أرباح مؤسساتها، مثل قطن الجزيرة والمشاريع الأخرى ودخل السكك الحديدية وأحتكار السكر ودخل الجمارك من رسوم الواردات وفي مقدمتها التبغ والمنسوجات وقليل من الكماليات المختلفة، وكانت هنالك رسوم الصادرات وأهمها القطن، وكانت هناك أيضاً صادرات الصمغ العربي الذي يتميز السودان باحتكار تجارته العالمية، أما الصادرات الأخرى فتشمل الحبوب الزيتية مثل الفول والسمسم والمواشي وسلع أخرى.

كان إعتماد الحكومة على إيرادات السكك الحديدية وعلى محصول القطن وراء العلاقة الوثيقة بين هذه المؤسسات ومصلحة المالية ورغم وجود إدارات مستقلة أو شبه مستقلة لكل منها كان لمصلحة المالية حساب مشترك مع السكة الحديد تورد فيه كل عائداتها، ولم يفصل هذا الحساب إلا عندما تعاقدت السكة الحديد مع البنك الدولي على قرض بلغ سبعة وثلاثين مليون دولار في عام ١٩٥٧، كانت زراعة القطن في ذلك الوقت تعتبر نشاطاً زراعياً طبيعياً يجلب عائدات مالية هامة لتوفير التمويل اللازم للحكومة، ورغم أن مصلحة الزراعة كانت لها صلة وثيقة بما يدور في هذا المجال إلا أن القرار النهائي كان للمالية في كل ما يتعلق بالسياسات العليا وسياسات التسويق وتعيين التنفيذيين القياديين ووضع خطط الإنتاج والبحوث.

كانت الإحتجاجات حول الضرائب قليلة حيث أن المستوى العام للضرائب كان منخفضاً ومحتملاً إلي حد ما. كما أن الرسوم على الصادرات كان يتم ربطها بعناية بالأسعار العالمية وبتكاليف إنتاج السلع، كان المستهلكون السودانيون يتأثرون بشدة بالإرتفاع في أسعار السكر مما ولد إحساساً قوياً بأن السكر سلعة سياسية أكثر منها

سلعة تجارية لأن الحكومة إنفردت بإحتكار إستيراد وتوزيع السكر عبر مصلحة الجمارك.

واستمرت الرحلة الطويلة :

كانت رحلتي الطويلة في المالية تتواصل وهذا يعني في الخدمة المدنية الترقي إلي مواقع ذات مسؤولية أعلي وجوهرياً يعني ذلك بالنسبة للفرد اكتساب آفاق أوسع. أضيفت مسؤوليات أكثر تحديداً وتم إنشاء أقسام متخصصة في المصلحة. وانضم لنا المزيد من خريجي الجامعات من السودانيين.

كان لفترة إعداد الميزانية وهي ثلاثة أشهر في العام كان لها أهميتها الخاصة بالنسبة لمصلحة المالية. كانت التقديرات السنوية التي يتلقاها القسم من المصالح الحكومية المتعددة لا نتعامل معها كجثث محنطة بل كانت تأتي مصحوبة بمذكرات تفسيرية ذات حيوية ومتضمنة المشروعات والأنشطة التي يجب الإستمرار فيها وتنميتها والسياسات الجديدة التي يجب العمل بها والمشاكل التي تقف في طريق التنفيذ والحلول التي يجب تبنيها. لقد كان يتم عقد جلسات عديدة للنقاش المكثف اثناء فترة الميزانية تستخدم خلالها كوادر المالية الصلاحيات الموكلة لها. فيتم تنقيح المقترحات والقيام بأعمال التنسيق. وفوق كل ذلك تعد هذه المناسبة سانحة طيبة لهؤلاء ليكتسبوا المعرفة والفهم للأعمال التي تقوم بها المصالح الأخري أو التي تخطط لها. كانت كذلك تعتبر فرصة عظيمة لاظهار مقدراتهم في المساعدة علي صنع السياسات العملية للحكومة وتأكيد سلطاتهم كمنسقين رئيسيين في المجالين المالي والإقتصادي.

رحلة إلي الجنوب:

كانت هناك فرصة عظيمة أخري تتيح مجالاً للتدريب والمشاركة الفاعلة وهي تمثيل المالية في مجالس إدارات القطن المختلفة كمشروع الجزيرة، مشروع القاش، مشاريع النيل الأبيض، لجنة سياسات طوكر، ومجالس إدارة الطاقة والكهرباء. ويجب أن نذكر بصفة خاصة مشروع الإستوائية الذي كان يعد تجربة تعبر عن الطفرة الإجتماعية بمناطق الزاندي بجنوب البلاد.

يزرع القطن في هذه المنطقة وتم إنشاء مصنع للنسيج ومرافق للخدمات الإجتماعية ومراكز للتسويق في مناطق عديدة من الجنوب لتسويق منتجات المشروع. كان الهدف من هذا المشروع مساعدة الزاندي في اكتساب بعض الخبرات التجارية إلا انه تعرض للاهمال والدمار أثناء التمرد المسلح في ١٩٥٥.

كان التقدم في مشاركة وتأثير السودانيين على الشؤون المالية للبلاد يسير بخطى سريعة وبدأت أحتار فيما إذا كان الأداء وحده يبرر هذا الوضع أم أن هناك أسباباً سياسية خاصة والحركة في المجال السياسي تجاه تحقيق الحكم الذاتي والإستقلال كانت تسير بخطى أسرع.

عندما عبرت عن رغبتي في قضاء عطلتي السنوية الأولي بالجنوب للمسؤولين في المالية قامت سلطات المديرية والمراكز بالمساعدة فى تنظيم برنامج لترحالى على كافة وسائل التنقل. قطعت مئات الأميال من المسافات تمتد من كبويتا حتي توريت شرقاً مروراً بمدن عديدة في الوسط وواصلت طريقي إلى واو والتونج وأويل وكافي كنجى ومريدي ويامبيو حتي وصلت أنزارا غرباً. في جوبا علمت بدخول اللغة العربية فى مدارس الجنوب تحت إشراف رئيس الوزراء السابق سر الختم الخليفة، والذي كان عندها يشغل منصب مساعد مدير مصلحة المعارف للمديريات الجنوبية. وما يمكن ملاحظته بوضوح في كل هذه المدن فى ذلك الوقت كان وجود مجموعات تنتمي إلي قبائل مختلفة وتعيش مستقلة عن بعضها.

كان الناس في الجنوب يعيشون في شكل مجموعات منفصلة عن بضعها بينما يعيش البريطانيون في أحياء خاصة معزولة ويباشرون حياتهم الإجتماعية الخاصة بهم، كذلك كان ينطبق نفس الأمر على البعثات التبشيرية التى كانت غالباً ما تقيم وتعمل في المناطق الريفية. السودانيون من شمال البلاد وغالبيتهم من الإداريين والموظفين والمحاسبين والتجار وكان يطلق عليهم لفظ "الجلابة"، كانوا يعيشون مستقلين عن باقى المجموعات.

العاملون من أبناء الجنوب واصلوا حياتهم كمجموعات قبلية، وخارج المكاتب الحكومية العلاقات الإجتماعية بين أبناء جنوب وشمال البلاد لم يكن من السهل ملاحظتها فقد كادت أن تكون معدومة.

التحول إلى السياسة:

كان الحديث عن السياسة أثناء رحلة عملي بالمالية من الأشياء التي نادراً ما تحدث خارج مباني المصلحة، العاملون بالخدمة المدنية كانت واجباتهم تلزمهم بعدم التحيز السياسي لكن هذا لا يعني عدم متابعة ما كان يجري من أحداث سياسية والإحساس بها أو فهمها لان عدم التحيز لا يعني التخبط فى فراغ.

لكن الأيام الأولي من عام ١٩٥٣، كانت لها خصوصيتها، تجمعت كل القوى والأحزاب السياسية السودانية في القاهرة لإجراء محادثات مع الحكومة المصرية حول المستقبل السياسى للسودان وبناءاً علي تلك المحادثات قامت الحكومة المصرية بتوقيع إتفاق مع كافة الأحزاب السودانية لتحصل على مساندتها لها في الإتفاق الذي كانت تعتزم توقيعه مع الحكومة البريطانية.. وعقب ذلك دخلت الحكومة المصرية فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية ووصلتا إلي إتفاق ووقعتا إتفاقية لتقرير المصير يعطي السودان حقه في تقرير مصيره ولتحقيق الحكم الذاتي الذي يسبق تقرير المصير وضع جدول زمني للإنتخابات متعددة الأحزاب ونصت الإتفاقية علي تكوين لجنة دولية للانتخابات، ولجنة للحاكم العام تشاركه فى سلطاته كما كونت لجنة لسودنة وظائف الخدمة المدنية حسب نصوص الإتفاقية.

بالنسبة لنا تعتبر لجنة السودنة ذات أهمية خاصة. كان موقعو الإتفاقية بطبيعة الحال قلقين وتواقين لحماية الناخبين السودانيين من المؤثرات التي قد تنتقص من حريتهم في الإختيار لذا اشترطوا ضرورة تعيين سودانيين في المواقع ومراكز الخدمات التى يشغلها غير السودانيين وبصفة خاصة التي يشغلها بريطانيون. فكان جلياً أن السودانيين سيضعون يدهم على (مملكة السياسة) وعليه فإن القوات النظامية مثل الشرطة وقوة دفاع السودان والمناصب الإدارية قد أختيرت لتتم سودنتها فوراً، علي عكس المؤهلين للمواقع السياسية والذين كانت تتوفر منهم أعداد كافية بمجرد تحقيق الحكم الذاتى، فإن توفّير المهارات الإدارية والفنية يبدو مشكلة ليس في السودنة فقط بل فى التوسع والتطور المرتقب في المرافق مستقبلاً، إتفاقية القاهرة ١٩٥٣ كانت راديكالية في شروطها، إذ أنها فرضت على دولتى الحكم الثنائى أن تتخليا عن المواقع التى كانتا تشغلانها لفترة من الزمن في الماضي، كانت وجهة نظر المصريين أنه لتغيير الوضع في السودان يجب بطبيعة الحال تحقيق الوحدة بين البلدين أما بريطانيا والبريطانيون الذين كانوا يديرون شؤون حكومة السودان فقد كانوا يعتبرون أن مسؤوليتهم هي تسليم قيادة الحكومة للسودانيين عندما يتأهبون للاستقلال. كانت لجنة السودنة حاسمة في تطبيقها لبنود الإتفاقية.

كان من حسن الحظ أن عدداً من المصالح الهامة كانت تدار أصلاً وبصورة كاملة بسودانيين خاصة في مجالات الصحة والتعليم والثروة الحيوانية والمساحة والرى والغابات، بل حتي الشرطة وقوة دفاع السودان والمواقع الإدارية بالإضافة إلى ضباط

ومفتشي المراكز في هذه المصالح لم تكن هناك أي صعوبات لا يمكن التغلب عليها أثناء السودنة. وبينما كان من الممكن تبرير المخاوف من التدخل في حرية اختيار الناخبين السودانيين من قبل بعض قطاعات الخدمات، كان هناك العديد من المصالح والأقسام التي قد تؤدي السودنة الفورية وغير المخططة للفنيين وذوي الخبرة بها من الأجانب إلى اضطرابها وإعاقة تقدمها أو قد تؤثر على قدرتها لتقديم الخدمات المطلوبة. زودت الأتفاقية السودانيين بالقوة السياسية. والكوادر الفنية من غير السودانيين ما كان يمكنها التقليل من مقدرة القوة السياسية السودانية. اقتنعت لجنة السودنة بأن واجبها هو تنفيذ عملية تحرير الخدمة المدنية، على مستوي الجهاز الإداري كله، هذا الوضع بالطبع أثار طموحات كبيرة من الصعب تبريرها في العديد من المناطق وبدأ نوع من التهافت المحموم على المناصب الحكومية.

ومن الأمثلة الساطعة لذلك الأمر سودنة المواقع العلمية القيادية بقسم البحوث الزراعية، حيث حاول القسم إتمام عملية السودنة خلال فترة قصيرة. ووصل الأمر إلى درجة لا تجدى معها محاولات المقاومة والتصحيح، ففى العديد من الأقسام الفنية حدثت مقاومة للسودنة المضطربة وغير المخططة حيث قاومها رؤساء الأقسام إلا أن القوة السياسية للجنة السودنة أربكت محاولاتهم وأفشلتها. وقليل من الأقسام تعرضت لبعض المشاكل نسبة لصعوبة الحفاظ علي القوة الدافعة بها. واستغرق الأمر بعض الوقت لمعالجة الأوضاع.

وضعت الخدمة المدنية السودانية تحت الإختبار فخرجت من هذه التجربة دون أن تصاب بأذى وزاد نشاطها، قاوم رجالها مسلحين بعدم التحيز والإيمان بالمبادئ والتصميم علي الأداء فكان كثير من رؤساء المصلحة عظيمي الإصرار على إثبات أن الخدمة المدنية ركيزة لا غني عنها في النظام الوطني الجديد، من الناحية الأخري، عندما طلب من الكثير من الفنيين غير السودانيين الإستمرار في البقاء رفضوا ذلك، كانت حجتهم انهم كانوا ينتمون ويعملون مع نظام تم تفكيكه فلم يعد لهم مكان في هذه البلاد، البعض الآخر أغرته التعويضات السخية ليغادر البلاد. وكانت الحكومة البريطانية هى التى دفعت التعويضات، كانت مصلحة المالية في آمان من الإضطراب إذا ما قورنت بغيرها فلم تتهددها مفاجآت لجنة السودنة التى قادت فى أماكن أخري للاضطراب. ومن البريطانيين القلائل الذين خدموا في المصلحة بقي فقط السير جون كارمايكل السكرتير المالي، كان إقتصادياً لامعاً يكرس كل وقته للعمل وكان ذا رؤية

صائبة، لم تكن هناك عقبات في إيجاد البديل السوداني في باقي المواقع فقد كانت هناك أعداداً لا بأس بها من الكبار المقتدرين وهم من المؤهلين ذوي الخبرة من المحاسبين وخريجي الجامعات استقروا في الأقسام المختلفة للمصلحة.

وكانت المحافظة على قوة الدفع وانسياب العمل بالنشاط والفعالية المطلوبين من الأمور السهلة، لكن كانت هناك أيضاً الحاجة لتنفيذ عدد من المشاريع الجديدة التى خطط لها، منها إدخال العملة الوطنية للتداول، بداية العمل في سك العملة، وإنشاء البنوك المتخصصة (الزراعي والصناعى والعقارى) وغيرها.

السودان على مشارف الإستقلال:

كان السودان على مشارف الإستقلال وإنتهت فترة الحكم البريطاني، ومن الأمور وثيقة الصلة بالموضوع هنا محاولة عمل تقييم موضوعى لفترة الحكم البريطانى التى استمرت لأكثر من خمسين عاماً. من الناحية السياسية كان السودان يدار كوحدة واحدة لا تتجزأ، أعتبر الإسلام والثقافة العربية ملامح رئيسية للثقافة الأساسية في الشمال، وتم إحترامها والحفاظ علي وضعها، ولم تعتبر صلة الدم بالبلاد العربية الأخري أقوي من الروابط الثقافية التى تجمع شعب السودان بالشعوب العربية. فيما يختص بالجانب المالى كان هناك ارتباط وثيق بين الشمال والجنوب، لكن ممارسات حقبة كاملة من الزمان أوجدت إختلافاً بين الهياكل الراتبية للجنوبيين وزملائهم من الشماليين. وبذهاب أعداد كبيرة من الشماليين العاملين بالخدمة المدنية للعمل في الجنوب وزيادة الإتصالات بين الشمال والجنوب بدأ العاملون من أبناء الجنوب يعتبرون هذا الإختلاف نوعاً من التمييز والمحاباة وأخذ الموقف ينذر بالاشتعال. المبررات التي قدمها البريطانيون كانت تتمثل في أن العاملين من الجنوبيين يحملون مؤهلات تعليمية أقل مستوى، ومما يجب ملاحظته أنه من القرارات الأولى التى أصدرها إسماعيل الأزهرى، أول رئيس وزراء للسودان، توحيد هياكل الرواتب لكل السودانيين وتشكيلها حسب الدرجات الوظيفية فقط.

بعد بدء العمل بالحكم الذاتى ومع الإستقلال كان السودانيون يغمرهم الفرح والآمال الكبيرة والتفاؤل بمستقبل مشرق للسودان. استلم السودانيون بلداً مستقراً يتمتع بإدارة فعالة، كان النظام الإدارى يعد من أفضل الأنظمة في القارة الأفريقية، والخدمة المدنية متميزة في كفاءتها ودقة تنظيمها. كما كان هناك إحساس قوي بسيادة حكم القانون ومستوى معقول من حرية التعبير عن الرأى. لم يشك الناشطون في الحركة الوطنية من التعرض للتعذيب أو أي من انواع الإضطهاد كما كان يحدث في الدول

الأفريقية الأخري في معتقلات تخصص لذلك، كان هناك تعايش سلمى بين القبائل المختلفة بالسودان إضافة إلي وجود تعاون ودي وصداقات بينها.

ومن الأمور التى جعلت جلاء القوات البريطانية من السودان سهلاً ووديا عدم وجود مستوطنين بريطانيين بالسودان أو استثمارات جديرة بالاهتمام أو مصالح استراتيجية ذات أهمية معتبرة، فغادر البريطانيون البلاد في وقار، لكن السياسات التى اتبعت في جنوب البلاد شوهت هذه الصورة الرائعة، وهو أمر سيكون موضوعاً للنقاش في مرحلة لاحقة.

كان البريطانيون فخورين بالنظام الإدارى الذي أقاموه في السودان لذا كانوا دائماً يعبرون عن رغبتهم في تسليم الحكم للسودانيين متي ما استعدوا لنيل الإستقلال، لكن متي يصبح السودانيون مستعدين لذلك؟ ما هى المعايير التى يجب تبنيها للحكم على اجتياز هذا الإختبار؟ ومن الذي يحدد هذه المعايير؟ لمن سوف يتم تسليم الحكم وعلي أى أسس سيتم بناء سلطته؟

كانت حكومة السودان وحسب تشكيلها يدير شؤونها موظفو الخدمة المدنية وبعضهم من العسكريين، بالنسبة لهم كان الموضوع الأساسي هو الأداء الحكومي الممتاز والذي بني علي أوضاع اعتادوا عليها وألفوها.

في منتصف عام ١٩٥١ كنت واحداً من بين قليلين دعاهم اللواء عثمان حسين لحفل شاي علي شرف السير جيمس روبرتسون السكرتير الإدارى (وفى الواقع كان هو رئيس الوزراء في الإدارة البريطانية فى السودان)، كان السير جيمس يقترب من نهاية فترة خدمته بالسودان وأحسست أنه يرغب في مناقشة بعض آرائه عن السودان مع الضيوف. كان رجلاً ضخماً ومهيباً وشديد الجدية لكنه في ذلك المساء الخاص كان ودياً يميل للصداقة وكان يتصرف بطريقة غير رسمية.

وأذكر ضمن ما قاله ذلك المساء: "أنتم معشر المثقفين السودانيين تعتبرون مشروع الجزيرة والمرافق الحكومية الأخرى كالسكة الحديد، والطاقة والنور وغيرها، هي الإنجازات الرئيسية للبريطانيين في السودان، ولكن في الواقع كان النظام الإدارى هو النجاح البارز لنا وهو أمر لم يكن من الممكن تحقيقه لولا فهمنا للدور الهام لزعماء العشائر وتقديرنا لهذا الدور والدعم الذي قدموه له. وجدت زعماء القبائل يتمتعون بروح وطنية كالسودانيين المثقفين تماماً، كانوا دائماً يسعون لخدمة مصالح قبائلهم ويدافعون عنها، من الناحية الأخري أنا لست سعيداً بقوانين العمل ونظمه التى سنتركها خلفنا، هذه القوانين تم فرضها على حكومة السودان من قبل حكومة حزب

العمال البريطانية والتى كانت تعتقد آنذاك أن العاملين في المستعمرات البريطانية يتعرضون للظلم، لم يكونوا يعلمون أن الظروف في السودان تختلف وكذلك الأمر بالنسبة للاستعمار البريطانى بالسودان مقارنة بالدول الأفريقية الأخرى، في السودان كانت عندنا قوانين تضع (الحقوق) قبل (الواجبات) وبالتأكيد سوف تخلق هذه القوانين الجديدة صعوبات مختلفة للسودانين عندما يتولون أمر الحكم بأنفسهم.

الطبقة المثقفة كانت عموماً تحس بأننا نحن البريطانيين ضد الوطنية السودانية لكننا لسنا ضدها، الوطنية السودانية كانت تطوراً طبيعياً ومعتدلاً. خلافاتنا كانت تتعلق بسرعة تسليم الحكم لأننا في الأساس نحرص على استمرار الإدارة الجيدة التى قمنا ببنائها".

هذه الكلمات للسير جيمس لم أنقلها حرفياً لكنني قمت بتسجيلها في مذكراتي الشخصية لاحقاً، لم يتفاعل أحد منا مع هذه الكلمات ليس بسبب الخوف بل إحتراماً لأمانته وهو يعبر عن رأيه. كانت أولويات البريطانيين يحددها من يتزعم الأمور في السودان من البريطانيين وكان هو بالطبع يهتم بالنظام الإدارى، ولم تكن التنمية هاجساً رئيسياً عنده.

بعد مغادرتي للحفل بدأت أسأل نفسي: هل يختلف الإستعمار في السودان عنه في البلاد الأخرى؟ وتجرأت بالقول بوجود إختلاف وبكل بساطة وتواضع أستطيع أن أضيف يوجد إختلاف لأننا نحنُ أنفسنا نختلف عن غيرنا!.

لم يأت البريطانيون إلى السودان عبر الإستثمارات والشركات التجارية بل جاءوا من خلال حرب تم الإعداد لها بإحكام وبالقوة الضاربة، وهنا أود أن أسلط الضوء على دور البريطانيين في مواجهة السودانيين. فمقتل الجنرال غردون أثار دوافع للثأر وسط البريطانيين كما ساد الإحساس أن مصالح المصريين في مياه النيل يجب الدفاع عنها، علاوة على ذلك فقد كان ذلك العهد عهد الزحف نحو أفريقيا وتميز القرن التاسع عشر بصفة عامة بتلك الظاهرة.

شقت القوات التى يقودها البريطانيون طريقها عبر السودان الشمالى حتى وصلت أم درمان، وفى كررى حيث كانت معركتهم الأخيرة واجهوا مقاومة.. مجدها ونستون تشرشل فى كتابه "حرب النهر". خلال حكمهم للسودان أكتشف البريطانيون أنهم وسط شعب ذى كبرياء ووقار وإحترام للنفس، فرضت عليهم هذه الحقيقة إتباع عناية خاصة في التعامل مع السودانيين ففى أحد الإصدارات الحكومية "تقويم السودان" توجهت

الحكومة بالنصيحة للزوار لمراعاة حساسية السودانيين تجاه التعاملات التي تسيء إلى كبريائهم وإحترامهم لأنفسهم. كل البريطانيين الذين عملوا بالسودان كانوا ملمين بمقاومة السودانيين العظيمة للغزو الذي كان يقوده البريطانيون وكانوا يقدرون بوعي تام الصفات المميزة للشخصية السودانية.

واشارة السير جيمس وزير الشؤون المدنية لزعماء العشائر ودورهم في نجاح الإدارة البريطانية يقدم دليلاً علي أهمية إعادة النظر في مواقف السوانيين المثقفين فيما يختص بمستقبل السودان وزعماء العشائر.

زعماء العشائر ودورهم المستقبلي:

كان العديد من المثقفين السودانيين عادة يتبنون مواقف سطحية تتسم باللامبالاة وعدم الإحترام تجاه زعماء العشائر، فيوصف زعماء العشائر بأنهم خاضعون لاستعلاء البريطانيين ومعادون لما تعتبره الطبقة المثقفة طموحات وطنية وإبطال العمل بنظام زعماء العشائر وليس تصحيحه أصبح شعاراً مرفوعاً في العديد من الدوائر السياسية.

وقد برهنت التجارب علي أن هذه المواقف مضللة وعارية من الصحة. عموماً كان زعماء العشائر في مناطقهم يعبرون عن الروح التي تسود التعامل بين الناس ويعكسون التقاليد السودانية الأصيلة التي عرف بها السودانيون. آشتهروا بكرم الضيافة وإحترام الغرباء والنبل وسمو الكرامة واحترام الذات. علي الصعيد الشخصي استطاعت الغالبية الساحقة منهم كسب إحترام قبائلهم والبريطانيين الذين يديرون مناطقهم. حازت السلطة ممثلة في الأقسام الحكومية المختلفة على إحترامهم جميعاً دون أن يخرج عن هذا التقليد أحد. كانت شعبيتهم مبنية على أساس قدرتهم المتواصلة على حماية مصالح قبائلهم والتأثير عليها فيما يتعلق بالمراعي والموارد المائية والتعايش السلمي وفي الفترات الأخيرة التعليم والصحة، والدور الهام لهم في المحافظة على الأمن في مناطقهم لا يحتاج إلي تأكيد، ويكفي هنا ذكر حادثة الغزو الليبي (١٩٧٦)، عندما تسلل المئات وعبروا كل مناطق غرب السودان حتي وصلوا للمدن الثلاث دون أن يتم إكتشافهم أو ملاحظة تحركاتهم بواسطة زعماء القبائل. وفوجئت الحكومة بالأحداث فاضطربت الأوضاع وعمت الفوضى، إذ أن النظام العشائري كان قد حلّت مفاصله. في الماضي لم تكن هناك منازعات بين الفئات المثقفة وزعماء العشائر. علي العكس تماماً كان المثقفون يسعون لكسب تعاطف زعماء العشائر والتخلص من العداء غير المبرر حتى يتم نقل السلطة وتكوين حكومة سودان المستقبل بسهولة وأمان.

مذكرة مؤتمر الخريجين:

فى عام ١٩٤٢ سلم مؤتمر الخريجين السودانيين مذكرة طويلة للحكومة كان لها أبعاد سياسية لكنها كانت معتدلة في صياغتها ومطالبها، أجازت كل قوى المؤتمر المذكرة بالإجماع وبدأ المؤتمر الجهر بقدرته واستعراض عضلاته كممثل للفئات المثقفة وناطقاً بلسان الأغلبية الصامتة من الأميين. وفى أوساط المؤتمر كان هناك إلمام تام بالتغييرات التى حدثت في الساحة الدولية عقب الحرب العالمية الثانية، فقد صدرت بيانات عديدة من الحلفاء فيما يختص بالحرية وإنهاء الإستعمار وغير ذلك. كانت المذكرة تتسم بنبرة رصينة ترمي إلى الإرتباط الكامل بما يدور في أوساط الحكومة فيما يتعلق بالتطورات السياسية في السودان. وبينما كان هذا الأمر يوفر فرصة عظيمة للحكومة بالتعاون مع مؤتمر الخريجين إلا أن رد فعل الحكومة كان حاداً ومزعجاً للجميع حيث رفضت المذكرة برمتها في الحال.. وادعت أن المؤتمر لا يملك حق الحديث باسم كل السودانيين، هذا الرفض لم يكن فقط إساءة لمؤتمر الخريجين بل كان كذلك دليلاً واضحاً على عدم توفر الثقة فى بيانات الحكومة السابقة والمستقبلية وهى أوضاع إستمرت تهيمن على العلاقة بين المؤتمر والحكومة.

لا يمكن قياس قوة الحركات الوطنية بمعايير حسابية منطقية. والأمر الواضح انه وبمجرد ظهور هذه الحركات كان باستطاعتها وبسرعة فائقة كسب عقول الناس وتعاطفهم.

قبل إتفاقية القاهرة ١٩٥٣، بسنوات عديدة كان السودانيون قد علموا بما فيه الكفاية بأهمية وجود حكومة فعالة ذات أداء ممتاز وكذلك أهمية التسليم التدريجي للسلطة، وعندما التقت كل الأحزاب والقوي السياسية في القاهرة كان موضوع النقاش الإختيار بين أثنين، السعى مباشرة للحصول على الحرية مع الإستعداد لمواجهة بعض العيوب الإدارية الناتجة عن ذلك، أو تأجيل تحقيق الحرية بهدف ضمان إدارة نموذجية فعالة، وهنا كان الإختيار واضحاً.

الحكم الذاتي:

عادة ما تكون للامم لحظات من النشوة والإبتهاج.. والآمال العراض.. فتطلق العنان لثقتها في أمكاناتها. كان للسودان نصيبه الوافر من هذه اللحظات بعد إتفاقية القاهرة ١٩٥٣. المحادثات التى سبقت الإتفاقية أظهرت بجلاء إجماع القوى والأحزاب السياسية السودانية بصورة لم تعرف من قبل في تاريخهم السياسي. كانت قوي الحكم الثنائى تعد

نفسها للخروج بسلام من السودان. تم اجراء انتخابات متعددة الأحزاب للمرة الأولي في البلاد وشهدت تنافسا ديموقراطياً نزيهاً.

ودون إتفاق مسبق أو ميثاق.. إمتنعت كل القوى السياسية السودانية عن العنف والإرهاب. لم تكن هناك شكاوي فيما يتعلق بعملية التسجيل للإنتخابات أو الترشيح وتوفر الشفافية الكافية في الممارسة وغيرها. بنفس القدر لم تكن هناك إدعاءات بالإحتيال أو الفساد أو التزوير. أنتخب برلمان ديموقراطى وتم تكوين أول حكومة وطنية.

أعلنت الحكومة أن مسؤوليتها الأولي تنفيذ إتفاقية القاهرة ١٩٥٣ والسعى لإكمال عملية تحرير البلاد تحريراً كاملاً. يعني هذا الوصول لتسوية فيما يختص بقضية تقرير المصير. الحكومة كان لها جدول أعمال كامل خاصة إذا تذكرنا أن الإتفاقية فاجأت الأحزاب.

لذا لم يجد أي من الأحزاب زمناً معقولاً يتمكن فيه من وضع هيكل لنظام إقتصادي إجتماعي لتطوير أو استبدال النظم التى سيخلفها البريطانيون. كانوا جميعا يبدون كالبراجماتى الذي سيتعامل مع كل موضوع حسب تميزه وجدارته. لم تكن لأي منهم رؤية واضحة لبلد مستقل حديثاً وأصحاب الرؤى في السودان فيما يبدو هم الأيديولوجيون أو الأحزاب السياسية ذات التوجهات اليسارية أو اليمينية.

وبطبيعة الحال كان للبرلمان إسهاماته في مجال التصعيد على المسرح السياسى فاثناء المداولات عبر الكثير من الأعضاء عن قلقهم تجاه العديد من المشاكل فى مناطقهم الخاصة والسودان يسير بكل ثبات نحو تحقيق الإستقلال نجد أن الشكوك التي عبر عنها كثير من الأعضاء الذين يمثلون مناطق الجنوب ذات أهمية خاصة ووثيقة الصلة بجدول أعمال الحركة الوطنية. وبينما أعلن عدة أعضاء عن الحاجة لحكم فيدرالى للحفاظ على الوحدة بين الشمال والجنوب. عملياً كان كل نواب الجنوب يطالبون بشدة بتفويض سلطات من نوع ما للجنوب.

يبدو أن الحكومة كانت مصممة على إعلان الإستقلال من داخل البرلمان على عكس ما كانت تشير إليه إتفاقية القاهرة للحكم الذاتى لعام ١٩٥٣، لاجراء استفتاء شعبي للاختيار بين الإستقلال - أو نوع من العلاقة بمصر.. ولضمان إنجاز هذه الخطوة بنجاح كان علي الحكومة التأكد من استمرار أغلبيتها بالبرلمان وضمان الحصول على الإجماع للوصول للإتفاقية والفوز بمباركة دولتى الحكم الثنائى (مصر وبريطانيا).

كانت تهدئة الأعضاء الجنوبيين أمراً ضرورياً خاصة في مجابهة مطالبتهم بحكم فدرالى (فدريشن) للجنوب.. ولتحقيق تلك الغاية فقد أجاز البرلمان قراراً يقضي بأن يعطى مطلب الحكم الفدرالى الإعتبار اللائق بواسطة الجمعية التأسيسية التى كانت ستخلف البرلمان القائم آنذاك عقب اعلان الإستقلال. وكان الهدف من القرار هو تأجيل النظر في ذلك المطلب إلي ما بعد الإستقلال).. وبذا أصبح واضحاً أن البلاد كانت تقترب من نهاية الطريق الذي يقود لتحقيق الإستقلال التـام.

التمرد المسلح في توريت (١٩٥٥):

فى أغسطس وردت أنباء من توريت بجنوب البلاد أثارت بشدة انتباه ودهشة الجميع إذ قامت سرايا قوة دفاع السودان بالاستوائية بتمرد مسلح فى توريت، حدث هذا بينما كانت الأجواء في الخرطوم تبشر بتوقعات وتغييرات عظيمة. وبأستثناء جوبا رئاسة المديرية فقد انقطعت الإتصالات بكل المناطق المتبقية من المديرية الإستوائية وبأجزاء كثيرة من الجنوب. كانت الحركة المسلحة تكن عداءاً للشماليين حيث تعرض الذين يعملون كمعلمين أو إداريين بالإستوائية للقتل والإرهاب، قضي على التمرد فى حوالى أسبوعين أو ثلاثة وتمت محاكمة المتورطين في الأحداث وكانت هناك أحاديث عن أعمال انتقامية قام بها بعض الضباط والمواطنين الشماليين، في هذه الأحداث فقدت أنا شخصياً شقيقي الأصغر الفقيد الملازم عصمت بحيري فى ياى، كذلك فقدت عدداً من زملائي وأصدقائي الحميمين، تسبب النزاع كذلك في فقدان المواطنين الجنوبيين للعديد من أقاربهم وأصدقائهم. بعد دحر التمرد المسلح. واصلت الحكومة جهودها للإستعداد لإعلان الإستقلال من داخل البرلمان، كانت كل من مصر وبريطانيا على إتفاق تام حول هذا الأمر، تم الحصول على مباركة السيدين، السيد عبدالرحمن المهدي والسيد على الميرغني، المعارضة والنواب الجنوبيون تمت استشارتهم في الأمر وتم الإستوثاق من موافقتهم، هكذا جنبت البلاد عقبة الأنقسامات الشائكة في حالة إجراء استفتاء حول خيارى الإستقلال والوحدة مع مصر. وفي الأول من يناير من عام ١٩٥٦، أعلن رئيس الوزراء السيد إسماعيل الأزهري من داخل البرلمان أن السودان أصبح جمهورية مستقلة تماماً.

تعاملت الحكومة مع التمرد المسلح كمجرد موضوع عسكري، وفقدان أرواح الكثيرين من الجانبين خلال الأحداث والمآسي التي تعرض لها الأفراد كل هذا أختفى في غمرة إجماع البلاد على الإستقلال، والسرعة النسبية التى أخمدت بها نيران التمرد وتوقف الأعمال العدائية وفرض السلام والأمن.

والسلام لا يتمثل فقط في توقف الأعمال العدائية كلا ولا في توقيع الإتفاقات والبروتوكولات.. كثير من الأسئلة كانت تفرض نفسها خلال مرحلة البحث عن الذات، برهن التمرد على أن السودان بلد فرضت الوحدة علي أطرافه على نحو زائف وأنه فى النهاية سيتعرض للتمزق!!

الهدوء الخادع والتعايش السلمى بين الجنوب والشمال والذي فرضته الإدارة البريطانية كان سبب عزلة الطرفين عن بعضهما لذا كان وضعاً مضللاً. وبالنظر ملياً للأحداث السابقة نجد أنه تشكلت وسط السودانيين الشماليين مواقف تجاه مشكلة الجنوب يمكن وصفها بأنها بسيطة ورومانسيه. وساعد علي تشكيل هذه المواقف المعلومات التي نشرها الشماليون الذين اختيروا بعناية من إداريين وأطباء ومهندسين وموظفين للعمل بالجنوب، كانت تعيش فى جنوب البلاد عدة قبائل مختلفة. والوسيلة الوحيدة للتخاطب بينها كانت صورة محرفة للعربية. وفي مناطق جنوب البلاد توجد كثير من المساحات الخضراء تنمو بها أشجار الفاكهة بصورة برية وسط الغابات والشماليون الذين كانوا في حالة إتصال خلال التعاملات اليومية مع المواطنين بالجنوب هم "الجلابة أو مندوكورو" من صغار التجار.

كانت تعاملات بعض أفراد هذه الفئة مع زبائنهم من الجنوبيين لا تخلوا من التجاوزات الجائرة، لكن الشماليين صرفوا النظر عنها باعتبارها صادرة من فئة صغار التجار ولا يمكن مقارنتهم بالمبعوثين الآخرين من إداريين ومهنيين وغيرهم. وبينما وفرت سياسات الفصل الحماية لقبائل الجنوب من أخطار محسوسة أو متوهمة. كانت النتيجة العملية لهذه السياسات ايجاد منطقتين علي طرفي نقيض.

لقد كانت هناك إفتراضات دائماً أن السودان بطريقة ما يمتلك مناعة ضد وباء كوارث النزاعات والإضطرابات الداخلية التى عصفت بالكثير من الدول. كان التمرد المسلح بتوريت تعبيراً عنيفاً عن الهويات القومية التى بدأت تظهر. ويمكن جداً أن يكون نموذجاً رائداً للهويات الأخرى التى بدأت فى الظهور في شرق وغرب البلاد حيث تسود شعارات عديمة المغزى احتضنت الشكوك وعملية البحث عن الذات أوجه الحياة المتعددة وشمل الأمر جدوي الديموقراطية البرلمانية السودانية الوليدة. كما شجع على تصعيد هذه الأوضاع النزاعات المتكررة للأحزاب السياسية داخل البرلمان.

البعثات التبشيرية في الجنوب:

إن الإفتراض بأن المشاكل بين الشمال والجنوب كان مقدراً أن تختفي بمجرد إنتهاء

عهد الحكم البريطاني كان أمراً يلزم النظر فيه بعين فاحصة.. السودان بلد تعيش فيه قبائل مختلفة أو تقريباً يمكن أن نقول قوميات مختلفة باعتبار كبر حجم القبائل. كانت هذه القبائل مطيعة للقانون وكانت تقدر وتنعم بالفوائد التي نتجت عن التعايش السلمى فيما بينها لفترات طويلة، بينما كانت جميعها تفخر بأصولها. كان كل منها يحترم ويتقبل تقاليد الآخرين وسيادة حكم القانون كانت محصنة بقوة. عموماً كان المناخ السائد قاس لكن الأحوال المعيشية كانت تشيع الرخاء.

وفر النيل بفروعه العديدة والأمطار الموسمية والسهول الخصبة ما يكفي لإطعام الجميع. ووفرت المساحات الشاسعة بالبلاد مكاناً وسع كل الناس، مجموعات كبيرة من السكان شاركت العرب والمسلمين من مناطق أخرى في الثقافة والدين، هناك تشابه بين السودانيين والأفارقة الآخرين في اللون والملامح، وعموماً عرفوا بأنهم ذوو كبرياء وكرامة بعيدون كل البعد عن الغطرسة والإستعلاء العنصري، الحنو والشفقة والكرم كانت أيضاً صفات مشتركة بينهم. المجتمع السوداني عموماً تسوده المساواة بين أفراده ويخلو من الفوارق الطبقية المبنية على أساس القوة الإقتصادية، تبرز العناصر القيادية بسبب جهودها وقدراتها وليس بناء علي أي خلفية عنصرية، كانت قيادات ثورة الضباط في ١٩٢٤ أساساً من أبناء جنوب السودان.

معظم قبائل الجنوب كانت تحكم بشكل منفصل عن الأخرى لكن كانت هناك قناعة متنامية بأن وجود نظام تربوي موحد يسمح بوجود إختلافات ثقافية سيسهم تدريجياً في خلق تيار إجتماعي منسجم. وبنيل الإستقلال أصبحت مواضيع مثل العمل والتنمية بهدف تحقيق أقصي الفوائد على مستوي البلاد قاطبة تعتبر مواضيع تتعلق بالمصير المشترك لكل أفراد الشعب السوداني.

ويبدو أن أمة تتميز بالمثاليات السامقة المرتبطة بسيادة حكم القانون وبسط العدالة وقيم التسامح وإحترام الثقافات والآراء المختلفة وحريات الآخرين، وتؤمن بالتعاون البناء مع الأمم الأخرى غض النظر عن نظمها، كانت علي وشك أن تولد على المسرح الأفريقي.

لم يتوقع أحد بالطبع أن يصبح الإداريون البريطانيون من المناصرين الأوفياء للثقافة العربية الإسلامية في الجنوب، كان معقولاً توقع إدخال نظام تربوي مماثل للذى أدخله البريطانيون أنفسهم في الشمال وهو نظام كان يسمح بوجود بعض الإختلافات الثقافية. لقد تم تقسيم مديريات الجنوب الثلاث عن طريق الإدارة البريطانية إلى مناطق سمحوا

للبعثات التبشيرية بالعمل فيها حيث كانت المهمة الأولى لهذه البعثات تحويل سكان الجنوب للمسيحية. عهد إلي هذه البعثات أيضاً بمسؤوليات تربوية. ولإنجاز أهدافها الأساسية قامت هذه البعثات بنشر قصص بين الجنوبيين أشعلت نيران الشقاق مع المسلمين في الشمال.

ومن المفارقات أن حكومة السودان كانت تقدم الدعم لهذه البعثات التبشيرية ممثلة في تظمها التى تعمل من خلالها، لذا يمكن القول بأن قوى البغض والشقاق والعداء للتعايش السلمى كانت تمول أساساً بواسطة الحكومة وتعمل تحت توجيهها وحمايتها.

الخلافات الأصلية والتاريخية لم تتسبب فيها سياسات الحكومة، لكن بالتأكيد الذكريات والمظالم المنسية منذ أمد بعيد أثيرت بنوع من المبالغة وهو ما أوجد أوضاع الشقاق وتبادل الأتهامات. هذا لا يعنى أن وجود تظام تربوي بديل بالجنوب كان بالضرورة سيقرب المسافة بين المثقفين في الجنوب والشماليين الذين يؤيدون الوحدة، لكن من الممكن في غياب الحماس العصبى للبعثات التبشيرية وسياسات الحكومة المصاحبة ظهور خلاف أقل قسوة وأكثر بعداً عن العنف..

تقول ملاحظات لاحد المؤرخين المرموقين: "نحن لا نعيش في الماضى لكن الماضي موجود في أعماقنا". فتوزيع اللوم الذي يكون ذا طبيعة تاريخية لا يساعد على بناء أمة. المسؤولية الجماعية يجب أن تترجم إلى فعل تحدده أهداف معينة واضحة بدلاً عن تبادل الإتهامات غير الواضحة عن الماضي، والسودان ليس فى حاجة لأصحاب الأفكار الظلامية بل يحتاج لمن يحملون رؤى مؤسسة على الحقائق البسيطة والإحتياجات العادية للناس، رؤى تنتج سياسات تلهمها قيم نبيلة لا سياسات تصبح أخيراً كالسراب أو تبقي كطموحات مقدسة، رؤي تصدر عن مجتمع منسجم ليس فيه تمييز بين حكومة وأسياد. وتؤكد إيماننا ونحن نعبر عن قيم التسامح في وجه الخلاف وعن إحترامنا لمعتقدات الأخرين. وعلى مستوى الحكومة نحتاج إلي إيمان صادق لا يتزحزح بأهمية التداول السلمى للسلطة كأساس للممارسة الديموقراطية.

مركزة الميزانية:

فى نهايات عام ١٩٥٠، تم اختياري رئيساً لهذا القسم، كان سلفي من الأعضاء البريطانيين بالقسم، وقد اتضح انه طلب إليه بتقديم استقالته لعدم مقدرته على إدارة هذه الشعبة الهامة، لكن علي كل حال ترك خلفه أسئلة عديدة وتكهنات فيما يختص برحيله، تغيرت السنة المالية لتبدأ في يوليو بدلاً عن يناير، إعتبرت الأشهر من نوفمبر

تي مارس أشهر حرجة لأنها فترة حصاد المحاصيل، يبدأ بعدها مباشرة موسم التصدير وإستعراض الأسعار العالمية بوضوح عموماً ينشط الإقتصاد وتصبح تقديرات الميزانية أكثر واقعية. ويلاحظ هنا تغطية ميزانيات ١٩٥١ - ١٩٥٢ لفترات بلغت ثمانية عشر شهراً (١ يناير ١٩٥١ - ٣٠ يونيو ١٩٥٢)، وأول مرة ترجمت للعربية قبل تسليمها للجهاز التشريعي "البرلمان".

كان هذا أول إعتراف باللغة العربية كلغة رسمية في البلاد، تولى سيد الفيل شخصي مسؤولية تجهيز النسخة العربية لكل مستندات الميزانية، ولتيسير العمل في المستقبل تم إعداد قوائم بالكلمات العسيرة يحوي المقابل بالإنجليزية للمصطلحات العربية المستعملة.

قسم مركزة الميزانية بمصلحة (وزارة) المالية تمتعت عملياً بسلطات أوسع مقارنة بباقي أقسام الوزارة خاصة أثناء إعداد الميزانية، كانت المسؤولية هي الفحص النهائي للميزانيات العادية وميزانيات التنمية والقيام بالتنسيق اللازم وكذلك الأمر بالنسبة للمذكرات التفسيريةالتى تصاحب تقديرات الميزانية. ترسل كل هذه المستندات لوزير المالية مصحوبة بمسودة لخطاب ليجيزها نهائياً قبل تسليمها للجهاز التشريعي "البرلمان". إستمرت أهمية القطن كعمود فقرى للإيرادات الحكومية.

أثناء السنة المالية ١٩٥١ - ١٩٥٢، إرتفعت أسعار القطن ووصلت أرقاماً غير مسبوقة بسبب الحربه المحدودة فى شبه الجزيرة الكورية. كان لذلك أثر مباشر على تقديرات فائض الميزانية والتى تم تعديلها إلى رقم مؤكد يبلغ عشرين مليون جنيه. وهو فائض لم يسبق له مثيل فى تاريخ حكومة السودان، وزير المالية المستر شيك دعا لعقد جلسة خاصة للبرلمان ليقدم بياناً حول هذه الأنباء السارة، رحب به بحماس وسعادة ومدح لقدرات الوزير وحسن طالعه. إعتبر هذا الفائض والذي يبلغ عشرين مليون جنيه من الجنيهات السودانية فأل خير لسنوات مزدهرة قادمة. كان السودان يسير مسرعاً نحو الحكم الذاتى والإستقلال.

بعد مرور ثلاث سنوات على التحاقى بوزارة المالية أصبحت ملماً تماماً بهمومها وسياساتها وممارساتها وناقداً لها.

وزارة المالية مؤسسة قديمة ذات تقاليد وسوابق عريقة تتم فيها صياغة كل الموظفين بريطانيين وسودانيين. ومن الملاحظات الهامة هنا أن وزراء المالية الأوائل كانوا من كبار الموظفين في الجيش الغازى، كذلك الأمر بالنسبة لقادة العديد من الوزارات الأخرى. لذا

كان من الطبيعي أن تطبق الضوابط المالية بدقة، ولو نظرنا لعملية الوفاء بالتزامات القروض، نجد أن الأمر لا يتعلق بشدة إحترام الإلتزامات بقدر أرتباطه بتجنيب السودان التأثيرات الخارجية، يصح هذا بصفة خاصة في الوفاء بالتزامات القروض التى قدمتها الحكومة المصرية للسكة الحديد في السودان.

وبنفس القدر تظهر أهمية سياسة تفادي المساعدات من الحكومة البريطانية خشية وقوع تعقيدات مع مصر. القيمة العالية للقرض البريطاني لخزان سنار كانت مبرراً لاعتباره استثنائياً، بينما تم تمويل تشييد كلية غردون التذكارية من المنح الخاصة. أصبح الشعار السائد هو الإعتماد علي الذات، كان البريطانيون يحكمون قبضتهم على السودان. أول الدروس التى تلقيناها بوزارة المالية: السودان بلد فقير، ضرورة الإقتصاد الإنضباط المالى إتضح أنها غايات لا يمكن الإستغناء عنها كما كان على واضعى السياسات المالية والتنفيذيين تحقيق أفضل ما يمكن من إنجازات في حدود الموارد الفقيرة المتاحة. ففي بلد مناخه قاس كالسودان تكون التقلبات الطبيعية خارج نطاق سيطرة الحكومة على التخطيط والتحكم، وفي بعض الأحيان تكون صعبة وتتسبب في كوارث وقد تكون سبباً في الوفرة وتحقيق النفع العام من جهة أخرى.

وبالطبع واصلت أنا في الإعتقاد بأن الإنضباط المالى أمر ضرورى لأى نظام يرمى لتبنى سياسات وممارسات سليمة في ظروف ثراء أو فقر. عدم المسؤولية والفساد المالي يؤديان للإفلاس وفقدان القيمة الوطنية وفي النهاية الخنوع والإستسلام، الوصول للحكم الذاتى والإستقلال ثبت في نفوسنا نحن السودانيون قناعة متنامية برفض الماضي وخلق افتراضاً طاغياً بأن السودان بلد فقير وهو تقريباً محكوم عليه بالفقر المستديم، الفقر لم يكن صفة أو فضيلة يمكن التمسك بها، وما كنا نشهده غالباً هو فقر استغلال الموارد المتاحة وليس الفقر نفسه.

إفقار حياة الناس يجب عدم إرجاعه للفقر الإقتصادي فحسب، فجهود التنمية يلزم توجيهها لتغطي كل أوجه الإحتياجات الإنسانية، خاصة مفاهيم التطور الإجتماعى، الرعاية الصحية، التعليم ومحو الأمية البيئة والحريات وغيرها، حصل السودان على حريته وشعار المستقبل يجب أن يكون التنمية الشاملة.

موضوع الإعتماد علي الذات يجب أن يتفادي بطبيعة الحال الأحلام الجامحة والتكهنات الخيالية، لكنه في ذات الوقت يجب ألا يكبل التخطيط لأهداف عملية مدروسة ومؤسسة، الإعتماد على الذات يجب أن يتركز على الربط التام بين الأمة

مدي استعدادها لتقديم التضحيات المطلوبة، وبالتحليل العميق نجد أنه يعني معاونة النفس، وإذا أردنا تخليص أنفسنا من بعض أنماط التفكير الحالية فلابد من الإبتعاد عن الأساليب السهلة بإلقاء اللوم على الآخرين.

هناك حقيقة يجب على السودانيين إدراكها وهى أن معرفة الفقر ومراحله المختلفة تطلب البحث عن طرق ووسائل تمكن من مواجهة التحديات المتوقعة، والعثور على المسببات الأساسية للفقر كأحد المآسي الرئيسية للجنس البشرى أصبح أمراً مشروعاً، وهنا لا يمكن استثناء السودان عن بقية البلدان.

لم تركز السياسات المالية والإقتصادية على بناء المؤسسات فحسب، بل أيضاً على موارد الثروة وأصبحت حقيقة مسلماً بها آنذاك أن الأبواب المالية للسودان كان يجب أن تبقى مفتوحة في وجه التعاون الإقتصادي الدولي، النمو الإقتصادي وتنويع الصادرات من الأمور الحيوية الهامة، تماماً كمستوى جودة الصادرات وأسعارها. كما أن التحضير لمشروعات مدروسة بدقة أصبح خطوة لا يمكن الإستغناء عنها بالنسبة للمشاريع الممولة ذاتياً بالإضافة للمشاريع ثنائية التمويل أو تلك التى تمولها جهات عديدة.

يحق للسودان أن يباهي بالنتائج الرائعة التى كانت ثمرة لجهود قادة الأقسام والوزارات وهم يواجهون تحديات التنمية في مراحل مبكرة للحكم الذاتي والإستقلال.

وبعد المساعدات اللازمة من الخبراء الدوليين أعدت بدقة مقترحات المشروعات ومشاريع الرى وكانت تشتمل خزانى الرصيرص وخشم القربة، مشروع الجزيرة أضيف له امتداد المناقل وإدخال محصولي الفول السودانى والقمح بالإضافة للقطن المحصول الأول. شملت الجهود في المجال الزراعي التى هدفت إلي تنويع المحصولات، تجارب البن والشاي، تم توجيه المشروعات الغابية للحفاظ على البيئة مع بذل جهود لاستغلال الأرض لإنتاج الأخشاب والصمغ العربي وركزت على مشاكل البيئة. في مجال الثروة الحيوانية، تواصل العمل في مكافحة الأمراض والحجر الصحى، التوسع فى صناعات الألبان وإدخال مزارع تربية الماشية، هناك أيضاً مشروع توسيع شبكة السكك الحديدية لتغطي مناطق نائية في الغرب والجنوب، مشاريع التنقيب عن الثروات المعدنية بشرت بآمال عريضة لإكتشاف وجود البترول واليورانيوم والذهب والنحاس والمغنيسيوم وغيرها.

في حقل التعليم وضع في الإعتبار التوسع فى إنشاء المدارس الإبتدائية والثانوية بالإضافة لإنشاء مؤسسات تدريب المعلمين، بالنسبة للرعاية الصحية أصبح ضرورياً إنشاء مراكز صحية ومستشفيات في المناطق الريفية بالإضافة لإنشاء مؤسسات طبية

مساعدة مثل مدارس تأهيل المساعدين الطبيين ومراكز تدريب لكوادر التمريض. المشروعات الموزعة على المجالات المختلفة إضافة إلي مشاريع أخرى أصبحت الأساس للخطة العشرية.

شهدت البلاد نمو النشاط التجاري للقطاع الخاص، خاصة ظهور فئة مقتدرة من المستثمرين ذوي الخبرة، الإجراءات التي اتخذت لتشجيع القطاع الصناعي وتحفيز المستثمرين في هذا المجال بشرت بقطاع صناعي نشط وواعد. العناصر الفاعلة في هذه الصحوة العظيمة هم قادة المصالح والوزارات، أصبح الوزراء هم الزعماء السياسيون الجدد للسودان المستقل.

وزارة المالية كانت تحتل نصف مبنى كبير مهيب يطل على النيل الأزرق، النصف الآخر كانت تشغله المكاتب الخاصة بالسكرتير الإداري - رئيس الوزراء الفعلي - لكل نظام حكومة السودان.. علي عهد الحكم الثنائي.

في الميدان الشمالي لوزارة المالية ينتصب تمثال للورد كتشنر ينظر بإنتصار تجاه كرري، وهو رمز حي لانجازه العسكري، بالنسبة للسودانيين يعتبرونه رمزاً للمقاومة الباسلة لقوات الخليفة عبدالله في وجه قوات غازية مجهزة بأسلحة حديثة. عندما قدم الرئيس عبود للسلطة أعيد تمثالا اللورد كتشنر والجنرال غردون لبريطانيا، وعلى العكس تماماً بعد استقلال الهند في ١٩٤٨، تركت التماثيل التي أقامها البريطانيون كذكرى للكفاح ضد الإحتلال البريطاني!

السكرتير الإداري والذي يتم اختياره من بين مديري المديريات الرئيسيين بمديريات السودان المختلفة يعتبر رأساً للخدمة الإدارية وكانت تسمى في ذلك الوقت الخدمة السياسية السودانية، كان العمود الفقري لهذه الخدمة هو مفتش المركز والذي يدير بمنطقته الحكومة المحلية والطيران المدني وقسم المساحة وغيرها.

ألهم الرئيسي للسكرتير الإداري هو الأمن، حفظ النظام وسيادة القانون وصون النظام الإداري الذي يفخر به البريطانيون، والأعمال البحثية التي قام بها العديد من العاملين بالخدمة تركت في ذهني انطباعاً قوياً، وهو ما قاموا بنشره في "مذكرات وسجلات السودان"، ويبدو أن التفكير الإجتماعي كان يهيمن علي النظام الإداري، وغطت أعمالهم أوجه عديدة لحياة السودانيين وقبائلهم، وجهت الدعوة لعدد من البريطانيين المتخصصين في علم الإجتماع لدراسة السلوك الإجتماعي، وأصول القبائل الكبيرة وتنظيمها ومؤسساتها مثل الدينكا، والشلك والنوير، وقد أثبتت هذه الدراسات

ارتها كمراجع أكاديمية ذات قيمة عالية. وزارة المالية بأرشيفها من الملفات القديمة يزانيات والسجلات الحسابية والتقارير السنوية كانت تفتقر للنشاط البحثي في لها.

السلام والإنسجام هما أمران ضروريان للقبائل السودانية للتمكن من تنمية تمعاتها. والمناطق التى يجب توفير الحماية فيها كالجنوب أو المناطق المغلقة في وجة تصالات والتأثيرات غير المرغوبة من الشمال، تم لها ذلك غض النظر عن الإعتبارات ومية الأخرى.

أثناء سنواتى في وزارة المالية لم أكن ملماً بأي توجيهات أو سياسة عامة للسكرتير داري كوزير رئيسى، أو حتي لمجلس الحاكم، وربما باعتبارى موظفاً صغيراً لم يكن ي الحق في الإطلاع على تلك السياسات التى تعد في كتمان، رغم ذلك كنا نحس بأثر ه التوجيهات علي إعداد الميزانية والعمل اليومي بالوزارة، وهو ما يشير للمواقف كثر أهمية ولمصالح النظام في عملية التنمية. يجب إحداث تمازج بين السياسة شؤون المالية، وبينما يوجد إرتباط وتداخل بين السياسة وطرق إدارة الشؤون المالية، ت إقتصاديات التنمية آنذاك تؤسس على الهموم والأولويات والقرارات السياسية.

الخدمة المدنية:

ربما كان من المفيد تسليط الضوء بكلمات قليلة علي المجتمع السوداني أثناء فترة حكم الذاتي والأيام المبكرة للاستقلال وأثر ذلك على الأوضاع التى كانت تعمل فيها خدمة المدنية، ولن يكون من المبالغة أن نقول أنه في مجتمع صغير نسبياً كان أي سان ملماً لظروف الآخر خاصة وسط ما يمكن أن نطلق عليه الفئة المثقفة، صداقات والمعارف كانت كلها تفرض حداً أدني من اللباقة والإحترام في العلاقات جتماعية، إن الإحترام المتبادل والتواصل قلما كان يتم التغاضى عنه.

السيد اسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء كان من الشخصيات التربوية البارزة، كثير من قادة الخدمة المدنية عرفوه كمعلم لهم، الوزراء والزعماء السياسيون الجدد باً ما كانوا زملاء دراسة لقادة الخدمة المدنية، أو يلتقون بهم بانتظام في المناسبات جتماعية.

كانت تلك هي السنوات الخاصة لفجر الحرية. إن الوطنية والألتزام بالمشاركة فى ء السودان الجديد الناشىء كانت من الدوافع العظيمة.

وكان قادة الخدمة المدنية بالمصالح المختلفة يديرون مؤسساتهم بكفاءة واقتدار والفجوات التى تسببت فيها السودنة المفاجئة وغير المخططة للجنة السودنة تمت معالجتها بسهولة. غالبية القادة كانوا يمتلكون المقدرة والإرادة والتصميم والرؤى.

وكانت الخلافات داخل الخدمة المدنية غالباً ما تكون خالية من العداء الشخصي والصفة الحزبية أو الولاء للطائفة، لكن بطبيعة الحال كان هناك تنافس وحتي عنف في بعض الأحيان لم يكن هناك رأس للخدمة المدنية معين تعييناً قانونياً. لكن هناك إتفاق ضمني قائم بما يجب فعله أو تركه يستند على الدور الحيوي وأهمية استقرار الخدمة المدنية فى رفع كفاءة وفعالية أي حكومة. وموظف الخدمة المدنية يعتبر ملزماً حسب واجباته بمنح وتوفير الخدمات، لكنه ليس خادماً يتلقى ببساطة الأوامر وإنما هو تنفيذي.

هذا الدور بالتحديد يؤهله لتقديم الإستشارات فيما يختص بالسياسات. واقتراح اجراء تحسينات في السياسات لضمان الدقة فى تحقيق الأهداف التى يحددها الوزير. عليه كالمعتاد أن يباشر عمله بمثابرة وتفحص شامل ومتآن للمواضيع والمشاكل المطروحة وتفادي الإندفاع والتسرع فى إصدار قرارات وتوصيات طائشة وغير مدروسة. وهذا لا يعد مبرراً للبطء فى تسيير العمل والتأجيل غير المرغوب. كثير من المواضيع سواء فكرية أو خاصة بمشاريع كانت ترد لموظفي الخدمة المدنية للنظر فيها، كانوا يخصصون زمناً وافراً بغرض الدراسة المتأنية فليس هناك مكان للتخمين أو التصورات الخيالية.

أثناء تلك الحقبة كانت الحكومة تؤمن بأهمية الخدمة المدنية، ونفس الإحساس كان يبديه معظم الوزراء. قليل منهم من كان يندفع ببساطة لاشباع رغبة نفسية في ممارسة السلطة أو إصدار الأوامر بصفته وزيراً. لكن قليلين أيضاً من موظفي الخدمة المدنية إعتبروا أن توفير الحماية كتراث مقدس هو مسؤوليتهم وحدهم، ولم يثبت أي من هذين الموقفين فعاليته.

عموماً كان التعاون بين العاملين سلساً ومثمراً، وأنشئت عدد من المشاريع التنموية فى مختلف المجالات. ويجب أن نذكر هناك أن الوزراء والأحزاب القائمة لم ينتهجوا المذهب الأيديولوجي فى نظرتهم للعمل، بل كانوا جميعاً من البراجماتيين وهكذا كان موظفو الخدمة المدنية أيضاً وهو ما يوضح جزئياً التزاوج الناجح الذى حدث بين الأثنين.

موظف الخدمة المدنية لا ينتظر منه أنجاز المهام المستحيلة، النظم واللوائح قد تكون
ثالية، لكن يجب تأسيسها على الإخلاص وحسن النية، الفهم الكامل للأدوار الكاملة
ختلفة.. والصعوبات والمسؤوليات وفوق كل هذا الثقة المتبادلة وتحقيق التكامل في
أعمال الجماعية.. كل ذلك كان هو القاعدة الثابتة للعمل.

يسرى هذا على المستويات العليا في الخدمة المدنية. وكمؤسسة تم تأسيسها على
اليد قانونية وعريقة، وبينما كان الفهم الرئيسي لأهداف هذه الخدمة يتمثل في
حفاظ علي وتطوير أعلى مستوى ممكن من معايير الفعالية والكفاءة، كان لابد من
خاذ إجراءات ووضع نظم تكفل الحماية والمعاملة الكريمة للعاملين بالخدمة المدنية.
نت التعيينات تتم بناء علي تنافس في امتحانات ومعاينات تجريها لجان بالوزارات
منية. الترقيات كالعادة تحددها توصيات اللجان الخاصة التي يتم تكوينها بهدف تقييم
تقارير السنوية عن أداء العاملين، كانت التوصيات تؤسس علي الخبرة السابقة
لمؤهلات والقدرة على القيادة والمواصفات الشخصية اللازمة للمنصب.

كان الهدف هو حماية العاملين بالخدمة المدنية من الأحكام المسبقة والإجحاف من
ل رؤسائهم، أو المحاباة بواسطة الأحزاب السياسية ومجموعات الضغط. قرارات
صرف من الخدمة والفصل تصدرها مجالس التأديب وهي تعمل كمحاكم العدالة
اماً. والأشخاص المعنيون هنا لهم الحق في الدفاع عن أنفسهم كما كان لهم حق
ستئناف ايضاً.

من الواضح أن النظام لم يصمم فقط بهدف الوصول لمستوي عال من الأداء فقط
أيضاً لتوفير الحماية اللازمةضد مظالم يمكن أن يتعرض لها العاملون بالخدمة أو
عاملة غير المنصفة.

تم رفع مستوى مصلحة المالية مثلاً فأصبحت وزارة المالية والإقتصاد لتضطلع
س المسؤوليات والوظائف.

على كل، الحكم الذاتي والإستقلال افرز أفكاراً ووظائف جديدة تتماشى مع
حتياجات التى خلقتها التطورات السياسية بالبلاد. كانت الوزارة في ذلك الحين
ودة باعداد معتبرة من الإقتصاديين والمحاسبين المتميزين بخبرتهم ومؤهلاتهم وكرسوا
تهم للعمل، وبدلاً عن التركيز علي الوظائف اليومية المنتظمة.. أصبح الهم الرئيسى
السرعة والإتقان اللازمين للتخطيط والتنفيذ.

بدء العمل بالعملة الوطنية:

بدء العمل بالعملة الوطنية يستحق ذكراً خاصاً، لم يكن هناك تغيير في استراتيجية السياسات والفكر الإقتصادي، وكان المفترض عمل التحضيرات اللازمة تمهيداً لإنشاء البنك المركزي السوداني وأقيمت لجنة للعملة ذات صفة عالمية وكان أثنان من أعضائها ممثلان بنك إنجلترا والبنك الأهلي المصري حيث كانا تاريخياً مرتبطين بمشاكل العملة بالسودان. كان هناك عضو ثالث يمثل البنك المركزي السويدي، واستمرت عضويتهم جميعاً باللجنة طوال حياتها وكان لهم اثر كبير في المساعدة على طرح العملة الوطنية، والتحضيرات اللازمة لقيام البنك المركزي، وقاموا بتقديم الخبرات الضرورية التي كان يفتقدها السودانيون عند إنشاء البنك المركزي واستمر الإقتصاد تحت تحكم الدولة.

مشاكل ما بعد الإستقلال:

لقد حافظت حكومة الإستقلال على دورها كمحرك وموجه رئيسي للانشطة الإقتصادية، كانت الخدمة المدنية المستمرة في التوسع دليلاً على أن السودان يعيش الهموم غير السياسية لبلد حديث الإستقلال والبنيات الأساسية كالطرق ووسائل المواصلات كانت تحتاج للتطوير والتوسع بعد ادخال ماكينات الديزل بدلاً عن البخار وهو تغيير تم بتوصية من البنك الدولي الذي وفر كذلك التمويل اللازم. عانت السكة الحديد العديد من الإنتكاسات، التصحر ومشاكل البيئة والنزوح من الريف للمدن ظهرت كمشاكل جديدة بالنظر فيها، عموماً كانت هناك دلائل تبشر بالنجاح، في مجالات الزراعة والتعليم والصحة تم تحقيق تقدم واضح، كانت تصريحات المسؤولين السودانيين تشير إلى إمكانيات ومقدرات السودان وتتجاهل مظاهر الفقر الذي كان سائداً. تشجيع التنويع في الصادرات كان نشطاً، ووجد مشروع الجزيرة القديم نفسه امام تحديات جديدة، وبدأت الأنظار تتجه إلى إمكانات الزراعة، الغابات مشاريع الزراعة الألية، الثروات الحيوانية والمعدنية هناك مائتا مليون فدان من الأراضي الخصبة غير مستغلة، الثروة الحيوانية تبشر بأعلى إنتاج على مستوي أفريقيا بعد التحسن السريع في الخدمات البيطرية ومكافحة الأمراض، الثروة المعدنية كانت تبشر بمفاجآت في مجال التنقيب عن الذهب والبترول، هذا بالإضافة إلى الموارد الأخري. في وزارة المالية والإقتصاد أصبح بناء المؤسسات هو الهدف الرئيسي، ولتسخير هذه الموارد الإمكانات والإستفادة منها كانت الحكومة تحتاج فقط للزمن والإستقرار قبل أن يعلن عن ميلاد أمة جديدة في قلب أفريقيا، وسط الأمم العربية والأفريقية.

ثلاثة وزراء سودانيين للمالية:

تشرفت وزارة المالية بخدمات ثلاثة من الوزراء البارزين وهم، حماد توفيق، ابراهيم احمد، وعبدالماجد احمد.

السيد حماد توفيق، كان من الوطنيين المرموقين وهو رجل مخلص ومن قدامي الموظفين في وزارة المالية إذ تم تعيينه في البداية كرئيس محاسبين، أثناء توليه لمنصبه كوزير كان وكيل الوزارة هو السير جون كارمايكل تزامنت فترة تولي السيد حماد لمنصبه مع صعوبات كبيرة في ميزان المدفوعات بسبب فشل محصول القطن والأسعار العالمية المتدنية، وفي محاولة لاستبدال السير جون الذي كان علي خلاف دائم معه قام السيد حماد بتكوين لجنة لتساعده في اختيار وكيل سوداني للوزارة من الموظفين العاملين بالوزارة تنافس على هذا الموقع ثلاثة هم: حمزة ميرغني، منصور محجوب، وشخصي (مأمون بحيري). تحول عمل اللجنة إلي جهود استغرقت زمناً طويلاً تمثلت في حصر الصفات فيما يختص بالأخلاق والطهارة والعفة والفعالية والفضيلة لكل من المتنافسين الثلاثة، ولم يحسم الأمر إلا بعد أن خلف السيد إبراهيم أحمد، السيد حماد توفيق. في غضون ذلك تحول الأمر إلى موضوع كاد أن يقود لاحداث خلافات داخل الوزارة، إلا أن حكمة المتنافسين وبصيرتهم الصائبة جنبت الوزارة أي عواقب غير مرغوب فيها.

كان الهم الأساسي للسيد حماد بطبيعة الحال هو الوضع السيء لميزان المدفوعات، في زيارة حظيت باهتمام الرأي العام للهند وهي مستورد رئيسي للقطن السوداني، طلب السيد حماد من الحكومة الهندية تقديم مساعدات فنية للسودان، وعاد من هذه الزيارة حسب ما أذكر مصحوباً بالمستر نهرو وهو من أسرة رئيس الوزراء الهندي الشهير كان يشغل منصب وكيل وزارة المالية بالإضافة إلي المستر راو وهو المراجع العام الأسبق للهند.

ولم يكن من السهل رؤية المستر نهرو أثناء فترة تواجده وذلك لانهماكه في محادثات متعددة بالغة الأهمية مع السيد حماد وزير المالية والسير جون.

لماذا فاجأ راو الهندي.. الرئيس الأزهري؟

أنا شخصياً شهدت المستر راو كثيراً، كان عليه أن يمر بمكتبي كل صباح وهو في طريقه إلي مكتبه. لم تكن هناك صعوبات في المراجعة تستدعي الرجوع إليه. لذا كان لديه إحساس بالفراغ بينما يبدو زميله المستر نهرو مرتبطاً باستمرار بالسيد حماد والسير جون، وجدت المستر راو ذا خبرة واسعة بصورة مثيرة للإعجاب وهو يعبر عن

تجربة الهندية في استلام الحكم من البريطانيين، كان علي حق وهو يعبر عن وعيه التام بوضعه القيادي الرفيع في بلاده وكان عادة يشكو بلطف عن عدم تقديمه للسيد إسماعيل الأزهري فور وصوله.

كان المستر راو موجوداً بمكتبي ذات صباح عندما إتصل بي تليفونياً السيد حماد وجهني بتقديم تقرير لرئيس الوزراء عن سير المفاوضات مع قيادة الحاميات البريطانية التي كانت تقيم في ثكناتها ببري حول تسليم أصولها غير العسكرية. كان رئيس الوزراء منهمكاً في عملية وضع الترتيبات الأخيرة لإجلاء القوات الأجنبية. رافقني المستر راو وأنا في طريقي لرئيس الوزراء، لم اكن قد وعدته بالطبع بتقديمه لرئيس الوزراء حسب ما يرغب بل أخطرته بأن ذلك يتوقف علي جدول أعمال الرئيس لكن علي كل حال استغرقت مهمتي وقتاً قصيراً فأبدي رئيس الوزراء رغبته في لقاء المستر راو كأحد الخبراء الذين استقطبهم وزير المالية لوزارته أثناء زيارته للهند.

قبل دخولي لمقابلة رئيس الوزراء، فهمنا أنا والمستر راو أن بعض القيادات العسكرية كانت قلقة حول الترتيبات النهائية لاجلاء القوات.. فاندفعوا بتسرع وفحصوا الأصول غير العسكرية ووصل الأمر لدرجة حجزهم بعض المكاتب بينما كانت المفاوضات تسير للامام. بعد تبادل التحايا والمجاملة الرسمية.. وقبل لحظات من طلب الإذن بالمغادرة، طلب المستر راو فجأة من رئيس الوزراء السماح له ببعض الكلمات. فقال مخاطباً رئيس الوزراء والذي كان يشغل أيضاً منصب وزير الداخلية: "ضباط الجيش يجب أن يعلموا ويبدوا القبول بتحكم التنظيم السياسي المدني. وهذه كانت واحدة من اعتباراتنا الرئيسية في الهند عندما حصلنا علي الإستقلال. إذا لم يحدث هذا الأمر سيأتي يوم يجدون فيه التحدي والجرأة ليلقوا بك ووزرائك في السجون"!!.

ضحك رئيس الوزراء ضحكته الواثقة المميزة وانتهي الحديث بينهما وهنا لابد أن نذكر أن رئيس الوزراء تعرض للسجن مرتين خلال الإنقلابات العسكرية ومن المؤسف المرة الثانية سارعت بوضع نهاية حزينة لحياته.. فهو بنبله وكبريائه لم يحتمل المعاملة المهينة والإحتقار، وقضية التنظيم المدني وعلاقته بالمؤسسة العسكرية مازالت موضوعاً حيوياً حتي الآن.

الدرس الآخر الذي تعلمته من مستر راو هو أن تسليم الأصول التي بيد قوة محتلة للحكومة الوطنية يجب ألا يكون مدفوع الثمن ومهما كانت رمزية التعامل.

السيد ابراهيم احمد وهو مهندس، كان من موظفي الخدمة المدنية المدربين، فقد مل لسنوات عديدة فى كلية غردون التذكارية وكان شاهداً على تطويرها حتي أصبحت امعة الخرطوم، كان كذلك رئيساً لمؤتمر الخريجين السودانيين عند تسليم المذكرة تاريخية عام ١٩٤٢، لحكومة السودان، وحاز علي إحترام الجميع لأمانته وحسمه. كان ل السيد حماد، سلفه في وزارة المالية، يؤمن بدور الخدمة المدنية كمؤسسة لا غني ها في إنشاء حكومة فعالة. أثناء توليه منصب الوزير كان هناك تحسن في مبيعات نطن. بدأت الخلافات تطل برأسها في مجلس الوزراء حول المعونة الأمريكية.. والتردد ما يتعلق باختيار وكيل سوداني يخلف السير جون تم حسمه.

السيد عبدالماجد أحمد، كانت له خبرة تماثل خبرة من سبقوه قبل ان يصبح وزيراً، و من موظفي الخدمة المدنية المدربين وله إيمان راسخ بأهمية الخدمة كركيزة أساسية حكومة. من الناحية السياسية وكأفضل تصنيف له كان من المستقلين سياسياً مثابراً ديد التدقيق في عمله وقراراته. تحركت مبيعات القطن على أيامه بسهولة إلي حد ، كما أصبحت الحكومة أكثر إستعداداً لقبول المعونات الأمريكية.

وتواصل بناء المؤسسات، قام السيد عبدالماجد باستضافة المؤتمرين اللذين اثمرت جهود التى بذلت فيهما فكان إنشاء البنك الأفريقى للتنمية، وقد خلفته فيما بعد كوزير مالية.

أصبحت وزارة المالية مقر اللجنة الوزارية للتنمية. المناقشات الخاصة بالمعونة مريكية في اللجنة الوزارية للتنمية، أثبتت لنا كموظفي خدمة مدنية التفاعل بين خطط الإقليمية والدولية والنزاعات القائمة فى السودان.

كانت رياح الناصرية القوية تهب بقوة حول المنطقة، كان البريطانيون قانعين بدور اعد بعد الأمريكان، كما كان الفرنسيون قلقين على مستعمراتهم، الإتحاد السوفيتى مريكا كانا يحاولان إقامة قواعد لهما لاحداث التأثير أو إعاقة مواقع بعضهما عض.

فى السودان أندثر الاجماع الذي كان يسود بين الأحزاب السياسية قبيل الإستقلال ساعد الخلاف بينها. فخلف جدران وزارة المالية تمت إعاقة الجهود التي تبذلها جنة الوزارية للتنمية وأهتزت الحكومة التي كان يقودها عبدالله بك خليل بفعل قسامات الداخلية، وكانت تسمى بحكومة السيدين وهما زعيمى الطائفتين ئيسيتين السيد على الميرغني والسيد عبدالرحمن المهدى، وكانت الأحزاب الرئيسية

معتمد على مساندة اتباعهما، لكن برغم مساندة الطائفتين لها كانت الحكومة غير قادرة علي تحقيق الإستقرار والإجماع المطلوبين.

وأخيراً قام رئيس الوزراء عبدالله بك خليل، مدفوعاً باليأس والإحباط، بتوجيه الدعوة لقائد الجيش السوداني وبعض مساعديه الرئيسيين للاستيلاء على السلطة. وكانت هناك رواية مفادها ان الفريق عبود قائد الجيش كان متحفظاً وغير راغب في الأمر.. وفي الواقع وعلي ضوء دعوة مكتوبة أو في الحقيقة بتحريض من رئيس الوزراء ولد إنقلاب نوفمبر ١٩٥٨.

وهنا لا أستطيع مقاومة رغبة ملحة في ذكر حقيقة هي أن أفعال وردود أفعال رئيس الوزراء عبدالله بك خليل كانت ستأتي مختلفة لو كان منتخباً ديموقراطياً بواسطة حزبه السياسي وليس معيناً ببساطة من قبل زعيم طائفته الدينية، فلو كان منتخباً لأصبح ملزماً حسب واجباته بالعودة إلي حزبه لمعرفة توجيهات الحزب، وأنا أشك في أن أي حزب سياسي كان يمكن ان يوافق على تسليم السلطة بتلك الصورة.. للعسكر!!

وهكذا يتضح ان الحاجة لوجود الديموقراطية داخل الأحزاب نفسها أصبحت ذات أهمية كبرى بالنظر إلي هذا القرار التاريخي الذي أعطي دفعة إضافية لتلك الحاجة الملحة.

اختيار أول وكيل وزارة سوداني لوزارة المالية:

قبل أن يعلن عن قراره للرأي العام، دعاني السيد إبراهيم أحمد إلي مكتبه ليخبرني أن اختياره فيما يختص بوكيل المالية إستقر علي حمزة ميرغني أو شخصي. ولكن بعد مراقبة أدائنا في الشهور الأخيرة توصل إلى قرار نهائي وهو أن السيد حمزة ميرغني يجب أن يشغل المنصب باعتباره أكبر سناً وعمل لفترة أطول في الحكومة. كان القرار مصدر إرتياح بالنسبة لي، رغم خيبة الأمل، وكنت أواسي نفسي بالمثل الإنجليزي القائل: "من الممكن التفوق علي الأنداد لكن واحداً فقط يكسب الرهان في النهاية".

عندما عدت إلى منزلي ذلك اليوم، بدأت عملية البحث عن تفسيري الشخصي لقرار الوزير، وهي غالباً عملية لإيجاد تبريرات شخصية لخيبة الأمل التي أحسست بها. عاد ذهني سنوات عديدة للوراء عندما كنت عضواً في مجلس الجامعة التي كانت تعرف بكلية غردون التذكارية. كان السيد ابراهيم رئيساً للمجلس، في ذلك الوقت تقرر تحويل المدارس العليا إلى كلية جامعية - كونت لجنة لهذا الغرض برئاسة السيد إبراهيم وعضوية د. عبدالحليم محمد، وهو عموماً عرف بأنه يمكن أن يخلف السيد ابراهيم كرئيس للمجلس، المستر ولشر العميد، المستر دانيال مدير مدرسة الإدارة، وكنت عضواً

ذه اللجنة، كنت أصغر عضو بالمجلس يتم إختياره ليشارك في هذا العمل التاريخي سهم في تطوير هذه المؤسسة، قدمت مسودة قانون للجنة بواسطة المستر ولشر، حتويات المسودة كانت شبيهة بالنماذج السائدة في الجامعات البريطانية، ولم تكن اك اعتراضات من الأعضاء على المواد الرئيسية لمسودة القانون، لفت إنتباهي فقرة ترط أن يكون السيد إبراهيم رئيساً دائماً، وبدا لى هذا الشرط شاذاً.

كنت العضو الوحيد باللجنة الذي إعترض على هذا الشرط. وأذكر بوضوح إننى ت أن السيد ابراهيم سيتم انتخابه دون أي منافسة في المؤسسة الجديدة، وليس اك ضرورة لوضع شرط غير ديموقراطى يختص بدوام الرئاسة في مسودة القانون. يواجه الغاء هذه المادة من مسودة القانون أي مقاومة من أعضاء اللجنة الآخرين. ت أن الأمر يتعلق بقلق المستر ولشر فيما يختص بضمان قيادة رشيدة للمؤسسة في احلها المبكرة. وكرئيس للجنة أبدى السيد إبراهيم قبوله التام لتغيير ما جاء بمسودة انون. وفي النهاية بالطبع تم انتخاب السيد إبراهيم رئيساً. هل يمكن لهذه الحادثة تكون عالقة بذهن السيد إبراهيم إلي ذلك الوقت؟ قمت مباشرة باستبعاد الفكرة لان لاقاتي بالسيد ابراهيم كانت ممتازة قبل هذا القرار، وليس ذلك فقط بل إن السيد اهيم عرف بأنه رجل ذو مثاليات ولا يمكنه حمل أحقاد بسبب حادثة وقعت قبل وات عديدة.

أثبت السيد حمزة ميرغنى أنه وكيل مالية مقتدر جداً، وحظي بطاعة وخدمة فسيه الأثنين، ورغم الإنقسامات التى سببها القرار وسط العاملين بالوزارة إلا أن لم يكن له أي تأثير على سير العمل بالوزارة.

عندما تولى الفريق عبود أمر السلطة كان السيد عبدالماجد وزيراً للمالية ونقل سور محجوب إلي وزارة التجارة والصناعة والتموين وكيلاً لها.

تم اختياري للقيام بأنشاء بنك السودان (البنك المركزى) فأصبحت أول محافظ ك.

أحس السيد حمزة بعدم مقدرته للعمل مع نظام عسكرى، وأخيراً غادر السودان مل في واشنطن مع البنك الدولى كمدير للقسم الأفريقى، فيما بعد عاد مرة أخرى ودان كوزير للمالية والإقتصاد في حكومة السيد الصادق المهدى في الديمقراطية نية في الستينات.

النقود، العملية المصرفية، المالية والنمو:

إستعراض عام:

لعله من الصواب أن نقول بأن العائق الرئيسى للتنمية لم يكن مرده فقط لعجز التمويل.. وإنما بنفس القدر يرجع إلى نقص فى الموارد البشرية المطلوبة. لعقود كثيرة من الزمان خلت، كان التعليم هو السلعة المرغوب فيها فى المكان الأول بين السودانيين.. وبمرور الزمن، توثق الإعتقاد بشكل أقوى على أن التعليم فى مفهومه الواسع هو المفتاح للنمو الشخصى والتطور القومى. ولهذا أصبحت التنمية الشاملة هى الهدف القومى فى الساحة السودانية وتأسيساً على ذلك فقد ازدات قناعة مؤتمر الخريجين والقادة السياسيين، رجالات الخدمة المدنية، وجمهور المواطنين، أنه كلما تقدم السودان خطوات إلى الأمام، كلما أزدادت الحوجة إلى كوادر من العمالة الماهرة لمواجهة التحديات القومية التى أخذت تلوح فى الأفق. وعليه كان يلزم بناء رصيد كبير من الأشخاص ذوى الخبرة والمهارات فى كافة المجالات.. مع توفير فرص التدريب لها والإحتفاظ بها لمجابهة متطلبات الزراعة الحديثة، الهندسة، العلوم، التجارة، الصناعة، الأعمال المصرفية إلى جانب إدارة المال والخدمات.

لم يكن كافياً توفر الأعداد المؤهلة من الأطباء والمهندسين، العلماء والإقتصاديين.. بل كانت هناك الحوجة الماسة للعمال المهرة والفنيين من كافة القطاعات كقوة مساندة لابد من توفرها لأولئك الخبراء المؤهلين.. إذا أريد لمساهماتهم أن تكون بالدرجة المطلوبة من الفعالية. وهكذا بات موضوع توفر تلك المهارات، ولسنوات عديده، هماً يؤرق بال قطاع السودانيين الذين تبوأوا قمة المسئولية.

فى عام ١٩٥٣ وفى أعقاب توقيع إتفاقية القاهرة حول المسألة السودانية، بين أطراف الحكم الثنائى، مصر والمملكة المتحدة.. وما تبع ذلك من إتفاق بين مصر والأحزاب السودانية.. أضحى السودان يقف على أعتاب الحكم الذاتى.. والذى كان بلاشك سيفضى إلى الإستقلال.

وكانت الحرية فى مفهومها العريض.. تعنى التحرر من قبضة الإستعمار.. وكان محسوباً لتلك العملية أن تنجز في مدى لا يتعدى ثلاث سنوات.. وعلى ضوء ذلك كان على وزارة المالية أن تبادر بوضع الخطط واتخاذ الخطوات المطلوبة لتحقيق ما كان يوصف، عندئذ، "بالاستقلال الإقتصادى" الأمر الذى كان يتطلب مراجعة العملية المصرفية والمالية، وأنظمة النقد، للوصول إلى إبتداع آليات لا مفر من توفرها، منها على



مع السيد / رحمة الله عبد الله سفير السودان في الهند والسيد / حمزة ميرغني أول وكيل سوداني لوزارة المالية والسيد / ابراهيم أحمد وزير المالية أثناء الاجتماع السنوي للبنك الدولي المنعقد في نيودلهي بالهند

يل المثال، وبين آليات كثيرة أخرى، إنشاء بنوك متخصصة وعملة وطنية إلى جانب
يس بنك يمارس قبضته وتحكمه عليها. ولابد لنا أن نذكر بوضوح، ومنذ البداية، أنه
مكن لأى أنظمة مالية أو نقدية أو مصرفية أن يتم فهمها فهماً كاملاً، فى عزلة عن
ضع الإقتصادي والإجتماعي الذي تعمل فيه ولمصلحته، تلك الأنظمة. وباختصار، فإن
ودان كان عندها يعتمد سياسياً وإقتصادياً على المملكة المتحدة، بينما ظلت تتحكم
حالة التخلف والتنافر العنصري.

ولما كان النمو الإقتصادي يعتبر شرطاً ضرورياً كهدف أساسى.. فقد كان لابد من
يس نظام نقدى عملى يشمل أساسيات عملية الإئتمان تقوم قاعدته على مجموعة
البنوك ذات الكفاءة العالية.. ويكون على رأسها بنك مركزى لمقابلة إحتياجات
ويل والإئتمان التى يتطلبها الإقتصاد، وأن يتمتع بقدر وافر من سعة الأفق والكفاءة
إدارة النقد والتحكم فيه.. بما يتمشى مع متطلبات التفهم والمساندة والتعاون مع
ياسة المالية للحكومة.

وقبل الدخول فى العملية الطويلة التى قادت إلي ميلاد البنك المركزي.. فإن
ضرورة تقتضي أن ألقى الضوء فى إيجاز على نظام المصارف التجارية الذي كان
داً فى ذلك الوقت، بالإضافة إلى عملية تكوين البنوك المتخصصة.

المصارف التجارية:

لسنوات عديدة منذ بداية الحكم الثنائى، كان هناك فقط مصرفان أجنبيان يعملان
السودان.. وهما فرع البنك الأهلى المصرى والذى كان بمثابة بنك الحكومة،
ضافة إلى بنك باركليز البريطانى.. ومؤخراً تم افتتاح فروع لبنك الكريدى لتونيه
نسى، وبنك مصر والبنك العثمانى ومقر رئاسته بلندن.. وبالطبع فإن الطبيعة
بية لنظام العمل في تلك البنوك كانت متشابهة.. فقد كانت الخصائص الرئيسية
البنوك تشمل أولاً سيطرة التقاليد والسياسات المصرفية البريطانية إلى جانب
تماد على أسواق لندن للتأمين والمال لإستثمار فوائض المال والسيوله.. وبالإضافة
لك كانت هناك اعتبارات هامة يلزم الإهتداء بها في عمل تلك البنوك.. منها مثلاً
ك البنوك ما كانت تنشىء فروعاً لها إلا في المدن التى توفرت فيها شركات أو
سات أجنبية أو حكومية.. وهذا ما أفضى إلى ضمور في فروع تلك البنوك على
يد القومى بالمقارنة مع حجم السكان الكلى في البلد. ومن ناحية أخرى فإن صلة
لبنوك مع السودانيين كانت ضئيلة إلى حد كبير، ولهذا فإن عمليات تقديم التمويل

لرجال العمل السودانيين كانت محدودة إلى جانب عامل ثالث آلا وهو أن الأعمال التجارية لأولئك النفر من السودانيين كانت تعاني من إفتقارها لوجود حسابات منظمة بينما كان البعض يتفادى التعامل مع تلك البنوك خوفاً من مغبة المرابأة. واستمر الموقف محصوراً فى تلك البنوك الأجنبية إلى أن جاء عام ١٩٦٠ حين تأسس أول بنك وطنى ألا وهو (البنك التجارى السودانى).

البنوك المتخصصة:

أ / نشأة البنك العقارى (١٩٦٢):

فى سنوات الحكم الثنائى كانت حكومة السودان تدير مشروعاً لسلفيات المنازل لخدمة موظفيها السودانيين، ورغم طبيعة محدودية ذلك المشروع فقد عاد بقدر وافر من الفائدة لقطاع معين من طبقة موظفي الخدمة المدنية.. وكانت هناك بالطبع حاجة ماسة وذات طبيعة عريضة بين المواطنين لتشييد مساكن ذات مستوى أحسن مما كان سائداً فى ذلك الوقت وأمتثالاً لذلك الوضع، واستجابة لتلك الحاجة فقد آقامت الحكومة مدفوعة بحس وطنى بسن التشريعات اللازمة. وإعداد الموظفين المطلوبين لقيام البنك العقارى السودانى، والذى ظهر إلى حيز الوجود عام ١٩٦٢.

ب/ نشأة البنك الزراعى (١٩٥٧):

كان هناك، أثناء الحكم الثنائى، مشروع حكومى للتعاونيات الزراعية.. غير انه كان من غير الطبيعى أن يحصر التمويل الزراعى بواسطة الحكومة للجمعيات التعاونية فقط.. لقد كان قرار الحكومة ذاك مبنياً على ما آولته من إهتمام لاحتياجات الحركة التعاونية على ضوء النشاطات الإقتصادية التى كان يلزم تطويرها وتشجيعها.. غير أن ذلك التشجيع كان يلزم أن يشمل أيضاً كل آفاق الجهد التعاونى بما فى ذلك جمعيات المستهلكين التعاونية.. والحاجة لتقديم تسهيلات مصرفية للحركة التعاونية بشكل عام.

فى قطر زراعى كالسودان يلزم أن تعطى التسهيلات الإئتمانية لقطاع الزراعة إهتماماً عالياً. خاصة في وقت أخذت تنمو فيه المشاريع الخاصة في مجال القطن والبستنة وتربية الدواجن.. على مدى واسع وسريع.

ولفترة من الزمن، وعندما كانت الأسعار العالمية للقطن مرتفعة في الأربعينات والخمسينات من القرن الماضى فإن البنوك التجارية، وخاصة بنك باركليز، كان له نشاط واسع فى عملية تمويل مشاريع القطن الخاصة.. ولكن ما آن آخذت تلك الأسعار فى الهبوط وتعرض محصول القطن المنتج للفشل الذريع في عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ إلا وانها



مع محافظ بنك إنجلترا المستر أوبراين وآخرين

ه كل النظام الذي كان متبعاً في تقديم التسهيلات المصرفية للمشاريع الزراعية اصة.. مما نتج عنه مديونية باهظة للبنوك التجارية.. وعندها كان لابد للحكومة أن خل فى الأمر.. خاصة وقد كانت على قدر من التفهم لإحجام البنوك التجارية وعدم يتها في الإستمرار في تلك العملية.. كل ذلك أفضى إلى أن تنشىء الحكومة البنك راعى عام ١٩٥٧، والذي رصدت له المال اللازم لتحقيق ذلك الهدف.. وقليلاً قليلاً لول موسم ١٩٥٩ - ١٩٦٠، أصبح للبنك دور وأثر فى مجال الزراعة الخاصة.

نشأة البنك الصناعي (١٩٦١):

لقد سبق أن سنّت الحكومة قانوناً لتشجيع الصناعات في أواخر الخمسينات من رن الماضى.. إلا أن احتياجات الصناعات الجديدة في ذلك الوقت كانت ضئيلة في جمها نسبياً.. وذلك مما دعاها لترك تمويل رأس المال العامل للبنوك التجارية.. لول عام ١٩٦١ تم تأسيس بنك التنمية الصناعى السودانى.

ومما لا شك فيه فإن هذه البنوك المتخصصة الثلاثة كان ينتظرها دور رائد للقيام في تحفيز النشاط الإقتصادى، خاصة فى مجال قيام وتطوير مشاريع الزراعة حديثة وبداية تأسيس الصناعات الحديثة أيضاً وكذلك فى الحركة العمرانية.. وبدفع ستوى الإسكان عموماً.. وكان واضحاً منذ السنوات الأولي في عمر هذه المؤسسات أن ويل المشاريع القصيرة والطويلة المدى سوف يلقى بظلال سلبية على طموحات خطط سناعات الصغيره.

روع إدخال العملة الوطنية:

لقد كان من الأمور المسلم بها منذ البداية انه رغم توفر إعداد كافية من قتصاديين والمحاسبين المؤهلين فى وزارة المالية مسلحين بالدراسات النظرية لأكاديمية، إلا انه وفي واقع الحال، لم يكن هناك من بينهم من كانت له الخبرة في مل المصرفى.. ناهيك عن عمل البنك المركزى. كان هناك عدد لا بأس به من الشباب ى الكفاءات الواعدة.. والذين كان يلزمهم التدرج إلى المستويات الإدارية العليا فى نوك الخاصة.

وبمجرد أن اتخذ القرار السياسى لادخال العملة الوطنية وتأسيس البنك المركزى، د كان من أولى المهام التى كان يلزم القيام بها هو توفير مؤسسة أو أفراد تتوفر فيهم كفاءة المطلوبة لتقديم النصح والتوجيه لتحقيق العملية.

ومن الطبيعي فقد كانت المصادر المتاحة على ضوء العلاقات التاريخية هي اللجوء الى البنك الأهلي المصري، وبنك إنجلترا والذي كان بمثابة البنك المركزي للمملكة المتحدة.. ولكن في ذات الوقت كانت هناك محاولات جادة للتحول من ذينك المصدرين التقليديين.. ولهذا فقد أرسلت دعوة لبنك الولايات المتحدة الأمريكية الفدرالي (البنك المركزي)، عبر السفارة الأمريكية بالخرطوم، للمشاركة في العملية.. والذي قام بالفعل بارسال فريق من الخبراء في الحال.. للخرطوم.. لاجراء محادثات حول الموضوع. وفي هذا الأثناء تم أيضاً الإتصال ببنك إنجلترا.. غير أن البنك الأهلي المصري لم يتم الإتصال به في تلك المرحلة نسبة لحساسية أمر التفكير في عملة وطنية منفصلة للسودان من الناحية السياسية.. ولم يتم الإتصال إلا مؤخراً وعقب تأسيس لجنة العملة السودانية عندما طلب من البنك الأهلي المصري تعيين مندوب له في تلك اللجنة.. الأمر الذي قام به البنك المصري في الحال.

لقد عقدت عدة إجتماعات مع الوفد الأمريكي للبنك الفدرالي.. وبالرغم من أن الجانب السوداني في تلك الإجتماعات كان معجباً ومقدراً للجهد والمساهمة التي بذلها الوفد الأمريكي.. إلا أنه كان هناك توافق عام بين أفراد الوفد السوداني أن المقترحات التي تقدم بها الجانب الأمريكي كانت تعكس مستوى معقداً ومتطوراً إلى أبعد الحدود إذ أنه كان متمشياً مع النظام النقدي المتقدم والذي كان سائداً في بلادهم.

ولهذا فقد تحول إتجاهنا نحو بنك إنجلترا والذي سبق أن كانت له علاقات مماثلة في تأسيس مؤسسات وأنظمة نقدية في شرق وغرب أفريقيا ودول الخليج العربي.

لقد كان تصور بنك إنجلترا للعملية في غاية البساطه.. وكما كان متوقعاً فإن سمة التدرج كانت هي الطاغية في مقترحاته. وكان في رأيهم أن كل المطلوب في بداية العملية هو فترة إنتقالية قصيرة بين طريقة إدارة النقد كما كانت عليه تحت الحكم الإنجليزي المصري (الثنائي) والفترة المنظورة لتأسيس البنك المركزي السوداني.. وكان لزاماً أن تملأ تلك الفترة القصيرة بخلق ما سمي 'بلجنة العملة السودانية'. وكانت مسئولية هذه اللجنة أن تصدر العملة الجديدة على الفور وأن تشرف علي عملية تبديل العمله.. وبهذا كانت ستصبح أساساً هاماً ومتيناً للبنك المركزي المرتقب. ولم تكن اللجنة بتلك المواصفات مسئولة عن وضع السياسات النقدية إذ أنها لم يكن لها دخل في قبول الودائع أو منح السلفيات.. وفي تلك الأثناء التي تقوم بها اللجنة بأعمالها المحدودة تلك.. كان يلزم أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بإعداد الموظفين وتأسيس المكاتب اللازمة وخلافه.. وهكذا فإن



عند وصول أول شحنة من العملة الوطنية المطبوعة في الخارج - في الصورة عبدالله عبدالوهاب، وعبدالباقي محمد، والطيب الهادي عند إستقبالها في المطار

قترحات والمشورة التى تقدم بها وفد بنك إنجلترا كانت معقولة ومقبولة وعملية.. وكان ن شأنها بالتأكيد أن تعود بأسرع ما تيسر إلى تحقيق الأهداف السودانية.

وهكذا تم تأسيس لجنة العملة السودانية برئاسة سودانيه.. وشملت عضويتها كلاً ن مصر، بريطانيا، السويد، بالإضافة إلى العضوية السودانية.. وقد قامت اللجنة عيين البنك الأهلى المصرى بالخرطوم كوكيل لها. كانت العملة السودانية ممثلة في ملة الورقية والمعدنية معدة سلفاً وبالكميات المطلوبة وجاهزة للطرح للجمهور.. كذا، وبفضل الإعداد الدقيق والخبرة الطويلة المكتسبة لدى قسم البنوك والعملة زارة المالية، والدعاية الطيبة والتعاون المثمر الذى أبدته البنوك التجاريه، فقد أمكن يام بعملية تبادل العملة الأجنبية فيها بسهوله ويسر وبسرعه فائقة، خاصة إذا اخذنا ي الإعتبار المساحات والمسافات الواسعة التى كان يلزم تغطيتها إلى حدود القرى نائيه.. في قطر بحجم السودان. وهكذا فقد أمكن فى ظرف ثلاث سنوات.. أن تمتع السودان بعملته الوطنية.. وأمكن فى ذات الوقت إعادة العملات الأجنبية التى نت متداولة في السودان إلى أصحابها.. وهكذا استقبل الرأى العام السودانى عملته طنية كانجاز وطنى رائع وكرمز حقيقى ساطع لاستقلاله الوطنى.

وبهذا الأداء الرائع.. فإن الثلاث سنوات من عمر لجنة العملة قد إنقضت بين سابير وزارة المالية.. كفترة كان لها عائدها الملموس والمقدر.. بالإضافة إلى العمل ضافى الذى كان يجرى فى ردهات وزارة المالية فى الإعداد النشط لمولد البنك ركزى.. والذى أمكن القيام به على أكمل وجه.. إعتماداً على الخبرة والثقة التى تم تسابها خلال تلك الفترة الزاخرة بالعمل الوطني والإقتصادى الهادف إلى تحقيق اصد الوطنية العليا.. والنبيلة.

سيس البنك المركزى:

لقد كان أول قرار أتخذ على أعلى المستويات فى وزارة المالية بشأن تأسيس البنك ركزي، كان قد ركز على أن تكون كل الجهود التى تبذل للإعداد للبنك بعيدة ومتحررة كل القيود والعقبات البيروقراطية فى وزارة المالية.. وخاصة فى أمر إختيار وتعيين ظفين المطلوبين للبنك.

بدأ العمل فى إعداد التشريعات المطلوبة فوراً.. وشمل ذلك إجراء دراسات مقارنة ديد من قوانين البنوك المركزية القائمة فى أقطار تمر بمراحل مختلفة في طريق وها.. وفي النهاية أمكن اعداد مسودة بقانون البنك.. وكان واضحاً أن أهداف البنوك

لركزية كانت متشابهة في العديد من الأقطار التى نظرنا في قوانين بنوكها.. وذلك نض النظر عن جذور وتراث العمل المصرفى في تلك الأقطار. كان الهدف الرئيسى بنك السودان كما اشتمل عليه قانونه هو إصدار العملة القانونية.. إلي جانب المحافظة لى الإحتياطى الأجنبى، وأن يكون له دور فاعل في موقف الإعتمادات البنكية بهدف لحفاظ على الإستقرار النقدى، والقيمة الخارجية للعملة، كما كان عليه أن يقوم بدور بنك المخصص للحكومة وإسداء النصح لها في هذا الشأن.

فى ذات الوقت كانت المفاوضات قد أكتملت مع البنك الأهلى المصرى في القاهرة شراء مقره ومكاتبه بالسودان. وقد إتفق الجانبان أن يتوقف البنك الأهلى المصرى عن عمل بمجرد أن يتسلم البنك المركزي السودانى أرصدته وما عليه من تبعات.. كانت بنك الأهلي المصري بالإضافة إلى مكتبه الرئيسى بالخرطوم، كانت له فروع ثلاثة فى ل من بورتسودان وودمدنى والأبيض.. وكانت وزارة الأشغال السودانية قد قامت مراجعة وتفتيش هذه المكاتب ووجدتها فى حالة مناسبة ليبدأ بنك السودان بداية طيبه.

كانت عملية اختيار الموظفين المناسبين للبنك ذات أهمية قصوى.. ولتحقيق ذلك هدف اتفق أن تكون مصادر الإختيار من جهات متعددة منها:

لاً: قسم المصارف والعملة بوزارة المالية.. وقد كانت لديه الخبرة التى أكتسبها عبر السنين فى التحكم على العملات الأجنبية التى كانت متداولة.. وكذلك العملة الوطنية التى أدّخلت مؤخراً. ولذا فقد تم الإتفاق مع وزارة المالية على تحويل ذلك القسم باكمله للبنك الجديد ليستمر في مواصلة مهامه فى الإشراف على العملة.

نياً: لقد سبقت الإشارة إلى أنه يلزم أن تسلم كل أرصدة وممتلكات البنك الأهلى المصري للبنك الجديد وعندها سيتوقف البنك عن ممارسة نشاطه في السودان وعليه فإن معظم موظفي البنك الأهلى المصرى سيكونون من الموظفين ذوى الخبرة التى يمكن للمؤسسة الجديدة أن تختار منهم ما يناسبها.. وكان من بين اولئك الموظفين مجموعة صغيرة من الشباب ذوى الخبرة في العمل الخارجي والإئتمانى.. الذى كان يشكل حوجة خاصة للبنك الجديد.

لثاً: لقد أبدى عدد من الإقتصاديين والمحاسبين المؤهلين في وزارة المالية.. أبدوا رغبتهم في المساهمة فى تأسيس البنك الجديد.

ابعاً: كان واضحاً منذ البداية أن عدداً محدوداً من غير السودانيين ستكون هناك حوجة لهم للعمل فى أقسام النقد الأجنبى، الإئتمان والبحوث.. وعليه فقد أبدى



لجنة العملة السودانية - الجلوس: ١ - ممثل اللجنة - بنك إنجلترا المركزي ٢ - مامون بحيري رئيس اللجنة. ٣ - ممثل بنك السويد المركزي

الوقوف: ١ - سكرتير اللجنة من بولندا. ٢ - محمد خوجلي مندوب وزارة التجارة. ٣ - ممثل البنك الأهلي المصري.

الأعضاء الأجانب في لجنة العملة استعدادهم للإتصال برئاساتهم لترشيح العدد المطلوب.

وأخيراً.. وليس آخراً.. كانت هناك الحوجة لموظف مصرفي ذو خبرة ليتولى منصب دير العام للبنك الجديد.. وحسب قانون البنك والتسلسل الهرمي للسلطة فيه فإن بنك يتكون من مجلس الإدارة يليه المحافظ، فنائب المحافظ، ثم المدير العام.. وأخيراً ؤساء الأقسام المختلفه. قام بنك إنجلترا بترشيح شخصين لمنصب المدير العام.. كان حدهما موظفاً ببنك إنجلترا من ذوى الخبرة فيه وقد كان إنجليزي الجنسية.. أما ثانى فقد كان بولندياً من الذين جاءوا كلاجئين إلى إنجلترا.. وكان قد خدم في البنك ركزى البولندى قبل الحرب العالمية الثانية وما تبعها من هجرة ولجوء للغرب وقد وقع ختيارنا على المرشح البولندى والذي اتضح لنا أنه إقتصادى يتمتع بخبرة طيبة في كل سام وعمل البنك المركزى.. وفي الواقع فإن الخبرة البولندية قد صادفت قدراً كبيراً ن النجاح حتى أن أحد الرؤساء السابقين لبنك بولندا المركزى استقطب للعمل ستشاراً لمحافظ البنك.. وكان هو بدوره من اللاجئين البولنديين.

وهكذا أمكن استقطاب الموظفين المطلوبين من هذه المصادر المتنوعة.. وكان ذلك جازاً فى حد ذاته. وكان التحدى أو الإنجاز الأكبر الذى تبع ذلك.. هو دمج هؤلاء لأشخاص في فريق واحد متجانس ينذر نفسه وجهده لتحقيق هدف رئيسى.. هو خدمة ذه المؤسسة الناشئة.. والعمل على نجاح التجربة الوطنية الجديدة !!.

لقد أعطى آمر التدريب النظرى والعملي أيضاً الإهتمام اللائق به.. كانت بداية عملية موجهة نحو التدريب فى الخدمة داخل البنك نفسه.. كما تم إرسال عدد من وظفين فى بعثات تدريبية بالخارج وفى مؤسسات مشابهة.. كما أعطي الخريجون من لوظفين فرصة الإنخراط في دراسات عليا مناسبة فوق الجامعية.. في جامعات رموقة بالمملكة المتحدة.. والولايات المتحدة الأمريكية.

ولعله من الجدير بالذكر أن عدداً من أولئك الشباب الذين إنخرطوا في العمل البنك في بداياته.. أصبحوا فيما بعد قياديين ناجحين فى البنوك التجارية المختلفة في راحل لاحقة من حياتهم العملية.

ولا يفوتنى آن أذكر أيضاً آن إثنين من الخبراء الأجانب الثلاث الذين استخدمهم لبنك فى بداية عمله في قيادة النقد الأجنبي والإئتمان.. قد أعلنوا فى خلال سنة احدة فقط أنهما قد آكملا مهامهما وأن السودانيين اللذين كانا نائبين لهما قد إستوعبا

ملهما.. وأنهما أصبحا جديرين بلا تحفظ لتسلم مهامهما منهما. وفي ذلك الأثناء استمرت وظيفتي البحوث والمدير العام في أياد غير سودانية لبعض الوقت.

الخلاصة:

عند مطلع ديسمبر من عام ١٩٥٩، كان قانون تأسيس البنك المركزي قد أجيز بواسطة الحكومة.. وأصبح البنك المركزي يسمى "بنك السودان".. تم تعيين المحافظ ونائبه.. وهكذا بدأ البنك نشاطه في عام ١٩٦٠.

بهذا أمكن للبنك أن يؤسس قواعد عمله.. العملة السودانية تم أدخالها بواسطة لجنة العملة السودانية.. ورغم أن بعض العوامل السياسية كان يمكن أن تطفو على السطح لدى ادخال العملة الوطنية.. إلا أن ذلك كان على أي حال مقياساً لا مفر منه وفر عملة مداولة وبكميات واضحة المعالم.

وبفضل الإعداد المنضبط والجهد الجاد لقسم المصارف والعملة بوزارة المالية، والدعاية الطيبة التي قامت بها البنوك التجارية.. أمكن بحمد الله إدخال العملة بسهولة ويسر وبسرعة فائقة.

تسلم بنك السودان أمر إحتياطي العملة بالإضافة إلى موقف الإحتياطي بالقطر. وهكذا أصبح البنك هو المالك الوحيد لاحتياطي السودان الأجنبي.. وفي ذات الوقت فإن مركزة الإحتياطي الأجنبي في البنك أدى إلى أن يصبح البنك مسئولاً عن إدارة وتنفيذ الصرافات كوكيل للحكومه.. وكما أن حسابات الحكومة والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية أنيطت مسئوليتها لبنك السودان وهذه المهمة كثيراً ما توسعت لتشمل الديون قصيرة وطويلة المدى والتي كان الهدف منها في النهاية أن تساعد في خلق أسواق للنقد ورأس المال.. وأن تفتح الباب أمام عمليات السوق متي ما أصبح مثل هذا السلاح الإضافي ممكناً في وقت ما في المستقبل.. وفي تلك المرحلة لم يكن ممكناً سياسة التحكم في سعر الفائدة بفعالية نسبة لأن قسم النقد كان صغيراً وضيقاً بالنسبة للإقتصاد الكلي.. وصغر حجم الوسائط المالية مع عدم وجود أسواق فعالة للعملة ورأس المال الأمر الذي حال دون إدارة أسواق مفتوحة وداعمة للعملة.

لا يلزم لبنك السودان أن يشغل نفسه بالنشاط المصرفي التجاري.. إذ أن مهمته الأساسية تنحصر في التحكم في النشاط النقدي في البلاد.. إن المشاركة في العمل المصرفي التجاري قد تكون ضرورة إذا ما أريد بها أن تكون وسيلة للحصول على معلومات سريعة عن سوق العمل في البلاد.. ولكن بنك السودان كبنك مركزي له من

وسائل ما هو أكثر فعالية وكفاءة لتحقيق ذلك الهدف.. مثلا يمكنه أن يحصل على علومات التى يريدها عبر المقاصه.. والتى آنشاها بنفسه كأحد المقاييس الأولى.. لمقاصة هى الأداة الفنية التى تساعد في الإسراع في تصفية الحسابات بين البنوك.. ها تقدم للبنوك خدمة ذات كفاءة عالية.. كما تمد بنك السودان بالمعلومات المطلوبه.

إن تنفيذ نسب السيولة وتسهيلات الخصومات وإعادة الخصومات في الفواتير تجارية.. تجعل البنك بمثابة المسلف الذي يلجأ إليه في النهاية.. والذى يقدم طريقة سهلة ومرنة في توفير الإعتمادات للإقتصاد. إن قيام قسم للبحوث سيبدأ كمكتب لاحصاءات ولكن يلزم عليه أن يتطور فى وقت ما مستقبلاً ليصبح مركزاً للتحليل النقدى.

لقد كان المؤمل أن تكون المساهمة الكبرى التى يقدمها بنك السودان - بخلاف تقديم كميات كافية من الإعتمادات لقطاعات الإقتصاد المختلفة - هى القيام بدور ناصح للحكومه. في حالة الضغوط والعراقيل المحتملة التى قد يتعرض لها الإقتصاد نتيجة خطط الحكومة ونشاطاتها فإنه يلزم أن تجد الحكومة لدي البنك الجهة التى تلم كافة جوانب المعرفة والخبير في العملة وآثارها.. والذي يمحصها النصح الذي يضمن ا تحقيق معدل نمو سهل ومتواصل.

وبالرغم من أنه أمكن تحقيق بعض التقدم في السنوات الأولى إلا أنه لابد أن ندرك ن هناك الكثير من المشاكل التى ستطفو إلى السطح في المستقبل خاصة وأن الطريق ما زال طويلاً.

خطط التنمية:

لسنوات خلت عقب الحرب العالمية.. كانت حكومة السودان تقوم سنوياً بإعداد ما ن يعرف ببرامج العمل الأساسى والذى شكل أطر برامج الأنشاء والتعمير.

كانت أول خطة تنمية قومية وضعت فى السودان هى ما عرف بالخطة العشرية لتى شملت الفترة ١٩٦١ - ١٩٧١م، ويرجع الفضل فى وضع تلك الخطة إلى جهود جل الإقتصاد القدير المرحوم عبدالرحيم ميرغنى، والذى كان وكيلاً للمالية فى ذلك وقت.. إذ تولى قيادة المجموعات والوفود التى كانت تضم الخبراء السودانيين والأجانب التى أنيط بها وضع تلك الخطط.. وبعدها توالت خطط التنمية المختلفة.. ومن بينها لخطة السداسية والتى قام بدور كبير فيها المرحوم الدكتور نصر الدين مصطفى.

هذا.. وقد قام كاتب هذه المذكرات فى بحث متفصل باجراء تقييم واسع وشامل لنجاحات وجوانب الاخفاق التى تعرضت لها تلك الخطط.. وفى هذه السانحة فإننا كتفى بهذه الإشارة الموجزة.

بعض الأنشطة في مجال التعاون الإقتصادي:

أ/ إعادة العملات الأجنبية إلى دولها:

نذكر هنا أنه منذ قيام الحكم الثنائي كانت العملات المتداولة في السودان هي المصرية والبريطانية. العمود الفقري لنظام العمل الذي أدخل في ذلك الوقت كان الجنيه المصري، العملة البريطانية كانت وحدة من فئة الخمسة قروش (Shilling)، بينما كانت الوحدة المصرية هي القرش ويعادل عشرة مليمات، المليم (Millim) هو العملة السائدة في التداول.

في عام ١٩٥٥، قررت السلطات السودانية إدخال عملة سودانية، تم إنشاء لجنة العملة السودانية كمقدمة لقيام البنك المركزي أو بنك السودان، كما تم إنشاء مصنع سك العملة، وبدأ العمل بسك العملة. كان الوقت قد حان لإدخال الجنيه السوداني للتداول كأساس للعملة الوطنية، ورغم إختلاف شكله وألوانه ورموزه، كان الجنيه السوداني مساوياً في القيمة للمصري الذي سحب من التداول. كان يعادل مائة قرش أو ألف مليم. ورغم أن الجنيه المصري كان مستقراً جداً ومسنوداً.. كانت السلطات السودانية ترغب في تيسير عمليات التغيير.

تغيير سجلات البنوك الحكومية والشركات والحسابات الخاصة كان أمراً طبيعياً، ومساواة قيمة الجنيه السوداني بالمصري تجعل عملية التغيير أكثر يسراً.

العملات من فئة العشرة جنيهات.. خمسة جنيهات، واحد جنيه، خمسون قرشاً، وخمسة وعشرون قرشاً كانت تطبع خارج البلاد. وكان باستطاعة مصنع سك العملة توفير الكميات التي تحتاجها البلاد من العملات المعدنية، كان يجب سحب العملات الأجنبية وإعادة كل منها إلى دولته. قدرت العملات المصرية بما يعادل خمسة عشر مليون جنيه إسترليني والبريطانية بمليون جنيه إسترليني. تم تقييم العملة المصرية بالاسترليني-ودفع السودان قيمة العملات بالإسترليني لأنه بمجرد إعادة العملة يجب دفع قيمتها بنفس عملة الشراء. كان على الحكومة البريطانية استعادة عملتها إلى بلادها، كانت القيمة قليلة نسبياً وبالطبع تم الدفع عندما طلب ذلك.. اما المبلغ الذي كان سيدفع لمصر فقد كان كبيراً وكان يلزم دفعه بالعملة الأجنبية.

القيمة الكلية للعملات التي أعيدت إلى مصر بلغت ستة عشر مليون جنيه استرليني، بداية العمل بالعملة السودانية كانت يجب أن تتم في وجود أقوى احتياطي من العملات الأجنبية، لذا كان استرداد الستة عشر مليون جنيه إسترليني ضرورياً. عامل

رقت كان ضاغطاً، والمفاوضات بدأت في الخرطوم وتواصلت في القاهرة، أصبح قاش بطيئاً ودخل في حلقات.

كانت مشكلة مصر هي العملات الأجنبية فقد عرفنا حينذاك أنه أثناء الحرب المية الثانية عمل عدد كبير من قوات الحلفاء بمصر. وكان معلوماً للرأي العام أن ويل قوات الحلفاء إعتبر نفقات محلية تتكفل بها الحكومة المصرية من مواردها. جمعت حسابات وصلت إلى مئات الملايين من الجنيهات الإسترلينية. وكانت هناك اقية بين المصريين والبريطانيين إعتبرت هذه الحسابات التزامات بريطانية تتم سويتها بعد الحرب. وحسب ما نشر في الإعلام المصري بعد الحرب، كانت هناك دادات سنوية تتعلق بهذه الحسابات، ومن حين إلي آخر كانت هناك شكاوى من ضعف ه السدادات. طلبت الوزارة من وزير المالية والإقتصاد السوداني الإتصال بالحكومة ريطانية عن طريق السفير البريطاني بالخرطوم، لمعرفة مدي استعدادها بعد موافقة صر لتحرير مبلغ الخمسة عشر مليون جنيه من الأرصدة المصرية، وذلك للوفاء بالتزام صر تجاه السودان الذي تم في إطار عملية إعادة العملات.

كان من الواضح أن الحكومة البريطانية توافق على الأمر وسارعت الحكومة صرية باصدار أوامرها باطلاق سراح المبلغ لمنفعة السودان.

في غضون ذلك قام اثنان من الأساتذة المصريين بجامعة القاهرة فرع الخرطوم جوم غير مبرر علي العملة السودانية الجديدة، وحسب ما قيل وصفاها بأنها "طفل ر شرعي"، طلب مني المشاركة في نقاش عام يتم بحضور الأستاذين المهاجمين. وفي ات قليلة تحدثت عن الخطوات العملية لإدخال العملة السودانية للتداول. ثم غادرت اشرة لأشارك في إجتماع آخر. أخطرت فيما بعد أن أحد الأساتذة وهو خطيب بارع صل هجومه لم يكن في مقدرتي فهم منطق ودوافع البروفيسور المهاجم لكن حسب ما سلني من نفس المصدر الموثوق به، حسم النقاش في ذلك اليوم السيد عبدالله دالوهاب نائب الوكيل بحسن اطلاعه ومداخلاته اللبقة الهادئة.

السيد عبدالله كان من الإقتصاديين البارزين الذين لعبوا دوراً عظيماً في وزارة لية، خاصة في إدخال العملة الوطنية والتحضيرات التي سبقت إنشاء البنك المركزي. مل فيما بعد وكيلاً لوزارة الصناعة وبعد نهاية فترة خدمته أصبح ممثلاً لمنظمة تنمية الصناعية بالامم المتحدة (UNIDO) في منطقة الشرق الأوسط.

ب/ سكك حديد السودان:

ذكرت في مرات عديدة في هذه المذكرات أن حكومة السودان كانت تعتمد على مشاريع إنتاج القطن خاصة مشروع الجزيرة.. والسكة الحديد.. كمصدر أساسي للإيرادات. لذا إحتفظت السلطات المالية بعلاقة وثيقة مع أنشطة هذه الجهات. في واقع كانت السكة حديد مؤسسة مستقلة إلى حد ما واستقرار الأداء بها لا يعتمد على تقلبات الطبيعة ولا يتضمن وظائف متنوعة مثل عمليات إنتاج القطن. حكومة السودان والسكة حديد كان لهما حساب مشترك، مراقبة الأداء بالسكة الحديد كانت ضرورية لحدوث أي تدني يعني نقص الإيرادات، بينما رفع تعريفة النقل يعرقل صادرات المحاصيل للأسواق العالمية، ويعتبر عبئاً إضافياً على المستهلك لإرتفاع أسعار الواردات. كانت الآثار الإقتصادية والإجتماعية للتغييرات في قيمة خدمات السكة الحديد واضحة والقرارات الخاصة بذلك لم يكن من الممكن تركها حكراً للسكة الحديد وحدها.

عندما كنت نائباً لوكيل المالية في الخمسينات، وجهت بإجراء مفاوضات مع وفد كبير من البنك الدولي حضر خصيصاً لاختيار مشروع سكك حديدية وتمويله. لا أذكر أننا قمنا بتسليم أي مشروع للبنك ليموله، تطوير الخطوط الحديدية في ذلك الوقت كان يتضمن توسيع الشبكة لتغطي مناطق مختلفة في السودان مع مراعاة أن تكون التكاليف معقولة. كان البنك الدولي آنذاك يبحث تمويل مشاريع ذات جدوى إقتصادية في أفريقيا، ومن الواضح أن التقارير الإيجابية عن سكك حديد السودان كمؤسسة ناجحة ومنظمة شجعت البنك الدولي على اختيارها.

زار وفد البنك مدن عطبرة وبورتسودان، كانت عطبرة هي رئاسة السكة الحديد.. بينما بورتسودان كانت رئاسة لهيئة الموانئ البحرية شبه المستقلة تحت مظلة السكة الحديد.. جرت مفاوضات مع المدير العام للسكة الحديد السيد محمد الفضل الساعديه. أثناء الإجتماعات النهائية التي عقدت بوزارة المالية تمت الموافقة على تمويل مشروع تحديث السكة الحديد وبلغ حجم التمويل سبعة وثلاثين مليون دولار. إعتبر المهندسون السودانيون الإقتراح الخاص بشراء قاطرات الديزل لتحل مكان القاطرات البخارية أمراً ضرورياً رحبوا به كخطوة تجاه تحديث النظام بأكمله.

كان المشروع يتضمن كذلك بعض التحسينات الخاصة بورش السكة الحديد وتوفير التدريب اللازم للمهندسين وسائقي القطارات. في الجانب المالي إتفق على أن تخطو السكة الحديد خطواتها الأولى في الإقتراض من السوق الدولية. وكان يجب أن تتمتع



كوزير للمالية والاقتصاد الوطني في زيارة لمشروع الجزيرة وفي مقابلة مع العارف بالله أزرق طيبة في الصورة
ميرغني الأمين محافظ مشروع الجزيرة ومبارك سنادة والحاكم العسكري

الإستقلال التام كي تتمكن من كسب الثقة اللازمة. نظام الحساب المشترك مع الحكومة
ن يجب أن يلغى وتحتفظ السكة الحديد بحساباتها وسجلاتها الخاصة بها. حكومة
سودان بصفتها المالك الوحيد سوف تحتفظ بالطبع بنصيبها من صافي الأرباح
لطاتها في تعديل أسعار الخدمات. كانت شروط القرض تتفق مع المعايير السائدة في
ـاقيات البنك الدولي وتم توقيع الإتفاق بواشنطن.

بعد سنوات عديدة تعرضت السكة الحديد لعدد من الإنتكاسات وألقي اللوم خلالها
ى مشروع إدخال قاطرات الديزل. لكن تواصل شراء واستعمال هذه القاطرات لأن
ك كانت هي الطريقة الوحيدة الحديثة التي تمكن من رفع الكفاءة، ويتضح هنا القرض
ذي قدمه البنك الدولي، والبالغ قدره سبعة وثلاثين مليون دولار، كان بالامكان توجيهه
لويات أخري، لكن هذه الأولويات لم تكن قد حددت. وهناك عوامل أخرى كان لها أثر
ي ظهور الصعوبات التي واجهت السكة الحديد وبالعودة إلي ما حدث نجد انه غابت
ا في ذلك الوقت ضرورة إنشاء مجلس إدارة تمثل فيه الوزارات ذات العلاقة بالأمر
تجارة، والمالية والشركات والجهات الخاصة. فوجودها بالتأكيد كان سينعكس بفوائد
يرة بتحسين مستوى الخدمة وعلى كل حال كانت تلك تجربتنا الأولى مع البنك
دولي.

ج/ مشروع الجزيـرة:

كوزير للمالية والإقتصاد خلال فترة نظام الرئيس عبود، واجهت في عام ١٩٦٢
شكلة المزمنة التي تتمثل في تذبذب إنتاجية محصول القطن، ومن المحتمل أنها كانت
ى إنتاجية في تاريخ المشروع الطويل. فكان متوسط الإنتاجية قنطاراً واحداً للفدان
ساحات كبيرة كانت إنتاجيتها أقل من هذا المتوسط. هذه الإنتاجية المتدنية كان لها
سيء على الإيرادات الحكومية ودخل المزارعين بالمشروع.

وكان من الملامح الرئيسية للمشروع منذ ميلاده وجود حلقة متقلبة بين إنتاجية
لية في موسم معين وأخرى متدنية في الذي يليه. شهدت البلدان الأخرى المنتجة
طن إرتفاعاً مستقراً في متوسط إنتاجيتها، فهي على الأقل حافظت على إنتاجيتها
سمية العالية.

بعد نهاية موسم القطن عادة تعقد إجتماعات علي مستوى عال في السودان
تعراض النتائج وتقييم التوقعات حول المستقبل، تعقد هذه الإجتماعات عادة في
سة محطة الأبحاث بود مدني، ويشارك فيها شاغلو الوظائف القيادية بوزارة الزراعة

والباحثون المتخصصون بالإضافة إلى إدارة المشروع، إلا أن الحلقة في الإنتاج تواصلت. لم يكن ممثلو وزارة المالية والإقتصاديون بين من يدعون إلى هذه الإجتماعات مطلقاً.

من الناحية الدولية، كان ينظر إلى مشروع الجزيرة كنموذج ناجح لطفرة إجتماعية. عندما طلبت من البنك الدولي ترشيح خبير مقتدر ليدرس التكوين الشامل للمشروع ويرفع التوصيات اللازمة، استجاب البنك الدولي مباشرة لطلبي واقترح تعيين المستر رست وكان خبيراً إقتصادياً فرنسياً معروفاً، وهو ابن الإقتصادي الفرنسي الشهير الذي شارك في إعداد كتاب "تاريخ المبادىء الإقتصادية". المستر رست خلف إنطباعاً في نفسي كرجل مسن ذو خبرة عالية رحب بسعادة بهذه المهمة. أثناء إجتماعنا الأول كنت أشدد علي معالجة المشكلة التنظيمية المتعلقة باللامركزية وأيضاً تحفيز المزارعين بما فيه الكفاية.

بعد هذا الإجتماع بفترة قصيرة إنتهي نظام عبود. وعندما التقيت بالمستر رست بصورة غير رسمية بعد عدة أشهر، عبر عن سعادته بتوليه لهذه المهمة، ثقتي في المستر رست وافق عليها من خلفوني في الوزارة. فأعطاه السيد مبارك زروق مطلق الحرية في تقديم التوصيات اللازمة لإعادة تأهيل مشروع الجزيرة أهم المشاريع بالسودان. إطلعت على مقالات عديدة في الإعلام السوداني كتبها وزراء مسؤولون أشاروا فيها إلي انهيار مشروع الجزيرة والمشاريع المروية الأخري، بينما كانت الدراسة التي قام بها المستر رست تشغل مجلداً كبيراً أو عدداً من المجلدات لا زلت أتساءل ما إذا كان قد دعي لشرح توصياته تلك وتوضيح أبعادها، أو حتي نوقش معه التقرير الذي قدمه.

وعلي كل حال قامت لجنة حكومية عالية المستوى بدراسة مشاكل ما أسمته إنهيار مشروع الجزيرة والمشاريع المروية الأخري.. وسأعاود الإشارة إلى هذه المشاريع الزراعية في مراحل آخري قادمة في هذه المذكرات.

د/ قاعة الصداقة للمؤتمرات الدولية:

وعلى الصعيد العربي والأفريقي ولمواجهة إحتياجات عقد العلاقات الثنائية الدولية بدأ السودان يفكر في إنشاء قاعة دولية للمؤتمرات. لكن نسبة للتكلفة المالية الضخمة لمثل هذا المشروع لم يعط أولوية في ظل وجود مشاريع آخرى ترتبط بإحتياجات البلاد الملحة.

ومن الواضح أنه أثناء زيارته الأولي للصين عام ١٩٧٢ طلب الرئيس نميري شخصياً من رئيس وزراء الصين المستر شوان لاي، توفير التمويل لهذا المشروع كمنحة من حكومته للسودان. وتقف الآن مطلة على النيل الأزرق القاعة الرائعة والتي أصبحت



المسؤولون في زيارة لمشروع الجزيرة

ماً سياحياً ومؤسسة مستقلة مالياً ومكتفية ذاتياً. تقف كجوهرة علي صدر مدينة رطوم.

هـ/ فندق الهيلتون:

كان هناك نقص في خدمات الفنادق ذات المواصفات العالمية، فتم إنشاء فندق يلتون كأحد ثمار التعاون الإقتصادى السودانى - الكويتي. شيد الفندق في بعينيات على الضفة الشرقية للنيل الأبيض. أنجزت المشروع مجموعة من رجال عمال الكويتيين يقودها السيد الخرافي وهو من رجال الأعمال المرموقين في الكويت شاركة منظمة السياحة السودانية وقد تم افتتاحه عام ١٩٧٦ ومع وجود الفندق بير أصبحت خدمات فنادق الدرجة الأولي تغطي إحتياجات الزيارات الرسمية سياحية علي الأقل في ذلك الوقت.

الخليج الثانية ١٩٩٠ وآثارها:

الآثار المشؤومة لحرب الخليج الثانية في عام ١٩٩٠ امتدت لتشمل العديد من دان العربية، وكان السودان بالطبع بين الدول التى تأثرت بهذه الحرب، فالتعاون ى والمثمر إقتصادياً بين الكويت والسودان والذى افتقده السودان لسنوات عديدة يعد أكبر آثار تلك الحرب.

الدور الفعال لدولة الكويت في دفع عجلة التنمية بالسودان تجلى في إنشاء شركة ر كنانة. الهيئة العربية للإنماء والإستثمار الزراعى، مشروع الرهد الزراعى وفندق تون والعديد من المشاريع الإجتماعية في جنوب السودان.

الغزو العراقي لدولة الكويت تسبب فى قطع العلاقات الدبلوماسية بين الكويت سودان وعلاقاتنا مع الكويت لا يمكن إعتبارها علاقات بين حكومتين على أساس الح الإقتصادية فحسب. في الجانب الكويتى تتميز العلاقة بأنها تقارب عن طريق الإستثمارات للوصول لتعاون إقتصادى مبنى على الإحساس بالتضامن الأخوى.. حث عن مصالح مشتركة مسنودين بالتقدير الحقيقي لأمانة السودانيين وإخلاصهم فانهم للجميل. هناك قوة من الجيش السودانى شاركت مع قوات عربية أخري فى اع عن الكويت خلال نزاعه مع العراق قبل حرب الخليج ١٩٩٠ بسنوات عديدة. ولا القوة العسكرية السودانية التى شاركت تذكر بالتقدير والإعجاب.

وواضح أن حكومة وشعب الكويت أحسا بالمرارة والإحباط تجاه بعض الدول العربية قفها من الغزو العراقى. الكويتيون كانوا دائماً يساهمون بثرواتهم وبدرجة عظيمة

في تنمية البلدان العربية الأخرى.. وفي تقوية التضامن العربي وتحقيق الرفاهية للشعوب العربية، ولم يستثن السودان عن باقي الدول العربية.

فى الجانب السوداني تبذل اليوم جهود كبيرة لإحياء الصلات القديمة مع دولة الكويت.. الضغوط نحو الإنتماء الأفريقي للسودان كان لا يمكن تفاديها.. ولكن يلزم أن لا يكون ذلك على حساب أقطار الخليج.. والكويت على وجه الخصوص.

حكم الجنرال عبود (١٩٥٨ - ١٩٦٤):

فكرة عامة:

عملت كوزير للمالية والإقتصاد فى السنوات الأخيرة لنظامين عسكريين بالسودان.

الانقلابات العسكرية كوسيلة لرفع المظالم وتصحيح الأخطاء التى ترتكبها الديموقراطية البرلمانية أو لتحقيق طموحات المغامرين قد تتكرر وتصبح أمراً مألوفاً ومميزاً لأنظمة الحكم في السودان.

هناك إفتراض عام بأن المواطنين السودانيين أصلاً ديموقراطيون، فقد ثاروا مرتين خلال سنوات الاستقلال ضد الأنظمة العسكرية مما أدي إلي استعادة الديموقراطية البرلمانية، وحسب ما عرف به السودانيون من تسامح وقدرة علي الاحتمال، ووجود للتنوع ورفض عام لفرض الوصاية، فعليه إن وقوع تلك الأحداث المناهضة للنظم العسكرية ما كان يمكن تفاديها.

العامل الأساسي في النظام الديموقراطى هو حرية التجمع وتكوين التنظيمات.. مثل تكوين الأحزاب السياسية أو الروابط أو الإتحادات. وهنا يجب أن نخصص أسطراً قليلة للحديث عن أصول الأحزاب الرئيسية فى السودان وهياكلها التاريخية.. فمن الناحية العملية وبعد إستبعاد الأحزاب العقائدية نجد أن معظم الأحزاب بدأت بحلقات صغيرة لأصدقاء جمعهم مكان العمل أو التجاور في السكن أو الروابط الثقافية، وبعد توسع إهتمامهم تنمو حلقاتهم لتصبح مجموعات تضم من يحملون أفكاراً سياسية متشابهة داخل أو خارج مؤتمر الخريجين. أدركت الفئة المثقفة أنها لا تزال أقلية صغيرة. لأن الغالبية العظمى من الناس بقيت تحت وصاية زعماء العشائر، وهؤلاء بدورهم دانوا بولائهم لزعامات الطوائف الدينية الرئيسية. من ناحية أخرى حاول الزعماء الدينيون كسب الأفراد والمجموعات مدركين لحقيقة ظهور الفئات المثقفة كقوة جديدة، وحققت محاولاتهم درجات متفاوتة من النجاح وأخيراً وبعد أن أصبحت الاختلافات فى البرامج السياسية واضحة وحادة ناصر السيد عبدالرحمن المهدي ودون تحفظ الحركة المؤيدة

الاستقلال وكون حزب الأمة. بينما اعتمدت الأحزاب التي تدعو للوحدة مع مصر علي الطائفة الختمية كقاعدة جماهيرية لها.

الجهود التي بذلت لتحرير الأحزاب السياسية من قبضة الطائفية وتحويلها لأحزاب سياسية محصنة لم تحقق أي نجاح. والتوفيق العملي بين القيادات التقليدية والمحافظة لهذه الطوائف والفئات المثقفة الحديثة المنتظمة في أحزاب سياسية أصبح ضرورة سياسية، لكن من آثار هذا الوضع عرقلة عملية تطور الأحزاب لتصبح مؤسسات ديموقراطية، وربما تمت المساومة في مجمل النظام الديموقراطي للأحزاب السياسية.

عادة تكسب الأحزاب مؤيديها معتمدة على المصالح الإقتصادية المتماسكة التي تمثلها، لكن المجتمع السوداني كانت تسوده المساواة ولم تكن هناك طبقات مميزة اقتصادياً تستحق الذكر. كل الأحزاب عدا العقائدية كانت تعتمد على مساندة الطائفتين. وفي الواقع لم تكن مصالحهم الإقتصادية متناقضة، فلا يختلفون عن بعضهم كثيراً بل هناك تشابه أو تطابق بينهم تقريباً. عموماً يختار الناخبون الحكومات لتحقيق مصالح محددة بدقة. ومن مفارقات الديموقراطية السودانية أنه عندما يكون هناك حزب أو إئتلاف في السلطة يشعر عدد قليل جداً من الناخبين آن الحكومة تمثل مصالحهم. فلا تكون الحكومات مقيدة ببرامج محددة واجبة التنفيذ أو مظالم معينة تحتاج لوضع حد لها. ويبدو أنه بمجرد الحصول على الإستقلال أصبح عدم التقيد ببرامج وأهداف واضحة سمة مميزة للقادة السياسيين وأصبح الشعار الخفي هو "كلنا سواء.. والنتيجة واحدة لنا جميعاً". فكلما أبعدت حكومة حزبية عن السلطة يشعر عدد قليل من الناس بالأسى عليها، بينما يشعر الكثيرون بالإرتياح لوضع حد للخلافات التي كثيراً ما تظهر داخل الأحزاب السياسية.

عادة هناك إدعاء بأنه كلما كان النضال الوطني طويلاً وشاقاً كلما كانت الضغوط النفسية فيكرس القادة أو الزعماء السياسيون وقتاً أطول ليتأملوا مشاكل بلادهم ويفكروا بجدية في وضع حد لها. وهنا يمكن الإشارة إلى ما حدث في الهند كنموذج. فعندما استلم المؤتمر الهندي البلاد من البريطانيين في ١٩٤٨ كانت استراتيجيته الإجتماعية والاقتصادية جاهزة. والإستراتيجية قد لا يكون لها فعل السحر قياساً بمشاكل الهند الهائلة.. لكن علي الأقل منحت الهند ديموقراطية فاعلة واستقراراً عاماً وأبعدت العسكريين عن خرق الدستور.

ولو تأملنا أوضاع السودان نجد أن الزعماء توقف قطارهم في محطة الإستقلال، كيف يمكننا تنمية وتطوير ما ورثناه من نظم وكيف تكون حماية النظام الديموقراطى من أعدائه فى الداخل والخارج، كيف يتم التعامل مع مناطق تعاني من مشاكل ذات طبيعة خاصة، كل هذه الأمور لم تجد إهتماماً جاداً.

وكما يحدث في اي ديموقراطية متقدمة، رحّب الجميع بقبول نظام برلمانى بسلطاته الكاملة. ففى الديموقراطية يجب قبول قواعد التنافس والتمسك بها باستمرار. ليس من المؤكد ما إذا كان لدي السياسيين الوقت ليفكروا في مضامين ومسؤوليات النظام البرلمانى الذي اختاروه بحُرٍ ارادتهم. ويجب تأكيد أهمية مبدأ التداول السلمى للسلطة الذي ينتج عن ممارسة حق حرية الإنتخاب. كذلك أهمية إيمان الزعماء السياسيين بهذه المبادىء والتمسك الصادق بها.

بصرف النظر عن الأخطار التى كانت تواجه البلاد والتي عبر عنها رئيس الوزراء عبدالله بك خليل. ومن خلال المشاورات المتأنية كان بالإمكان العثور علي حلول لا تتعارض مع الدستور للحفاظ على الديموقراطية البرلمانية وصون النظام الديموقراطي لأن تسليم السلطة للعسكريين كان سابقة خطيرة، وهو يعني التخلى عن النظام الديموقراطي بإرادة حرة وتسليمه لأعدائه.

عهد الرئيس عبود:

عرفنا كيف جاء الفريق عبود للسلطة، وكيف أنه أعتبر عملية التسليم أمراً صادراً عن رئيس الوزراء ووزير الدفاع فوجد صعوبة في رفضه

كان معلوماً أن الرئيس عبود ليست له طموحات شخصية في السلطة وكان يرغب فقط فى إكمال فترة خدمته في الجيش ثم يتقاعد ليباشر حياته الخاصة. كان رجلاً متواضعاً ذا شخصية لطيفة ودودة. وهو محافظ بطبيعة مزاجه ونشأته ومخلص الولاء لزعيم طائفة الختمية السيد علي الميرغنى. لقد استشار الضباط القياديين قبل استلام السلطة وفهموا أنه ليس أنقلاباً بالمعنى المألوف للكلمة، كان على الجيش أن يستولي بكليته على السلطة فاستوجب ذلك المحافظة على هياكل التدرج القائمة للنظام والقواعد العسكرية. كان ذلك الأمر استثنائياً لكنه أيضاً كان مؤسساً على شيء من القانونية، وفى النهاية يمكن القول بأن الأمر صدر عن رئيس الوزراء وهو نفسه وزير الدفاع.

في يوم ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ أعلن الفريق عبود عن قيام النظام الجديد وعن نهاية الديموقراطية البرلمانية التى استمرت لفترة ثلاث سنوات بالطبع حل مجلس الوزراء

برلمان ومجلس السياده. ولأسباب معروفة لم يسارع الفريق عبود كما هو شائع فى
ى هذه الأحوال باتهام قادة الحكومة السابقة بالفساد، بل كان يركز بصورة أساسية
ى عدم قدرة الأحزاب على الحكم والفوضي التى وصلت إليها البلاد. أصبح اثنان من
اء النظام السابق أعضاء بمجلس الوزراء الجديد. ورغم الأحوال السلمية التى استلم
ها الفريق عبود السلطة إلا أن نظامه لم يسلم من التعرض لعدد من المحاولات
قلابية التى لم يحالف أي منها التوفيق.

كانت للفريق عبود طريقة محددة في فهم المسؤولية الجماعية. وعندما يشير إلى
اعديه من العسكريين كان يقول باستمرار "آتينا معاً وسنذهب معاً". وحقيقة أنه كان
بر نفسه القائد الذى يشار إليه، لكنه لم يكن الشخصية الرئيسية الوحيدة في ما
ف بإنقلاب ١٧نوفمبر.

منح وزراءه من العسكريين والمدنيين السلطات الكاملة، لكنه لم يكن يتردد فى
اسبتهم رسمياً إذا بدأ له أن أخطاء أو مظالم قد وقعت. كان فريق الضباط القياديين
غالبيته مطيعاً للأوامر وصادقاً في ولائه لقوة دفاع السودان الشهيرة وقواعد
باطها وإحترام الأسبقية فيها، وكان عدد لا بأس به من الضباط القياديين قد شارك
مساندة قوة دفاع السودان أثناء مقاومة الهجوم الإيطالى على الجبهة الشرقية ثم
اردة الإيطاليين حتي استسلموا داخل اريتريا، كما شاركوا أيضاً في تحرير ليبيا وكان
راً منحهم روح الجماعة والتضامن العسكرى بصورة كانوا يحسدون عليها.

تميزوا بإحترامهم للنظم واللوائح، وإحترام زمنهم والتزاماتهم، عندما يحدث تناقض
فكرة أو اقتراح وقانون محدد، كانوا يتراجعون للبحث عن مخرج قبل اتخاذ القرار
هل بتعديل النظام أو اللائحة.

في الجانب المالى، أدخل العمل بنظام ضريبة الدخل الشخصي وتم توقيع إتفاقية
مصر لاقتسام مياه النيل مهدت الطريق لتمويل خزان الروصيرص عن طريق البنك
لي، بناء السد العالي بالقرب من أسوان بمصر العليا تسبب في غرق مدينة وادي
ا وقرى كثيرة بالمنطقة. إعادة توطين مواطنى المنطقة أصبحت ضرورية فتم ترحيلهم
خشم القربة حيث شيدت لهم مدن وقرى بديلة. أقيم بهذه المنطقة خزان ومشروع
مي كبير وتمت تغطية التكاليف بإتفاقية تعويضات مع مصر. وفى محاولة لتقليل
تماد على الضرائب غير المباشرة فرضت ضريبة على العقارات لإبعاد المستثمرين
ا. تم إنشاء البنك المركزي بالإضافة للبنك الصناعى والبنك الزراعى وباشرت تلك

لمؤسسات اعمالها. كذلك بدأ العمل في أول بنك سوداني تجاري برأس مال سوداني صرف وإدارة سودانية. وقعت إتفاقية معونة بين الحكومة والولايات المتحدة، عدد من لمشاريع التربوية الفنية بدأت عملها، وضعت خطة رئيسية لشبكة طرق أعدت عن طريق لمعونة الأمريكية وشملت طريق الخرطوم بورتسودان، إمتدت شبكات السكك الحديدية غرباً حتي نيالا وجنوباً وصلت إلى واو. الخطوط البحرية السودانية بدأت عملها بمساعدة فنية من يوغسلافيا ومشاركة فيها.

في مجال السياسة الخارجية تم إتباع سياسات عدم انحياز حازمة. قام الفريق عبود بزيارات إلى يوغسلافيا بالإضافة إلى زيارات رسمية لكل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة. تم الإعتراف بجمهورية الصين الشعبية وتبادل البلدان البعثات لدبلوماسية الشيء الذي مهد الطريق للتعاون الإقتصادي فشمل بناء الكباري والطرق رمصانع النسيج. ومبنى قاعة الصداقة الدولية للمؤتمرات والذي تم تشييده لاحقاً في لخرطوم خلال عهد نميري.

منح المزارعون بمشروع الجزيرة أنصبة أعلي من أرباح القطن وحق التمثيل في مجلس إدارة المشروع.

وفي جهوده لإحداث تطور دستوري إتبع النظام نموذج الرئيس أيوب خان في باكستان.. وهو إحداث التطور عن طريق اللامركزية الموجهة لكنها لا ترتفع ابداً إلى مستوي ديموقراطية كاملة في إشراك الشعب.

كان النظام الذي أدخل للسودان مؤسساً علي مجالس المديريات ويديره قادة لأقسام الفنية بها وقد تدرج لاحقاً لمجلس مركزي وطني معين. كانت تلك خطوة أتت متأخرة واثبتت عدم جدواها.

كان الفريق عبود ومستشاروه العسكريون يؤمنون بالحل العسكري لمشكلة الجنوب. رثقتهم كانت كبيرة بالطبع في قدرات قواتهم وتمكنها من دحر مقاتلي حرب العصابات في الجنوب ليقدموا بعد ذلك على فرض وحدة السودان بالنصر العسكري. كان هناك حديث عن إنتصارات من حين لآخر لكن لم تبد في الأفق نهاية للصراع الدامي.

إنتشر احساس قوي بين عدد من الضباط بمركز القيادة بالخرطوم وفي جبهة لقتال بالجنوب بضرورة تخلي الحكومة عن سياسة الحل العسكري، رأوا أن مشكلة لجنوب هي مشكلة سياسية لذا يجب البحث بجدية والعثور على حل سياسي لها.. روحدة السودان لا يمكن تحقيقها بتحمل الهزائم وكسب الإنتصارات.



مع الرئيس عبود في زيارة لانجلترا

كونت لجنة قومية برئاسة أحمد محمد يسن لتحديد المشاكل ثم تقديم مقترحات
لرق ووسائل لبناء أو تقوية الوحدة المتصدعة. منحت اللجنة كل الصلاحيات في إجراء
ماوضات مع قادة حرب العصابات. كان السيد أحمد محمد يسن مهندساً وعمل
ضو بمجلس السيادة الأول لعدة سنوات وكان نشطاً بوضوح في الحركة الوطنية. هو
ضو ملتزم بالحزب الوطني الإتحادي المحلول ومن المستشارين المقربين للسيد اسماعيل
زهري. كان على شخصي الإتصال بحزب الأمة المحلول عن طريق الراحل يحيي
مدي والذي رد بأن القيادة العليا للأنصار رفضت الدعوة لأن التعاون مع اللجنة يعني
بول بالنظام كله. وتواصل البحث النشط والجاد عن عضوية مناسبة للجنة.

في غضون ذلك أعلنت الحكومة رسمياً عن تكوين اللجنة. وفي الساحة السياسية
سودانية قليلة جداً هي المواضيع التي تثير الإنتباه كما يحدث في حالة القضايا
تبطة بالجنوب. أصبحت الإشتباكات بين الجيش السوداني ومقاتلي حرب العصابات
الجنوب معروفة للجميع. والهمس المعتاد الذي كان يدور حول الإنفصال من جانب
اصر الشمالية بدأ يعلو.

دعا إتحاد طلاب جامعة الخرطوم إلي ندوة مفتوحة لتداول الآراء حول قضية
نوب. وكنت العضو الوحيد بالحكومة الذي تابع معظم النقاش في الإجتماع الأول. لم
رك في اللقاء اى من الأحزاب الرئيسية. وكما هو متوقع تحول الإجتماع الذى عقده
تذة الجامعة إلى احتجاجات معادية للحكومة، تطالب بالحريات ليس فقط للضحايا
ابناء جنوب السودان بل كل أفراد الشعب السوداني. السياسيون كان لهم تجاربهم
فية التى تمكنهم من إدراك المضامين الواسعة لقضية الجنوب السياسية المشتعلة.
كان يجب استغلال الأوضاع لارباك الحكومة. واللجنة القومية التي شكلتها الحكومة
ث عن حل سياسي ولدت ميتة.

ة اكتوبر

في اليوم التالى لاندلاع أحداث أكتوبر غادرت البلاد ترافقني أسرتي لقضاء عطلة
بيروت، حيث تابعت التطورات عبر سفارتنا هناك وعندما حل الرئيس عبود الهيئات
ستورية عدت للبلاد فوراً.. وعملياً تعرض كل زملائي مدنيين وعسكريين لاساءات لا
س لها ودسائس لم تفض إلي شيء، بعد قضاء فترة قصيرة بالسجن عادوا إلي
زلهم معززين مكرمين. لم أكن شاهد عيان للأيام الأخيرة لعهد الرئيس عبود، وما
ته أنه لا الرئيس ولا أحد من رجاله إنهار تحت الضغوط. وواضح أن الرئيس عبود

وجد معاملة كريمة من الحكام الجدد. وكانت كلماته الأخيرة وهو يواجه حشوداً ضخمة من المحتجين أمام قصر الرئاسة: "لم أكن أعلم أن الشعب لا يرغب فينا"!.

لم يكن الرئيس عبود يتخيل أنه وبعد أشهر قليلة ستتوق نفس الحشود إلى نظامه في وجود دواع كافية. كانت المتاجر مليئة بالسلع وحركة التجارة توحى بالوفرة والرخاء خلال عهد عبود.

مع ذلك أصبح المثل القائل: "ليس بالخبز وحده يحيا الأنسان" حقيقة فقد تاق المواطنون السودانيون إلى حريتهم وأحسوا بالسخط تجاه سجن النظام لزعمائهم السياسيين وتعطيله لأحزابهم السياسية.

قبل ثورة أكتوبر ١٩٦٤م، بأشهر قليلة إستقبل الرئيس عبود بقصر الرئاسة وفداً من مزارعي الجزيرة والمناقل والذين أتوا ليعبروا عن شكرهم للحكومة على زيادة أنصبتهم من صافي الأرباح إلى ٤٧٪ وقبولها تمثيلهم في مجلس الإدارة. كما تعهد الوفد أيضاً بمساندة حكومة الرئيس عبود.

كانت وزارة المالية هي المسؤولة عن شؤون مشروع الجزيرة فطلب مني الرئيس عبود حضور الإجتماع. عندما رافقت عبود إلى مكتبه فيما بعد قال لي ببساطته المميزة "يبدو أننا كسبنا مزارعي الجزيرة إلى جانب الحكومة وبقي لنا "الأفندية".. ومصطلح أفندية كان يستخدمه العسكريون للإشارة إلى الفئة المثقفة من غير العسكريين، غير أني كرجل خدمة مدنية ما زال منضبطاً، قلت بحياء: "لكن الحكومة يجب أن تلبي رغباتهم تماماً كرغبة مزارعي الجزيرة في التمثيل بالإدارة.. إنهم يطالبون دائماً بالإعتراف والمشاركة بصورة عامة"، أجاب الرئيس عبود "كنت دائماً على علم بهم بأن هذه هي رغبتهم لكن يلزم علّي مناقشة الأمر مع أبورنات".. وكان رئيساً للقضاء.. وانتهي الحوار بهذه الكلمات ورأيت كم هو بعيد عن وجدان الرأى العام، وشارك المزارعون بنشاط في الإحتجاجات المعادية للفريق عبود، وبينما كان ثوار أكتوبر مشغولين في إزالة نظام حكم الرئيس عبود كان مجلس إدارة بنك التنمية الأفريقي مشغولاً بعقد أول إجتماع له في لاغوس بنيجيريا.

شرق أفريقيا:

فى عام ١٩٥٨. طلب من السودان والذى أصبح مستقلاً وعضواً بالأمم المتحدة المشاركة فى الإجتماع الإفتتاحى للجنة الأمم المتحدة الإقتصادية لأفريقيا بأديس أبابا في أثيوبيا والتي تم إختيارها لتصبح مقراً للجنة.. ترأس الوفد السوداني وزير خارجية الرئيس عبود الراحل أحمد خير وكنت عضواً في الوفد ممثلاً لوزارة المالية والإقتصاد.



مامون مع عبد الماجد أحمد وزير المالية - اللواء طلعت فريد وزير الاستعلامات - محمد عامر بشير فوراوي مدير الوزارة

كانت تلك زيارتي الأولى لأثيوبيا وقعت خلالها مفاجآت عديدة بعضها سارة البعض الآخر غريب بالنسبة للسودانيين. أقام الأثيوبيون بالسودان وعملوا فى شتى ناحى الحياة خاصة بعد الغزو الإيطالى لبلادهم عام ١٩٣٧، وأثيوبيا من دول القارة تي استقلت مبكراً. تقطنها سلالات تتميز بالجمال وهى بلاد تسودها السهول الجبلية خضراء لطقسها البارد والمنعش، ورحب السودان بالأمبراطور الأثيوبي كضيف عظيم ندما قدم عابراً عام ١٩٤٢، ليسترد عرشه بعد تحرير بلاده.. جمع الإمبراطور في سودان بعض الوطنيين الأثيوبيين وثوار التحرير وبعض الذين خدموه كضباط سكريين ودبلوماسيين وموظفين بالخدمة المدنية عندما أعاد تأسيس حكمه.

لم تختر الأمم المتحدة أديس أبابا كعاصمة للتعاون الإقتصادى الأفريقي بسبب ناخها الرائع فقط لكن أيضاً بسبب الإحترام الدولي الذى ناله الإمبراطور كبطل حرير لأقدم الدول الأفريقية استقلالاً.

كنت سعيداً بالإلتقاء بعدد قليل من زملاء الدراسة الأثيوبيين بمدرسة وادي مدنى توسطة بالإضافة إلى بعض من عاصرتهم باكسفورد وكانوا كذلك يشغلون مناصب زارية ببلدهم. قمنا بمقارنة العلاقات الخارجية للسودان واثيوبيا بالأقطار الأخرى كان هناك إتفاق على تميز علاقة البلدين مع يوغسلافيا حيث تم تبادل زيارات رسمية ن المارشال تيتو والفريق عبود وكانت الخطوط البحرية السودانية وهي مشروع مشترك ع يوغسلافيا اشراقة التعاون الإقتصادى بين البلدين.. وكذلك مصنع ربك للاسمنت.

كان من الغرائب أن نري الأثيوبين ذوي الكبرياء وهم راكعون ورؤوسهم نحو الأرض ند مرور موكب الإمبراطور ولا يتحركون إلا بعد ابتعاد الموكب كثيراً.. لقد كان هناك ظام طبقي قاس يسود البلاد، وعملياً يمتلك الأمبراطور والكنيسة كل الأراضي زراعية بالبلاد. كانت الزيارة لأثيوبيا في كثير من جوانبها رسمية كما كانت أيضاً عبرة عن التضامن الأفريقي مع الدول حديثة الإستقلال.. قدمت دولة ليبريا إقتراحاً اماً بإنشاء بنك أفريقي وأذكر أن المستر روميو هورتون وهو ليبيري متخصص في ؤون البنوك زار السودان وناقش معي هذا المشروع كمحافظ لبنك السودان، وكان من واضح أنه تقدم باقتراحه فى مؤتمر حول الأحزاب السياسية الأفريقية بتونس قبل شهر عديدة.

بعد لقاءات عديدة بين الدول الأعضاء تم تحويل الإقتراح الليبيري إلى إنشاء بنك تنمية الأفريقي. البروفيسور سنجر وهو إقتصادي مشهور – وقد كان يعمل مع اللجنة

ي ذلك الوقت - كان متحمساً وإسهاماته كان لها أثر كبير في نجاح الفكرة، فقد أوضح
أن ما تحتاجه أفريقيا هو "الإضافة" إلي كل عناصر الإنتاج، مثل إيجاد التمويل
الإضافي والمهارات الفنية الإضافية لتقوية القاعدة الإقتصادية وتمهيد الطريق
لطموحات التضامن والوحدة.. أجازت اللجنة الإقتصادية قراراً بتكوين لجنة من تسع
دول أفريقية لتدرس بالتفصيل إقتراح بنك التنمية الأفريقي.. طلب من سكرتارية اللجنة
توفير قواعد فنية وقانونية للدراسة، تم تكليف لجنة التسعة بالسفر إلى دول أفريقية
وغير أفريقية للتفاكر حول المشروع ثم تسليم توصياتها بالسرعة الممكنة للجنة
الإقتصادية كان السودان عضواً ضمن تلك اللجنة التي أوكل لها أن تدرس ذلك المشروع
الهام.. وأصبح شخصي عضواً ممثلاً للسودان.

إنشاء بنك التنمية الأفريقي:

عملت لجنة التسعة بسرعة لم يتوقعها حتي المتحمسون للمشروع، فعقدت إجتماعها
الأول بمنروفيا في ليبيريا بعد أشهر قليلة من تشكيلها باديس أبابا كعرفان للبلد الذي
شجع فكرة هذا المشروع.. ويجب التسليم بأن السكرتارية وبمساندة كاملة من رئاسة
منظمة الأمم المتحدة بنيويورك كانت تضم إقتصاديين بارعين وكذلك قانونيين وكوادر
مساعدة متميزة.. وأذكر بكل تقدير المستر لاشمان والمستر يونق من الأمم المتحدة
نيويورك، وعبدالجليل العمري من البنك الدولي ونائب رئيس وزراء مصر السابق،
الدكتور الكاين وهو مستشار قانوني بارز، ويجب توجيه كلمة تقدير للمستر فيليب
دوسين السكرتير المساعد للمالية بالأمم المتحدة وروبرت قاردنر ومكي عباس وهم
سكرتيرون التنفيذيون للجنة الإقتصادية.

بناء علي المستندات التي سلمتها سكرتارية اللجنة اختارت لجنة التسعة خطة عمل
تضمنت القيام بزيارات لبعض الدول الأفريقية التي تشك في جدوى المشروع وهي في
معظمها الدول الناطقة بالفرنسية.. شاركت في الزيارات إلى ليبريا والكاميرون وتشاد..
شارك الراحل سيد الفيل نائبي ببنك السودان في عدد من الزيارات الأخري.. قامت
اللجنة وبمساعدة كاملة من الخبراء التابعين لها بمطالبة السكرتارية ببدء العمل في
التحضيرات الضرورية لإنشاء البنك.. وكان هذا يعني إعداد مسودة لإتفاقية الإنشاء
بجانب مذكرات توضيحية حول المواضيع الخلافية وأولويات التعاون الإقتصادي بين
أعضاء البنك.. والأسس التي بناءاً عليها يتم اختيار مقر البنك ومسودة الإتفاقية مع
البلد المضيف بالنسبة لمركز رئاسة البنك، وعدد من المنشورات للنظم واللوائح التمهيدية.

إشتملت الخطة أيضاً على زيارات لعدد من الدول المانحة المختارة لشرح فرص التعاون التى سيوفرها المشروع. ولم يتوقع أحد بالطبع إلتزامات من أي نوع في تلك المراحل المبكرة.. وكانت لجنة التسعة في ذلك الوقت تتحقق من المبادىء والمؤشرات الموجودة وقسمت إلى وفدين وفد برئاسة المستر روميو هورتون، ليبيرى إتجه إلي اليابان والولايات المتحدة وبعض دول أوروبا الشرقية، وقمت بقيادة الوفد الآخر إلي هولندا وفرنسا وألمانيا الغربية والمملكة المتحدة.

بعد أن إختتم الوفدان زياراتهما التقيا بجنيف فى سويسرا لرفع تقريرهما للجنة التسعة، ردود أفعال الدول التى زرناها كانت عموماً تتمثل فى مواقف تفضل الإستماع والإنتظار لرؤية ما سيحدث من تطورات ومن أهم أحداث هذه الزيارات كان لقائى مع محافظ البنك المركزي الهولندي عديم الحس وغير اللبق.. وأذكر ضمن ما قال وحسب ما أخبرت به اللجنة: "أنتم أيها الأفارقة ترغبون فى إقحام أنفسكم في مشروع آخر ذا سمعة عالية.. عليكم مراقبة خطواتكم بحذر كيما تعرفوا إلي أين أنتم تقودون بلادكم". تحول الإجتماع إلى محاضرة لمجموعة مختارة من الوفد الأفريقى تضم محافظى بنوك مركزية، وكلاء مالية، ومديرى بنوك تجارية.

صدمنا بالطبع بهذه المواجهة الصريحة وبينما كان أحد أعضاء الوفد يرغب في الرد عليه قررنا تجاهل السخط والإحساس بالمرارة وتحدثنا في كلمة قصيرة عن القصد من زيارتنا وعلى عكس ذلك شرح البروفيسور تبيرجن وهو إقتصادي هولندى مشهور بالتفصيل فوائد التعاون الإقتصادى بين الدول الأفريقية بالإضافة للتعاون مع الدول الأخرى بعد أنشاء البنك.

وافقت لجنة التسعة بالإجماع أثناء إجتماع جنيف على أن المشروع يشكل تحد، وتقع على عاتق الدول الأفريقية مهمة تنفيذه وإدارته بصورة ممتازة وسوف لا يمر وقت طويل قبل أن نرى البنك الأفريقي للتمية يعمل في أجواء من التعاون الإيجابى المثمر مع الدول المانحة التي كان من المتوقع التعامل معها.

مؤتمر الخبراء والوزراء

المراحل النهائية لخطة العمل كانت تتطلب عقد مؤتمر للخبراء الأفارقة لاستعراض أعمال لجنة التسعة ورفع توصياتهم لمؤتمر وزراء المالية الأفارقة واتفق على عقد المؤتمرين بالخرطوم عام ١٩٦٣.

عند عودتى للخرطوم بعد إجتماع جنيف رفعت تقريراً عن نتائج إجتماع اللجنة
حل السيد عبدالماجد احمد وزير المالية ولإقتصاد فى ذلك الوقت، وهو رجل أكن له
ثير من الإحترام والإعجاب.. كان له أمل كبير في أن توافق الدول الأفريقية على
رطوم كمقر للبنك.. وشرحت له أن اللجنة أعدت معايير موضوعية لإختيار الدولة
ك الأمر لوزراء المالية لاتخاذ القرار المناسب.. وحذرت علي كل حال من أن الموضوع
تضمن توازناً دقيقاً وحساساً بين الدول الناطقة بالفرنسية والدول الناطقة
نجليزية.

عقد مؤتمر الخبراء الأفارقة بالخرطوم وضم ممثلين من ٣٢ دولة، استعرض المؤتمر
مال لجنة التسعة ورفع توصيات إيجابية. كان وزراء المالية أكثر حماساً وبعد
تعراض توصيات لجنة الخبراء، عقدوا إجتماعاً صغيراً على شرف المناسبة بقاعة
لمان السابق بالخرطوم حيث وقع وزراء مالية اثنين وثلاثين دولة أفريقية مستقلة علي
ـ إنشاء بنك التنمية الأفريقى في عام ١٩٦٣.

كانت نهاية سعيدة وتحقيقاً لحلم، لم أكن فقط رئيساً لمؤتمر الخبراء الأفارقة
صفي ممثلاً للبلد المضيف، بل كنت أيضاً رئيساً للجنة التسعة لفترة طويلة من عمرها،
سبة لوزير المالية والإقتصاد السودانى الراحل السيد عبدالماجد أحمد، وفترة خدمته
رب نهايتها، التقاء وزراء المالية الأفارقة فى الخرطوم وإجماعهم علي إجازة إتفاقية
ناء البنك وتوقيعها يعد نصراً وطنياً وشخصياً عظيماً.

إستحقت لجنة التسعة كلمات التقدير والثناء، كانت المهام التى يقوم بها أعضاؤها
ـ عبئاً إضافياً على مسؤولياتهم الرسمية فى بلادهم.. وعملياً جميعهم يشغلون
صب مالية في بلادهم.. كانوا مصممين على إنجاز هذا المشروع الأفريقى، كما كانوا
دمون بانتظام مذكرات موجزة للوزراء ومساعديهم من الفنيين فى بلادهم عن سير
ل اللجنة.. لم يعد المشروع مجرد فكرة ليبيرية (ومشروع مفضل للجنة الخبراء) بل
بح البنك الأفريقي للتنمية رمزاً للتعاون الإقتصادى بين الدول لأفريقية وتحد للإرادة
فريقية واختباراً لتطبيق نظريات التعاون فنجاح مؤتمر الخبراء الأفارقة بالخرطوم
خيراً توقيع إتفاقية إنشاء البنك بواسطة وزراء المالية الأفارقة تقف شواهد على
ضحيات والجهود المضنية التى بذلت.

ونت اللجنة من:

روميو هورتون، ليبيريا - مأمون بحيري، السودان - منصور معلا، تونس - المستر



مع الراحل السيد / مكي عباس أول محافظ سوداني لمشروع الجزيرة وأول سكرتير عام للجنة الاقتصادية بأفريقيا والتابعة للأمم المتحدة في أديس أبابا ووزير المالية الأثيوبي في الصورة

مقاشا، أثيوبيا - المستر اكنريل، نيجيريا - كلارنس باركر، ليبيريا - المستر طراوري، مالي - سالم راشد، تنزانيا - وعضو من غينيا.

أول رئيس للجنة التسعة كان روميو هورتون وتوليت رئاسة اللجنة بعد نهاية فترته ورغم ايمانهم بأهمية المشروع كوسيلة هامة لتحقيق التعاون الإقتصادي الأفريقي واستعدادهم للقيام بالخطوات اللازمة لإنشائه، كان أعضاء اللجنة يفكرون في جلساتهم الرسمية وغير الرسمية في المشاكل العملية للتعاون الأفريقي.. كثير من العقبات كان يشار إليها مما آثار شكوك ومخاوف أعضاء اللجنة لكن دون التقليل من تصميمهم. تلك التحفظات تشير إلى الإستشراف الوضيء، للصعوبات والتناول السليم والحذر للمواضيع.

ورغم أن القارة الأفريقية كانت حقيقة جغرافية لكن كان يشار عادة خلال التجمعات غير الرسمية إلي الأوضاع الثقافية غير المنسجمة بأفريقيا، فالعرب في الشمال والدول الناطقة بالفرنسية في الغرب والناطقة بالانجليزية في الشرق، القبائل الكثيرة بتقاليدها المختلفة وتباين عاداتها وأديانها والأنظمة السياسية التي تحكمها.

مع استمرار تأثر القوى الإستعمارية كان علينا أن نجيب على هذه الأسئلة: كيف سيكون تقويمهم للبنك الجديد؟ ماهي المواقف التي ستتخذها كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي تجاه المشروع؟.

ظهرت بعض الأسئلة عن الهيمنة التي قد تحدث عند بدء الإكتتاب في رأس مال البنك الأفريقي للتنمية، وعادة القضايا التي تتعلق بأكتتاب الأعضاء في رأس المال وحق التصويت يتم التعامل معها بناء علي معايير عملية مثل تعداد السكان، الدخل القومي، مستوى دخل الفرد، الصادرات وغيرها. وبينما اعترفت معظم الدول بسلامة تلك القاعدة إلا أنهم رأوا أنها ستقود إلى أكتتاب عال لبعض الدول ونتيجة لذلك تتميز بحقوق أكثر في التصويت. وفيما يتعلق بهذا الأمر تبادرت إلى الأذهان مخاوف من مصر ونيجيريا على وجه الخصوص. لذا كان يجب الوصول إلي تسوية لتعزيز التضامن وتبديد المخاوف من الهيمنة المتوقعة.

لم تكن هناك دولة أفريقية مصدرة للبترول. واحتارت معظم الدول الأعضاء في الكيفية التي سيعمل بها البنك الدولي في غياب الولايات المتحدة، وأيضاً بنك التنمية الآسيوي في غياب اليابان كمساهم رئيسي، وكذلك الأمر بالنسبة لبنك التنمية بأمريكا اللاتينية في غياب الأخوة الكبار بالمنطقة: الأرجنتين، البرازيل، المكسيك والولايات المتحدة.

القدرات المالية للدول الكبرى يجب الا تستغل كمدخل للهيمنة ويمكن لها أن تكون
ة قيمة في تحقيق القوة والإستقرار والتقدم، وطال الزمن أم قصر فلابد أن يسعى
نك للبحث عن مصادر خاصة للتمويل من الدول المانحة أو حتى دعوتها لتتضم إلى
ضوية البنك كأعضاء من خارج المنطقة. يشتمل التعاون إقتصادياً كان أو تجارياً على
سويات ومساومات وفي بعض الأحيان التنازل عن شيء من السيادة الوطنية، إذ أن
سيادة المطلقة أصبحت أمراً خيالياً فى عالم اليوم!

بعض النقاط القيمة التى نوقشت فى الجلسات غير الرسمية للجنة شتملت على
ي:

الإلتزامات تجاه الإكتتاب أو إسترداد قروض البنك يجب النظر إليها كالتزامات هامة جداً ولا بد من الوفاء بها عن غير ما إبطاء.

إختيار وتعيين موظفى البنك من الأفارقة يجب أن يكون مسؤولية البنك، وإلا سيصبح البنك مشروعاً لغير المرغوب فيهم أو المحاسيب الذين لا عمل لهم!.

كل الحكومات مسؤولة بنفس القدر عن الإختيار الدقيق لأعضاء مجلس الإدارة، وعن توفير المعايير المناسبة التي يمكن استخدامها لهذا الغرض.

الخلافات بين الدول الأفريقية والتى تتحول فى بعض الأحيان إلى عداء مزمن ستقلل من الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق التعاون وقد تبددها كلياً.

التعاون مع البنوك الدولية الأخرى التى تعمل في أفريقيا والذي يؤسس على المصالح المشتركة بالإضافة إلى قدرات ومبادرات البنك يعد هاماً، وبنفس القدر من الأهمية التشجيع والمساندة التى يجدها البنك من الدول الأعضاء.

ويلاحظ أنه حتى قبل إنشاء البنك إفتتح البنك الدولي فرعين له باديس أبابا
بدجيان. والزمن وحده سيثبت ما إذا كان افتتاح أفرع البنك الدولى سيزيد من نشاط
ك في أفريقيا أو يصبح مجرد تضامن نظرى مع بنك التنمية الأفريقى.

أقمت بأديس أبابا كرئيس للبنك، وهى المدينة التي شهدت التخطيط والإعداد
شاء البنك، أقمت لبعض الوقت بمقر اللجنة الإقتصادية لأفريقيا بأديس أبابا حيث
لي المستر قاردنر وهو يشغل منصب السكرتير التنفيذى بعض المكاتب مؤقتاً. المستر
سيني هو الموظف القيادى الوحيد الذى لا زال يعمل بالمشروع الذى تحول الآن إلى
ك، وكان مكتبه بنفس المبنى. كان المستر ما نسيني شاهداً على الأحداث المثيرة خلال
ماعات مجلس الإدارة بلاغوس، وكان موجوداً عند انتخاب الرئيس ونائبه والأعضاء
د إختيار أبيدجيان مقراً للبنك.

القدرات المالية للدول الكبرى يجب الا تستغل كمدخل للهيمنة ويمكن لها أن تكون
ة قيمة في تحقيق القوة والإستقرار والتقدم، وطال الزمن أم قصر فلابد أن يسعى
نك للبحث عن مصادر خاصة للتمويل من الدول المانحة أو حتى دعوتها لتنضم إلى
عضوية البنك كأعضاء من خارج المنطقة. يشتمل التعاون إقتصادياً كان أو تجارياً على
ويات ومساومات وفي بعض الأحيان التنازل عن شيء من السيادة الوطنية، إذ أن
سيادة المطلقة أصبحت أمراً خيالياً فى عالم اليوم!

بعض النقاط القيمة التى نوقشت فى الجلسات غير الرسمية للجنة شتملت على
ى:

الإلتزامات تجاه الإكتتاب أو إسترداد قروض البنك يجب النظر إليها كالتزامات هامة جداً ولا بد من الوفاء بها عن غير ما إبطاء.

إختيار وتعيين موظفى البنك من الأفارقة يجب أن يكون مسؤولية البنك، وإلا سيصبح البنك مشروعاً لغير المرغوب فيهم أو المحاسيب الذين لا عمل لهم!.

كل الحكومات مسؤولة بنفس القدر عن الإختيار الدقيق لأعضاء مجلس الإدارة، وعن توفير المعايير المناسبة التي يمكن استخدامها لهذا الغرض.

الخلافات بين الدول الأفريقية والتى تتحول فى بعض الأحيان إلى عداء مزمن ستقلل من الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق التعاون وقد تبددها كلياً.

التعاون مع البنوك الدولية الأخرى التى تعمل في أفريقيا والذي يؤسس علي المصالح المشتركة بالإضافة إلى قدرات ومبادرات البنك يعد هاماً، وبنفس القدر من الأهمية التشجيع والمساندة التى يجدها البنك من الدول الأعضاء.

ويلاحظ أنه حتى قبل إنشاء البنك إفتتح البنك الدولي فرعين له باديس أبابا
دجيان. والزمن وحده سيثبت ما إذا كان افتتاح أفرع البنك الدولى سيزيد من نشاط
ك في أفريقيا أو يصبح مجرد تضامن نظرى مع بنك التنمية الأفريقى.

أقمت بأديس أبابا كرئيس للبنك، وهى المدينة التي شهدت التخطيط والإعداد
شاء البنك، أقمت لبعض الوقت بمقر اللجنة الإقتصادية لأفريقيا بأديس أبابا حيث
لي المستر قاردنر وهو يشغل منصب السكرتير التنفيذى بعض المكاتب مؤقتاً، المستر
سينى هو الموظف القيادى الوحيد الذى لا زال يعمل بالمشروع الذى تحول الآن إلى
ك، وكان مكتبه بنفس المبنى. كان المستر ما نسينى شاهداً على الأحداث المثيرة خلال
ماعات مجلس الإدارة بلاغوس، وكان موجوداً عند انتخاب الرئيس ونائبه والأعضاء
د إختيار أبيدجيان مقراً للبنك.

قدم لي المستر مانسيني موجزاً مختصراً عن قرارات وحقائق عديدة. كانت انطباعاته الشخصية موضوعية ومفيدة وكذلك الأمر بالنسبة لنصائحه. كانت أولي مهامي دعوة مجلس الإدارة لإجتماع في أبيدجيان. وأعد للإجتماع كتيب موجز عن البنك، مسودة لسياسات القروض، تقرير عن موقف سداد التزامات الأعضاء، مسودة لسياسات الإستثمار وبعض النظم واللوائح الإدارية، ليقوم الأعضاء بدراستها خلال الإجتماع الأول. عند وصولي إلى أبيدجيان كان على إجراء إتصالات مباشرة بحكومة ساحل العاج للإطمئنان علي الترتيبات التي قام بها البلد المضيف للوفاء بالتزاماته خاصة إتفاقية مركز الرئاسة التي تشترط توفير وضع وامتيازات خاصة للبنك والعاملين به.

وجدت المستر مانسيني رجلاً قديراً يجتهد في صمت وخبيراً بشؤون المؤسسات الدولية. إعتمدت عليه في تعيين أفراد كنواة لمجموعة مؤقتة من العاملين لخدمة المجلس كان البنك ثنائي اللغة، فاللغتان الفرنسية والإنجليزية هما اللغتان الرسميتان للبنك.

كانت إستشارات المستر مانسيني الخاصة بالسياسات تدل على أنه رجل حكيم وذو معرفة واسعة في التعامل مع المجموعات المختلفة التي كانت تشكل عضوية البنك. كان مطيعاً ومصمماً على المساعدة في نجاح البنك. ورغم إنشغالنا في الإعداد لرحيلنا إلى أبيدجيان، فإن سلطات ساحل العاج كانت قلقة لما إعتبرته تأخيراً غير مبرر. أثناء إقامتي باديس أبابا جددت معرفتي بالمستر قاردنر، وقد كان صديقاً حقاً.. وكان سعيداً لتسليم المشروع. تعرفت أيضاً على الدبلوماسي الغيني المشهور المستر ديالو تيلي، وهو أول سكرتير عام لمنظمة الوحدة الأفريقية، وتعرفت كذلك علي مساعديه. كانوا ودودين وحسب قربهم من الرؤساء الأفارقة بحكم طبيعة عمل المنظمة كانوا يتوقعون معاملة واعتباراً خاصاً.

تقدمت باقتراح للقادة الأفارقة للمؤسستين بالالتقاء في الوقت المناسب لمقارنة الملاحظات والسمات المميزة والتنسيق بصورة عامة على الرغم من الإختلاف الكبير في المهام الموكلة لكل مؤسسة. لم يتحمس أحدهم للفكرة. وعندما بدأ البنك في البحث عن مشاريع مناسبة يقوم بتمويلها وجدنا أن اللجنة الإقتصادية لأفريقيا أكثر إهتماماً بالدراسات الإقتصادية واسعة النطاق مقارنة بالمشاريع المحددة.

كنت سعيداً لإنتخاب بعض الأعضاء البارزين بلجنة التسعة لعضوية مجلس الإدارة. وقمت بزيارة زميلي المستر منقيشا، وكذلك محافظ البنك المركزي الأثيوبي، قبل أن أغادر إلي أبيدجيان وشكرتهما علي مساعدتهما وحسن ضيافتهما.

بطبيعة الحال كنت مهتماً بمعرفة أسماء المنافسين على الرئاسة. وبناء على توصية ى كوزير للمالية عينت حكومة السودان السفير بشير البكري رئيساً لوفد السودان ى سيشارك فى الإجتماع السنوي الأول لمجلس محافظي البنك الأفريقى للتنمية ذى كان مقرراً له أن يعقد فى لاغوس في عام ١٩٦٤. كانت المواضيع الرئيسية دول أعمال الإجتماع: مركز رئاسة البنك، إنتخاب الرئيس ونائبه ومجلس الإدارة. كان تيار الدكتور بشير كممثل للسودان موفقاً للغاية لمقدراته العقلية العالية وصفاته خلاقية الرائعة. هو من السفراء البارزين فى النشاط الدبلوماسى السودانى واشتهر راته الدبلوماسية ومهارته في تنشيط العلاقات الخارجية، كان على صلة بالأعضاء رب فى المجلس وتربطه بهم صداقات شخصية، كما كان يتحدث الفرنسية بطلاقة.

طلب من الدكتور بشير كرئيس للوفد وبكل تصميم أن يطالب باختيار الخرطوم ر للبنك. والإجتماعات الأفريقية عادة لا تخلو من الإختلافات والتى تأخذ في بعض حيان شكلاً عنيفاً.

وحسب تقارير الدكتور بشير، نجد أن غالبية الدول العربية والدول الناطقة نجليزية أولت قضية الوحدة ومشروع بنك كل الأفارقة أولوية قصوى. تلقى أخيراً يد مبارك زروق وزير المالية رسالة من الدكتور بشير رئيس وفد السودان يقول فيها: ن هناك إمكانية لتصبح الخرطوم مقراً لرئاسة البنك، لأسباب تتعلق بالوحدة ضامن". قرر المجلس إختيار عاصمة ناطقة بالفرنسية وبعد نقاش مختصر وقع ختيار على آبيدجيان عاصمة ساحل العاج.

نقلت رسالة دكتور بشير أيضاً قرار المجلس بالإجماع اختيار مأمون بحيرى كأول س للبنك. وقام بمطالبة حكومة السودان بكل احترام بالإعلان عن موافقتها اركتها للتعيينات، فسارعت الحكومة بتلبية طلبه. فيما بعد علمت أن منافسى كان كتور رفاعى وهو من الإقتصاديين المصريين البارزين وعمل محافظاً للبنك المركزي سرى، وقام بترشيحه الوفد المصرى.

خلال فترة خدمتي كرئيس للبنك ظلت علاقاتي بممثلى مصر فاترة. تمسكت بروح ضية تجاه هذا الأمر، كانت تبدو كمباراة يجب أن يفوز بها فريق واحد. لم تسع ومة السودان للوصول لهذا المنصب لكنها ببساطة استجابت للمطالبات الملحة التي مت بها الحكومات الأفريقية.

قمت بزيارة مصر عدة مرات فيما بعد والتقيت بصديقى القديم دكتور القيسوني هو وزير المالية المصرى، وفى جهود لاذابة الثلوج طلب منى مرافقته لنلتقي بالرئيس جمال عبدالناصر ونرفع له موضوع مشاركة مصر النشطة بصور عامة وتسديد اشتراكاها.. وكذلك تسليم أي مقترحات من قبل مصر لتمويلها بواسطة البنك.

كانت مفاجأة سارة عندما زرت مصر في مايو ١٩٩٩ ولاحظت أن الحكومة المصرية أصبحت منتفعاً رئيسياً بخدمات البنك الأفريقى للتنمية. كنت مشاركاً في الإجتماع السنوي لمجلس محافظي البنك الذي استضافته الحكومة المصرية إذ أن الرؤساء السابقين لبنك التنمية الأفريقي عادة تتم دعوتهم للإجتماعات السنوية لمجلس المحافظين كضيوف شرف.

في غرب أفريقيا:

سافرت عدة مرات عبر القارة من الشرق للغرب، لكن هذه كانت المرة الأولى كرئيس لبنك التنمية الأفريقى، تملكنى شعور مختلف لم يكن سببه إحساسى بالكبرياء كأول رئيس لهذه المؤسسة الأفريقية التي إكتسبت ثقة العديد من الدول الأفريقية وتميزت بالاعتماد عليها في تحقيق طموحات عريضة علي مستوى القارة، وبمراقبة دول العالم الأخرى لنشاطها في ترقب وحذر، لكن كان سبب ذلك الشعور الإحساس الغامر بالوحدة والريبة والشكوك. والله يعلم انني لم أسع لهذا المنصب ولم أجهد نفسى بغرض الوصول إليه، لكننى تعاونت ببساطة مع مجموعة من الأشخاص كمسؤول بالخدمة المدنية بعثت به حكومته كممثل لها. وقد يكون هذا الوضع بالتحديد هو الذي دفع عدداً من زملائي باللجنة، عبر وزرائهم ودون الحصول على موافقتى، إلى انتخابى رئيساً للبنك. وبما أن عضوية لجنة التسعة تعمل كمجموعة متماسكة يتم توزيع المسؤوليات بالتساوى بين الأعضاء، لذا لا يستطيع أي عضو إدعاء اسهامات أكثر في نجاح المشروع عن بقية الأعضاء الآخرين. وفشل المشروع تتحمل مسؤوليته اللجنة كاملة وفي النهاية الحكومات. تم اختيارى أخيراً لأتحمل عبء المسؤولية كرئيس مؤسس.

كانت أول مرة أسافر فيها إلي غرب أفريقيا عندما لبيت دعوة من حكومة غانا فى عام ١٩٦٠. عقدت الحكومة الغانية مؤتمراً تحت شعار "نحو أفريقيا خالية من السلاح النووى" وشاركت عدة دول أفريقية وأحزاب سياسية فى هذا المؤتمر. وجه الرئيس الراحل نكروما رسالة مستفيضة تحمل رؤاه المثالية لكل العالم وللدول الأفريقية بصفة خاصة وعبر عن ضرورة تنمية وتطوير القارة وهي خالية من وبعيدة عن اسلحة الدمار

شامل، وقليلون هم الذين التفتوا إلي هذا النداء المبكر بعيد النظر والذي أهمل نداءاته السابقة المتميزة بالشجاعة في الدعوة إلى تحقيق التضامن والوحدة الأفريقية.

في طريقي إلى أبيدجيان مروراً باكرا عندما حطت الطائرة بلاغوس للتزود بالوقود مت أفكر في السودانيين الذين عملوا فى شمال نيجيريا كقضاة شرعيين، ومعلمي لغة ربية، وتربية إسلامية خلال الثلاثينيات والأربعينيات.

وفي فترات قريبة أكثر كان هناك أساتذة الجامعات من مختلف فروع المعرفة ساعدوا في إنشاء جامعة أحمدو بيلو في زارا، وهم أيضاً رواد في مجال المساعدات فنية في عهود مبكرة قبل أن تصبح حديثاً ظاهرة دولية. وتذكري للأدوار التى قام بها ؤلاء الرواد السودانيون قبل سنوات عديدة منحني إيحاءاً سليماً رغم أن المفارقات نت لا تزال في ذهني. القضاة الشرعيون تحيط بهم هالة من التقديس تحميهم بينما تدريس ونشر المعرفة يمنح المعلمين نوعاً من الرهبة وهي مكانة في المجتمعات أفريقية تلائم عادة المتعلمين من الناس. شقت الطائرة طريقها إلي مدينة أكرا، وأنا ترب من نهاية رحلتى تواصلت أفكاري لكنها صارت أقل عاطفية وحنيناً وربما أكثر ساطاً لكنها بكل تأكيد كانت إيجابية. كيف ستستقبل مدينة أبيدجيان البنك؟ على ستويين الرسمي والعام؟ ماذا عن الأعضاء الجدد وهل ستتسرب خلافات مجلس حافظين فى لاغوس إلى أعضاء مجلس إدارة البنك؟ هل تحترم الدولة المضيفة والدول عضاء التزاماتها تجاه البنك؟ ما هو الموقف الذى ستتخذه الحكومة الفرنسية تجاه نك؟ هناك أقوال بهيمنة الفرنسيين على الدول الفرانكوفونية؟ كل هذه الأسئلة شغلت نى إضافة إلى أسئلة عديدة أخرى، وبينما نحن علي وشك الهبوط في أكرا كنت أفكر ركيز في إمكانية الإلتقاء بالرئيس نكروما الذي عرف بأنه رسول التعاون الأفريقى تضامن والوحدة. وكسب دعمه الإيجابى للبنك كان أمراً أساسياً. عندما التقيت به جعني علي الحديث بالتفصيل عن البنك منذ ميلاده والتطورات التى حدثت فى غوس ونتج عنها تعييني ثم اختيار أبيدجيان مقراً للبنك.

إستمع الرئيس نكروما بانتباه إلي ما قلت ثم قال لي فى فظاظة وحسم: لن ينجح نك لأن الإستعماريين الجدد وأعداء الوحدة الأفريقية اخترقوا مكان وجوده غير أنه نى لي التوفيق في مهمتي على كل حال ووعدني بتوجيه حكومته بالتعاون مع البنك.

كان يعمل بأكرا آنذاك السيد عبدالله الحسن وهو من سفرائنا البارزين. خلال فترة سيرة أصبح معروفاً وحاز علي إحترام وتقدير زملائه ودوائر الحكومة الغانية. ثم قبول



إجتماع مجلس إدارة بنك التنمية الأفريقي

سودان في بلد تسوده حركة الوحدة الأفريقية ويعد أحد البلدان الجديدة المؤثرة
قارة. كانت مفاجأة لنا إنه عندما قرأ عبدالله الحسن أول تقرير سنوى لبنك السودان
ب إلينا يشير إلي أخطاء مطبعية بالتقرير فى أحد الجداول الملحقة بالتقرير. ورغم
ا لم تكن أخطاء كبيرة لكن كان يجب تفاديها. وفى البنك أحسسنا ساعتها بشيء من
حياء لكننا كنا سعداء لأن أحد سفراء بلادنا قرأ تقريرنا بتمعن واهتمام.

بعد أشهر عديدة زرت عدداً من البلدان بها سفارات للسودان وأعجبت كثيراً
ستوى السفراء البارزين والكوادر المساعدة التي أختارتها وزارة الخارجية السودانية
مكنوا خلال أقل من سنة من تقديم خدمات متميزة خارج البلاد. يجب أيضاً أن أتقدم
عجابى وتقديرى للسادة محمد عثمان يسن الذى كان أول وكيل للوزارة والسيد خليفة
باس الذى كان نائباً للوكيل ووزراء الخارجية الأوائل الذين قادوا عملية إنشاء الوزارة،
سيد مبارك زروق، والسيد محمد أحمد المحجوب ودكتور عقيل أحمد عقيل.

كان الترحيب حاراً فى أبيدجيان وأخطرت بمجرد وصولي برغبة الرئيس هوفى
يه فى رؤيتى. وعندما أستفسرت هل علي أن أقابل أولاً وزير المالية المستر ساليري
برونى بحزم أن رغبة الرئيس هى أن التقى به أولاً.

كان الرئيس هوفى هادئاً ومسترخياً خلال اللقاء الأول الذي استمر لأكثر من ساعة.
ير أكثر من مرة عن سعادته لاختيار الدول الأفريقية لعاصمته كمقر لرئاسة البنك،
ضافة إلى استعداده لتقديم أي مساعدة تؤدى إلى نجاح البنك، نصحني بتفادى وزير
ليته المستر ساليرى لانه يرى أن التعاون الأفريقي مضيعة للوقت. كان له ولاء خاص
ستر ساليرى وصداقتهما تعود إلي أيام باريس عندما كانا أعضاء بالجمعية الوطنية
رنسية. والمستر ساليرى ينحدر من جزر الهند الغربية من منطقة الكاريبي وأسهم
عمال عظيمة في بناء إقتصاد ساحل العاج. وعندما قلت للرئيس هوفيه بونيه أن بعض
ساكل البنك تكون ثانوية ولا تحتاج لتدخل الرئيس، كان مصمماً على أن يقوم هو
حديد كل احتياجات البنك. لم يكن ذلك بسبب مواقف وزير ماليته من البنك والتي
يتجاهلها لكنه كان يرغب فى إثبات تقديره لقرار الرؤساء الأفارقة.

بعد ذلك إنتقل الرئيس هوفيه بونيه للحديث عن مشاكل بلاده فقال: البلاد
فريقية الأخري كان لديها الرجال قبل أن تصبح دولاً. وعندما شعر بحيرتي لحديثه
بدأ يفسر فقال: كانت ساحل العاج آنذاك جمهورية لها جمعية وطنية ووزراء لكن لم
ن بها كوادر فنية مدربة لملء الوظائف بالجمهورية. وجد أن الطريقة العملية الوحيدة

لبناء أمته هي الإعتماد علي الفرنسيين والكوادر المدرّبة من الدول الناطقة بالفرنسية الأخرى في انتظار إكتساب شعبه للتعليم والخبرة اللازمة. هناك دبلوماسيون وموظفو خدمة مدنية من السنغال ومالي وتوقو يعملون في حكومته. كانت أسئلته عن الأحوال في السودان تتركز بصفة خاصة علي مشاكل التعليم.

عند نهاية الزيارة أكد على رغبته في متابعة مشاكل البنك بنفسه. طلبت منه أن يأذن لى بمحادثة مع المستر ساليرى كنوع من المجاملة فقط، فأجاب ضاحكاً: "بالطبع فالسيد بحيرى أفريقى أصيل، وحسن الضيافة من العادات الأفريقية العريقة، لكن علي كل فالمستر ساليرى ليس أفريقياً".

ذهبت في اليوم التالى للمستر ساليرى فبدأ بأستعراض المشاكل الإقتصادية لأفريقيا وكان يتعجب مما إذا كان تجمع دول فقيرة يمكن أن يكون ذا قيمة عملية. وبعد إبداء الإحترام المناسب لي كرئيس للبنك، ولرئيس بلاده ورؤساء البلدان الأفريقية الأخرى، قال إن البنك أنشأته دول فقيرة لذا فهو قد بنى علي أرضية رخوة.. قال ذلك وعلي وجهه إبتسامة مهذبة وودودة. أجبته بأن هذه بداية فقط، فنحن بدأنا لوحدنا كأفارقة لان أياً من الدول الغنية لا ترغب في الإنضمام إلينا، والوقت سوف يثبت ما إذا كان الأفارقة قادرين على بناء بنك فعال ومنظم، لكن مساندته كوزير مالية للبلد المضيف هامة جداً. كان نقاشي معه موجزاً لان نصائح الرئيس زودتنى، سياسياً باحتياطى كاف.

كان للبنك عدد من المشاكل رئيسية وثانوية مع البلد المضيف تحتاج لتسوية وهي في معظمها ذات طبيعة مالية. الإتصالات اليومية بالسلطات المالية في الأيام الأولي للبنك كانت ضرورية. قرارات الرئيس التي تتعلق بالبنك يجب أن يقوم بتنفيذها وزير المالية لذا كان على البنك أن يجري تعايشاً مؤقتاً مع الوزارة، وبرغم وعود الرئاسة ومساندتها لا يستطيع البنك تجاهل الوزارة لفترة طويلة.

خصصت مباني للبنك مؤقتاً في جناح بالجمعية الوطنية، لكن نقل بعد وقت قصير إلى مكاتب واسعة وثيرة أستأجرتها حكومة ساحل العاج بمبنى نور الحياة في الحي التجاري بأبيدجيان.

وبرغم الصعوبات التى واجهتنا في تعيين خبراء أفارقة مقتدرين، كان البنك موفقاً فى ضم أربعة خبراء مميزين إلى صفوفه كنواب للرئيس، حيث انتخبهم مجلس المحافظين فى لاغوس وهم: منصور معلا وهو وزير تونسى سابق وأول مفتش مالي غير فرنسي، أولا فنسنت وهو نيجيرى، لويس نقرى من مالي كلاهما يشغل منصب محافظ

ك المركزي في بلده، وعزيز العمودي من مسؤولي الخدمة المدنية البارزين في كينيا.
بدأ البنك يعثر على طرق للتعامل مع وزارة المالية ومؤسسات الدولة الأخرى بما ا وزارة الخارجية. كان العمل يسير بطيئاً وفي بعض الأحيان يكون شديد البطء، لكن ضاع كانت تحتاج للصبر والتفهم وهو ما كان يتوقعه منا الجميع كزملاء أفارقة. في ر الأمر تحرك العمل.
كنت نادراً ما أرى الرئيس، لكن خلال تعاملنا معه كنا معجبين بشدة حكمته وتفكيره ملي-البراقماتي. خلال عهده ازدهرت ساحل العاج وأصبحت تعد من أكثر الأقطار ريقية نجاحاً. وصارت أبيدجيان أغنى وأحدث مركز تجاري في أفريقيا السوداء.
يعتبر قبول الرئيس هوفي إستضافة مؤسسة لكل القارة متجاهلاً نصائح وزير يته معلماً بارزاً ونقطة تحول في السياسات الخارجية لبلاده. احتفظ بعلاقاته طبة والمثمرة مع فرنسا، وفتح بلاده للاستثمار والتجارة الخارجية وبصورة خاصة رنسيين. وفوائد سياسة الباب المفتوح والتعاون مع الحكومات الفرنسية المتعاقبة بحت واضحة. محصولا البن والكاكاو من المحاصيل التى تنتجها ساحل العاج وصارا أهم محاصيل أفريقيا. مع ذلك للحفاظ على القوة الدافعة للتنمية كان عليه بناء ة مثقفة ومدربة من شعبه، وهي بطبيعة الحال صنعت القوى التى نادت بمزيد من اون والترابط الأفريقي فأصبحت أبيدجان مركزاً جاذباً يوفر فرص العمل للدول ريقية المجاورة. نمت أخيراً المشاعر القومية وصارت الإستجابة لمطالب المواطنين جيين بالتركيز على مشاكلهم ضرورة سياسية.. فالضغوط التى حدثت فيما يختص ! الأمر.. وأخيراً إعتراف الرئيس هوفي بحساسية الموقف هى التى جعلت استمرار ن عينوا سياسياً من غير العاجيين مفارقة يتعذر الدفاع عنها، وكنا شهوداً على نهاية تر ساليرى كوزير للمالية واسع القدرات، وربما كان ظهور بنك التنمية الأفريقى على رح الأحداث عنصراً مساعداً فى تصعيد تلك الأحداث.. ونهاية وزير المالية ساليرى.

اتيجية البنك:

الاستراتيجية التى تم تصورها لإدارة البنك كانت بسيطة، وفهمها بوضوح ثم يقها بدقة شديدة كان ضرورياً برغم تزايد ضغوط المجموعات داخل المؤسسة.
كان الهدف هو إنشاء مؤسسة إقتصادية، ذات كفاءة عالية وإدارة جيدة. ضعف رد عند استهلال العمل يجب ألا يؤثر على الإخلاص في العمل والتفرغ الكامل ريس كل الوقت له والأمانة ووضوح الغايات وإمكانية تأهيل البنك فى نهاية الأمر

ليصبح ضمن منظومة المؤسسات المالية الدولية. وبحكم الظروف المحيطة بنا سيكون التقدم بطيئاً، إلا أن التدرج في الإرتقاء بمستوى البنك أمر ضروري تجب مراعاته بحذر. وعلي الرغم من ندرة الموارد إلا أن البنك سوف يحتل موقعاً بارزاً ويكتسب سمعة طيبة إذا نما وتطور بعيداً عن الصفات التى تنسب عادة للأفارقة. وكل صفات القوة والفضيلة كانت في متناول جيلنا. فهناك صفات مثل إحترام العمل وعدم إنتهاك قواعد وقدسية المال العام والموضوعية والبعد عن الأحكام المسبقة والأمانة ووضوح الأهداف وعدم التباطؤ فى انجاز المهام. وفوق كل ذلك الإيمان برسالة البنك التي ترمى إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في أفريقيا. ولو تأملنا تاريخ البنوك فى العالم نجد تجارب مليئة بالنجاح لبنوك بدأت بموارد محدودة لكنها كانت مسلحة بالقدرة العالية والثقة والرؤية السليمة.

كانت المهمة الأولى للبنك بناء كادر من الخبراء الأفارقة بالخبرات الضرورية مع الإلتزام بالتدرج فى إطار العمل في الشؤون المالية للتنمية باعتبارها مهنة. كانت القارة تعاني من ندرة في الخبرات آنذاك، لكن حدد البنك معاييره الدقيقة للإستخدام والتي كانت تلطف بعض الشيء بوضع إعتبار للملاءمة. في ذلك الوقت كان قيام الحكومات بالتخلي عن خبرائها أو إنتدابهم لدول أو مؤسسات دولية يعد أمراً يستحق التقدير، لكن من الصعوبة أن تقدم حتى حكومات الدول الكبرى على مثل هذا العمل. وعادة عندما تكتمل الإجراءات الشكلية لتعيين مرشح أفريقى فهو إما أن تتم ترقيته لوزير أو لسوء حظه وحظ البنك يذهب للسجن. خلال أحد إجتماعات مجلس المحافظين، عبّر أحد الوزراء عن رغبته في أن يعين أحد مواطنيه كسكرتير عام للبنك، وعندما سأل رئيس البنك عن السيرة الذاتية للمرشح أجاب الوزير بأن المرشح شخصية هامة لذا ليس هناك حاجة لتقديم سيرة ذاتية. كانت تلك بعض الصعوبات التى يواجهها البنك وهو الأمر الذي جعل تعيين كوادر مناسبة غير أفريقية ضرورة عملية.

ثانياً: إلتزام الأعضاء بسداد مساهماتهم في البنك كان له أهمية قصوى. والإستقبال الفاتر الذي وجده البنك من قبل الدول الكبرى كان سبباً في الحماس لقبول التحدي والتصميم على بناء بنك أفريقي يقوم على التضامن والإعتماد علي الذات. التأخير فى سداد الإلتزامات عادة يكون محبطاً ويؤثر سلبياً على تقدم البنك ومصداقيته. المذكرات والرسائل والمطالبات المستمرة والزيارات المتواصلة كانت ضرورية فى تلافى الموقف. بناءً علي مقترحات من البنك كان الرئيس هوفي يقوم في بعض



مامون في محاضرة عن بنك التنمية الأفريقي
(نشاط علاقات عامة للبنك)

الأحيان بمساعدة بعض الفقراء من الأعضاء في الوفاء بالتزاماتهم. بقدوم عام ١٩٦٩، كان جزء من إحتياطى وأصول البنك تعادل قيمته خمسة وسبعين مليون دولار يستثمر في البنوك التجارية بأوروبا والولايات المتحدة، وهو إستثمار لا يستهان به بمعايير عام ١٩٦٦، وباستطاعة أي بنك أن يباشر أنشطة إستثمارية واسعة وناجحة في وجود هذا الإحتياطي، لكن تمويل المشاريع التنموية يحتاج لدراسة إقتصاد الدول وجدوى المشروع وتوفر مجموعات العمل بتخصصاتها المختلفة ثم ترتيب طرق التمويل. كان رأس مال ضخم جمع فقط بمساهمات من الدول الأفريقية الفقيرة واحتار الكثيرون فى الكيفية التي يستثمر بها البنك هذه الأموال.

ثالثاً: بعد أن واصل البنك أعماله بانتظام، ظهرت حقائق قاسية فالكبرياء والحماس عادة يجعلان الرؤية غير واضحة.

أصبح البنك حقيقة ماثلة للعيان، لم يكن بالحجم المادي والمالي الذي يتناسب مع المسؤوليات والآمال التى علقت به، لكنه قائم وقابل للتطور وهـو ما يشكل التحدى الجديد، وإذا ما كان قيام البنك قد أصبح حقيقة فلا يلزم أن نعيش على احتفاءات الماضى.. وأن قيود الماضى لا يلزم أن تصبح عائقاً للتقدم ولابد من تخطيها.. وإبعادها جانباً..

معظم الدول الأقل نمواً Least Developed Countries (LDCs) حسب تصنيف منظمة الأمم المتحدة هى دول أفريقية كلها تتمتع بعضوية البنك. لم تكن هناك دولة أفريقية مصدرة للنفط وكانت القارة غير مستقرة. الإرادة السياسية للعديد من الدول الأفريقية كانت مهتزة، فالحرب الباردة كان تأثيرها على الساحة الأفريقية فى تزايد متواصل.

الإتصالات المبكرة مع بعض الدول الكبرى مثل تلك التى حدثت عند بداية التفكير فى إنشاء البنك كان يجب إحياؤها على ضوء ما استجد من أوضاع.

العلاقات مع البنك الدولى كان يجب تقويتها فلا يمكن إنكار الدور الذي يقوم به البنك الدولي في مجالات التنمية في العديد من دول القارة والخبرة الطويلة والمعرفة الواسعة التي يتمتع بها. وجب التأكيد علي أن البنك الدولي هو الذراع المالي للدول الكبرى، وعلى بنك التنمية الأفريقى أن يسعى لخلق علاقة راسخة ومثمرة معه، تحقيق التعاون فى مشاريع محددة كان أملاً في تلك المرحلة لكن كانت الفرصة متاحة للإتصالات المستمرة والمشاورات وتبادل المعلومات وغيرها. ومما سهل هذه المهمة روح

التعاون القوية التي كان يبديها المستر وودز رئيس البنك الدولي ومساعده دكتور عبدالجليل العمري وهو من مصر.

كان للبنك الدولي فرعان في اديس ابابا وأبيدجيان ربما لتيسير التعاون حتى قبل إنشاء بنك التنمية الأفريقي. كانت الخطوات التي اتخذت حينها سابقة لأوانها بعض الشيء. فالتعاون كان محصوراً في حدود تبادل زيارات المجاملة. لكننا رحبنا بما تم كبادرة لحسن النية. فيما بعد اتضح أن التعاون مع البنك الدولي في إقامة مشاريع تجربة صعبة للغاية. خلال سنواته الطويلة أصبح البنك الدولي آلة ضخمة تتبع طرقاً صارمة في جمع المعلومات وتحديد وفحص المشروعات. ودولة الكويت هي مثال واضح تعامل البنك في مشاريع معينة. دولة الكويت لها ثقة مطلقة في قدرات البنك الدولي ومهاراته في التفاوض وإصدار الأحكام، وهي تمتلك فائضاً ضخماً من الموارد المالية وترغب بشدة في تقديم قروض لمشاريع محددة. كل المهام الفنية كان يقوم بها البنك الدولي. واتحاد عدة أطراف كجهة مانحة لم يتسبب في مشاكل ازدواجية بالنسبة للدول المستفيدة من القروض.

مواقف إيجابية تجاه البنك:

لم يكن هذا النوع من التعاون هو رغبة بنك التنمية الأفريقي. فهو لا يملك الموارد الفائضة والبنك الدولي ليس في حاجة لموارد مالية إضافية. كنا نحتاج إلي دراسة الطرق والأساليب الفنية والتقنيات الخاصة بالشؤون المالية للتنمية الدولية تماماً كما يستخدمها البنك الدولي، وكان علينا محاولة خلق نشاط ثنائي برفق ودون إقتحام بطرح أنفسنا كشريك مقبول لهذه المؤسسة العملاقة التي تعمل بفعالية في دول القارة الأفريقية.

القاعدة السياسية لبنك التنمية الأفريقي هي التضامن والتعاون على مستوى القارة. الوضع الإقتصادي بني على أساس التوسع بالإضافة المستمرة إلي الموارد المالية والفنية بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية. وفي قلب الإتفاقية التي وقع عليها المؤسسون في الخرطوم عام ١٩٦٣، أعطيت الأولوية للمشاريع التي يستفيد منها أكثر من بلد واحد. وهذا النوع من المشاريع يكون هاماً لكن تكون تكاليف تنفيذه عالية. والخبرة القصيرة لبنك التنمية الأفريقي برهنت على ضرورة الإضافة للموارد. يعتبر إجراء تعديلات بزيادة مساهمات الأعضاء أو رفع قيمة الأسهم من الناحية العملية أمراً مستحيلاً، فهي قد حددت قبل سنوات قليلة. وليس هناك تغييرات كبيرة في الأوضاع

الإقتصادية للدول الأعضاء، وعلي العكس تماماً استمرت التقلبات في عائد الصادرات وبدأت تظهر إنعكاسات العبء المتزايد لسداد التزامات القروض التجارية وقروض التنمية.

عين البنك أحد الإقتصاديين الباكستانيين البارزين وهو السيد لطيف قريشي للمساعدة في التخطيط وبناء أوضاع مقنعة لإشراك بعض الدول الكبرى الرئيسية في جهود البنك. الإتصالات الأولية والزيارات لبعض الدول إضافة إلى بعض المحادثات الثنائية أثبتت مرة أخري أن التمهل والتدرج لا غني عنهما.

الخطوة الأولى هي أن تبدأ بميزانية خاصة تكون نافذة للقروض السهلة والمنح المقدمة للمشاركات غير الأفريقية من خارج المنطقة تمهيداً لإسهامات أكبر. لم يركز البنك على الدول الغربية فأجرى إتصالات جادة فقط مع يوغسلافيا والإتحاد السوفيتي ودولة الكويت والصين. فزار رئيس البنك الكويت ويوغسلافيا، وقد تركت الزيارات للإتحاد السوفيتي والصين لنائب رئيس البنك لويس نقري، وهو من مالي التي كانت لها علاقات دبلوماسية جيدة مع البلدين. وخلافاً لما حدث مع الكويت رحبت يوغسلافيا بالتعاون مع البنك ووعدت بتنفيذ ذلك بمجرد إعداد البنك لخططه. إتصل نائب الرئيس بسفارة الإتحاد السوفيتي في باماكو وسافر إلي الصين. كان رد فعل الصين ودياً ولكن لم يعتبره البنك إيجابياً، فلها طرق خاصة في تقويم السياسات الخارجية للبلد المضيف ولا يمكنهم التعاون مع مؤسسة في دولة لها علاقات إقتصادية وودية مع تايوان. لم تكن تلك الأسباب صلة بمهام البنك وأهدافه. خارج الساحة الأفريقية بدأت تنمو مواقف إيجابية تجاه البنوك الإقليمية كوسائل لتحقيق التنمية الإقتصادية بمناطقها. فتم إنشاء بنك التنمية بأميركا الجنوبية بمساندة نشطة من الولايات المتحدة وبدأت الدول الآسيوية تخطو لأنشاء مؤسسة إقليمية بقيادة اليابان كانت كلها خطوات مثمرة.

ولذلك بدأت المواقف تجاه البنك تتغير وتصبح أكثر إيجابية. وبدأ يظهر في الغرب تقدير وتعاطف مع الإنجازات القائمة على الإعتماد على النفس، وتلقي البنك إعترافاً لطبيعة ذلك النشاط العملي وسياساته المحافظة رغم فقر موارده. وكان على الأفارقة إن رغبوا في الإستمتاع بثمار التعاون لابد من التناول العملي الصميم للمواضيع الإقتصادية. تكون القاعدة صيغة فعالة للمشاركة توافق عليها كل الأطراف، فتنتظم التحكم في إدارة الموارد وتؤكد الإلتزام بالمعايير المقبولة دولياً.

أنشطة البنك في تمويل المشاريع وتسيير أعماله بصورة عامة كانت بالضرورة محافظة وبطيئة. عدد الموظفين بالبنك كان قليلا والمناطق التي يغطيها كانت واسعة.

دول الأعضاء لم تقبل بتسليم مقترحات مشاريعها بسهولة وهذا بالطبع كانت أسبابه اضحة، فهذه الدول تفضل المؤسسات ذات الموارد المالية الضخمة والتي غالباً ما تكون خدماتها أسرع وأكثر شمولية. برغم هذه الصعوبات، وبعد إصرار وتفان وزيارات للدول لأعضاء تم فتح قنوات معقولة.

إنجازات البنك:

أقيم البنك الصناعي في سيراليون بالتعاون مع الحكومة ووفرنا الإدارة العليا لهذا لبنك، أجرى مسح للتأمين بأفريقيا كانت نتيجته إنشاء شركة لإعادة التأمين لكل فريقيا في لاغوس. تم بناء طريق بين كينيا وأوغندا. بذلت جهود بوساطة البنك لمشاركة في بناء خط حديد تانزام والذي كان يهدف إلى توفير مخرج للبحر عبر نزانيا لدولة زامبيا التي تفتقر إلى السواحل. كانت الصين والتي تتمتع بعلاقات جيدة ع تنزانيا مرتكزاً لهذا المشروع. أوغادين وهي منطقة تربط بين الصومال وإثيوبيا كانت صدراً للتحرشات بين البلدين، كان الهدف هو تشجيع إقامة مشاريع تنموية مشتركة ين البنك والدولتين. لم تتحقق نتائج محددة خلال هذه التجارب ربما لان البنك قلل من أن الظروف السياسية لمشاركة الصين في مشروعات شرق أفريقيا والنزاعات تقليدية بين الصومال وأثيوبيا. وإلى الآن لا تزال زامبيا دولة بلا موانىء وأوغادين رض قاحلة.

البحث عن مشاريعٌ قاد البنك إلى عقد إتفاقات تعاون مع المنظمات المتخصصة، عقدنا إتفاقاً مع منظمة الزراعة والأغذية العالمية في روما واليونسكو في باريس لكن ذه الجهود لم تفض إلى شيء. كان هناك إتصال دائم باللجنة الإقتصادية لأفريقيا. تضح أن المنظمات الثلاثة تهتم حقيقة بتقديم الإستشارات العامة للدول الأعضاء لمساعدات الفنية في مجال عملها متي ما طلب ذلك.

تمت زيارة المركز الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنيويورك. كان المدير عام للبرنامج هو بول هوفمان يساعده الإقتصادي الفرنسي المشهور بول مارك هنرى، عرف المدير العام بأنه كان مديراً للخطة الشهيرة التي عرفت باسم خطة المارشال رب أوروبا. وكان الرجلان أصحاب عقلية تنموية متميزة، نقاشهم شجع على التفاؤل علنوا عند نهاية اللقاء عن تقديم منحة بما يعادل نصف مليون دولار للبنك لمعالجة شاكل إسكان العاملين بالبنك في أبيدجيان. عندما سلمني المدير العام شيكاً بالمبلغ كرته قائلاً "سوف أقوم بإستثماره علي أفضل وجه". رد علي غاضباً "لا، بل أنفقها



مع الدكتور عبد الجليل العمري نائب رئيس الوزراء وزير المالية في جمهورية مصر

ي أفضل وجه" وقعت إتفاقية أصبح بموجبها البنك وكيلاً تنفيذياً للبرنامج الإنمائي
مم المتحدة.

الزيارات التي قام بها رئيس البنك ومجموعاته الأخرى غطت عملياً كل الأعضاء، لم
لها طابع العلاقات العامة فقط لكنها كانت تشجع على تسليم مقترحات المشاريع،
كر بضرورة الوفاء بالإلتزامات المتعلقة بالإشتراكات، كما كانت تقوم بتوجيه رسالة
وزراء المالية – الزعماء السياسيين – بإمكانية التعاون مع الدول النامية.

يي مع أول مجلس إدارة للبنك:

في نهايات عام ١٩٦٩، إنتهت فترة خدمتي الأولى كرئيس للبنك وأنتخبت بواسطة
لس المحافظين في إجتماعه بسيراليون لفترة ثانية، وكان اعترافاً بالتقدم الذي حققه
ك. أثناء المداولات كان هناك تذمر ومناوشات معتادة، كانت تتمثل في بعض الإنتقادات
لا أساس لها لكنها كانت جارحة للكبرياء السوداني الرقيق وهي غالباً ما كان يقف
ها واحد أو أثنان من أعضاء المجلس، هددت بالاستقالة، لكن إتضح لي في النهاية أن
ر مجرد إهتياج حول أمور قليلة الأهمية سحبت إستقالتي بعد أن طلب مني ذلك
ساء مجلس المحافظين بالإجماع تقريباً، بعد ذلك سادت روح التضامن الأفريقي
قيقية وهدأ الجميع وأصبح الجو ودياً. إعتبر معظم أعضاء المجلس إعادة إنتخابي
صة لتجديد روح التعاون، بالنسبة لآخرين كانت هزيمة يجب أن يحسب لها حساب.

كانت الدول الأعضاء موفقة في إختيار مجلس الإدارة الأول فغالبية أعضائه كانوا
لإقتصاديين المدربين وكوادر ذات خبرات عالية. ومن أبرزهم أعضاء سابقين بلجنة
مة أثروا مداولات المجلس بحكمتهم وتفانيهم وبراعتهم وهم: المستر روميو هارن من
يا المستر منقيشا من إثيوبيا، المستر اكنريلي من نيجيريا، والمستر باركر من ليبريا
وا لفترة محددة من حياة المجلس وتركوه فيما بعد للتركيز على مسئولياتهم في
هم. كان ذهابهم فقداً عظيماً للمجلس، وبالنسبة لي شخصياً كان فقدهم كزملاء
دقاء فقداً لا يعوض.

أعضاء مجلس الإدارة كانوا مصممين على نجاح البنك وكانوا يعون تماماً أن هدفه
سي هو تنمية القارة الأفريقية. أدركوا صعوبة تحريك الخبرات الأفريقية فوافقوا
الإعتماد لبعض الوقت على غير الأفارقة في بعض المجالات. واجهت الدول
يقية نفسها صعوبات مماثلة تماماً خلال مرحلة معينة من مراحل نموها.

فيما يتعلق بمداولات المجلس كان الحوار سلساً والإجتماعات تسير هادئة في المسائل المتعلقة بالسياسات. وهي الإهتمام الرئيسي للمجلس، فقد كانت الوثائق الخاصة بها والتي يتقدم بها الرئيس كانت تجد قبولاً تاماً، وفي الواقع كان قبولها يتميز بالإجماع. من المواضيع البارزة التي استعرضها المجلس: إنشاء قنوات للوصول للمشاريع اختيار مشاريع لتمويلها. استثمار الموارد المالية، العلاقات مع المؤسسات الدولية الإتصالات بالدول الكبرى الرئيسية بهدف الحصول علي رأس مال خاص للبنك وربما السماح بمشاركتهم كأعضاء بالبنك.

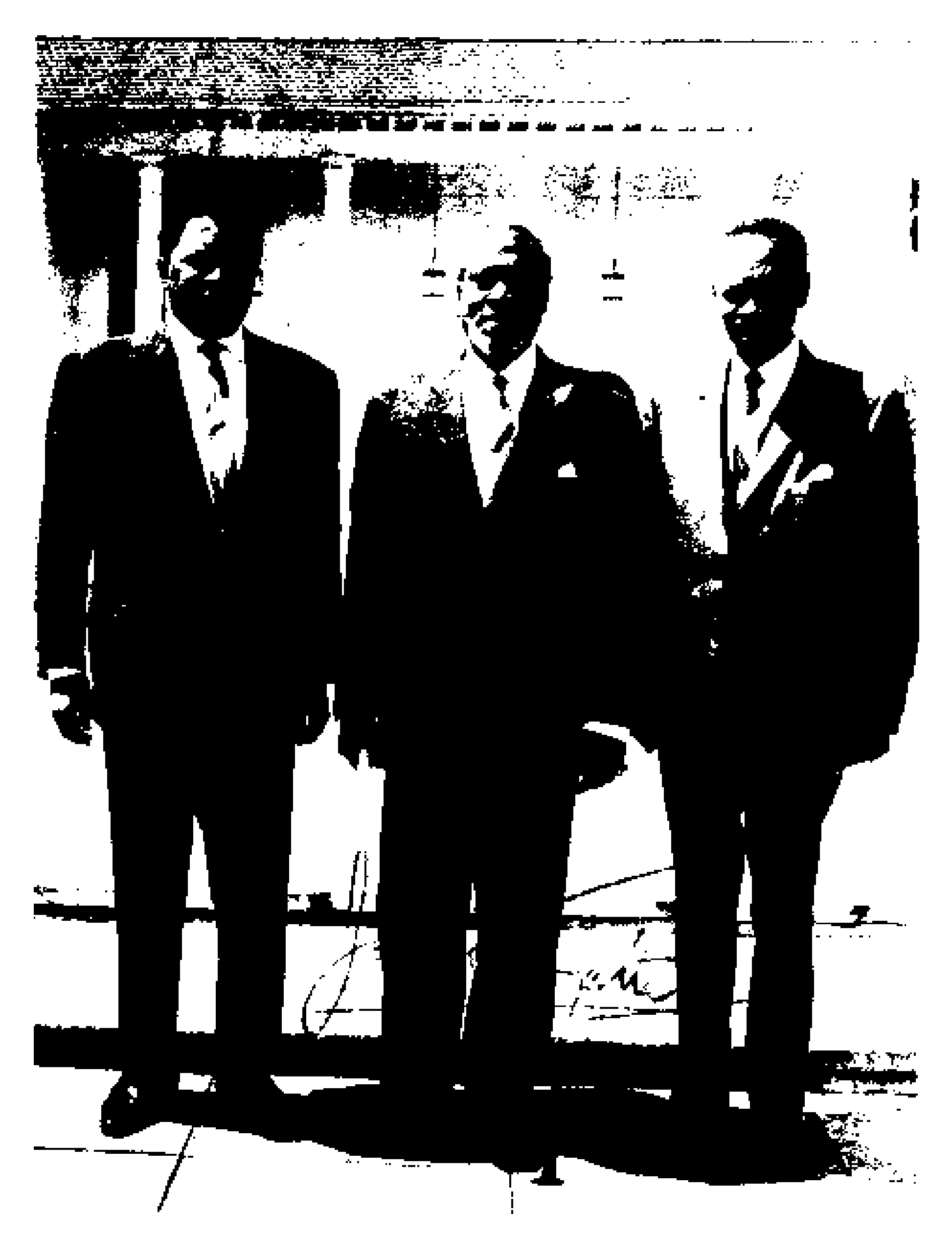
الرئيس وأعضاء المجلس كان يتملكهم شعور قوي تجاه قضية الإقامة الدائمة للأعضاء والمناوبين. غالبية أعضاء المجلس كانوا يفضلون الإقامة المباشرة، إتسم موقفي بشيء من القوة وكنت أرمي إلى أن البنك ليس في درجة من النمو تمكنه من استيعاب ثمانية عشر عضواً رئيسياً، تسعة أعضاء بالمجلس وعدد مماثل من المناوبين. وانسياب المشاريع وهي الهم الرئيسي للمجلس سوف يستغرق زمناً طويلاً ليصبح مبرراً للوجود الدائم لأعضاء مجلس الإدارة. كما أن القدرات المادية للبنك ما كانت تفي بتوفير الإحتياجات الخاصة بهذا العدد. علماً بأن البنك نفسه يشغل مكاتب مؤقتة وفرتها له الحكومة المضيفة. الأعضاء ومناوبوهم يحتاجون إلى مكاتب وهيئة سكرتارية ومترجمين دائمين، وسيارات وسائقين وفوق كل هذا مساكن للإقامة فيها. يكون الوضع عملياً أكثر بالحضور إلى آبيدجيان للمشاركة في الإجتماعات فقط وكان يمكن الإبقاء على هذا النشاط في أدنى مستوى ممكن.

كان التقدير أن وجود أعداد كبيرة من العاملين في البنك وحوله دون توفر عمل كافٍ سوف يقود للتذمر وعدم الرضي خاصة في وجود عدد كبير من المسؤولين الرئيسيين بالقرب من بعضهم البعض. العبء المالي لن يشل العمل، لكن ستكون القضية هي الأولويات فيما يختص بجوهر واجباتهم.

الأعضاء الأكثر صراحة تقدموا بحجة مقبولة ظاهراً، قالوا إن بقاءهم قرب البنك بصفة دائمة يمكنهم من زيادة تدفق المشاريع إلى البنك لأنه بإمكانهم تشجيع بلادهم على تقديم مقترحات أكثر لمساعدة البنك، بينما سفرهم بين بلادهم والبنك حوالي أربع مرات في العام يكون بالتأكيد سبباً في عدم إستقرار حياتهم الأسرية. بمجرد تعيينهم كأعضاء بالمجلس غالباً ما تكون مواقعهم الوظيفية ببلادهم قد شغلت بآخرين. وفي الجلسات الخاصة كان بعض الأعضاء يوجهون اللوم للرئيس السوداني العنيد لأنه

مامون مع المستر ماكنمارا رئيس البنك الدولي

مع محافظ بنك إنجلترا



مع الرئيس الراحل جومو كينياتا أول رئيس لجمهورية كينيا
ووزير مالية كينيا

رمهم من فرصة غالية وحال دون تسخير خبراتهم للبنك. واتهموه بأنه يخفي ميولاً ستبدادية لإحتكار السلطة. وجود أربعة نواب للرئيس في تلك المرحلة المبكرة يعد عبئاً يلاً علي البنك، لكنه كان قراراً سياسياً ومعالجة شاملة بذل فيها مجلس المحافظين هداً كبيراً أثناء إجتماعه الإفتتاحي الذي عقد بلاغوس في عام ١٩٦٤.

كان من سوء خطي أنه أثناء سنواتي كرئيس إستمرت مشكلة إسكان العاملين بالبنك ضية مشتعلة شائكة تسبب سخطاً بين الأعضاء ومواجهات غير مرغوب فيها. كان مكاني أن أتحمل هذه الأوضاع إلي أن تصبح الظروف أكثر ملاءمة لتوفير السكن لأعضاء، لكن الوقت كان يجري بسرعة، والضغوط الشخصية المتزايدة في السودان نت تنمو أكثر وأكثر.

إن الذئاب لا تكون بتلك الضراوة وبكل تأكيد لم أكن أنا راع جبان، فلأشهر عديدة ت تحت ضغوط متزايدة من زوجتي وأبنائي الخمس الذين يعيشون في الخرطوم. انت أسرتي لا تأتي إلى أبيدجيان إلا في العطلة السنوية للمدارس. شكت زوجتي من دم مقدرتها لوحدها على الإستمرار في توفير الرعاية والتربية اللائقة الممتازة لأبنائها و آمر بطبيعة الحياة يتطلب جهودنا المشتركة.

وأنا أعيش هذا الصراع تقدمت بإستقالتي بعد مرور ثلاثة أشهر على إعادة خابي كرئيس لفترة ثانية. في شهر فبراير من عام ١٩٧٠ عدت إلى أرض الوطن لكن اصل حضو ي للإجتماعات السنوية لمجلس المحافظين كضيف خاص. وبينما كنت قب الخلافات بين من خلفوني في رئاسة البنك والأعضاء من الأفارقة أتضح لي أن ختلافات في الآراء التي تتحول إلي ضغائن مزمنة هي من الملامح المميزة للتعاون فريقي. وكنت أشعر بوجود ذلك بين الوزراء ورؤساء الدول.

بعد عشرين عاماً من تركي للبنك وأثناء أحد الإجتماعات السنوية لمجلس حافظين سألت أحد أعضاء مجلس الإدارة وهو المستر بير موسى كيف إستطاع أن اصل كعضو بالمجلس منذ ميلاد البنك وحتي عام ١٩٩٠؟ قال لي بكل تباهي: إنني قد همت للآن أربعة رؤساء.. والخامس في الطريق!!".

ستور الدائم للبلاد:

بعد عودتي من أبيدجيان في عام ١٩٧٠. قام الرئيس نميري بتعييني عضواً بمجلس شعب ورئيساً للجنة المالية بالمجلس. ومنذ الحكم الذاتي والإستقلال كان السودان كم بدستور مؤقت تم إعداده أصلاً بوساطة النائب العام البريطاني الأخير. ولم تكن

وثيقة مطولة.. لكنها كانت تحتوي على أساسيات الديموقراطية الليبرالية. حاولت الحكومات الديموقراطية مرة أو مرتين وضع دستور دائم لكن تلك الجهود تم اعتراضها بطريقة ما.. فلم تكتمل مراحلها الأخيرة.. ولإيجاد مخرج من هذا الوضع غير المستقر قرر الرئيس نميري تكوين عشر لجان من بين أعضاء مجلس الشعب غير المنتخب تتداول حول الأمر باستقلالية ثم تتقدم بمسودة لدستور تم تكليف لجنة مكونة من سبعة أعضاء للتنسيق بين جهود اللجان العشرة.

كنت عضواً في اللجنة الأولي التي كان يترأسها رئيس القسم القانوني بالقوات المسلحة السودانية الفريق مصباح الصادق وله خبرة عملية سابقة في المحاماة. كانت هذه اللجنة جادة متوازنة في تشكيلها الذي كان يضم بعض العناصر الليبرالية. هناك مواد أساسية يجب تضمينها أي دستور علي مستوي العالم أجمع. قامت اللجنة وبكل شجاعة بمعالجة المواضيع التى أعتبرت متسقة مع الظروف الخاصة بالسودان، كان همها الأول التقليل من سلطات رئيس الجمهورية وتحويل مجلس الوزراء من مجلس إستشاري للرئيس إلى كيان دستوري ذى مسؤوليات محددة خاصة وأن غالبية قراراته المتعلقة بالسياسات كان يجب أجازتها بواسطة مجلس الشعب.. هكذا يمكن متابعة ما يقوم به الوزراء من حين إلى آخر وقد يتعرضون أيضاً للمساءلة أو الإنتقاد الرسمي، وفوق كل ذلك أوصت اللجنة بتخفيض فترات تولي الرئاسة إلي فترتين رئاسيتين فى مسعى منها لاضفاء شيء من الليبرالية على مسودة الدستور. أعتبرت اللجنة أن التقليل من سلطات الرئيس في ظل الظروف التى تسود البلاد أمراً أساسياً. كان الأعضاء السبع بلجنة التنسيق من المستشارين المقربين للرئيس وجميعهم كانوا ضد هذا الإقتراح. وكان واضحاً أن لجنة التنسيق لا تقوم فقط بأعمال التنسيق مع الرئيس بل كانت على ما يبدو تحصل علي موافقته فيما يتعلق بالعديد من المواضيع أثناء مداولات اللجان العشرة. ثم أخيراً قدمت للمجلس مسودة الدستور لكنها كانت خالية من أي مواد تعطيها نكهة وجوهر الليبرالية. وتوصل المجلس إلي إتفاق عام أثناء مداولته يشترط إعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع فى البلاد.

بعد أن أجازها المجلس ووقع عليها الرئيس أصبحت المسودة تمثل القانون الأعلى فى البلاد.. لم يكن هناك استفتاء والأحزاب السياسية كانت محلولة فأجيز الدستور بواسطة مجلس معين، من الصعب إدعاء أن هذا الدستور أتى بعد موافقة الشعب السوداني عليه وفي الواقع صار هذا الدستور أداة لتكريس السلطات في يد الرئيس.



مع رئيس جمهورية نيجيريا الفيدرالية الجنرال يعقوب قاوون والذي دحر حركة بيافرا الإنفصالية في شرق نيجيريا وأعادها للجمهورية



مامون بحيري مع كوامي نكروما أول رئيس لجمهورية غانا

مامون مع المستر أوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة الأسبق

الدساتير عادة تزود الحكام بالسلطات لكنها في نفس الوقت تضع حدوداً لممارسة تلك السلطات.. أصبحت السلطات الشخصية متجذرة بحكم القانون وبالممارسة الفعلية فالوزراء ليست لهم صلاحيات كاملة داخل وزاراتهم ومفهوم المسؤولية الجماعية أهمل تماماً.. في غياب الوزير يصبح للرئيس الحق في أن يجلس بمكتبه ويصدر القرارات في أى من الأمور التى تعد من صميم عمل الوزارة.. الرئيس هو مركز السلطات وتفويض المسؤوليات يخضع لنزواته الشخصية.. هكذا أصبح الدستور الدائم للبلاد دستور للرئاسة الدائمة.

بعض المستشارين المقربين من نميرى كانوا يتوهمون أن تركيز السلطات في منصب الرئيس يقوى من سلطاتهم الشخصية، فيا لقلة معرفتهم بذلك الرجل.. نميرى !!.

عودة للحديث عن ثورة أكتوبر

ثورة لم تكتمل:

ثورة أكتوبر ١٩٦٤، تحيا ذكراها بصورة واسعة كل عام.. والعديد من قادتها البارزين يقومون بالقاء الخطب العامة وكتابة المقالات التى تمجد ذلك الحدث..

الوقت عدو الأحداث التاريخية التى لا يتم تسجيلها، والمعرفة بهذه الأحداث الهامة تعرضت للتشوية وفي النهاية لطخت سيرتها وفقدت بريقها حتى في عقول بعض من شاركوا فيها وتحدثوا بإسمها. أصبح تاريخ هذا الحدث القريب نسبياً ذكريات ضبابية لأدوار قام بها أفراد وتكراراً لشعارات عديمة المعني وملاحظات مبتذلة. وفي غياب تقدم مجموعة مؤهلة من المؤرخين تستطيع الحكومة بكل سهولة ملء الفراغ بتحمل هذه المسؤولية وتكليف لجان مختارة ذات خبرة وموضوعية بالتحقق من الأسباب والنتائج وربما القيام بأى تحليلات مطلوبة للأحداث التاريخية الهامة.

كنت شاهد عيان للقاء المفتوح الذى دعا له اتحاد طلاب جامعة الخرطوم لمناقشة مشكلة الجنوب وضمن الحضور كنت العضو الوحيد بحكومة عبود. كان اللقاء يشكل بداية لحركة شاملة وأكتفي المتحدثون بكلمات قصيرة عن موضوع اللقاء الرئيسى وهو مشكلة الجنوب، كان معظم الذين خاطبوا الجمع من أساتذة الجامعة. اللقاء كان فرصة للتعبير بصورة عامة عن المطالب والمظالم والمناداة بنظام ديموقراطي ليبرالي إضافة للهجوم المباشر على حكومة عبود. تطورت الأمور بسرعة فائقة: بدأت جامعة الخرطوم تغلى بالاحتجاجات، تم تكوين تجمع جبهة الهيئات وانضم إليه قادة الأحزاب التي حظرت الحكومة نشاطها، قام المحامون والقضاة بتسيير موكب، وتدخلت قوات الشرطة

يب أحد الطلاب وهو القرشي إصابة قاتلة، نادت جبهة الهيئات بالإضراب العام
ستجابت للنداء العديد من المدن بجانب الخرطوم. وعمت أوضاع شبه فوضوية. أعلن
ئيس عبود حل الحكومة ومؤسسات النظام الأخرى وكون لجنة من العسكريين
اوض بشأن تسليم السلطة مع جبهة الهيئات والأحزاب السياسية. أخيراً وبعد
دثات مضنية وقاسية. اتفقت على تعيين السيد سر الختم الخليفة وهو من رجالات
بية البارزين المقتدرين رئيساً للوزراء ليقود حكومة أكتوبر.

كنت دائماً أحتار ما هي الأسباب الحقيقية للثورة أو الإنتفاضة وما هي الأسباب
تترة التى قادت لهذا الإنهيار العجيب لصرح الرئيس عبود. هل هو هيكل النظام
ه؟ أم أن الأمر يتعلق ببنية نفسية الرئيس عبود وشخصيته؟ هل هو الإجماع الذي
ظت له جبهة الهيئات والأحزاب السياسية فى وقت وجيز لابطال فعالية النظام؟ هل
هناك دور لبعض ضباط الجيش ذوى النفوذ - كباراً وصغاراً - ساهم في أحداث شلل
سامن بين الجيش وهو أساس قوة النظام؟ ربما كل هذا العوامل مجتمعة هي التى
إلي نجاح ثورة أكتوبر وسقوط نظام عبود. هناك حاجة للمؤرخين المؤهلين للبحث
فسير هذه العوامل.. وسوف تتم محاولة قصيرة غير متقنة فى هذه المذكرات.

هناك آجماع بصورة عامة على أنه لم تكن هناك أية طفرات كبيرة في مستويات
شة خلال عهد الرئيس عبود، وبالتأكيد لم يحدث عجز في توفير الإحتياجات
رورية ولا إرتفاع في أسعار السلع يمكن أن يتسبب في تذمر المواطنين وسخطهم.
يق فائض في الميزانية كان سياسة قياسية. التضخم لم يكن قد دخل بعد قاموس
طلحات الإقتصاد السوداني، القطن والمحاصيل الرئيسية الأخرى تباع حسب
عار العالمية السائدة وسياسات الإستيراد كانت تتسم بالمرونة. لحسن الحظ لم تكن
مخاطر قومية كبيرة مثل الجفاف والفيضانات، لذا لم تشهد البلاد هجرات
ة للمدن الكبيرة وهى عادة تكون مصحوبة بتعقيدات وضغوط إجتماعية. لم يكن
أي وجود لعاطلين عن العمل بين صفوف الخريجين.

كان مجلس وزراء عبود متماسكاً إلى حد ما فالانقلابات العسكرية كانت قليلة جداً.
مستوى القمة لم تقع أى أحداث كبيرة تهدد الوحدة. على الصعيد الأعلى فى
ام أعضاء مجلس الوزراء غالبيتهم كانوا من الواقعيين همهم الأساسى إنجاز
ريع الإجتماعية والإقتصادية. لم يكن هناك مكان للأفكار التى تتسم بالمبالغات
ناء أو الفلسفات الأيديولوجية الإجتماعية من أي نوع كانت.

في مجال السياسة الخارجية إنتهج النظام بصرامة سياسات عدم الإنحياز. العلاقات مع الدول المجاورة كانت عموماً سلمية وودية. المشاريع الرئيسية كخزان الروصيرص وخشم القربة كانا في طريقهما للتمويل واكتمل العمل في المشاريع الصغيرة الأخري.

لكن قاد كل ذلك إلى نوع من الرضا وعدم ادراك المشاعر المستترة للرأي العام خار الدوائر الحكومية مما أدى إلى التقليل من شأنها داخل أروقة الحكومة. كانت أفكا وتحركات رجلين من الرموز البارزة للنظام هي السائدة.. وكانا المستشارين الرئيسيي للرئيس عبود وهما: السيد محمد أحمد أبو رنات رئيس القضاء والسيد احمد خي وزير الخارجية وعلي كل حال لم يكن أمراً مؤكداً ما إذا كان هذان الرجلان قد جلس سوياً مع الرئيس لتقديم أي نوع من النصح.

أبو رنات كان أول رئيس قضاء سوداني وقد حاز علي إحترام كبير وأشتهر ببراعت الفائقة في معالجة القضايا وفق نصوص القانون وبالطرق السودانية التي تعتمد عل الأخذ والعطاء. كان أبو رنات الصديق المؤتمن للرئيس عبود وهو مستشاره فيما يختص بتطوير الدستور. وحسب عمره وتدريبه ومزاجه الشخصي كان أبو رنات شخصي محافظة ولين العريكة.. كان الرئيس وأبو رنات من أصحاب الولاء للسيد علي الميرغن زعيم طائفة الختمية. كان الهدف الأساسي لأبو رنات هو الحفاظ على تماسك واستقلال السلطة القضائية وهو ما استطاع تحقيقه بنجاح تام.

لكن من الأمور الغريبة أن تأتي كل التعديلات الدستورية التي أوصى بها القاض أبو رنات ولجانه مبنية على تفويض السلطات الإدارية من المركز للحكومات المحلي ومجالس المديريات والتي يقوم بتسييرها رؤساء المصالح وموظفو خدمة مدنية ومجلس مركزي معين، يتم إختيار أعضاء هذا المجلس بواسطة الحكومة ومعبراً بصورة جزئي عن مجالس المديريات ويلاحظ أن إقتراحات أبو رنات كانت تستهدي بخطى إصلاحا آيوب خان في باكستان.. وبصفتي وزيراً بذلك النظام كان يبدو لي أن كل هذا لا يكف وجاء متأخراً عن أوانه وهو خال من أي مؤشرات لما يجب فعله في النهاية.. ويجب أ نذكر هنا أننا كنا نتعامل مع أناس هم ديموقراطيون بطبيعتهم وأنه بعد سنوات قليلة م الإستقلال كان لديهم برلمان وطني منتخب ويتمتعون بكل الحقوق والحريا الديموقراطية.

وزير الخارجية والمستشار الرئيسي الآخر السيد أحمد خير، هو نقيض القاضي أ رنات في عقليته ومزاجه الشخصي. فهو محام وشخصية بارزة في الحركة الوطني

ن للسجن عدة مرات لنشاطه السياسى خلال الحكم البريطانى، وعرف على نطاق
ع بأنه من الأوائل، إن لم يكن هو أول الذين نادوا بتكوين مؤتمر الخرجين فى عام
ام، كان وزير الخارجية الوحيد طيلة عهد الرئيس عبود، وهو في الواقع الرجل
ى فى النظام بما فيه من عسكريين. فى لحظات فراغه كان عادة يقول أنه الأكبر
بين رجالات النظام وأقدمهم فى الحياة العامة والسياسة وأكثرهم خبرة، كان وزيراً
زاً للخارجية والكثير من النجاحات التى حققها النظام يمكن أن تنسب إليه.

كانت من الصعوبات الأساسية للراحل السيد أحمد خير العداء السياسى لكل زعماء
زاب التى قام النظام بحلها.. كان يقف ضد أي إتصالات يقوم بها النظام مع
زاب السياسية. بالنسبة له كانت الأحزاب السياسية تعتبر ميتة ويجب التعامل معها
ث هامدة. في بعض الأحيان كان يمكن لهذه الإتصالات أو المفاتحات أن تقود إلى
أو على الأقل إلى دراية واسعة بما يحدث خارج الأوساط الحكومية.

أثير السيد أحمد خير كان يذهب إلى أبعد من الشؤون الخارجية، فبصعوبة وعبر
ت طويلة وقوية مع موظفيه نجحنا فى الإبقاء عليه بعيداً عن التدخل في الشؤون
، رغم انه لم يكن من الذين يهتمون بمقتضيات البروتوكول.

كانت هناك حقيقة معروفة وهى أن الرئيس عبود أقحم فى السلطة بواسطة رئيس
ء عبدالله بك خليل.. لم يكن عبود يهتم بالسلطة وطيلة الست سنوات التى تمثل
حكمه لم تبرز عنه نزوة أو رغبة في التمسك بها. كانت السلطة بالنسبة له واجباً
عليه تأديته.. وعندما حان وقت تقاعده غادر الساحة بقبول ورضى ولا يهم إن كان
نتيجة طبيعية لنهاية فترة خدمته أو بسبب قوة أعلي هى الثورة.

سلطة العسكرية لا تعترف بالسلطات الأخرى ولا تتحرك إلا عندما تصطدم بقوة
كذا يمكن تصور طبيعة مشكلة الجنوب. وما أكتشف آخيراً من عدم جدوي النصر
زيمة في هذه الحرب، وهكذا ظهرت الحاجة إلى إيجاد حل سياسى.

عض مساعدى ومستشارى الرئيس عبود كانوا بكل تأكيد يقترون بالسلطات التى
ون بها. كانوا يعلمون آن الجيش تحت إمرتهم وأن السودان في حاجة لإدارتهم
ة والأمينة.. وعلى الشعب السودانى آن ينتظر كالجيش فى ثكناته حتي يقوم قادته
ضباط بحكمتهم وتدرجهم السهل بمنحهم ما يرونه مناسباً.

م يتمكن حتى أكثرهم موضوعية وأقلهم حباً للسلطة من إدراك حقيقة آن الشعب
انى ومنذ الحكم الذاتى والإستقلال وحتي في أيام الإستعمار كان يتمتع بحرية
ر عن الرأى وحرية التنظيم وتكوين الأحزاب السياسية.

على الجانب الآخر للمواجهة كانت هناك جبهة الهيئات - الأطباء والمهندسون القانونيون والمعلمون وغيرهم، النقابات والأحزاب السياسية المحظورة. النخبة المثقفة كانت في تزايد مستمر فبجانب جامعة الخرطوم كانت هناك جامعة القاهرة فرع الخرطوم والخريجون من الدول الأوروبية ومن مصر الذين عادوا للوطن بعد تخرجهم، في تلك الأيام كان الطلاب يعودون لأرض الوطن فور تخرجهم أيضاً كان هناك تزايد في أعداد النقابيين ذوي الوعي السياسي ونمو في القطاع الخاص الحديث..

في جامعة الخرطوم لعب اتحادا الطلاب والأساتذة دوراً محورياً بالغ الأهمية في أعمال الثورة. فمنذ ميلادها كمدرسة ثانوية - كلية غردون التذكارية - في بداية هذا القرن - كان لجامعة الخرطوم وضع خاص في نفوس السودانيين. هناك إحترام لخريجيها وفخر بهم. الأساتذة ومساعدوهم لهم منزلة عالية، كان ينظر للطلاب على أنهم بناة مستقبل البلاد. وكل الحكومات بغض النظر عن سياساتها وميولها يتوقع قبولها لحريات الطلاب في النقاش والتعبير عن الرأي وتكوين تنظيماتهم بل حتى لبعض تجاوزاتهم.. أثناء زيارة الرئيس جمال عبدالناصر للسودان هتف طلاب الجامعة بشعارات معادية لنظام عبود من داخل مباني الجامعة فكان هتافهم مسموعاً في منزل عبود علي الجانب الآخر للشارع حيث كان الرئيسان مجتمعين.

أكدت السلطات بهدوء علي حقيقة أن هذا السلوك غير لائق ولا يوافق طباع السودانيين.. وبمجرد تفشي الأخبار بأن الشرطة دخلت إلى مباني الجامعة وأسكتت المحتجين بالقوة تعالت الأصوات التي تدين قيام الشرطة بمثل هذا العمل.

كانت أنشطة إتحاد الطلاب تمثل منتدى يتم فيه التعبير عن الآراء السياسية وإدراك التوجهات في الرأي العام. وكانت الذروة في أكتوبر عندما قتل الطالب القرشي داخل الحرم الجامعي برصاص الشرطة، وهو ما يكفي لإضافة نيران هائلة لوضع كان أصلاً مشتعلاً. هذه باختصار هي الصورة العامة لنظام عبود والقوي المعارضة التي قادت الإنتفاضة ضده.. ومن المفيد هنا أن نشير إلى أن نادي أساتذة جامعة الخرطوم كان مقراً لمعظم إجتماعات القوى المعارضة. في الأيام الأخيرة لنظام عبود قامت سرية من قوات الجيش بمحاصرة القصر الجمهوري حيث يجتمع الرئيس عبود وعدد من جنرالاته ووزراء سابقين. لم يتضح ما إذا كانت القوة لحماية الرئيس ورجاله أم هي قوة مهددة، وهو غالباً ما يكون تهديداً مستتراً ومؤشراً إيجابياً للمشاعر وسط الجيش.

مجلس وزراء سر الختم الخليفة كون أثناء الإجتماعات المشتركة وغالبية اعضائه كانوا من النخبة المثقفة في جبهة الهيئات. كل المجموعات التي تشكل القوى الثورية كانت عازمة على إزالة نظام الرئيس عبود.. كانت الأحزاب السياسية واثقة انه بعد أن أصبح الساحة مهيأة لانتخابات فإن عودتهم للسلطة مؤكدة، كان هناك أطمئنان لقواعدهم الشعبية. النخبة المثقفة والجماعات السياسية الصغيرة والأحزاب بدأت تحتار: هل تهدف كل هذه الأحداث أخيراً إلى إعادة الأحزاب "الرجعية" القديمة إلى السلطة؟ وبالنسبة لهم كان ذلك يعني نهاية ما كان يسمى في ذلك الوقت بالقوى الحديثة وموت شعاراتها التي وجدت قبولاً عاماً وعبرت عنها الجماهير بأعلى صوتها.

هذه الأفكار كانت خافته ومكبوته لأن هدف المرحلة الرئيسي والمباشر كان هو إزالة نظام عبود.. والمحافظة على وحدة كل الأطراف كان آمراً حيوياً وهاماً.. في تلك الأيام كان أمراً سهلاً ويعتبر تقريباً تفكيراً مواكباً بين أفراد النخبة المثقفة وهي الجماعات والأحزاب الحديثة النظر إلي الزعامات القديمة والتقليدية والطوائف الدينية وزعماء العشائر والبيروقراطية باعتبارها قوى سالبة تعيق تقدم المجتمع السوداني. وضعت ثورة أكتوبر النخبة المثقفة وجهاً لوجه في نفس الموقف الذي واجه مؤتمر الخريجين خلال عهد الجيل الذى سبق تقريباً.. عندما أحس قادة مؤتمر الخريجين بالحاجة إلى السند الجماهيري إكتشفوا أن الجماهير تحت تحكم زعماء العشائر والطوائف الدينية. فكان عليهم تقديم التنازلات وقبول العمل في وجود هذه العقبات.

خلال كل هذه الفترة المتعلقة بحكومة ثورة أكتوبر، كنت في أبيدجيان أعمل ببنك التنمية الأفريقي.. وبوضوح سوف أسجل بعض الإنطباعات التي تجمعت لدي أثناء زياراتي القصيرة: فقد إسترد الشعب السوداني حرياته مرة أخري، الإنتخابات التي أجريت في عام ١٩٦٥ كانت حرة، ولم تكن هناك شكاوي ذات إعتبار من التزوير والإرهاب أو فساد وتلاعب في التسجيل. بدأت الأحزاب عملية جادة لترسيخ الديموقراطية، ومع ذلك عندما يتعلق الأمر بالحقائب الوزارية يحتدم الصراع داخلياً فيما بين الأحزاب، خيبة الأمل والمخاوف من إستمرار دائرة تعاقب الديموقراطية والحكم العسكرى كان يعبر عنهما بكل وضوح.

ومثل كل الثورات الناجحة حققت ثورة أكتوبر كل أهدافها المعلنة: إسقاط النظام العسكري ومما يؤسف له أنها دمرت بعض القيم السودانية التي عرف بها السودانيون عبر العهود.

إنتهي حكم سر الختم الخليفة بعد عام، أجريت إنتخابات ديموقراطية وعادت الأحزاب التقليدية القديمة إلى السلطة. حققت القوى الحديثة بعض الإنجازات صغيرة. انضم كثيرون من النخبة المثقفة إلى الأحزاب التقليدية القديمة لكنهم كانوا غالباً يواجهون مقاومة من الدعامات القديمة أو "الحرس القديم" بتلك الأحزاب باعتبارهم متسللين أو وافدين غير مرغوب فيهم.

ورغم أن كثيراً من المتحمسين سياسياً يعتبرون ثورة أكتوبر عملاً لم يكتمل انجازه. رغم ذلك يجب الإعتراف بأنها كانت سبباً في ميلاد نوع جديد من الأبطال ذوي العقائد الراسخة والسياسيين أصحاب العقول الإصلاحية.

انقلاب جعفر نميري (مايو ١٩٦٩ - ١٩٨٥):

فكرة عامة:

سيادة حكم القانون هي من أساسيات الديموقراطية حسب ما يؤكده المدافعون عنها، حرية التفكير والتعبير عن الرأي والتنظيم، الإنتخابات الحرة وتكوين الأحزاب السياسية والتداول السلمي للسلطة.. هذه هي الأساسيات التي يجب أن يؤمن بها المطالبون بالنظام الديموقراطي.. تلك العناصر يمكن اشتراطها في دستور مكتوب.. وإتباعها كسوابق ذات قدسية أو كتقاليد حسب التطور التاريخي للبلد المعني، يجب كذلك أن يعيشها المجتمع ويمارسها ويحميها بيقظة عن طريق أتفاق في الرأي العام وقناعة واسعة لضرورة وجودها كأمر جوهري في الحياة.. يجب تحقيق إتفاق عام لايؤثر على الإختلاف في الآراء ولا ينتهك حقوق الأقليات الدينية والعرقية.

الديمقراطية يلزم أن تحافظ على محتواها الإجتماعي.. عدالة الفرص وجو العمل. تفادي الشرور والإنتهاكات الإجتماعية كالإستغلال والخداع والاضطهاد والفصل التمييز وأي كان الإنتماء شرقاً أو غرباً مسلماً أو مسيحياً.. أو يهودياً.. فهذه هي الأساسيات لأي مجتمع ديموقراطي هي ليست حكراً على قطر بعينه أو لجنس أو عقيدة لكنها تعد آرث الجنس البشري وتراث كل الثقافات والأديان.

في التجربة السودانية فإن معظم محتويات الديمقراطية إن لم تكن كلها كانت مطبقة. كانت المشكلة دائماً هي فشل الأنظمة في قيام حكومات مستقرة وقادرة علي التطبيق.. هل هو التركيب القبلي والطائفي للأمة والذي حرم أياً من الأحزاب الحصول علي أغلبية في البرلمان تمكنه من تشكيل حكومة بمفرده؟؟ هل يتعلق الأمر بالإنقسامات والإقتتال داخل الأحزاب نفسها؟؟ هل تعتبر المشكلة المستعصية بجنوب البلاد عاملاً

ئيسياً في عدم الإستقرار؟؟ هل هو عجز زعماء الأحزاب عن مواجهة الواقع وتشكيل حكومة إئتلافية ليحموا أنفسهم وأحزابهم من خزي وعار الإنقلابات العسكرية ؟؟

وعلي كل حال، الأوضاع غير المستقرة المتواصلة هي التي قادت بثبات لهذا الإحباط اليأس على مستوي البلاد بأغلبها فتظهر الحاجة لتهيئة الموقف بالانقلابات العسكرية التي تنتج عن مثل هذه الأحوال. مصدر الإعتراض لدى دعاة الديموقراطية ضد الإنقلابات هي أنها تحطم بالقوة نظاماً يقوم على التوافق العام.. نظاماً أقسم العسكريون على حمايته فأصبح واجباً عليهم القيام به ليس المقياس هو شخصية العسكريين الموجودين في السلطة بقدرما هي القوة التي بها نزعوا واغتصبوا السلطة. ن العسكريين بقيامهم بتلك الإنقلابات فإنما يعتدون علي أعلى نظام قائم وهو الدستور الذي كان يتحتم عليهم حمايته.

والعسكريون بحكم تربيتهم العسكرية ليسوا معتادين على الدبلوماسية والإقناع إذ ن الحياة بالنسبة لهم هي مجموعة من الأوامر والنظام وفي السياسة العمل مع الأعداء كون معلوماً أحياناً إن لم يكن ضرورة ملحة. يدعي العسكريون عادة إن عدم الإنضباط الفوضي هي صفة مميزة للمدنيين وتنسب دون إنصاف للغالبية الساحقة من الأمة نما ينسبون لأنفسهم بكل فخر صفة الحسم.. فإذا كان الحسم يعني القرارات السريعة تعجلة فهناك خطر دائم يتمثل في عدم التأني في دراسة الأمور بما فيه الكفاية فتأتي قرارات متهورة وطائشة.. ولو كانت تعني عكس التردد والإهمال والتأجيل فلن تكون ناك صفة يمكن أن يتحلي بها متخذو القرارات في كل مناحي الحياة أفضل من حسم والحسم علي كل حال لا يمكن أن تحتكره فئة معينة في المجتمع، وتوخي الحذر ي الدراسة والتشاور والتنسيق هما مقومات ضرورية لعملية إيجاد إتخاذ القرار وليس ذا بالطبع دفاعاً عن البطء والإهمال غير المبرر في القرار بالنسبة للسياسات المشاريع والأمور التي تتعلق بالمواطنين العاديين.

كم نميري:

نميري، والذي حكم لمدة ستة عشر عاماً نجا من عدة محاولات لإسقاط نظامه. كانت الثورة المضادة التي قادها الشيوعيون في عام ١٩٧١م، والغزو الليبي عن طريق قوات المقيمة بليبيا التابعة للأحزاب عام ١٩٧٦.

والمقارنة بين نظامي عبود ونميري الإنقلابيين لن تكون مفيدة دون الرجوع إلى شخصيتي القائدين. أذكر عندما كان عبدالله بك خليل رئيساً للوزراء مر بالقاهرة في

يقه للسودان بعد زيارة لبعض الدول العربية. كنت في ذلك الوقت مشاركاً كرئيس لد السودان في محادثات بالقاهرة حول مشاكل تتعلق بالعملة المصرية والتى كانت داولة في السودان أثناء عملية التخطيط لإدخال العملة الوطنية السودانية.. وبالطبع ن رئيس وزراء السودان يرغب في معرفة ما دار في محادثاتنا باختصار، وبعد سئلته علي تقدم هذه المحادثات بصورة جيدة قام بالقاء الضوء على النقاط التى شها هو خلال إجتماعه مع الرئيس عبدالناصر.. كان ناصر يخاطب عبدالله خليل ابط متقاعد مثله تماماً فقال "من السهل جر الجيش إلي السياسة لكن من الصعوبة اده عنها، فقد شاب شعر رأسى لكثرة المحاولات الجسورة ضدنا منذ نجاح الثورة سرية" .. وكان تقديرنا هو أن الرئيس ناصر ربما كان يشعر أو يعلم أن رئيس وزرائنا مم على إتخاذ بعض الخطوات تمهيداً للتواطؤ مع الجيش السوداني.

كان يبدو أن هذا هو القاسم المشترك بين كل الإنقلابات. لم يكن الإنقلابان اللذان ا في استثناء لهذه القاعدة. الرئيس عبود لم تكن له طموحات سياسية وكان بطبيعته افظاً ومتواضعاً وكان طاعناً في السن فلو لم تكن عملية تسليم السلطة للجيش تمت سطة رئيس الوزراء ووزير الدفاع، عملية سلمية فمن المؤكد أن عبود كان سينأى سه عن إغتصاب السلطة السياسية وعن التحريض علي ذلك أو السماح به. كان ر إلي نفسه عندما أصبح رئيساً كقائد لفرقة وكان دائماً يقول لمن هم تحت قيادته نا معاً، وسنذهب معاً"*. بطبيعة الحال كان الرئيس عبود ذا مناعة ضد الآيديولوجيات رية الحديثة التي عمّت كل العالم العربي.

الرئيس نميري كان قائداً مختلفاً فهو شاب قوي البنية ورياضى عظيم مفعم شاط وكان معروفاً بميله للتمرد في حياته المبكرة.. كانت له المقدرة علي التعامل ت وكياسة لكنه في بعض الأحيان كان متكبراً وقاسياً وغير هياب. وكالعديد من أبناء ه كان معادياً للطائفية رغم أنه قادم من أسرة متجذرة بعمق في واحدة من أكبر هذه رائف وهي طائفة الأنصار.. هو عضو بتنظيم الضباط الأحرار وهي مجموعة ثورية ة داخل الجيش السوداني، كونت علي غرار مجموعة ناصر في مصر، وله علاقات من الذين يؤمنون بالايديولوجيات التى كانت سائدة في ذلك الوقت مثل الإشتراكية بية والشيوعية والحركات الإسلامية، لكن لم يكن يعرف عنه أنه من الاتباع الملتزمين منها.. ومثل العديد من أبناء جيله من شباب الضباط كان يبحث عن تغييرات جذرية لمجتمع السوداني ولم يكن يخلو من التعاطف مع ثورة أكتوبر ١٩٦٤م التى لم تكتمل.

كان المحركون الرئيسيون لثورة مايو هم الضباط الأحرار، الموالون لحركات القومية العربية والشيوعية. فانعكس ذلك في أول مجلس وزراء وفي تكوين مجلس قيادة الثورة كان بينهم قليل من المستقلين وإن لم يخل من التعاطف مع أحد الوان هذا الطيف السياسي.

كانت الستة عشر عاماً والتي هي عمر ثورة مايو حقبة طويلة يجب أن تروي أحداثها ويتم تشخيصها وتقوّم بشيء من التفصيل. فيلقى الضوء على الإنجازات ويشار إلى مواطن ضعف النظام وعيوبه وسياساته بالرجوع إلي بعض الذين شاركوا بنشاط في تلك الفترة.. سوف تذكر اسماء قليلة. وهذه المذكرات هي فقط مجرد التجربة الشخصية للمؤلف.

التأميم والمصادرة:

الأفكار الاقتصادية المبكرة لثورة مايو برهنت عليها إجراءات التأميم والمصادرة والتي شملت السودانيين وغيرهم بالأضافة إلي الشركات التجارية والبنوك والأفراد من التجار.

كانت تلك الإجراءات تقليداً أعمى لما قام به عبدالناصر في مصر. الأوضاع الإجتماعية والاقتصادية في مصر هي التي جعلت تلك الخطوات القاسية الراديكالية ضرورة ملحة ولكن لم تكن الأوضاع في السودان تشبهها. الأوضاع في مصر إتسمت بوجود فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء وشبه إحتكار لقطاع الصناعة لعناصر غير مصرية.

أقلية صغيرة من المصريين تمتلك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، إحتكار الطبقات الغنية للسلطة السياسية هو الأمر الذي استحال معه إطلاق صيحات تطالب بالتغيير الجذري والعدالة الإجتماعية.

وخلافاً لذلك كان الإقتصاد السوداني والذي خلفه النظام البريطاني باقياً تحت تحكم الحكومة. فالمشاريع الزراعية الكبيرة والمتنوعة والتي طورت حديثاً قائمة على أسس صارمة للمشاركة في الأرباح يفرضها القانون. المجتمع السوداني المتميز بالمساواة أظهر قليلاً من الإختلافات التي يمكن ملاحظتها. مصلحة السكك الحديدية وشركات المياه والكهرباء كانت تملكها الحكومة. الشركات التجارية البريطانية المؤممة الثلاثة لم تكن ذات أهمية من الناحية السياسية والمالية فهي وكالات استيراد للسيارات والشاحنات والجرارات.

الإجراءات التى اتخذتها ثورة مايو أثرت على فئة قليلة من السودانيين المعتمدين على أنفسهم والذين نجحوا في تجارة الإستيراد والتصدير، وغالبيتهم لم يعرفوا بأنهم يعيشون ثراء فاحشاً أو ناشطين في العمل السياسي.

بعد فترة قصيرة حدث تغيير في الموقف علي مستوى قيادة النظام، إذ أعيدت بعض الممتلكات إلى أصحابها وتلقي البعض الآخر بعد فترة من الوقت تعويضاً وذلك فى حد ذاته كان يشير إلى أن تلك الإجراءات كانت تفتقد القاعدة الأيديولوجية المتماسكة.

وعملياً كل الذين تأثروا بالاجراءات من السودانيين وغير السودانيين تركوا السودان وبدأوا أعمالهم من جديد فى لندن وجنيف، وبمقدراتهم الكامنة فى العمل التجارى إضافة للخبرات التى اكتسبوها فى السودان استطاعوا تحقيق نجاحات ممتازة.

كان الخاسر هو السودان، هذه الإجراءات لم يكن لها ما يبررها من الناحية المالية أو السياسية أو الإجتماعية، فهى تسببت فى فقدان ثقة المستثمرين وهو ما يحتاج إلى وقت لإستعادته.

السلام فى الجنوب (إتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢):

خلال عهد حكومة أكتوبر التى كان يقودها سر الختم الخليفة بدأت تظهر للعيان روح جديدة بين العناصر المقاتلة فى الجنوب وبين القادة الجنوبيين الذين يعيشون فى الشمال.. والحكومة. هناك ثقة في رئيس الوزراء الذي عمل فى الجنوب لسنوات عديدة، مكلفاً بمهمة شديدة الحساسية وقابلة للإنفجار سياسياً تتمثل فى إدخال اللغة العربية فى مدارس الجنوب، وكل الأحكام المسبقة ضد العربية والسائدة فى الجنوب تمكن هو ومساعدوه وبطريقة سلمية من إزالة أي أحقاد ضد اللغة العربية.

كانت لغة التخاطب المشتركة بين قبائل الجنوب نوعاً من العربية العامية، وبرغم حاجتهم الطبيعية لتنمية لغاتهم خاصة بين القبائل الكبيرة - الدينكا والشلك والنوير والزاندي - قبلت اللغة العربية بناء على ما تتميز به. ليس فقط لأنها وسيلة حاضرة للإتصال مع الشمال العربي، بل كذلك مع عدد كبير من الدول فى أفريقيا.. إضافة إلى أنها كانت أيضاً وسيلة للإتصال بين قبائل الجنوب أنفسهم.

بدأت سياسات حكومة أكتوبر تجاه الجنوب تظهر للعيان أثناء مؤتمر المائدة المستديرة. كانت العناصر الرئيسية بسيطة فى مفهومها، إعتراف قوى بالتنوع الثقافي مع عدم فرض أية هوية عربية أو غيرها أو أى ديانة.

خلال فترة عملي ببنك التنمية الأفريقي، كان عدد من الدول الأفريقية يعاني من نزاعات قبلية مشابهة بين الجنوب والشمال. إلا أن خلافاتهم الدينية كانت أكثر ضراوة، الشمال في غالبية تلك البلدان يسوده الإسلام والأجزاء الجنوبية منها عادة تكون مسيحية. والأمر كما كان يبدو لي هو مراحل تطور نسبية. تعرضت الأجزاء الساحلية الجنوبية للمكتشفين الأوروبيين والقراصنة وتجار الرقيق مما جعلها عرضة ولقرون عديدة لأعظم الجرائم التي عرفتها الإنسانية، الا وهي تجارة الرقيق. وأخيراً استطاعت هذه الأجزاء أن تستفيد من تدفق الأوروبين من خلال أنشطة مدارس البعثات في مجال التعليم، وفي التقنيات الحديثة.

وإذا حاولنا الإضطراد في مقارنة الأوضاع فإن ذلك لن يكون دقيقاً لأن مشكلة السودان لها خصوصياتها المميزة.

لم تستمر حكومة أكتوبر طويلاً في الحكم لذا لم تستطع متابعة جهودها فيما يختص بمشكلة الجنوب. عادت السلطة إلى حكومات الأحزاب، وكانت هناك تقلبات تعكس عدم الإستقرار في الحكومات المتعاقبة بالخرطوم أشير لها سابقاً في هذه المذكرات. لم يتوقف القتال والمعاناة في الجنوب بل كانت تتزايد باستمرار.

وحسب رؤيتي فإن الترتيبات الأولية التي سبقت المفاوضات بين حكومة نميري والمقاتلين في الجنوب خطط لها بكل دقة. لم تعد مشكلة الجنوب مشكلة سودانية محلية تتعلق بالأمن، لكنها بدأت تكتسب أبعاداً إقليمية ودولية واسعة. كان أحد المخططين الرئيسيين للمفاوضات القيادي السوداني الوطني البارز أبيل الير. وعلي الرغم من أنه قيادي جنوبي ملتزم وجدير بالثقة إلا أنه يجد محبة وإحتراماً كبيراً كقائد وطني على مستوي السودان.

أنجزت الإتفاقية في أديس أبابا بأثيوبيا. كانت المفاوضات بطبيعة الحال تنقل عبر وسائل الإعلام وعندما تم التوصل إلى إتفاق أعلن على الرأي العام لم تنشر بالكامل النصوص الرسمية للإتفاقية، لكن كانت عناصر الإتفاقية تظهر أثناء تنفيذها بواسطة حكومة السودان والفصائل المقاتلة في الجنوب.

أصبح الجنوب يتمتع بحكم ذاتي في إطار السودان الموحد. تدار المنطقة بواسطة مجلس تنفيذي يقوده رئيس ويقوم بمساعدته عدد من الوزراء الجنوبيين. كان السيد أبيل الير أول رئيس للمجلس التنفيذي. تم إستيعاب المقاتلين في الجيش الوطني السوداني وعين قائدهم جوزيف لاقو نائباً لرئيس الجمهورية في وقت لاحق بدلاً عن

أبيل الير، كونت لجنة لإعادة اللاجئين وإعادة التوطين برئاسة السياسي ورجل الخدمة المدنية النشط وصاحب الخبرة العالية الطويلة السيد كلمنت أمبورو.

وأنشىء صندوق خاص لتمويل أعمال اللجنة، عينت في ذلك الوقت رئيساً لمجلس أمناء الصندوق، كما عين الجنوبي المقتدر المتخصص في شؤون البنوك السيد بيتر جاتكوث، كنائب للرئيس، أصبح السيد عبدالله جاد الله وهو إداري مقتدر ومحافظ سابق بالجنوب مستشاراً للصندوق، استمرت الحكومة المركزية، حسب ما تنص عليه الإتفاقية، في تحمل مسؤولياتها في شؤون الجمارك والدفاع والسياسة الخارجية. وجدت الأتفاقية ترحيباً واسعاً فى الدوائر الدولية ومن العديد من الدول الصديقة ذات الإلمام بأبعاد مشكلة جنوب السودان.. تولي المندوب السامي للاجئين تنفيذ عملية إعادة طوعية للاجئين الجنوبيين بالدول المجاورة حيث تم إنشاء كبرى موقت على النيل من مخلفات الحرب العالمية الثانية، ربط هذا الكبرى مدينة جوبا بالأجزاء الشرقية للمديرية الأستوائية. شاركت العديد من البعثات التبشيرية والمنظمات غير الحكومية في جهود إصلاح الطرق والمدارس والمستشفيات وأقيم فى مدينة جوبا مركز مهنى كبير.

تحقق السلام ويبدو أن النخبة الجنوبية المثقفة في الشمال وفى جوبا كانت معجبة بنجاح نضالها الطويل. فمشاركة القيادات الجنوبية فى التحكم في مصير الجنوب مهما كانت محدودة إلا أنها كانت خطوة سارة للأمام. إعادة اللاجئين لم تكن عملية قمعية وتمويلها لم يقف عقبة فى وجه لجنة إعادة اللاجئين أو الصندوق الخاص. وفي الواقع بمساعدات بسيطة عادت غالبية اللاجئين إلى ديارهم المهجورة بصورة طوعية. ولأن مناطقهم لم تتعرض لتخريب تمكنوا من مباشرة أعمالهم الزراعية لتوفير طعامهم.

الإتفاقية نفسها كانت عملياً جيدة ووجدت مباركة من خلال وفاق عام. من الناحية المالية ظهر عجز في الموارد التى تحتاجها البلاد لمجاراة الحكم اللامركزي، كما تصورته الإتفاقية وجود السلطة السياسية في غياب الموارد الإقليمية والمحلية الكافية التي تسندها هى من الأمور التي حتمت الإعتماد على الحكومة المركزية وخلقت إحساساً بالاحباط بين القادة الجنوبيين خاصة وأنهم بدأوا يشعرون بضآله جدوى التجربة بأكملها.

وعلى الرغم من الخسائر البشرية والمالية للنزاع في الجنوب فالمشكلة كما يراها الذين شاركوا في إعداد الإتفاقية لا يمكن اعتبارها حالة معزولة، فتوجد جماعات عرقية أخرى متماسكة كبيرة وصغيرة تطالب بنفس المطالب ولديها الطموحات لكنها

ربما لم تتمكن من التعبير عنها بسبب التظاهر بالتعايش السلمي والإفتقار للقيادة المقاتلة فقبائل النوبة في جنوب كردفان والفور في دارفور والبجا والأنقسنا في الشرق خير مثال لذلك. علاوة علي ذلك يشكو معظم السودانيين من مركزة السلطات في الخرطوم. لكن لم يقدم أحد علي حمل السلاح، وبالرغم من إدخال نظام الحكومات المحلية فيما بعد إلا أن السلطات لا يمكن مقارنتها بتلك التي سادت في الجنوب.

هناك صعوبة أساسية واجهت الإتفاقية هي أن الرئيس ومستشاريه المقربين تعاملوا مع الإتفاقية باعتبارها نصراً خاصاً وإتفاقية شخصية بين نميري والإقليم الجنوبي. وبأستثناء الرئيس ودائرته المغلقة، لم يعلم أحد بالعقبات الخفية التي بدأت تعترض طريق الإتفاقية. الخلاف الشخصي والإقتتال الداخلي تفجر بين القادة الجنوبيين في الجنوب بصورة مماثلة لما يحدث بين زملائهم في الشمال وبدأت تعلو أصوات تحتج علي هيمنة القبائل الكبيرة علي القبائل الصغيرة.

، ووفق ما أرى، كانت أكبر العقبات تتمثل في سلطات الرئيس كما تجسدها مواد الدستور. فالسلطات الكاسحة التي كان يتمتع بها الرئيس تتناقض بشكل مباشر مع السلطات الإقليمية حسب ما أقرته الإتفاقية. كان للجنوب إتفاقيته الخاصة به والوسائل التي تمكنه من حل نزاعاته.. ووضع الحلول لهذه النزاعات عن طريق الإملاء بواسطة الرئيس أو بمساندته لأحد الفرق يكون بالتأكيد ضد نص وروح الإتفاق الجنوبي، لكنه وبكل وضوح كان يتفق مع السلطات الرئاسية كما تضمنها دستور كل السودان.

بعد مرور عشر سنوات إنفجر تمرد مسلح في الجنوب. كان أقوي تسلحاً وأكثر خراباً بالنسبة للخسائر البشرية والمادية. وله مضامين سياسية وإقليمية ودولية واسعة جداً لم يعرف السودان مثلها من قبل.

الرئيس، الذي قاد جهود السلام في الجنوب كان، لتلك الأسباب، عاملاً مؤثراً ومساعداً في تدميرها. ومرة آخرى أصبح الجنوب مأزقاً مهلكاً وتحملت كل البلاد عبء الخسائر البشرية والمادية والمالية التي تفوق طاقتها.

إنهيار مشروعين حيويين:

مدعوماً بوزيري طاقة قديرين هما السيد بدر الدين سليمان وخلفه دكتور شريف التهامي بذل الرئيس نميري جهوداً كبيرة في التنقيب عن البترول. وللحقيقة والتاريخ فقد سبق ذلك جهد مقدر في هذا المجال إذ أنه أثناء - تولي المرحوم موسي عوض بلال أعباء وزارة التجارة والصناعة إتضحت الارهاصات بتوفر البترول كثروة طبيعية في

باطن الأرض يلزم التنقيب عنها، جاءت شركات النفط الدولية بما فيها شيفرون الأمريكية التى حصلت على إمتيازات تنقيب واسعة في الشرق والغرب وفي جزء من منطقة أعالي النيل بالاقليم الجنوبي، وبعضها مناطق واعدة خاصة الأجزاء التي تغطيها شركة شيفرون. على كل حال، ونتيجة للحرب بين الحكومة والمقاتلين فى الجنوب أرغمت شيفرون على إنهاء أنشطتها التنقيبية في السودان.

مشروع ثان هو قناة جونقلى واجه نفس المصير. وقناة جونقلي التي يبلغ طولها ثلاثمائة كيلو متر وهى مشروع مشترك بين السودان ومصر يهدف إلى تحويل مجري النيل من منطقة السدود لتوفير مياه إضافية لمصر والسودان تقدر بأربعة مليار متر مكعب يتم تقسيمها بالتساوي بين البلدين كذلك يوفر المشروع لجنوب السودان المراعي والأراضي الزراعية فى مساحات لا تقل عن مشروع الجزيرة في الشمال. وبالرغم من بعض المشاكل البيئية غير الخطيرة سار المشروع للأمام، فتم التعاقد مع شركة فرنسية لتنفيذ عمليات الحفر. بعد إكمال الحفر فى مسافة تبلغ أكثر من نصف طول القناة تفجرت الأوضاع الأمنية وغادرت الشركة الفرنسية تاركة خلفها ما أنجزته ليصبح خراباً فلو أكتمل العمل في هذين المشروعين لحدث تحول عظيم في الأوضاع الإقتصادية للسودان.

طريق الخرطوم - بورتسودان:

أحد إنجازات ثورة مايو وهو إنجاز تختلف طبيعيته كلياً هو بناء طريق الخرطوم - بورتسودان. فبناء الطرق في السودان لم يكن من أولويات الحكم البريطاني. في الإقليم الجنوبي تمت المحافظة على الطرق الطويلة وصونها لكنها لم تسفلت. أحد الأهداف الأولى للمعونة الأمريكية والتى وافق عليها الرئيس عبود في عام ١٩٥٨، هو تطوير الطرق بالسودان. وليس هناك حاجة إلي تأكيد الأهمية الإجتماعية والإقتصادية للطرق. باستثناء المدن هناك عداء تجاه بناء الطرق فى السودان. والقضية لا تتعلق بالإمكانيات المالية فقط وإنما أساساً الكفاءة المعترف بها لنظام سكك حديد السودان والإعتماد الكبير للحكومة على مواردها المالية المستقرة الكبيرة نسبياً. هذه المصلحة هى طفلنا المدلل ويجب أن تعامل بعناية خاصة وتحمي من المنافسة. هناك تحيز واضح في تقييمنا لكفاءة السكك الحديدية التى خلقت نوعاً من الرضاء ومنعت معظم المسؤولين من رؤية شرور الإحتكار والفوائد العامة الإضافية للطرق.

خلال عملي كوزير للمالية في نظام الرئيس عبود جمعنى بالسفير الأمريكى بالخرطوم ذات مرة نقاش قصير مشوق، عندما سأل عن أولوياتنا فيما يختص بالطرق وخاصة الأولوية التى منحت لطرق الخرطوم - بورتسودان.

ذكرني أن بعثة المعونة الأمريكية أرسلت مهندسين سودانيين للولايات المتحدة ليتخصصوا في بناء الطرق ويقوموا بوضع خطة شاملة يكون طريق الخرطوم بورتسودان أكبر المشاريع الرئيسية بها. بعد ذلك الحديث شرحت مشكلتنا فقلت له: "ليس من المفيد إقتراح الخطط الشاملة التي لا تكون مصحوبة بخطة مالية. أخبرته بأننا حذرين تجاه أي عمل يمكن أن يؤثر في مصلحة السكك الحديدية عن طريق أي نوع من المنافسة يمكن تصوره، والذي نعرفه عن شبكة الطرق الطويلة في الولايات المتحدة أنها قتلت نشاط السكك الحديدية هناك". لذا نحن حذرون في تناول المشكلة، لكن عقليتنا أدهشت السفير الأمريكي الذي قال إنه سيتشاور مع موظفيه في بعثة المعونة الأمريكية، لم يتقدم الأمر شيئاً إلى الأمام.. وإستمر مد الخط الحديدي غرباً.. وكذلك إلى الجزء الغربي من الأقليم الجنوبي.

مشاريع الطرق التي مولت من المعونة الأمريكية كانت مصحوبة بشائعات ساذجة وسخيفة والمروجون الذين اختلقوها كانوا أكثر سذاجة غطت المعونة الأمريكية طريقاً مسفلتاً إلي مدينة ود مدني. ولسوء الحظ ومباشرة بعد إفتتاح الطريق وقعت فيه حوادث مميتة فسمي منذ ذلك الوقت بطريق الموت. كان طريقاً متقن البناء وما زال صالحاً للاستعمال. أحد طرق المعونة الأمريكية الطويلة الأخري هو الأكثر طولاً واتساعاً والذي يربط الخرطوم بحرى بمدينة الجيلي التى تقع على بعد خمسة وعشرين ميلاً شمال الخرطوم بحرّى، الطريق المتسع ذو الإتجاهين كان شيئاً غير مألوف لسكان هذه المنطقة الريفية. كانت هناك شائعات ساذجة بأن الطريق الأسفلتي المتسع بنى بواسطة الولايات المتحدة لتمكين طائراتها من الهبوط عندما يحين الوقت لغزو الخرطوم. وبالطبع هذا النوع من القصص والذي يمثل مساهمة الخرطوم فيما كان سائداً أثناء الحرب الباردة قوبل بالسخرية والنفي.

الطريق الذي يبلغ طوله ثمانمائة كيلومتر ويربط بين الخرطوم وبورتسودان هو مشروع تولاه برنامج المعونة الصينية وشركات من آلمانيا الغربية. يهدف الطريق إلى ربط عدة مناطق ومدن في الشرق بمنطقة الجزيرة وبالطبع مع العاصمة الخرطوم وهو يشتمل على كبرى كبير رئيسى يعبر النيل عند مدينة مدني وعدد من الكباري الصغيرة. رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد كانت له مساهمة أساسية وكريمة في تكلفة المشروع وهي من ثمار الجهود الشخصية التي بذلها الرئيس نميرى وكان ذلك أنموذجاً رائعاً. في زيارة قصيرة للولايات المتحدة إتضح أنه يجب بذل جهود ثابتة

لصيانة الطرق وربما لتنفيذ خطة التوسع، ولتحقيق أقصى فائدة إقتصادية يجب القيام باستثمارات كبيرة في الشاحنات والورش وغيرها.

كان من حسن الطالع أن بناء طريق الخرطوم بورتسودان جاء في وقت بدأ فيه تدهور السكك الحديدية في السودان، وربما يصبح هذا الطريق البديل العملي الموثوق به كوسيلة للنقل.

خط أنابيب (بورتسودان - الخرطوم)

والتنقيب عن الذهب في تلال البحر الأحمر:

من المناسب أن نذكر هنا مشروعين هما بناء خط الأنابيب الذي ينقل المواد البترولية إلى ثلاث من مدن الإستهلاك والتوزيع الرئيسية، والتنقيب عن الذهب في مناطق جبال البحر الأحمر. ومشروع التنقيب عن الذهب وجد تشجيعاً من الرئيس نميري وتولى أمر المشروع الجيولوجيون السودانيون في قسم الموارد المعدنية، أما النتائج الأولية فقد كانت واعدة جداً.

إقامة معرض الخرطوم الدولي:

وجه الرئيس نميري نائبه الأول اللواء الباقر أحمد بإقامة معرض دائم خلال فترة محددة. وبينما كانت المعارض بطبيعة الحال هي من مسئولية وزارة التجارة إلا أن اللواء الباقر طلب مني ضمان أنسياب التمويل بانتظام بشقيه الأجنبي والمحلي. قام الباقر وبصورة فردية تقريباً بالتخطيط لهذه المهمة بطريقة تشبه العمليات العسكرية. فأختار موقعاً مناسباً بمنطقة برى في ضواحي الخرطوم. وبصورة سريعة تعاقد مع مكتب استشارى بريطانى وأكمل تنفيذ العملية في الوقت المناسب. أقيم المعرض في أكثر المناطق روعة على ضفاف النيل الأزرق، وسائل الراحة للجهات التي تشارك في المعرض متوفرة وعملية، كما أنها تسمح بإجراء أي توسعات مستقبلاً. كانت هناك حاجة لمكان دائم يجتمع فيه المشاركون من الأجانب والسودانيين ليعرضوا منتجاتهم بانتظام. الفوائد التجارية التي تشجع علي إقامة مثل هذا المعرض كانت واضحة لانه في عالم اليوم الحديث أصبحت المعارض تمثل أماكن هامة للإتفاق على صفقات التصدير والإستيراد التجارية.

قرار الإستقالة:

على الصعيد الشخصي وجدت اللواء الباقر لطيفاً هادئاً ومتواضعاً يميل للصداقة وعندما قررت الإستقالة إتصلت به أولاً لينقل رغبتي إلي الرئيس. وكنت علي علم من

خلال خبرتي السابقة في عهد الرئيس عبود بأن مفهوم الأسباب الشخصية للاستقالات لا يجد قبولاً عند العسكريين. أخبرت اللواء الباقر بأن أسباب إستقالتي بسيطة وواضحة وهي إنني لم أعد قادراً علي القيام بواجباتي بطريقة تشعرني بالرضاء. وهو نفسه ربما استطاع أن يخمن أو ربما كان له تجارب لظروف مماثلة. طلبت منه أن يوضح رغبتي للرئيس نميري. حاول اللواء الباقر إثنائي عن ذلك لكن بقدر قليل من الحماس. بعد عدة أسابيع أخبرني بأنه أعطي الرسالة للرئيس وأن هناك حاجة للصبر ليكون الافتراق ملائماً وودياً. ضاعفت هذه الإجابة من إحباطي.

تعييني كوزير للمالية والإقتصاد والتجارة والتموين:

في عام ١٩٧٥ عينني الرئيس نميري وزيراً للمالية والاقتصاد. كما عينت في نفس الوقت وزيراً للتجارة والتموين لتقديم الإستشارة للرئيس حول بقاء الوزارة مستقلة أو نقل مسؤولياتها لوزارة الصناعة.

منحت أولوية لوزارة التجارة ومستقبلها. وخلال عملي في وزارة المالية كانت مسؤوليات وزارة التجارة أمراً مألوفاً بالنسبة لي وهي تتضمن تنظيم العمل التجاري، سياسات الإستيراد والتصدير باستثناء القطن، وضمان إنسياب السلع التموينية الضرورية للمواطنين، إصدار الرخص التجارية، والتي كانت تفرض من وقت لآخر عند حدوث صعوبات في ميزان المدفوعات، كان من النادر أن يكون صارماً. وكنت علي قناعة تامة بأن وزارة التجارة لها أهميتها. وبزيادة أهمية التجارة الخارجية في الإقتصاد القومي أصبحت الحكومة في حاجة إلي مؤسسة لمتابعة ما يحدث في مجال التجارة العالمية ومعرفة سياسات منظمات التجارة الدولية. وكان واضحاً أن طلب الرئيس نميري جاء بعد إصرار من وزارة الصناعة والتي كان تفسيرها يركز علي أن التنمية الصناعية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال جهد مشترك بين الوزارتين. كان ذلك يعني بالنسبة لي بناء إمبراطوريات. ورغم أن التنسيق حيوي وهام، إلا أن لكل وزارة وظائفها الخاصة بها.

تلقي الرئيس نميري علماً بهذه الفكرة وأعلن عن قبوله لها، إلا أنه طلب مني الإستمرار لفترة في تحمل مسؤوليات الوزارتين المالية والتجارة.

لم يكن هناك وكيل لوزارة التجارة عندما باشرت عملي بها فطلبت من السيد هارون العوض ملء هذا الموقع. لم يكن لي به سابق معرفة لكنه عرف بأنه موظف خدمة مدنية قدير أبعد بصورة جائرة من الوزارة إلي إحدي الهيئات التجارية الحكومية. وتعييني للسيد هارون العوض إتضح فيما بعد أنه من أفضل الإختيارات التي قمت بها طيلة فترة خدمتي.

كان علينا البقاء بعد ساعات العمل الرسمي بانتظام لاستعراض العمل اليومي ومشاكل الوزارة والسياسات العامة. وجدت السيد هارون رجلاً متقد الذهن أميناً ومحباً للعمل واسع الإطلاع وله إلمام كبير بمشاكل التجارة وتوجهاتها فى السودان وعلي مستوى العالم.

وأذكر هنا مثالاً لقدرته ومرونته فبعد التوسع في إنتاج الفاكهة في السودان على المستوي التجارى وزيادة ثقة المنتجين والمصدرين في نوعية منتجاتهم كانت لديهم الرغبة في دخول الأسواق العربية القريبة فاقترحوا تصدير منتجاتهم مقابل استيراد سلع معينة على أساس المقايضة، وإعتبرتها خطوة إرتدادية والسيد هارون نفسه كان ضد المقايضة لكنه تقدم بمشروع محدد كان يتمثل فى القيام بتبادل نسبة معينة من المنتج علي أساس المقايضة بينما يتم بيع الكميات الأخرى نقداً حتى يتمكن المصدرون من تقوية مواقعهم في الأسواق الخارجية. كنت متردداً لكن بعد إصرار السيد هارون قمت بإجازة المشروع. بعد مرور مواسم قليلة أوقف العمل بنظام المقايضة وتواصل تصدير الأنواع المختلفة من الفاكهة على أساس دفع قيمة الصادرات نقداً.

وربما تبدو هذه القصة بسيطة إلا أننى أسرعت في روايتها لأنه وحسب ما أعلم وصلت عائدات نشاط تصدير الفاكهة الآن إلي ما يعادل ما بين أربعين إلى خمسين مليون دولار سنوياً.

هناك عدد من الإقتصاديين الشباب القديرين قابعون بالمكاتب فى وزارة التجارة عرفت بينهم فاروق المقبول ووجدته ذا قدره فائقه فى تقديم المساعدة خاصة في مناقشة مقترحات تقديم القروض بالعملات الأجنبية للسودان والتى تقدم بواسطة بعض الشخصيات التى تزور السودان.. كانت هذه الظاهرة تعكس وجود وفرة في أرصدة العملات الصعبة للدول النفطية في البنوك الأوروبية والأمريكية خلال السبعينيات.

وأصبح السيد هارون لاحقاً وزيراً للتجارة، أما مساعده السيد فاروق فبعد قضاء فترة في وزارة المالية والإقتصاد صعد محافظاً لبنك السودان.

العودة إلى وزارة المالية والإقتصاد:

تغيرت الأحوال في وزارة المالية والإقتصاد على أيام مايو. المبني المهيب كان لا يزال هناك لكن الزمن تغير، كانت البيئة العامة للوزارة حبلي بالشكوك والمخاوف من ... ييرات والمفاجآت، إن موظف خدمة مدنية مستقر يشعر بالأمن يعتبر ركيزة لاغني للحكومة عنها. عرف موظفو الخدمة بولائهم لوزرائهم ولسياسات مجلس الوزراء وعرفوا أيضاً بمقدرتهم على تنفيذ العمل ببراعة. المخاوف التى كان يعيشها الموظفون

من التعرض للفصل أو التطهير الذي كان موجهها ضد عناصر الوزراء المعتادة لتحقق بهم في مناخ غير مستقر وغير صحي. يشترط الدستور آن الرئيس هو مصدر كل السلطات والصلاحيات. الوزراء لديهم سلطات مرتبكة داخل وزاراتهم وهى حقيقة يلم بها جيداً القياديون من موظفي الخدمة المدنية. ومعظم الوزراء بعد أن جردوا من سلطاتهم علي مستوى القمة فضلوا حرمان موظفيهم القياديين من مسؤولياتهم في تقديم الإستشارة السليمة. مجموعة الوزراء المؤهلين لم تكن فريقاً متماسكاً. كانت أنظارهم معلقة بالرئاسة كل منهم يبحث عن قرار يملي عليه أو إجازة الموضوع مفضلين ذلك على طلب التوجيهات العامة. ونادراً ما كنت أرى أحداً مصحوباً بوكيل وزارته لحضور إجتماع هام. وهنا يجب الإقرار بحقيقة وهى أن الدكتور بشير عبادى وهو أستاذ جامعى في الهندسة وكان وزيراً للمواصلات كان يصطحب معه وبصورة منتظمة القياديين من موظفى وزارته خلال الإجتماعات الهامة.

الإنجازات البارزة فى المجال الزراعى:

تواصلت التنمية خلال أيام ثورة مايو بصورة نشطة في مجالات معينة، وإثنان من الإنجازات البارزة هى: الهيئة العربية للانماء والإستثمار الزراعى ومشروع سكر كنانة بمنطقة النيل الأبيض.

لسنوات عديدة كان السودانيون يؤكدون أن الموارد المادية المتاحة بالبلاد لو توفرت لها موارد التمويل الضرورى والمهارات الإدارية المطلوبة.. سوف يصبح السودان مخزناً وسلة غذاء للعالم العربى. وعبر السنوات استطاع السودانيون الذين يعملون بدول الخليج العربي خلق سمعة طيبة واكتسبوا إحترام الجميع كقاعدة لها أهميتها. فهناك الأساتذة الجامعيون والمهندسون والأطباء والمحاسبون والعمال وغيرهم، وجميعهم إشتهروا بالوقار والقدرة والأمانة والأخلاص وعدم التدخل في الشؤون السياسية للدولة المضيفة. والعديد من السودانيين يدرسون اللغة العربية والتربية الإسلامية. خلال زياراته لهذه الدول العربية إستطاع الرئيس نميري توطيد صلات قوية مبنية على المصالح المشتركة. والعديد من رؤساء هذه الدول قاموا بزيارات ناجحة للسودان رداً على زيارات الرئيس. سلفي القدير ابراهيم منعم منصور والذى كان يحظى بالمساعدة من الراحل الدكتور خليل عثمان. لم يكونا مختلفين كثيراً في جهودهما لبناء وتوسيع التعاون الإقتصادي بين السودان والدول العربية. كانت إستجابة العرب عظيمة. كُلّف الصندوق العربى للتنمية الإجتماعية والإقتصادية ومقره الكويت بعمل دراسة لتكوين الهيئة العربية

للإستثمار والإنماء الزراعي بهدف تنمية الزراعة في السودان مع وضع هدف محدد هو تنمية السودان ليصبح سلة غذاء العالم العربي. أخيراً كونت الهيئة بعضوية كل الدول العربية وكان الكويت والسعودية ودولة الإمارات مساهمين رئيسيين في رأس مال الهيئة.

في غضون ذلك كان مشروع سكر كنانة في مراحلة الأخيرة، بنيت القاعدة التعاونية عن طريق الدولار المستقطب من الدول العربية. وكخطوة تمهيدية أستخدمت مهارات إدارية أجنبية، على الأرض السودانية. تولت أمر الدراسة شركة استشارية شهيرة في مجال صناعة السكر مقرها في هاواي.

أصبح مشروع سكر كنانة من أكبر مشاريع السكر في العالم تقريباً. شيد لإنتاج السكر النقي بكميات تقدر بثلاثمائة ألف طن سنوياً. شركة Lonrho بلندن وهى العنصر الوحيد غير العربي في المشروع كانت شديدة النشاط خلال المرحلة المبكرة للمشروع. وقصة كنانة الزاخرة بالأعمال البطولية هى قصة طويلة، ويكفى هنا ذكر حقيقة هامة وهي أن كل التقديرات المتعلقة بالجودة والإنتاجية وضح أن قدرة المشروع قد فاقتها. ومشروع كنانة يدار الآن بواسطة مجلس مستقل تمثل فيه كل الدول العربية المشاركة، إدارة هذا المشروع الضخم شغل كل مناصبها سودانيون تقريباً والسيد عثمان النذير هو حالياً المدير العام للمشروع وظهر التأثير الإيجابى لجهوده بدرجة كبيرة على النجاح المتواصل للمشروع. ومشروع سكر كنانة هو الآن تحفة سودانية وأنموذج رائع يعرض على الجميع، ويبدو أن أيام مشروع الجزيرة أصبحت ماضٍ بعيد.

خلافاً لذلك، فالهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعى ومن وجهة نظر السودان لا تزال تتقدم ببطء، برغم رأس مالها المبدئى الكبير والمساندة المالية من الدول الرئيسية والآمال العريضة التى وضعت عليها. وهنا ليس بأمكانى تقويم أسباب هذا البطء بالدقة المطلوبة. في البداية عين خبير عراقى يتمتع بقدرة عالية لملء الموقع الإدارى الرئيسى، لكن بطريقة ما تمكن أستاذ جامعي مصرى كان قد تعرض لهجوم معلن من نميرى من الوصول إلى هذا الموقع، ولم تكن تلك بادرة حميدة. علاوة على ذلك كان العديد من الدول العربية والتى تحسد الخرطوم على نيلها الشرف بأعتبارها مقراً للهيئة تعمل جاهدة للحصول على نصيبها من فوائد المشروع.

بعد استسلامها للضغوط التى كانت تطالب بتوزيع أعمالها على الدول العربية الأخرى ظلت الهيئة بعيدة كل البعد عن نوايا وأحلام أعضائها المؤسسين. ويجب علينا أن ننقل أسمى آيات الشكر والثناء لأصحاب السعادة عبدالرحمن سالم العتيقى من

الكويت ومحمد آبا الخيل من السعودية، فبصيرتهما كانت حاضرة لمساعدة السودانيين في تنمية بلادهم، ويقف المشروعان المذكوران كدليل تاريخي على ذلك.

سوف يكون من الأهمية هنا أن نتذكر أن العديد من خبراء البنك الدولي الذين زاروا السودان عبروا عن إعتراضهم على مشروع سكر كنانة وكانوا يعتبرونه مشروعاً ضخماً، ويعتقدون أن تنمية صناعة السكر في السودان يجب أن تركز على إنشاء المصانع التي لا تزيد طاقتها الإنتاجية عن مائة ألف طن في العام. ولن يتمكنوا من إدراك الأسلوب المختلف الذي وضع من خلاله التصور الخاص بالمشروع وتم تنفيذه، وهو أسلوب يختلف تماماً عن الطرق التي أعتدنا التعامل بها مع البنك الدولي.

الحماس للتنمية يتحول إلى إهتياج عاطفي:

في منتصف سبعينيات القرن العشرين كان هناك أزدهار إقتصادي في دول العالم الغربي فتجمعت رؤوس أموال ضخمة في البنوك الأوروبية والأمريكية. حظر شحن النفط الذي أعلنت عنه دول الخليج العربي أثناء الحرب العربية الإسرائيلية في عام ١٩٧٣، تسبب في زيادة الأسعار. الموارد المالية الفائضة والتي تراكمت لدي الدول العربية النفطية وجدت طريقها كالمعتاد للبنوك الأوروبية والأمريكية لذا كان على تلك البنوك أن تبحث عن طرق ووسائل لإستخدام رؤوس أموالها الفائضة، كانت دول العالم الثالث في حاجة مستمرة لرؤوس الأموال في مجالي الإستثمار والإستهلاك لذا فهي كانت متأهبة لتوفير منفذ لما سمي "بإعادة تدوير دولارات البترول: Recycling of Petrodollars

هنا لا يمكن استثناء السودان. كانت هناك ثقة مفرطة خاصة بعد نجاح إكمال بعض مشاريع التنمية، أصبحت القيادة قلقة في سعيها المحموم بحثاً عن الموارد المالية. الهدف الرئيسي هو إدخال الصناعة على نطاق واسع، خاصة صناعات السكر والنسيج. رئاسة الجمهورية منحت العديد من المسؤولين تفويضاً قانونياً لتمكينهم من التفاوض بشأن القروض والتزامات القروض للاغراض العامة أو للمشاريع المحددة في ذات الوقت تدفق على الساحة المالية السودانية زوار البلاد من ممثلي البنوك الأجنبية، الوسطاء المضاربون الأجانب والذين كنت أصفهم بالغزاة تقدموا بعروض تتمثل في تقديم قروض عامة للحكومة تزيد في بعض الحالات عن عشرة ملايين دولار. لكني رفضت عروضهم بثبات، ليس فقط بسبب التزاماتها الباهظة، بل أيضاً بسبب عدم إمكانية معرفة هوية هؤلاء الوسطاء والجهات التي يفاوضون لصالحها. من ملامح تلك الأيام كذلك ما كان يسمي 'Turn-Key Projects' "مشاريع تسليم المفتاح" حيث يقوم المستفيد من

القرض فقط بتحديد طاقة المشروع المطلوب وتقوم الجهة الإستشارية التي تكون على علاقة بالأطراف الأخرى بفحص المكونات الأخرى وتحديد مقدار القرض الذي يحتاج إليه المشروع. وبمجرد تسوية الأمور في الجانب المالي تقوم الشركات التي توفر المعدات بإنشاء المصنع تحت إشراف الجهة الإستشارية. وفي حالة مصنع سكر سنار مثلاً لم تعمل غلايات المصنع عند إفتتاحه بواسطة الرئيس وهي من الأجزاء الهامة بالمصنع. وحالة أخرى هي مصنع قدو للنسيج ظلت الأجهزة حتى يومنا هذا (وأعني بذلك وقت كتابتي لهذه المذكرات) داخل حاويات بالموقع المقترح وهي منطقة جوار مدينة شندي بشمال البلاد.

أقيمت العديد من مصانع السكر والنسيج على أساس طريقة "Turn-Key" الطريقة القياسية لعمل دراسات الجدوى المفصلة فيما يختص بالمشاريع الزراعية والتي تدرس بدقة الأوجه الزراعية والهندسية والإجتماعية للمشروع لم تكن تتبع في إقامة تلك المشاريع. فعدد المشاريع أصبح أكثر أهمية من الكفاءة والمواصفات القياسية هناك اعتماد متزايد على ما يمكن أن نطلق عليه بسخرية "التخمين الإلهامي". إضافة للمصالح الذاتية للجهات المولة وتلك التي تقوم بتوفير معدات المشاريع.

ينصح الخبراء في مجال إنتاج السكر دائماً بأن يتم الإنتاج في الموقع أي في مكان إنتاج المواد الخام. وبالنسبة لنجاح مصانع النسيج فهو يعتمد على التقديرات الأولية المدروسة بعناية لآفاق التسويق واحتمالاته المتوقعة سواء للتصدير أو للأسواق المحلية.

وكانت من سوء الطالع أن الطرق التقليدية التي أتبعت في إنشاء مصنع سكر كنانة لم يراعى إتباعها عند إقامة مشارع الغزل والنسيج.

كانت البنوك الأجنبية تركز علي بنك السودان فانهالت عليه الإقتراحات بتقديم قروض قصيرة ومتوسطة الأجل وبصفة خاصة لاغراض الإستهلاك. البنك المركزي كان يشعر بوضوح بوجود شح شديد في العملات الأجنبية وكان عليه أخيراً أن يتعامل مع أكثر من مائة بنك تجاري على مستوي العالم الغربي. ومقارنة بوضع بنك السودان خلال الستينات عندما كنت محافظاً له كان البنك يتعامل فقط مع ستة أو سبعة من البنوك العالمية الشهيرة. عندما حان وقت تصفية تلك القروض وجد بنك السودان نفسه لا يملك تسجيلاً موثوقاً به لمديونيته وكان عليه أن يستأجر جهات إستشارية أجنبية لتقوم له بعملية معرفة دائنيه والمبالغ التي يستحقونها.

إستمر عدم استقرار الأوضاع بشكل مزعج. وواصلت البنوك الأجنبية تقاعسها في تقديم الإغراءات واستعمال الضغوط لحل المشاكل الخاصة بها. وبقينا نحن على نفس الحال نفتقر لليقظة وتسرع في تقبل ما يشبع احتياجاتنا غير المدروسة ومتطلباتنا الإستهلاكية المفرطة.

وبالطبع هذا السيناريو تكرر وبكل تفاصيله في العديد من دول العالم الثالث وهو ما تثبته مديونياتها الحالية.

ولخلق معرفة واسعة بالموقف المتردى لموارد العملاَت الأجنبية طلبت من السيد إبراهيم تمر محافظ بنك السودان آنذاك أن يعد تقارير شهرية عن وضع الإحتياطي الأجنبي بالبلاد. وكنت بوصفى وزيراً للمالية أطلع عليها الرئيس نميرى. بعد إطلاعه على تقرير أو تقريرين إتصل الرئيس بى هاتفياً وقال: "أخبر محافظك بأن يوقف إرسال هذه التقارير، فمثل هذه التقارير لن تخيفنى ولن تثنيني".

والواقع أنه ما كان فى الإمكان إثناؤه عما كان يفعل وعلاقاته مع بعض الدول العربية كانت ممتازة للغاية والمنح السخية كانت تتدفق على طريق الخرطوم بورتسودان فمن الشيخ زايد وصلت منحة تبلغ مائة مليون دولار ومن المملكة العربية السعودية ثلاثمائة مليون دولار وما لم يدركه الرئيس هو أن الصديق السخى هو أيضاً تكون له إعتباراته وحدوده الخاصة به.

نحن في دول العالم الثالث نتعرض عادة للإتهام بأننا نلقي اللوم على الآخرين في مشاكلنا التى صنعناها بأيدينا. في العديد من الحالات كانت هناك بعض المحاولات لتوزيع اللوم بصورة سليمة وربما الإعتراف بنصيب فيه وذلك في بعض المشاريع المشتركة فالأمم الفقيرة لا تستطيع تحديد خياراتها باتزان!

العلاقات مع صندوق النقد الدولي (IMF):

كنت عادة أتساءل خلال تلك الأيام المضطربة: أين صندوق النقد الدولى وما هو الدور الذى يلعبه؟ موظفوه كانوا دائماً يصلون بعد وقوع الأحداث، وليس من السهولة رؤيتهم في أي مكان عندما تتعرض دول العالم الثالث للأوضاع الجائرة والمواجهات غير المتكافئة.

خلال زياراتي لبعض الدول العربية للتفاوض حول المساعدات المالية كان المضيفون عادة يخبروننى بأن صندوق النقد الدولي نصحهم بعدم التجاوب مع مطالبنا، وذلك لأن المساعدات سوف تشجعنا على الإستمرار في حماقاتنا المالية فنظل بعيدين عن تبنى السياسات السليمه. وبدلاً من توجيه الجهات المانحة بوضع الشروط اللازمة للأولويات

لها مقترحات تفاقم وتزيد تعقيدات الوضع. المانحون العرب يتحدثون عن منح وقروض ميسرة ويمسكون عن فرض أي شروط مهما كانت خفيفة وذلك خوفاً من أن يصطدم ذلك بسياساتهم المقدسة والهادفة إلي عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للأقطار الأخرى.

خلال إحدى زياراتي إلى واشنطن إلتقيت بالدكتور شعلان مدير القسم الأفريقى بالصندوق في ذلك الوقت ومساعديه. كنت مصحوباً بالسيد أمين سيد أحمد من وزارة المالية، وكان وقوع مواجهة خفيفة برغم انها ذات أهداف أمراً يتعذر تفاديه، وبالطبع لم آزعم أن سياساتنا المالية فعالة وراسخة بل كانت وجهة نظرى أن سياسات صندوق النقد الدولي أحادية الجانب فمسؤولية الصندوق هى تقديم المشورة لأعضائه من الدول الصناعية والنامية فيما يختص بالسياسات والأوضاع المالية خاصة فى التعاملات المشتركة. إدارة الصندوق كان يجب أن تكون على إدراك كامل بمأزق البنوك الأوروبية والأمريكية والذي يتمثل في ضرورة القيام بإعادة تدوير 'Recycling' فوائض رؤوس الأموال النفطية وأن يكون بنفس القدر على ادراك بأن احد المنافذ الرئيسية وربما المنفذ الوحيد هو دول العالم الثالث. القسم الأفريقى بالصندوق كان يعرف جيداً الجهود المبذولة في مجال التنمية بالسودان والصعوبات التى كانت تواجهها. البنوك الأجنبية كانت متلهفة لإعادة دورة رؤوس الأموال الفائضة وتريد التخلص من تبعات رؤوس الأموال الضخمة غير المستخدمة لذا لم تتصرف كشريك مالي مسؤول، والصندوق كان واعياً بحقيقة أن بلداً مثل السودان عندما يكون في ضيق مالى لا تكون خياراته متعددة. كانت النتيجة حدوث غزو بواسطة البنوك الأجنبية، وتحولت رؤوس الأموال الفائضة المتراكمة إلى دول العالم الثالث في شكل قروض. هكذا إرتفعت المديونية إلى مستويات تجعل الوفاء بالتزاماتها مستحيلاً، وكان لا بد من قيام الصندوق بإعادة جدولة هذه الديون.

المواجهة لم تكن متكافئة، بحثنا عن صندوق النقد الدولى فلم نعثر عليه. علاوة علي ذلك، عندما قام السودان بمحاولات من خلال التعاون مع بعض الدول الصديقة ليخفف عن نفسه، كان صندوق النقد الدولى وحسب ما قيل يقف في طريقه. المدير ومساعدوه كانوا يستمعون في صمت ويتحدثون قليلاً، لكنهم بكل وضوح كانوا مصممين على الإستمرار في سياساتهم.

فيما بعد وفي نفس العام ذهبت لحضور إجتماع يتعلق بإعادة جدولة ديون السودان المعلقة في باريس. المديونية قفزت إلى إثني عشر بليون دولار، كانت الصعوبات في

إجتماع شاركت فيه الدول المانحة وممثلون للبنوك ذات الصلة بالموضوع. ألقيت كلمة قصيرة واختتمت قائلاً "نحتاج لإثنين ليكون هناك دين هالك". أثارت كلمتي هجوماً واسعاً، ووصفني بعضهم بأنني وزير من إحدى دول العالم الثالث لا يقر بالجميل. استمرت مشكلة ديون العالم الثالث المجمدة إلى يومنا هذا لتصبح موضوعاً مشتعلاً على الساحة المالية العالمية.

أصبحت مستشاراً إقتصادياً لرئيس الوزراء:

لأسباب لا أعرفها حتي اليوم قام الرئيس نميري بتعيين كل من السيد الرشيد الطاهر رئيساً للوزراء والسيد منصور خالد مساعداً لرئيس الجمهورية. لكن هذه التعيينات خلقت في ذهني إنطباعاً قوياً لأنها كانت تشير إلى حدوث تغيير في توجه الرئاسة وأسلوبها. وكان من الواضح أن الأثنين السيد الرشيد والسيد منصور تعاونا في تشكيل مجلس الوزراء الجديد وملء المناصب الهامة الأخرى، وهو ما عرف فيما بعد بانقلاب الرشيد ومنصور قصير الأجل، على الرغم من وجود قناعة بأن الرئيس نميري هو الذي خطط لكل ذلك.

وبالطبع كان هناك تعديل وزاري، وعينت مستشاراً إقتصادياً لرئيس الوزراء.

كنت علي معرفة جيدة بالسيد الرشيد الطاهر، وعدد قليل كان يعلم أننا تجمعنا صلة قرابة. فهو سياسي قدير ومهذب إلى درجة تجعله واضح الخجل. عندما دخلت إلي مكتبه لتهنئته، طلب منى أن أعبر بوضوح عن ردود فعلي تجاه التغييرات، أخبرت رئيس الوزراء بأن مستشاره الإقتصادي هو وزير المالية. وخلق منصب لمستشار إقتصادي يمكن أن يحل مشاكل التعديل الوزارى لكننى أتخيل بوضوح حدوث نزاعات مع وزارة المالية وهو كرئيس للوزراء سوف يعاني أكثر بسبب ذلك. حسب تقويمي للوضع بصورة عامة توقعت أن تكون الأوضاع الناتجة عن عملية إعادة الترتيب أوضاعاً قصيرة الأجل. لم تكن معرفتي جيدة بالتيارات الخفية المتواصلة داخل النظام وبالطبع لم أكن مشاركاً فيها. لم يكن لدي الوقت الكافي كوزير للمالية لأطلع على مثل هذه الأشياء، ولا أملك الصفات الشخصية أو المزاج والميول الطبيعية لمتابعتها. على الصعيد الشخصي، أخبرت السيد الرشيد بأنني كنت مصمماً علي الإستقالة وأننى أعلمت الرئيس بذلك بواسطة نائبه اللواء الباقر قبل فترة طويلة. لكن إحترامي للسيد الرشيد وحرصي على نجاحه جعلني أتراجع عن الإصرار على الإستقالة فكان علي الإنتظار لحين عودة الرئيس نميري إلى مكتبه لأسلمه إستقالتي.



(١) د. عبد المنعم القيسوني نائب رئيس الجمهورية ووزير المالية والإقتصاد المصري - (٢) مامون بحيري - (٣) د. حامد السائح. في إحدى الزيارات للقاهرة.

لم يكن لقائي بالسيد الرشيد [illegible]
إبتسم رئيس الوزراء السيد الرشيد إبتسامة عريضة فهو من نواح عديدة رجل عظيم.

بعد مرور أشهر قليلة عاد الرئيس نميرى ليشغل مكتبه القديم. قمت بتسليم إستقالتي فتم قبولها من غير ما إبطاء.

مشروع العقارات الكويتي:

يشار عادة للعلاقات الممتازة التي أقامها الرئيس نميري مع الدول العربية. وتذكر بكل العرفان المنح السخية التى قدمتها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات.

كان التعاون الإقتصادي مع دولة الكويت يقوم علي أساس تنفيذ مشاريع محددة، وذكرنا سابقاً مصنع سكر كنانة والهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعى ومشروع فندق هيلتون بالخرطوم، كانت دولة الكويت قد تولت أيضاً عدداً من المشاريع التى تختص بالخدمات الإجتماعية بجنوب البلاد وقامت بتنفيذها منحة للسودان. ولن تكتمل القائمة إلا بسطور قليلة عن المشاريع العقارية الكويتية بالخرطوم.

أقامت دولة الكويت شركة متخصصة للتنمية العقارية في الدول العربية. أجريت مباحثات في الخرطوم مع المدير العام للشركة، والتفاوض مع الكويتيين الذين يزورون البلاد دائماً يكون عملياً وفعالاً تقوده بثبات رغبة قوية وسخية في الإستثمار فى الدول العربية.

العناصر الرئيسية للإتفاقية يمكن ايجازها فيما يلي:

١ - تتعهد حكومة السودان ببيع موقع حديقة الحيوان القديمة بالخرطوم للشركة وهي قطعة أرض محاذية لفندق السودان.

علي الحكومة أيضاً بيع قطعة واسعة من الأرض بها مشتل زراعي تطل علي النيل الأبيض جنوب فندق هيلتون وبالقرب من نقطة التقاء النيلين وقريبة أيضاً لحديقة الحيوان القديمة والموقعان من مواقع الدرجة الأولي، والمنطقة تعد من أفضل مناطق الخرطوم.

٢ - السعر الذي يجب أن تدفعه الشركة للحكومة هو خمسون جنيها سودانياً للمتر المربع.

٣ - تتعهد الشركة بتطوير الفنادق ومبانى الشركات والمكاتب التجارية وربما المبانى السكنية.

٤ - الإحتياجات الضخمة من مواد البناء تقوم باستيرادها الشركة لتشييد المبانى حسب الخطة. لا تمنح إي امتيازات للشركة وعلى الشركة دفع كل الرسوم والجمارك المفروضة علي الواردات.

٥ - إضافة إلي ذلك إتفق على وجوب إتصال الشركة بالحكومة كخيار أول في حالة رغبتها في بيع ممتلكاتها.. وأن يكون سعر البيع للحكومة هو نفس السعر الذى دفع للحكومة عند الشراء.

سلم المشروع لمجلس الوزراء في صيغته المذكورة فدار نقاش ساخن حول السعر المتدنى للمتر المربع (خمسون جنيهاً) عبر العديد من الأعضاء عن رأيهم فأشاروا إلي أن هذا السعر متدن، وضحت للمجلس أن المشروع بأكمله عبارة عن صفقة تجارية متكاملة، وأن هذا الحجم من الإستثمارات ليس في متناول اليد.كما أن تطوير مدينة الخرطوم في حاجة للمبانى التجارية والسكنية ومبانى الفنادق التى سوف ينفذها المشروع. والسعر الذي حدد لبيع الأرض ليس ضئيلاً علي أية حال وهو يتوافق مع تقديرات السوق. أخيراً أجاز مجلس الوزراء المشروع.

بعد أيام قليلة كانت هناك أحاديث بأن وزير شؤون الرئاسة وهو صديق مؤتمن للرئيس يبدو متحفظاً وكتوماً وقلما يدلى بتصريحات عامة.. كان يتحدث بوضوح عن السعر المتخفض للأرض وعن مقدرته في الحصول على أسعار أعلي والكلمات النادرة التي كان ينطق بها دكتور بهاء تعتبر إشارة إلى ما تفكر فيه الرئاسة.

خلال مرافقتى للرئيس فى زيارة رئاسية للولايات المتحدة. علمت أن إتفاقية الكويت قد تمت مناقشتها في مجلس الشعب وأنها قد رفضت.. كان السعر المنخفض للأرض هو السبب الرئيسى فى رفضها.. لكن الطريقة التى وصلت بها الإتفاقية إلى مجلس الشعب لم تكن واضحة.. وربما لعب رئيس الوزراء دوراً فى تسليمها للمجلس.

لم أهتم كثيراً بما حدث فالأمر بالنسبة لي كان يعني مزيداً من خيبة الأمل في عملى بوزارة المالية.

خلال الزيارة الرئاسية الطويلة للولايات المتحدة كنت في حيرة شديدة حول الأسباب التى دعت إلى اختيارى كأحد الوزراء المرافقين للرئيس.. فالميزانية السنوية التى قمت بإعدادها أمام مجلس الشعب. وبالرغم من وجود اثنين من وزراء الدولة بالوزارة كان على كوزير رئيسي أن أقف على اجازة الميزانية. أجيزت الميزانية في غيابى رغم أن ذلك كان مصحوباً ببعض الصعوبات. اثناء الرحلة الرئاسية طلب منى حضور إجتماع للرئيس نميرى مع المدير العام لصندوق النقد الدولي.. كان مدير الصندوق يجد مساندة من مدير القسم الأفريقى فى شكواه من عدم تعاون وزارة المالية بالسودان مع الصندوق.. وباختصار كانوا يناشدون الرئيس قبول الوصفة الشهيرة للصندوق. كانت

هناك محادثات قد دارت بالخرطوم بيني ومدير القسم الأفريقى.. وهى فى الواقع جلسات نقاش عديدة.. وكنا كثيراً ما نختلف في الرأي.. لكن تلك المحادثات لم تتعرض للانهيار علي كل حال. قال الرئيس نميرى بلباقة وعلى نحو مطابق للحقيقة انه لم يتم اخطاره باى معلومات عن الموضوع.

كانت هذه تجارب يمكن تسميتها بلطف فى التعبير بالتيارات الخفية لثورة مايو، بالإضافة إلى تجارب عديدة أخرى قبلها وبعدها.. وبصراحة أكثر يمكن القول بأن الأمر كله كان مكايدات سياسية. عندما التقيت بصديقي القديم المحامى أحمد سليمان وهو سياسى متمرس وقدير ولاذع قال وهو يمازح إننى خلال سنوات ثورة مايو كنت "كالأطرش فى الزفة" كان يشير للتيارات الخفية وهو إما أنه استطاع تخمين ما يدور في الأروقة السرية للنظام أو كان علي علم بها. ابتسمت وقلت له "دنت النهاية!!".

إعدام القائد والمفكر الإسلامي محمود محمد طه:

كنت ضمن العديد من الناس الذين تحركت مشاعرهم وروعوا بالطريقة التى تمت بها محاكمة وإعدام القائد الإسلامى محمود محمد طه. وعلى الرغم من أننى لم التق به كنت عادة أسمع عن أفكاره وقرأت له كتاباً أو كتابين. كان لا يظهر كثيراً فى الأماكن العامة وأظن أنه كان معروفاً فقط لابناء جيله وأتباعه. وكنت أحياناً أشاهدهم يوزعون كتيباته في الطرق والميادين أو يخاطبون مجموعات قليلة من الناس. لم أقرأ في كتبه شيئاً يثير السخط من وجهة نظر إسلامية ولم تكن توحى إلي إثارة الفتن أو التحريض ضد الحكومة. وأفكاره قد تبدو غريبة ومتضاربة مع توجهات الجماعات والطوائف الدينية الأخرى. لكن حسب رؤيتى للأمر لم يكن فى أفكاره ما يدعو لأتهامه بالردة والحكم عليه بالإعدام.

كان معروفاً لدى الجميع أن المحكمة التى نظرت في الإتهام الموجه ضد الأستاذ محمود محمد طه، كانت مؤلفة من قضاة ينتمون إلي جماعات إسلامية مختلفة. جماعات كانت تجهر بعدائها لأفكار وتعاليم الأستاذ محمود. عندما واجه الإتهامات أمام المحكمة رفض الدفاع عن نفسه ولم يكن له محام ليتولي الدفاع عنه، وحسب تحليل بعض القضاة الموثوق بهم لاحداث تلك المحاكمة، قضاة لم يشاركوا في محاكمته ولا يؤيدون أفكاره، كانت اجراءات المحكمة مثيرة للسخرية من القضاء.

أخيراً، قررت المحكمة بالإجماع أنه مرتد وحسب ما تنص عليه الشريعة الإسلامية يجب إعدامه. وحسب آراء العديد من الإسلاميين هناك التباس فى التفسير الإسلامى

لطات إجازة ورفض وتغيير حكم المحكمة، كان بإمكانه إطلاق سراح المرشد الإسلامي
أعتبار كبر السن أو إصدار قرار بإعتقاله تحفظياً في منزله، لكن كان من سوء الطالع
نه وافق على قرار المحكمة.

الأستاذ محمود محمد محمد طه، وهو مهندس حسب تعليمه ومهنته وشيخ يبلغ من العمر ستة وسبعين عاماً تم إعدامه في ظل ترتيبات أمنية مكثفة غير عادية، وكانت هناك حاديث بأن جثمانه حمل بواسطة طائرة إلي مكان قصي ليتم دفنه دون علم أسرته.

وكرجل شارك في مجلس الشعب وحكومات مايو أعتبر عملية المحاكمة والإعدام عملية يستحيل الدفاع عنها من وجهة نظر الشريعة أو حتي أي قانون علماني، ولم يكن هذا العمل أي مبررات تقرها الفطرة السليمة المألوفة.

إعتبر كثير من السودانيين، داخل وخارج البلاد، هذه الحادثة نقطة سوداء في تاريخ السودان.

إمام الرئيس نميري:

في عام ١٩٨٣ قرر الرئيس نميري تحويل شمال السودان إلى "مجتمع إسلامي حقيقي وكامل" فأعلن عن قوانين عرفت فيما بعد بقوانين سبتمبر الإسلامية. أغلقت البارات وحظر استيراد المشروبات الكحولية، وتم التخلص من مخزون كبير في النيل، منعت العاب القمار في الأندية الخاصة، فرضت عقوبات الحدود علي المدانين بالسرقة والإختلاس من المال العام. وقبيل إدخال العمل بقوانين الشريعة الإسلامية أصبحت الميول الإسلامية للرئيس نميري واضحة، فرض على وزرائه وكل مساعديه ما سمي بالسلوك الإسلامي القويم وتتمثل عناصره في تحريم الخمر والميسر وغيرها.

يعتبر السودانيون أنفسهم وبالفطرة أمة ذات ورع وتقوى وممارسة إسلامية فاضلة. لديهم اعتقاد راسخ بأنهم أمة سامقة تتفوق على غيرها في العالم الإسلامي بانتشار القيم الإسلامية الرفيعة والنبيلة المتمثلة في الحنو والشفقة والتسامح وإحترام حقوق الإنسان. لم يعترض أحد على حق الدولة في فرض تعاليم الشريعة، لكن غالبية السودانيين وزعماء الطوائف الدينية الرئيسية لم يوافقوا على الممارسات الإرهابية للحكومة واعترضوا على الطرق التي تعمل بها أجهزتها ووسائل إعلامها فهي كأنها كانت تحكم أمة من المدمنين والمقامرين واللصوص والمتشردين.

تلك كانت أيام الذمر الأخلاقى، الآلاف من السودانيين يتابعون بانتظام كل صباح أخبار إذاعة أم درمان لمعرفة آخر ما تم من إعتقالات وعقوبات فى حق نساء ورجال شباب وشيوخ تذاع أسماؤهم بالتمام لتروع وتفضح أسر وأصدقاء وأقارب في مجتمع متضامن كالمجتمع السوداني.

بعد نهاية ثورة مايو نتيجة لانتفاضة الشعب السوداني فى أبريل ١٩٨٥، أصبحت قوانين سبتمبر منبوذة باعتبارها لا تمت للإسلام بصلة، ولم يقدم أيٍ من الأحزاب على الدفاع عنها أو حتي التحسر عليها. وزعيم إسلامى في مستوي السيد الصادق المهدي زعيم حزب الأمة وهو حزب يمثل أكبر الطوائف الدينية فى البلاد، وصف تلك القوانين بأنها لا تساوي الحبر الذي كتبت به. فمن الجلى أن هذا الوصف لا يمثل رفضاً لقيم الإسلام النبيلة السامقة بل هو رفض للممارسات والفهم الذي تم تطبيقه.

الأيام الأخيرة لثورة مايو:

فى عام ١٩٨٥ شاركت فى الإجتماع الذي ربما كان الأخير للإتحاد الإشتراكى السودانى وقد كان الحزب السياسى الوحيد في الساحة السودنية آنذاك. كان الإتحاد الإشتراكى السوداني هو حزب الحكومة فرئيسه هو الرئيس نميرى نفسه والقياديون من أعضائه هم الشخصيات ذات النفوذ والمفكرون السياسيون والأيديولوجيون لثورة مايو.

كان المناخ العام للإجتماع يسوده التوتر، فهناك تذمر وشكاوى كانت تركز على الفجوة المتسعة بين الفقراء والأغنياء وارتفاع تكاليف المعيشة. لم يكن هناك ما يتهدد سلطة الرئيس نميرى والذي ظل يحكم لحوالى ستة عشر عاماً فهو يحكم قبضته بثبات.

كانت هناك تسوية للخلافات وصلح مع بعض زعماء الأحزاب المحلولة وقد حضر بعضهم ذلك الإجتماع. كانت الحكومة تتوقع انضمامهم للإتحاد الإشتراكي، ورغم أن أحزابهم السياسية كانت محظورة رسمياً إلا أن إخلاصهم لمبادئهم وتنظيمهم بقي كما هو لم يمسه سوء.

كان أمراً واضحاً أن ثورة مايو بقيادة نميرى تعمل تحت تأثير نفس الأوهام التي كانت عاشتها ثورة نوفمبر، فالحكومة تبدأ الأمر كله بقرار بسيط تستغل فيه سلطاتها وتقوم بحظر الأحزاب القديمة، من ناحية أخري، تستمد الأحزاب الرئيسية سندها الجماهيرى من الطوائف الدينية الرئيسية وهى طوائف ذات معتقدات راسخة ونظام إجتماعى قوى التماسك. تضم الأحزاب أيضاً العناصر المخلصة من الذين جمعت بينهم صداقات قديمة فتوحدوا وهم يخوضون نضالاً تاريخياً فى فترات حرجة لتحقيق

أهداف وطنية غالية ونبيلة وفوق كل ذلك للحفاظ على الهوية وتأكيد الأنتماء لقيم الوطن. والقوة التى يتمتع بها زعماء الطوائف تنشأ من الولاء الديني للطائفة وللأسرة التى تتزعم الطائفة وتجمع شملها، فالطائفة إذاً جسد متماسك لا يمكن تفكيكه بقرار أحادى الجانب تصدره الحكومة. الإصلاح، وهو أمر وشيك والبلاد في حاجة ماسة إليه يجب أن يبدأ من داخل هذه الأحزاب. والراحل السيد اسماعيل الأزهرى بلغ تلك المنزلة الرفيعة التى أشاد بها الجميع بدأبه ومثابرته وصبره وحلمه، وهو ما توج بتحقيق الإستقلال وإجلاء القوات الأجنبية المحتلة عن السودان.

خلال إجتماع الإتحاد الإشتراكى ألقي الرئيس نميرى كلمة إعتبرتها غير ملائمة له ولثورته. ويبدو أنه أخطر بشيء من الشائعات والتيارات الخفية. كان يركز في كلمته على ذكر رجال هم وأسرهم يتمتعون بأوضاع إجتماعية عالية، وتمتعهم بمستويات معيشة مرفهة - فى سكنهم وملابسهم، وواصل موضوعه العقيم الذي يعكس سلوك الذين يميلون لاحتقار من هم في وضع إجتماعي أقل. كانت كلمة الرئيس مشؤومة ولطخت صورة طيبة عنه ظلت نقية عبر السنين وسمعة حسنة، حيث اشتهر بحبه للتواضع والكياسة البالغة وتمرده ضد منح الإمتيازات. كان المستمعون مصعوقين وهم يستمعون الي كلمته في إندهاش. كانت الشائعات فيما بعد تدور حول تبدل شخصية الرئيس وتحدد السبب فى ذلك بأن السلطة مفسدة وتضيف أيضاً إن السلطة المطلقة تفسد فساداً مطلقاً.

بعد الإجتماع بوقت قصير سافر الرئيس ليتلقى العلاج في الولايات المتحدة.

إنتفاضة أبريل الشعبية ضد مايو (١٩٨٥):

الإنتفاضة الشعبية ضد مايو ١٩٨٥، كانت إنفجاراً بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى. السرعة والتنظيم كان دليلاً علي وجود إعداد سرى سبق الأحداث ففى غياب حرية التجمع والتنظيم لم يكن هناك خيار آخر. كان المسرح الرئيسي للأحداث هو شارع القصر وميدان الشهداء أمام قصر الرئاسة وكان يمكن مشاهدة الحركة من أسطح المباني العالية القريبة من المكان وخاصة من مكاتب شركة الخطوط البحرية السودانية. بدأت الإحتجاجات بأعداد كبيرة من الأطفال المشردين عرفوا فى السودان باسم (الشماسة) وهم مجموعات من الأطفال لا مأوى لهم وغالباً ما يقاسون الجوع لكنهم غير ميالين للتخريب. في اليوم التالى كانت هناك مواكب واحتجاجات شاركت فيها مجموعات هائلة من المواطنين، تتقدمهم نقابة الأطباء بملابسهم البيضاء الناصعة

واتحادات المهنيين الأخرى. تواصلت الأحتجاجات في الأيام التالية بصورة متزايدة. كان اللواء عمر محمد الطيب نائب الرئيس يتولي مقاليد الأمور بعد سفر نميرى للولايات المتحدة فنادي هو وقادة الإتحاد الإشتراكى لمسيرة مضادة في ميدان الشهداء (سموها مسيرة الردع)، لم يلب ذلك النداء سوي عدد قليل جداً من الناس فأقتصر الجمع على القادة المسؤولين فى الإتحاد الإشتراكي وعدد قليل من الوزراء. فى نهاية الأمر كان الجيش عنصراً حاسماً بإنضمامه لقادة الإنتفاضة.

ولابد أن يكون الرئيس قد تلقي نصائح بالعودة من الولايات المتحدة، لكن يبدو أن السلطات المصرية نصحته بعدم مواصلة السعى بالعودة إلي الخرطوم، فالمطار كان محتلاً بواسطة العناصر المعارضة.

أصبح الدكتور الجزولى دفع الله رئيس نقابة الأطباء رئيساً للوزراء، وتولى الفريق عبدالرحمن سوار الذهب وزير الدفاع والقائد العام رئاسة المجلس العسكرى الإنتقالى (MTC)، فأصبح في الواقع رأس الدولة.

وكثير من الناس يعتقدون أنه لو نجح الرئيس نميرى فى العودة للخرطوم لاستطاع قلب موازين الأمور، فقبل سنوات قليلة استطاع بالخداع والحيلة أن يتغلب على قادته العسكريين في مواجهة مفتوحة فأثبت خبرته ومكره في التعامل مع التمرد وقهره. الأوضاع التى خلفتها الإنتفاضة كانت أوضاع تختلف تماماً، فهى ثورة جماهيرية وليست إنفجاراً لقادة عسكريين معزولين.

المشير سوار الذهب وزملاؤه دخلوا التاريخ بكونهم عساكر استولوا على السلطة ثم تنازلوا عنها للمدنيين مصرين علي إجراء إنتخابات لكل الأحزاب في الموعد المحدد لها.

إنتقل السودان للأمام ودخل إلي هذه المرحلة لينعم للمرة الثالثة بنظام ديموقراطي، لكن تواصل دوران البلاد في حلقة مفرغة واتضح إن ظاهرة الحكومات الديموقراطية التى يعقبها انقلاب لا زالت مستمرة.

دور الإعلام فى الحركة الوطنية:

"عندما يكون هناك قدر كبير من حرية التعبير، فهناك دائماً كثير من الأحاديث السخيفة"، هكذا قال ونستون تشرشل.

كان هناك عدد من الصحف السودانية الخاصة في ذلك الوقت (الخمسينيات)، صحيفة الرأي العام كانت تتميز بإعتدالها ودقتها، كان يملكها ويقودها الوطني البارز السيد اسماعيل العتبانى، وبعيداً عن الإعتدال نجد صحيفة "الصراحة" التى كان يملكها

ديرها السيد عبدالله رجب وهو وطنى حقق نجاحه بجهوده الذاتية. بجانب صحف حزاب السياسية هناك صحيفة "السودان الجديد" أقدم الصحف هذه الصحيفة كان لكها ويشرف على تحريرها السيد أحمد يوسف هاشم الذي إشتهر بكتاباته المثيرة قالاته الملتهبة.. وكان يعرف بـ «أبو الصحف».

كان السيد بشير محمد سعيد يعلم حاجة السودان إلي صحيفة يومية حديثة فتقدم عدر صحيفة "الأيام" اليومية يساعده إثنان من الصحفيين البارزين هما السيد حجوب محمد صالح والسيد محجوب عثمان. جاءت "الأيام" إبتكاراً وتجديداً رحبت به سحافة السودانية فأصبحت أنموذجاً في إخراجها ومصداقيتها وإحترامها لحرية عبير عن الرآى.

تخرج السيد بشير محمد سعيد في قسم الآداب بكلية غردون التذكارية، وهو حسب نته تربوى عمل بالتدريس في المدارس السودانية لسنوات عديدة وشارك في تحرير جلة الصبيان إحدى إصدارات وزارة التربية، نال تدريبه وخبرته في مجال الصحافة ـدن. وبناء على انتشارها وتغطيتها للأحداث وجودة ومواصفات النشر أصبحت لأيام" خلال فترة قصيرة الصحيفة الرئيسية في السودان.

وبعد رحيل السيد بشير محمد سعيد عن عالمنا حزن عليه المئات من أصدقائه قربين الذين شجعهم ورعاهم خلال حياته العملية، كان رحيله ضربة شخصية بالنسبة لأن ذلك كان يعني نهاية حزينة لصداقة استمرت لأكثر من أربعين عاماً.

والسيد بشير سوف يذكر دائماً كرجل صاحب رؤية عظيمة وطاقة يحسد عليها، ذكر كرجل صبور وشجاع لما تحمله خلال مرضه الأخير الذي أودي بحياته. كان وطنياً حمساً فى الدفاع عن وطنه ولا يقلل من شأن أي مهمة يريد القيام بها وكان لا يعرف ستحيل. وقد إحتفل بذكراه كصحفى بارز قادة اتحاد الصحفيين السودانيين لسنوات ديدة.

والدور الذي لعبته صحيفته "الأيام" في حشد التأييد لتحقيق الإستقلال هو دور لن سى رغم أنه نادراً ما يشار إليه. عبر صداقته الحميمه مع رئيس الوزراء الراحل سيد إسماعيل الأزهرى وبعض مستشاريه المقرّبين لعب السيد بشير دوراً عظيماً فى حقيق الإستقلال. وكنت أنا شخصياً أشاهد جهوده عن قرب وهى جهود يجب أن سجل بعرفان صادق وبتقدير عظيم.

وعكس ما اقتبسنا سابقا من أقوال المستر ونستون تشرشل، فالأيام نادرا ما تعطي أحاديث سخيفة للقراء السودانيين.

التقاعد الجزئي:

عندما تركت الحكومة في عام ١٩٧٧ لم يكن تقاعدي تقاعداً كاملاً لأنني واصلت العمل كرئيس لعدد من المؤسسات منها:

البنك التعاوني الإسلامي:

خلال تجربتي في البنك التعاوني كنت أرى أن المشكلة لا تتمثل في التمويل، لكنها مشكلة وطنية تتعلق بالإدارة والإفتقار للحماس والمساندة للحركة التعاونية من قبل أعضاء ينتمون إلى جهات متباينة. ومع إن التمويل لا يمكن إعتباره تمويلاً سخياً فقد كانت تتحمله الحكومة مباشرة وكان دائماً يفي باحتياجات الأنشطة التعاونية المحدودة، كانت الحكومة تحترم التزامها بتشجيع الحركة التعاونية باعتبارها أداة إقتصادية وإجتماعية تسهم في رفاهية المجتمع وتقدمه. خلال أيامي كرئيس للبنك التعاوني كانت الحركة التعاونية تتعامل مع المستهلكين والمنتجين إضافة إلى أنشطة تجارية محددة. ويجانب المعوقات الإجتماعية التي تعطل تقدم الحركة من افتقار للمهارات الإدارية وغيره، فالانجازات المحدودة التي حققتها الحركة التعاونية لا تشجع اي حكومة علي إعتماد موارد مالية إضافية لها أو تقديم الدعم المعنوي. لكن، ربما كان إنشاء البنك التعاوني يهدف إلي تهدئة الضغوط السياسية المتزايدة بواسطة زعماء الحركة.

الخطوط البحرية السودانية:

شركة الخطوط البحرية السودانية هي من الشركات الحكومية القديمة نسبياً، ولدت في البداية كمشروع مشترك بين حكومة السودان وجمهورية يوغسلافيا الفيدرالية. كان أحد أوائل رؤساء مجلس ادارتها السيد اسماعيل بخيت وهو إداري قدير من رجال السلك الإداري السوداني. ورغم أن اسطولها كان صغيراً وخطوطها محدودة كانت الإدارة المالية للشركة ممتازة تركز نشاطها في مجال الإستيراد والتصدير في السودان فكان لذلك أثره في تنشيط التبادل التجاري الذي كان ضعيفاً في ذلك الوقت. خلال سنوات قليلة غادرت السودان الكوادر الفنية اليوغسلافية وتم تسليم الشركة للسودانيين الذين درسوا بالأكاديمية البحرية بيوغسلافيا.

عندما توليت منصب رئاسة الشركة كانت تعاني من صعوبات مالية. وكان واضحاً في ذلك الوقت أن المنافسة مع الشركات الدولية إضافة إلى التدهور الواضح في تجارة

الإستيراد والتصدير في السودان، كانت هي الأسباب الرئيسية لمشاكل الشركة. وهناك شكوك أيضاً بوجود بعض المشاكل الفنية إلا أن ذلك لم يكن واضحاً. طلبت الشركة من جهة استشارية متخصصة القيام بدراسة كاملة لأنشطة الشركة.

بعد إكتمال الدراسة اشار تقرير الجهة الإستشارية إلي كفاءة العمليات الفنية بالشركة. ومن الناحية الإدارية فإن العاملين بالشركة يتميزون بالكفاءة وسبق أن تلقوا التدريب المناسب. كانت السفن نفسها بحالة جيدة وتسير أعمال صيانتها ومتابعاتها الفنية بصورة منتظمة. فيما يختص بالمنافسة مع الخطوط الدولية، كان الإستشاريون يركزون على بذل جهد أكبر في العمل مع الدول العربية. كان نجاح الشركة وزيادة إيراداتها المالية يعتمد أساساً على تجارة الإستيراد والتصدير في السودان، والتي بدورها كانت تتأثر بميزان المدفوعات بالبلاد والذي لم يكن للشركة تحكم عليه. لاحظ الإستشاريون كذلك أن مخصصات الوظائف القيادية البحرية بالشركة والتي تضم القباطنه والمهندسين كانت تفوق ما تمنحه الشركات الأوروبية المماثلة لنفس الدرجات الوظيفية. كان العاملون بالقسم البحري للشركة يتلقون جزءاً من أجورهم بالعملة الصعبة وهو تعويض معقول عن المتاعب التي يواجهونها وهم يبحرون أشهر عديدة في المياه والموانى الأجنبية. لكن عندما بدأت قيمة العملة السودانية في التدهور السريع أصبحت الرواتب التي تصرف بالعملة الأجنبية تعتبر إمتيازاً عظيماً. ولم يكن من السهل التخلص من هذا العبء المالي الكبير. ولأن الموضوع يتعلق بالدخل الشخصي للعاملين فإن التفاوض مع ممثليهم أصبح صعباً للغاية. وأخيراً تم التوصل إلي إتفاق يتم بناء عليه تخفيض استحقاقات العاملين من العملات الصعبة. إلا أن هذا الإجراء لم يكن له أثر واضح.

القروض التي تم الإتفاق عليها لتوفير التمويل اللازم لعملية شراء السفن تعتبر من أكبر المشاكل. وأذكر أن حكومة الدنمارك كانت بالغة السخاء عندما تنازلت عن بعض استحقاقاتها علماً بأن جزءاً من القرض كان قد خصص لبناء السفن في أحواض دانماركية. أما الديون المؤجلة الأخرى فكان عليها الإنتظار إلى أن يتم التوصل إلي حلول عالمية عامة لمشكلة مديونية دول العالم الثالث.. كان ذلك هو الموقف عند تركي للشركة.

البنك السوداني الفرنسي:

وهو من أول البنوك التجارية التي يملكها بالكامل ويديرها سودانيون، وتم تأسيسه عام ١٩٥٨ بأسم البنك التجاري وتعرض للتأميم لكن تمت إعادته لملاكه الأصليين تحت إسم مختلف. ورغم حدوث عدد من التغييرات العنيفة في قيادة البنك استطاع البنك أن

يحافظ على مركزه القيادي في مقدمة البنوك التجارية بالبلاد. عملت لفترة عامين كرئيس للبنك وعملت آخيراً مديراً عاماً لشركة الإستثمار بالبنك حتى تقاعدت عن العمل فى عام ١٩٩٢.

شركة سكر سنار:

لم أعمل لفترة طويلة في رئاسة مجلس إدارة هذه الشركة لكنها كانت كافية لتأكيد شكوكى في السياسة التى كانت تعرف بتسليم المفتاح (Turnkey) والتي إتبعتها ثورة مايو خلال السبعينيات. فعلي الرغم من الجهود الكبيرة التى بذلت بواسطة الأقسام الفنية فى المصنع لم يستطع المشروع إلا بكل صعوبة أن يحقق مستوي إنتاجية يبلغ ستين الف طن مقارنة بالكمية التى تم التخطيط لإنتاجها والتى تبلغ مائة ألف طن للموسم.

الفوائد الإقتصادية والإجتماعية لعملية نزع السلاح:

قبل الحادث المأساوى الذي أودي بحياة السكرتير العام للأمم المتحدة المستر داق همر شولد فى الكنغو عام ١٩٥٩. إثر سقوط طائرته. قبل هذا الحادث بأشهر قليلة كنت قد تلقيت دعوة من الأمم المتحدة للعمل مع مجموعة صغيرة كان هدفها دراسة الفوائد الإقتصادية والإجتماعية لعملية نزع السلاح. بعض الدول الرئيسية كانت لها آراء متضاربة حول هذا الموضوع في ذلك الوقت. تم تشكيل المجموعة من الأساتذة الإقتصاديين من دول مختلفة.. البروفيسور ايولتين من الإتحاد السوفيتى، ليونتيف من الولايات المتحدة. لانق من بولنده. بالإضافة إلي عدد من الأساتذة المشهورين من المملكة المتحدة. الهند وباكستان. عقدت اللجنة عدداً من الإجتماعات استمرت لفترة أسبوع في مدينة نيويورك وسلمت تقريراً موجزاً للسكرتير العام للأمم المتحدة بعد آن وقع عليه كل الأعضاء، كان التقرير يشير بايجاز إلي أن عملية نزع السلاح ستعود بفوائد إقتصادية وإجتماعية لا تحصى. لم تعقد اللجنة أي إجتماعات أخري ولدى إحساس بأن ذلك التقرير مات مع موت السكرتير العام للأمم المتحدة.

وبعد مرور سنوات عديدة على هذا الحدث كان سباق التسلح بين القوي العظمى يتواصل خلال الحرب الباردة، ودول العالم الثالث تنفق الأموال الطائلة في شراء الأسلحة فى السنوات الأخيرة.

جامعة الجزيرة:

كنت رئيساً لهذه الجامعة الجديدة منذ ميلادها فى عام ١٩٧٦، واستمرت رئاستى لها لفترة عشر سنوات تقريباً. وهى تعد الجامعة الثالثة في السودان بعد جامعتى الخرطوم وجوبا.

تأسست جامعة الجزيرة بمدينة ود مدني وهي وطني الصغير، يعمل بهذه الجامعة عدد من الأساتذة البارزين الذين عملوا بجامعة الخرطوم لسنوات عديدة. كان الراحل البروفيسور محمد العبيد مدير الجامعة، وكان مصمماً علي أن تتجاوز جامعة الجزيرة كل أوجه القصور بالجامعات السودانية القديمة ووجد مساندة مخلصة من مساعديه. ومن بين الإصلاحات التى أدخلها العمل بنظام الخمس سنوات لإكمال حلقات المقرر التعليمى بكلية الطب بدلاً عن نظام الست سنوات المتبع في جامعة الخرطوم. أشادت جهات دولية بما فيها منظمة الصحة العالمية بالأداء والإمكانيات الفنية الطبية الممتازة بالجامعة. كذلك تم إنشاء كلية تقنية بهدف تأهيل أعداد مناسبة من المهندسين لمواجهة أحتياجات القطاع الصناعى في البلاد. في مجال الدراسات الإقتصادية والإجتماعية ركزت الجامعة في توجهاتها علي المشاكل الإجتماعية فى المناطق الريفية خاصة منطقة الجزيرة مقر الجامعة.

كان سكان مدينة ود مدنى والمزارعون بمناطق الجزيرة والمناقل فخورين بوجود الجامعة في منطقتهم، وكانوا يتابعون نموها ومستوى أدائها باهتمام إيجابى. وفي الواقع قامت العديد من الشركات وكذلك رجال الأعمال بالمنطقة بتقديم منح كبيرة ومساهمات فى إكمال مبانى الجامعة.

في عام ١٩٨٥ عند نهاية نظام الرئيس نميرى التقيت بدكتور الجزولي دفع الله رئيس الوزراء الجديد وقدمت له استقالتي بحجة أن النظام الجديد ربما يرغب في إدخال دماء جديدة للجامعة.. وقد قبلها إذ أن التغييرات كانت على أى حال في طريقها للظهور.. وبعد فقدان الجامعة للراحل البروفيسور محمد العبيد.. أعقبه في تولي منصب مدير الجامعة الزراعى القدير الدكتور عمر جحا.

شركة النيلين للتأمين:

فى عام ١٩٧٤ قرر السادة: غازى سليمان المحامي، اللواء (آنذاك) مصباح الصادق وشخصي إقامة مشروع للتأمين. قمنا بتكليف صديق آخر بتقديم الأستشارة فيما يختص ببدء المشروع وهو الدكتور صديق. أجاز السيد بدر الدين سليمان وكان وزير المالية آنذاك التصديق بالمشروع وأقيمت شركة النيلين للتأمين كمشروع مشترك مع شركة تأمين هوج وروبنسون الموجودة في لندن. كانت غالبية المساهمين من الشركات السودانية والتى يتوقع أن تغذي الشركة الجديدة بالأعمال التجارية المنتظمة والمتزايدة. عملت كرئيس لهذه الشركة لفترة من الوقت ثم خلفني زميلي القديم السيد منصور

تأسست جامعة الجزيرة بمدينة ود مدني وهي وطني الصغير. يعمل بهذه الجامعة عدد من الأساتذة البارزين الذين عملوا بجامعة الخرطوم لسنوات عديدة. كان الراحل البروفيسور محمد العبيد مدير الجامعة، وكان مصمماً علي أن تتجاوز جامعة الجزيرة كل أوجه القصور بالجامعات السودانية القديمة ووجد مساندة مخلصة من مساعديه. ومن بين الإصلاحات التى أدخلها العمل بنظام الخمس سنوات لإكمال حلقات المقرر التعليمى بكلية الطب بدلاً عن نظام الست سنوات المتبع في جامعة الخرطوم. أشادت جهات دولية بما فيها منظمة الصحة العالمية بالأداء والإمكانيات الفنية الطبية الممتازة بالجامعة. كذلك تم إنشاء كلية تقنية بهدف تأهيل أعداد مناسبة من المهندسين لمواجهة أحتياجات القطاع الصناعى في البلاد. في مجال الدراسات الإقتصادية والإجتماعية ركزت الجامعة في توجهاتها علي المشاكل الإجتماعية فى المناطق الريفية خاصة منطقة الجزيرة مقر الجامعة.

كان سكان مدينة ود مدنى والمزارعون بمناطق الجزيرة والمناقل فخورين بوجود الجامعة في منطقتهم، وكانوا يتابعون نموها ومستوى أدائها باهتمام إيجابى. وفي الواقع قامت العديد من الشركات وكذلك رجال الأعمال بالمنطقة بتقديم منح كبيرة ومساهمات فى إكمال مبانى الجامعة.

في عام ١٩٨٥ عند نهاية نظام الرئيس نميرى التقيت بدكتور الجزولي دفع الله رئيس الوزراء الجديد وقدمت له استقالتى بحجة أن النظام الجديد ربما يرغب في إدخال دماء جديدة للجامعة.. وقد قبلها إذ أن التغييرات كانت على أى حال في طريقها للظهور.. وبعد فقدان الجامعة للراحل البروفيسور محمد العبيد.. أعقبه في تولي منصب مدير الجامعة الزراعى القدير الدكتور عمر جحا.

شركة النيلين للتأمين:

فى عام ١٩٧٤ قرر السادة: غازى سليمان المحامى، اللواء (آنذاك) مصباح الصادق وشخصي إقامة مشروع للتأمين. قمنا بتكليف صديق آخر بتقديم الأستشارة فيما يختص ببدء المشروع وهو الدكتور صديق. أجاز السيد بدر الدين سليمان وكان وزير المالية آنذاك التصديق بالمشروع وأقيمت شركة النيلين للتأمين كمشروع مشترك مع شركة تأمين هوج وروبنسون الموجودة في لندن. كانت غالبية المساهمين من الشركات السودانية والتى يتوقع أن تغذي الشركة الجديدة بالأعمال التجارية المنتظمة والمتزايدة. عملت كرئيس لهذه الشركة لفترة من الوقت ثم خلفنى زميلي القديم السيد منصور



مامون بين أعضاء لجنة الآثار الإقتصادية والإجتماعية لنزع السلاح - في الصورة من البروفسيرات لونجي من بولندا وأبولتين من الإتحاد السوفيتي وأخري من باكستان وآخرين من بريطانيا والهند

محجوب. وحالياً أنا عضو بمجلس الإدارة الذي يترأسه اللواء مصباح الصادق. تتمتع شركة النيلين للتأمين الآن بإدارة جيدة، وهي تعمل في ظل ظروف تنافسية قاسية فيوجد عدد من شركات التأمين القديمة إضافة إلى شركة التأمين الكبيرة التى تملكها الحكومة وهى شركة شيكان.

تتمثل أكبر العقبات التى تعترض تقدم العمل في مجال التأمين ليس فقط في إحتكار شركة شيكان لأعمال التأمين الخاصة بحكومة السودان بل بصورة رئيسية في قرار اللجنة القومية الرقابية الخاصة بالتأمين والذى يفرض على شركات التأمين توزيع أرباحها علي من أسميهم بالمنتفعين أو المتعاملين مع أنشطة الشركة المعنية. ووجود شرط بهذه الصورة يمثل عقبة خطيرة تتهدد بقاء وإستمرار شركات التأمين.

الألفية الجديدة.. والمواجهة مع الشباب السودانى فى أمريكا:

"إذا أردنا إبتكار فكرة مثالية يمكننا أن نفترض ما نشاء، لكن يجب تفادي المستحيلات" أرستوتل.

"كل الأمم تبحر في تيار الزمن وهى لا تستطيع تغيير وضعها ولا وجهتها لكن حصاد رحلتها يعتمد بدرجة عظيمة على خبرة ومهارة قادتها" بزمارك.

"يمكن تسميتها وطنية أو عداء للإستعمار أو أي إسم نريد. فأفريقيا الآن تعيش ثورة.. وقد عمت الكلمة (الثورة) كل مكان، وانتشرت كالنار في الهشيم في الآلاف من اللغات واللهجات. فلم يعد من الضرورة أن تبقى إلى الأبد فقيراً وتبقي إلى الأبد مكبلاً بالقيود" السناتور جون جنيدى – ١٩٥٩.

قرب نهاية الشتاء في عام ١٩٩٧ كنت بالولايات المتحدة لتلقي العلاج، جاء عشرة من الشباب السودانيين لزيارة إبنى الأصغر أحمد عاصم بمسكن إبنتى حيث كنا نقيم. كان هؤلاء الشباب من زملاء أبنى الذين زاملوه خلال سنوات دراسته. وجميعهم كانوا مقيمين بالولايات المتحدة منذ عدة سنوات، بعضهم من خريجى الجامعات والبعض الآخر يواصلون دراستهم لكن في نفس الوقت يباشرون أعمالاً مرهقة. ويبدو أنهم تعلموا التقليد الأمريكى العظيم وهو أن يواصل الإنسان دراسته وهو يعمل ليوفر كل إحتياجاته بنفسه. أن أى عمل شريف لا يعتبر عاراً في سبيل تحقيق هذا الهدف النبيل الذي يعنى تأمين حياة الإنسان في عالم حديث أصبح معقداً واكتنفته قوى التنافس.

طلب مني هؤلاء الشبان أن أجلس معهم بعض الوقت. كان لهم هدف أكبر من مجرد المجاملات. ويبدو أنهم قد حددوا ناطقاً بلسانهم، لاحظت تهذيبهم ودماثة خلقهم فعرفت فيهم نموذجاً للشخصية السودانية ولفت نظري أنهم كانوا صادقين فى سعيهم وبحثهم الجاد عن تلقي إجابات لأسئلة كانت تطوف بأذهانهم على الرغم من أنهم سلفاً توصلوا إلى بعض الإستنتاجات بشأنها.

خاطبني الناطق بلسان الجماعة بكل وضوح قائلاً: "أبناء جيلكم والأجيال التى سبقتكم وهم أباؤنا وأقاربنا يتحدثون عادة عن السنوات السابقة الجميلة التى كانت تعيشها البلاد. فالخدمات التربوية والصحية كانت متميزة وطيبة وكافية وتسير للأمام. كان المناخ العام من الناحيتين المادية والإجتماعية ممتازاً، عاصمة البلاد الخرطوم كانت مدينة جميلة ونظيفة وكانت مكاناً يقيم فيه الكثيرون من غير السودانيين الذين قدموا من دول متقدمة يعيشون ويعملون في سعادة واطمئنان. أما الآن فإن الآلاف من أمثالنا من الشباب يعيشون في الولايات المتحدة والدول الأوروبية. نحن لا نملك إحصائيات لكن السودانيين من المثقفين والمهرة وغير المهرة هاجروا إلى بعض الدول العربية ودول أوروبا بمئات الآلاف بحثاً عن حياة أفضل، بعد أن فشلوا فى الحصول عليها في السودان. كيف يمكن تنمية السودان في وجود هذه الهجرة الجماعية؟

وبإيجاز فإن الأجيال التى سبقتنا بما فيها جيلكم، أورثتنا القليل، فكنا أينما نتجه نواجه بمشاكل. لقد سئمنا عدم الإستقرار الذي تعانى منه البلاد وخطب زعمائنا المنمقة. نحن لا نرى أي ضوء فى نهاية هذا النفق المظلم ولا نشعر أن هناك رؤى وطنية يمكن أن توحدنا"!.

قليل من الشباب تدخلوا أثناء هذا الحديث، وحتى هؤلاء تدخلوا ليؤكدوا على ما يقوله المتحدث. لم تكن مفاجأة لي أن أسمع هذه الإدانة فقد كنت أشعر دائماً بعظم الفجوة بين الأجيال. لكن إجماع هؤلاء الشباب الذين تختلف أعمارهم وتخصصاتهم وربما هواياتهم وميولهم السياسية كان مفاجأة كبيرة بالنسبة لى. أجبت على تساؤلاتهم بحديث عام، فالموضوع الذى تطرقوا إليه هو غاية في الخطورة وربما يحتاج الإنسان إلى وقت للتفكير والتحليل ليحاور ويجيب بجدية وحياد يناسبان خطورة الموضوع.

عدت إلى السودان بعد أيام وكان لدى إصرار على مناقشة هذا التحدى مع بعض الأصدقاء المختارين. هذه المذكرات هى ملك خاص لي لكن التحدي الذي واجهتنى به تلك المجموعة من الشباب يمكن أن ينشيء فصلاً كاملاً مستقلاً في هذه المذكرات،

وطرح هذه التساؤلات للنقاش مع أصدقاء ينتمون إلى أجيال مختلفة سيكون أمراً عظيم الفائدة في معرفة طبيعة مشاكلنا والمساعدة علي تحليلها. كنت في الخرطوم أناقش مع أصدقائي العديدين الكثير من القضايا ووجدت نفس النقاش يتكرر بيني وبين المغتربين السودانيين فى سلطنة عمان وفى الولايات لمتحدة. وبأستثناء قليلين منهم كانت غالبيتهم العظمي أصغر مني سناً بكثير، كان الكبار سناً يتحدثون عن الإستقلال وعن السودان الحر كأحد إنجازاتهم، فهذه هى هديتهم العظيمة للوطن وهى لا تقدر بثمن. والنظام الديموقراطي الذي أقاموه ترك الباب مفتوحاً لأجيال المستقبل لتنعم ببلاد مستقرة. البعض الآخر يركز على التأثيرات الفاسدة للأحزاب السياسية الأيديولوجية وقادتها ويعتبرونها عقبة تعترض تقدم البلاد، فهم يتحدثون عن القيم السودانية التى ضاعت وتفشي الفساد في كل مناحى الحياة ويعتبرون هذ الأمر أمراً خطيراً يقود البلاد إلى حافة الإفلاس والإنهيار. ويؤكد آخرون أن وجود مجموعات عرقية متنوعة وقبائل وطوائف عديدة هو السبب الرئيسى الذي يجعل التنمية فى البلد أمراً صعباً.

بل هناك البعض الذى يؤكد بنوع من التشاؤم أنه ربما يكون من الأفضل للسودانيين التسليم بحقيقة أن الإستقلال جاء قبل أوانه بكثير.. ويتساءلون هل حان الوقت لنتبع خطي إحدى جزر القمر فى شرق أفريقيا وهى جزيرة طالبت بعودة المستعمر؟. ضحك الأصدقاء كثيراً لكن أصحاب الإقتراح قالوا إنهم يعنون ما يقولون وأنهم يستطيعون تقديم أمثلة ونماذج أكثر لمثل هذه الحالات.

بعض الأصدقاء الذين تشاورت معهم أشاروا إلى أن المشكلة المزمنة في جنوب البلاد هى أساس الأزمة. كان عدد منهم متفائلاً ويؤكد أن المصالحة أصبحت فى متناول أيدينا، وكل ما يفترض عمله الآن هو إحداث تغيير أساسى فى تفكير ومواقف الزعماء في الشمال والجنوب. فعلي الزعماء في الشمال أن يتخلصوا من عقدة الإستعلاء والكراهية المستترة. وبنفس القدر على زعماء الجنوب أن يخلصوا أنفسهم من بعض الآثار السلبية التى غرستها البعثات التبشيرية أثناء حقبة الإستعمار. أصحاب هذا الرأى يرون أن التغيير قد بدأ يحدث بالفعل وأن الأمور تسير في إتجاه إيجابى فى المعسكرين. فالتعايش السلمى والإحترام المتبادل والتفاهم أصبح أمراً واقعاً. لأن الآلاف من أبناء الجنوب وجدوا ترحيباً عندما قدموا إلى الشمال هرباً من المعاناة والمكابدة بسبب النزاع المسلح في الجنوب. هناك حاجة لحلول ديموقراطية شجاعة، لكن علاقة التنمية بالاستقرار أمر يجب التعامل معه بجدية وموضوعية.

هناك بيننا من يري أن الجنوب خنجر مسموم غرس في جسد الوطن فهو السبب فى هذه المعاناة القاسية التى يعيش فيها الناس منذ أمد بعيد ويشكل عقبة كاداء فى طريق تقدم الشمال، هؤلاء يؤكدون بنوع من اليأس أن الوقت قد حان للبحث عن طرق ودية وسلمية لفصل الجنوب عن الشمال.

وبالنسبة لمواقف الشباب فإن بعضهم يفضلون الهجرة إلي دول بعينها بحثاً عن حياة أكثر هناءً، بدلاً من مواجهة المشاق في بلادهم لخلق مستقبل أفضل، وهم يواصلون نبش الماضى.

هذه ظاهرة منتشرة في المجتمع السودانى وهو أمر يبعث على الأسى وينذر بمستقبل مظلم للبلاد إذا لم تتم معالجته.

هناك عدد كبير يرى آن عدم إستقرار الحكومات هو سبب كل المصائب في هذه البلاد. الصراع والإقتتال الداخلى فى الأحزاب السياسية، وحدوث عدد من الإنقلابات العسكرية كانت عناصر حاسمة في زعزعة استقرار البلاد.

وبرغم تشعب الآراء هناك إتفاق عام علي ضرورة مواجهة الحالة الراهنة بما تستحقه من إعتبار.

قبل هذه المواجهة بأسابيع كنت أعد ورقة بعنوان السودان على عتبة الألفية الجديدة. كانت الورقة محاولة لمناقشة المشاكل الإجتماعية والإقتصادية التى تواجه السودان. ومدي استعداد السودان بعد مرور خمسين عاماً علي نيله الإستقلال للتغلب على تلك المشاكل، وإمكانية وجود مؤشرات يمكن أن تقود إلى السياسات الحكيمة التى يجب إتباعها لتحقيق الوحدة والإستقرار والمستقبل المشرق للبلاد. يبدو لى تقديم العناصر الرئيسية لتلك الورقة في هذه السانحة مناسباً لأنها ربما تقدم بعض الإجابات على القضايا التى أثارها الشباب السودانيون.

السودان على عتبة الألفية الجديدة:

أول سؤال يرد إلى الذهن: هل نحن في السودان أمة متماسكة أم أننا بناء عرضي غير منطقى لمجموعات غير متشابهة من البشر تنتشر على مساحة مليون ميل مربع، أمسك بها المستعمر حزمة واحدة عن طريق التوازن الماكر خلال حكمه لهذه البلاد؟ هل هناك عملية تفكك تجري الآن وهل يمكن أن تقود إلي تقسيم البلاد إلى دويلات؟.

عندما تطرح المشكلة بهذا الشكل الصريح تبدو هذه الأسئلة محبطة ومثبطة للهمم وربما تكون مروعة في نظر البعض خاصة بعد مرور اربعين عاماً وأكثر على الإستقلال.

لكن علي الرغم من ذلك تبقى الأسئلة موضوعية ومشروعة. وهي في الواقع أصبحت تساؤلات مطروحة بصورة ثابتة بين العديد من السودانيين وهي تدعو بحق إلى إجابة جادة. دعنا الآن نشير إلى العناصر التى تحدد الأمة والقومية.

عند بزوغ فجر القرن التاسع عشر كانت القومية وعدا بالحرية لعدد لا حصر له من الأمم. خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية عبر زعماء الحلفاء عن رؤيتهم للعالم الجديد والذى سيقوم علي أنقاض قوات المحور. وعادة كان يشار إلى تحقيق الطموحات المشروعة للأمم التى تتعرض للإستعمار. فى وسط وشرق اوروبا استعادت القومية السياسية قوتها وإنتشارها بعد تفكك الإتحاد السوفيتى. في أفريقيا وبعض دول الشرق الأوسط بما فيها السودان قادت الوطنية السياسية في منتصف القرن العشرين إلى تحرير الدول المعنية ورحيل القوى المستعمرة.

ويمكن الإستشهاد بتعريف مقبول بصورة عامة للقومية (القومية هي رغبة سياسية لجموعات من الناس يعتقدون أنهم شركاء في الأسلاف والمصير. يرغبون في حكم أنفسهم سياسياً في مكان إرتبط بتاريخهم وتلبية إحتياجاتهم).

وربما يكون من المفيد هنا الخوض بتوسع فى مضامين هذا التعريف الموجز. عندما أقول إن السودان وطنى وأنا مرتبط به أكثر من أي بلد آخر فهذا ليس بسبب جماله الرائع لان هناك العديد من البلاد أكثر جمالاً. الوطن هو المكان الذي احس فيه بالانتماء. وتطبق فيه القيم في إطار السيادة والحرية. لا يستطيع الإنسان الحياة بدون هوية وكينونة ومواطنة وحقوق وواجبات داخل حدود قيمه الشخصية. ويجب ملاحظة ما حدث عند نهاية القرن العشرين من تنمية في مجال الإتصالات وتطور في صناعة الأسلحة وفي التجارة والإقتصاد العالمى والتكنولوجيا وعلوم البيئة. كل هذه التطورات أضعفت التمسك بالقناعات القديمة. وفي الواقع عادة يشار إلى أن العالم أصبح قرية صغيرة بعد أن ذابت الحدود بين الدول.

وأي تعريف مهما كان مقبولاً يكتسب فى بعض الأحيان بعداً أكاديمياً أي يصبح نظرياً.

السودان تم حكمه خلال الجزء الأعظم من القرن العشرين بواسطة سلطات الحكم الثنائي وكان يحكم كأمة واحدة. والبريطانيون كانوا يسيطرون علي الأوضاع. بعد الوصول للحكم الذاتي والإستقلال ظهرت التهديدات التى أصبحت تحدياً لفكرة الأمة الواحدة. أضطربت مناطق عديدة في البلاد بحثاً عن هويات مستقلة. وفي الجنوب

إكتسب الإضطراب بعداً مسلحاً. هناك تذمر خفيف ومكتوم بين قبائل النوبة في جنوب كردفان وبعض قبائل الشرق والغرب ولكن ليس له أثر يذكر. إتجهت كل الأنظار إلى التمرد والنزاع المسلح في الجنوب لأن الضغوط الإقتصادية والإجتماعية للحرب أصبحت أمراً يستحيل تجاهله. وهي عموماً تعد مشاكل ذات علاقة نسبية بالتنمية ويمكن حلها في الوقت المناسب ووضع حد لها بواسطة الحكومات القومية.

ورث السودانيون من المستعمر كياناً جغرافياً إسمه السودان يحكم كوحدة إدارية واحدة. وعموماً هناك تسليم عام الآن بأن المفاهيم الحديثة أدخلها البريطانيون: فهناك سيادة حكم القانون عبر جهاز قضائي وشرطة، وهناك قوات مسلحة للدفاع عن الوطن، والمفاهيم الحديثة تم تطبيقها في مجالي التربية والصحة، وكلية غردون التذكارية وخزان سنار ومشروع الجزيرة، كل هذه كانت من الإنجازات البارزة. فبناء هذه البلاد في هيئة أمة واحدة متماسكة لم يكن أبداً من أهداف الحكم البريطاني. بل في الواقع كانت هناك سياسات معادية لهذا التوجه تتبع بصورة دائمة، فكان هناك تشجيع للنظام القبلي شبه المستقل، التنازل عن الدور التربوي وترك المجال مفتوحاً للبعثات التبشيرية في الجنوب وجبال النوبة، إنتهاج سياسة المناطق المغلقة في بعض المناطق. هناك فترة طويلة من الركود قبل آن يخطو التعليم خطوات للامام أو أن تقوم مشاريع مثل مشروع الزاندي التجريبي في تلك المناطق المتأخرة نسبياً.

كتب هذا الفصل في عام ١٩٩٩. وبالطبع ليس هناك نية لنبش الماضي وتوزيع اللوم هنا وهناك. ولا يمكن أن يكون هذا هدفاً للتفكير الموضوعي الذي يبنى على المنطق. لكن القصد هنا ببساطة هو الإشارة إلى بعض المشاكل التي أطلت برأسها بعد الإستقلال.

وخلال تطور هذه المذكرات هناك إشارات بما فيه الكفاية لتلك الصعوبات والمشاكل. نحن معشر السودانيين نتمتع بحكم انفسنا منذ الإستقلال في عام ١٩٥٦م، وبدلاً من إثارة الماضي دعونا ننظر للأمام نتأمل بعناية وندرس ونزن الأمور في عقولنا ثم نفكر ملياً في العالم من حولنا والعالم الذي تقدم وتركنا خلفه. بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة في عام ١٩٤٥م. قام الحلفاء بالإعداد لخلق نظام إقتصادي دولي جديد. وبعد أن تم عقد بعض الإتفاقيات الإقتصادية أعلن عن ميلاد ما يمكن تسميته بدعامات النظام الإقتصادي الجديد. وهي تتمثل في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية. وكل من البنك والصندوق تم إعداده لتنفيذ أهداف ترتبط بالتنمية وإحداث التأثير المطلوب في ميزان المدفوعات بالنسبة للدول المعنية.

والذين خططوا لهذا النظام الجديد كان لهم إعتقاد بأن تحقيق السلام والإستقرار بصورة دائمة يتوقف على تحقيق أقصى حد ممكن من الحرية في مجال التجارة الدولية. وبينما بدأ البنك والصندوق مباشرة أعمالهما بعد وقت قصير، نجد أن منظمة التجارة الدولية تم التمهيد لها بإتفاقية تجارية سميت بإتفاقية القات (GATT) في عام ١٩٤٧. وتمت مناقشة بنود الإتفاقية في عدد من المؤتمرات الدولية، وأخيراً نفذت الإتفاقية الخاصة بإنشاء المنظمة في يناير ١٩٩٥م، بعد التوصل لإتفاق دولي وبعد أجراء التعديلات اللازمة عليها، فقامت منظمة التجارة الدولية (WTO) خلال الحرب الباردة وهي فترة استمرت لحوالي أربعين عاماً، قامت بعض حكومات الدول الكبرى بتقديم مساعدات للدول النامية. واتبعت هذه الدول سياسات قياسية في تقديمها لهذه المساعدات التى تقدم في شكل منح مالية وقروض بشروط ميسرة إضافة للمساعدات الفنية. وفي حالة الدول الأفريقية هنالك دوافع عديدة هى التي كانت سبباً في تقديم تلك المساعدات، وهي تتمثل في المحافظة على المصالح الإستراتيجية والإقتصادية الموروثة من عهد الإستعمار والرغبة في خلق علاقات ودية مع الدول المستقلة حديثاً ومحاولات الأحتواء في بعض الأحيان من قبل الإتحاد السوفيتى والنشاط المضاد الذي كانت تقوم به الولايات المتحدة من ناحية أخرى. بذل الإتحاد السوفيتى وحلفاؤه جهوداً ضخمة لخدمة مصالحهم الإستراتيجية في المناطق التي لا تتبع لهم. كانت الدول الأفريقية في حاجة للمساعدات الفنية والمالية وتحاول خلق صلات أفضل مع الدول الكبرى المتنافسة وعلي العموم أعتبر كثير من الناس هذه المساعدات نوعاً من التعاون المشترك في عالم جديد أصبح الرخاء الإقتصادى فيه لا يمكن تجزئته. ومن ناحية أخرى يمكن رؤيته أيضاً كنوع من الأعتراف بالخطأ والتعويض من قبل الدول الكبرى لإزالة الآثار السالبة للعلاقات التجارية غير المتكافئة التي عانى منها بصفة خاصة المصدرون في الدول النامية.. وإنخفاض أسعار المنتجات الأولية التى تصدرها الدول النامية المصحوب بارتفاع أسعار السلع المستوردة هى ظاهرة عالقة بأذهان معظم المستفيدين من هذه المساعدات. عندما يكون هناك حاجة لتمويل مشاريع كبيرة ذات علاقة بالتنمية يتكفل البنك الدولي بإنجاز هذه المهمة بعد الإتفاق على شروط التمويل المعتادة وبشروط ميسرة لكن هناك بعض الحالات أمسك فيها البنك الدولي عن تقديم التمويل بعد اعتراض المساهمين الرئيسيين، مثال لذلك مشروع سد أسوان العالي في مصر حيث تولي الإتحاد السوفيتى إقامة هذا المشروع.

في السنوات التي تلت الحرب الباردة بدأت الدول المانحة تشعر بالاستياء وخيبة الأمل تجاه الأداء الضعيف للمساعدات المالية والفنية للدول النامية. ودائماً يشار إلى حالات الفساد والمحسوبية وعدم الكفاءة في الدول المستفيدة من تلك التسهيلات وفي بعض الحالات كانت الإتهامات صارخة ومباشرة. لكن هناك حقيقة وهي أن هذه الممارسات كانت الدول المانحة على علم بها فتغاضت عنها وأجازتها وذلك لاعتبارات تتعلق بالحرب الباردة. الفساد والمحسوبية هي بالطبع أمور بغيضة من الناحية الأخلاقية وتقود بثبات إلى الإستغلال غير المرشد للموارد. ومن سوء الطالع أن العديد من دول العالم الثالث أصيبت بهذه الأمراض الإقتصادية والإجتماعية القاتلة. والأحداث الأخيرة أثبتت أنه حتي في مؤسسات الدول الكبرى نفسها ربما توجد نفس الممارسات فهي ليست محصنة ضد هذه الأمراض. هذه أخطاء بشرية جديرة بالازدراء لكنها ليست قاصرة على دول العالم الثالث فالإدانة الجماعية لهذه الدول لا مبرر لها وغير منصفة وتبرئة الدول المانحة من أي دور في هذه الإخفاقات هو أمر يستحيل الدفاع عنه.

القوى المتنافسة خلال الحرب الباردة أهملت هذه الممارسات للمحافظة علي مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية. السخط برغم أنه جاء متأخراً لكن هناك ترحيباً به. فالهدف من الفقرة السابقة ليس إنكار حق الدول المانحة في استخدام مواردها بالطرق التي تخدم مصالحها، ولا المطالبة باستمرار المساعدات الفنية والمالية كشكل من أشكال التعاون الإقتصادي الدولي، ولا الإعلان عن بعض التأثيرات الفاسدة لسنوات الحرب الباردة.

القصد هنا هو تأكيد حدوث تغييرات كاملة في فلسفة معظم الدول المانحة تجاه التعاون الإقتصادي الدولي. فالتوقف عن تقديم المساعدات الرسمية كشكل من أشكال التعاون أدي إلى إنعاش دور القطاع الخاص في كل البلدان المتقدمة والنامية وأوجد قناعة بأن توفر الحرية للتجارة ولحركة رأس المال سيقود إلى تحقيق رفاهية المجتمع البشري بأكمله. وتواصلت هذه التغييرات في مفاهيم الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة التي خرجت من الحرب الباردة منتصرة. فظهرت قناعة بأن الدولة هي شر لا بد منه في الدول المتقدمة والنامية لكن دور الدولة يجب أن يكون محصوراً في الوظائف التقليدية: القانون والنظام والعدالة والدفاع، فيجب ألا تتدخل الدولة للتأثير على الأنشطة الإقتصادية والتجارية والصناعية وحتى المساعدات الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية تولت أمرها منظمات غير حكومية. وعلي الرغم من الحرص علي

في الدول المتقدمة هي أن الدول يهيمن عليها موظفون بيروقراطيون لا يستطيعون القيام بواجباتهم.

التوجه العام في العالم الغربي والذي تقوده الولايات المتحدة هو توجه يرمي لتشجيع إقتصاد السوق والتجارة الحرة وحرية حركة رأس المال. هذا التوجه مرتبط بتوفر المناخ الديموقرطي والحريات بصفة عامة، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وهذا ما يتطلب القاء الضوء على سياسات الولايات المتحدة التي أصبحت الدولة الأحادية مما مهد إلي صعودها للعالمية.

أمريكا تتربع على عرش العولمة:

عند نهاية الحرب الباردة وبعد إنهيار الإتحاد السوفيتي ظهرت الولايات المتحدة كقوة عظمي في العالم وزعيم منفرد للعالم الغربي يتضح هذا في دورها المهيمن في حلف شمال الأطلنطي وأكبر مؤسستين إقتصاديتين وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

إستطاعت الولايات المتحدة أن تفرض هيمنتها عن طريق تفوقها النسبي في القوة التقليدية والنووية، حجم نشاط الإقتصاد القومي وثرائه، مركزها القيادي في مجال الإتصالات وأبحاث الفضاء وغيرها من المجالات. وبالطبع التقدم في مجال العلوم والتكنولوجيا هو الذي صنع هذا التفوق. إنتصار الولايات المتحدة علي الإتحاد السوفيتي في الحرب الباردة ومشاركتها الفعالة في هزيمة الفاشية في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥، كل هذه النتائج الإيجابية رسخت ثقة الولايات المتحدة في نظمها السياسية والإقتصادية والتي تتمثل في سياسة إقتصاد السوق والحريات والديموقراطية والتعددية وفي طبيعة الحياة عموماً. الإنعزالية أصبحت ماضٍ ولا مكان لها في عالم اليوم، والرأي العام الأمريكي اكتسب أبعاداً جديدة فأصبح هناك إحساس بالمسؤولية والوضع القيادي في العالم الجديد. المواقف الأمريكية الرسمية تعبر عن الإهتمام المتزايد بمحاربة ظاهرة الإرهاب علي مستوى العالم، معالجة قضايا حقوق الإنسان وانتشار الأسلحة النووية. وتشجيع إقامة النظم الديموقراطية.

وحسب رؤيتهم أثبت نظامهم وطريقتهم في الحياة نجاحاً وتفوقاً بيناً، وإنتشار أفكارهم ونظمهم أصبح أمراً لابد منه لأنه الطريق الوحيد لتحقيق رفاهية المجتمع البشري. وبعيداً عن المزايدات السياسية كانت الحكومات الأمريكية دائماً تؤكد حرصها على المصالح الأمريكية وتعلن أن همها الرئيسي هو حماية المصالح الأمريكية. وبطبيعة

كانت هذه الدول ضمن حلفائهم، وهناك بعض الأحداث التي تؤكد وجود تضارب في مصالح الدول مثل حرب الخليج مع إيران والمواجهة مع العراق. هناك ازدواجية في التعامل خاصة فيما يتعلق بالنزاع العربي الإسرائيلى وحماية الترسانة النووية الإسرائيلية وهذا دليل إضافي علي سياسات التمييز التى تتبعها الولايات المتحدة. العديد من الأميركيين يعتبرون هذا الوضع نتيجة طبيعية للغطرسة المرتبطة بالقدرة العسكرية، خاصة بعد أن نصبت الولايات المتحدة نفسها شرطياً دولياً.

فى الولايات المتحدة هناك قناعة تامة بأن الرأسمالية العالمية هي البديل لكل الأفكار السياسية والإقتصادية. والقاعدة النظرية تم التعبير عنها بكلمات بسيطة في مجلة النيوزويك الأميركية الشهيرة بتاريخ ١٩٩٨/٩/١٤، حين كتبت تقول: "العولمة ينظر إليها كرؤية تحقق رفاهية العالم وتنشر الديموقراطية. التجارة الحرة هي الطريق إلى التقدم. الشركات متعددة الجنسيات والمستثمرون من الدول المتقدمة ستتدفق رؤوس أموالهم وخبراتهم وإمكانياتهم الفنية إلى المناطق الفقيرة فى العالم، سوف تتكون سوق دولية يشكل قاعدتها المستهلكون من الطبقة الوسطى والذين سيقودون العربات التايوتا.. ويشاهدون القنوات الفضائية.. ويأكلون سندوتشات ماكدونالد الفاخرة.. وأخيراً تصبح المطالبة بمزيد من الحريات والديموقراطية هي الأمر السائد"!!.

في خطاب الميزانية عام ١٩٩٤، قال الرئيس كلنتون: "لقد وضعنا قدرتنا التنافسية الإقتصادية فى قلب سياستنا الخارجية". وبالنسبة للرئيس كلنتون السياسة الخارجية يجب أن تركز علي المصالح الإستراتيجية والإقتصادية للولايات المتحدة. وكانت كلمات مستشاره لشئون الأمن القومى المستر ليك أكثر وضوحاً وتضمنت عدداً من النقاط هى أولاً: تقوية المجتمع الذي أصبح يتبنى نظماً ديموقراطية ترتبط بإقتصاد السوق. ثانياً: رعاية الأنظمة الديموقراطية وإيجاد نوع من التضامن بينها. ثالثاً: مواجهة التدخلات والمساعدة في تحرير الدول من الأنظمة المعادية للديموقراطية. رابعاً: مساعدة الديموقراطية وإقتصاد السوق على التجذر في المناطق ذات الإعتبارات الإنسانية العظمي. والرئيس كلنتون هو الأول الذي إعتبر الصادرات الأميركية مشكلة أمنية رئيسية ترتبط بالاستقرار والأمن القومي، وإعتبر أن هدفه الرئيسي خلق مكان آمن للاستثمارت الأميركية والدولية.

الكون بسرعة الضوء، فالإقتصاد العالمى الذى لا يعترف بالحدود بين الدول خلق أزدهاراً في مجال الإستثمارات الدولية ومطالبة بالانفتاح السياسى. أميركا ستعمل علي توفير فرص عمل عالية الأجر، وتزيد من سرعة التغييرات في مجال التكنولوجيا والتعليم والبنيات الأساسية".

المؤيدون لإقتصاد السوق يؤكدون أن المسألة ليست ببساطة مجرد ترتيبات إقتصادية، في ظل نظام رأسمالي. موارد الإستثمار إضافة للموارد البشرية وغيرها يفترض إستغلالها بكفاءة أكثر. إقتصاد السوق هو نظام إقتصادى تحكمه مجموعة من القيم الثقافية، هناك قيم المنافسة ومشروعية تحقيق الأرباح وقيم الحرية. لذا فهو نظام لا ينجح فى ظل قيم وظروف سياسية مختلفة، ونجاحها يتوقف علي التمسك بنفس القيم والمشاركة فيها.

دول أوروبا الغربية خاصة أعضاء الإتحاد الأوروبى لا تواجه صعوبات فى قبول الرأسمالية العالمية. ليس هناك إختلافات واضحة في المبادىء، إختلافات التطبيق تكون واضحة في حالة المصالح المرتبطة بالمنافسة، مثل استثمارات البترول في ايران والمعادن في الكنغو. في فرنسا حدثت مقاومة ورفض لما أعتبره الفرنسيون غزواً أميركياً فى مجالات معينة. ويلاحظ هنا أن القوى الإستعمارية السابقة من دول الإتحاد الأوروبى مارست نوعاً من العالمية خلال ماضيها الإستعماري.

دول وسط وشرق اوروبا التى لم تنضم حتي الأن لحلف شمال الأطلنطي أو المجموعة الأوروبية لا تزال تتوق لعضوية المجموعة الأوروبية، وهي غالباً ستتبع نفس سياسات دول الغرب.

روسيا أصبحت محاصرة بمشاكلها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية لذا إعتمدت إعتماداً كاملاً على المساندة المالية من صندوق النقد الدولي، لكن من الناحية العسكرية خاصة في مجال الأسلحة النووية فهى لا تزال قوة ضاربة. ويمكن أن تنهض مرة أخري في ظل أي نظام يتم إختياره. هناك قوة نووية أخرى هي الصين، معدل النمو الإقتصادى العالى جداً سيمكنها خلال سنوات قليلة من الظهور كقوة عالمية أكثر قدرة على المنافسة. النمو الإقتصادي في روسيا والصين سوف يقود عاجلاً أو آجلاً إلى نزاعات فى التجارة والإستثمار.

على أنها قوة إرهابية. العالم الذى لا تقسمه حدود يتكون من أمم تختلف في أديانها وقبائلها وأعراقها وهي أيضاً تكون فى مراحل مختلفة من التنمية والتطور. أنهيار الإتحاد السوفيتى لم يؤد مباشرة إلى زوال الإختلافات والفوارق الثقافية أو إلي تبعية عامة للتفوق العسكرى والتقنى. العنف الذي يصاحب الإحتجاجات للتعبير عن الإختلافات يجب ألا يتم تجاهله، فهو عادة يكون نتيجة لليأس والحرمان من السبل المشروعة للتعبير عن المطالب وهذا يكون في ظل سيادة حكم القانون الذي يوفر ويحمى حرية التعبير عن الرأي.

هذا المسح العام سيعتبر قاصراً مالم أتبعه بالحديث عن بعض المواضيع الهامة الأخرى.. ولعل أول هذه المواضيع هو أن إنشاء منظمة الأمم المتحدة والذى تم الترحيب به من قبل الدول الفقيرة، هذه الدول ترى أن أوضاعها ستكون أكثر إستقراراً في وجود هذه المنظمة، يكون ذلك بتوفير الحماية في التعامل مع الدول العظمى، المساهمات الفنية من الأمم المتحدة عبر منظماتها المتخصصة في مجالات الزراعة والصحة والثقافة وغيرها وهي مساهمات لا يمكن إنكارها فى النزاعات التى تكون القوى العظمي طرفاً فيها أثبتت المنظمة أنها لا تستطيع القيام بأي دور وفي بعض الأحيان تصبح أداة في يد الدول الكبرى التي تهيمن على مجلس الأمن الدولى. في الواقع، القوي العظمى عادة تعمل بصورة مستقلة إلي درجة يتم فيها تهميش دور المنظمة. القوى التي باستطاعتها استعمال حق النقض الفيتو أصبحت أدوات للإعاقة وإملاء القرارات.

تشكل الدول الصغيرة أغلبية الأصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكن حتي القرارات التى تجد مساندة بالإجماع فى الجمعية العامة تذهب دون أن يلتفت إليها أحد، هذه الأغلبية غير الفاعلة يشار إليها في دوائر الأمم المتحدة باسم "الأغلبية الإسمية" كنوع من السخرية. طالبت كثير من الدول باجراء تعديلات فى سلطات مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه الدائمين لتمثيل المناطق الأخرى.

السكرتير العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان أعلن مؤخراً أن الأمم المتحدة تمتلك الإرادة والقوة للتدخل بدوافع إنسانية لانقاذ الأمم المضطهدة غض النظر عن الإعتبارات السيادية. في مثل هذه الأحوال، قد يكون تدخل الأمم المتحدة عملياً في حالة الدول الصغيرة، لكن هل يكون ذلك ممكناً في حالة الدول العظمى؟

إضافة إلى ذلك، العديد من الدول كونت وحدات كبيرة للتعاون التجاري والإقتصادى والسياسى. تطور السوق المشترك للدول الأوروبية بفضل جهود فرنسا وألمانيا وأصبح

إتحاداً كاملاً فى أقل من عشر سنوات وهو الآن قوة معترف بها دولياً. الولايات المتحدة وكندا والمكسيك قامت بإنشاء منطقة التجارة الحرة بأميركا الشمالية (NAFTA). قامت أيضاً بعض دول أميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا بإنشاء اتحادات مماثلة لنفس الأغراض. في شمال أفريقيا بدأت دول المغرب العربي إجراء مناقشات لتكوين مجموعتها الخاصة بها. في غرب وشرق أفريقيا هناك الإيقاد والكوميسا وتعملان منذ فترة.

أقدم هذه المجموعات هي الجامعة العربية التى يتمتع السودان بعضويتها بالإضافة إلى عضويته فى منظمة الإيقاد (IGAD). أصبحت المشكلة الفلسطينية وقيام دولة اسرائيل هو الموضوع الرئيسى الذي يتم التركيز عليه بصورة مستديمة. تم إعداد خطط عديدة لتكوين سوق عربى مشترك ومناطق تجارة حرة وتحقيق الوحدة العربية، لكن لم يحصل أى من هذه المقترحات على الإجماع المطلوب ليتم وضع المشروع موضع التنفيذ.

إستفاد السودان من استثمارات عدد من الصناديق التى أقامتها بعض الدول العربية النفطية. ابرز المشاريع التى تم تمويلها من تلك الصناديق مشروع سكر كنانة والهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي (AAAID).

أخيراً هناك موضوع مديونية الدول الفقيرة للدول الغنية وهو موضوع شغل الدوائر الدولية لسنوات عديدة. وصلت هذه المديونية إلى ثلاثمائة بليون دولار، خلال الإجتماع المشترك الأخير بين البنك الدولى وصندوق النقد الدولي في واشنطن عام ١٩٩٩، أعلنت الدول المانحة عن رغبتها في إلغاء سبعة وعشرين بليون دولار من هذه الديون. وهي خطوة للأمام على الرغم من ضخامة المديونية، لكن كانت هناك بعض الشروط، وهي مرتبطة بضرورة استخدام الأموال التى يتم التنازل عنها في الأهداف المتعلقة بمحاربة الفقر، وهذا يعني وجود افتراض بأن الديون الملغاة موجودة في خزائن الدول الفقيرة لكن نادراً ما كان هذا صحيحاً.

العولمة..ومؤسسات المال الدولية:

بعد أن تعرضنا بالتفصيل لهذه المواضيع الهامة دعنا الآن نركز علي العولمة: إضافة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولى، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة تم إنشاء منظمة التجارة الدولية باعتبارها إحدى الدعامات الثلاث للنظام الإقتصادى الدولى الجديد. هناك دراسة أجريت مؤخراً بواسطة السيد الرشيد عثمان خالد (سودانى) وهو من صندوق النقد الدولي بالتعاون مع خبراء آخرين. جاء في هذه الدراسة: بدأت منظمة التجارة مزاولة أعمالها في الأول من يناير عام ١٩٩٥، تضم

المنظمة في عضويتها مائة وأربعة وثلاثين عضواً أكثر من ثلاثة أرباعهم من الدول النامية. هناك أثنان وثلاثين عضواً في طريقهم للإنضمام للمنظمة بينهم السودان". وتواصل الدراسة لتؤكد: "الإنضمام إلي عضوية المنظمة يستغرق حوالى خمسة إلى ستة أعوام إبتداء من اليوم الذي يسلم فيه الطلب وحتي يوم قبول عضوية الدولة رسمياً".

الفلسفة الإقتصادية لمنظمة التجارة الدولية جاءت كالآتى: منظمة التجارة الدولية، وسلفها إتفاقية القات، تم بناء فكرتها على أساس منطقي واضح، باعتبار أنه في وجود نظام تجاري مفتوح وحر مدعوم بنظم ملزمة متفق عليها لن يواجه نمو الإقتصاد العالمى أي صعوبات. النظام التجاري الحر والمفتوح هو الأساس للتنمية الإقتصادية والتوسع في الإنتاج والإستثمار وتوفير فرص العمل ونتيجة لكل ذلك إرتفاع مستوى المعيشة على نطاق العالم وتحقيق الرفاهية العظمى. تحقيق هذه الأهداف يعتمد على وجود الإستقرار وتوفر الثقة في المناخ الإقتصادى والتجارى. وتقوم منظمة التجارة بمتابعة الإلتزام بالنظم الموضوعة عن طريق المؤسسات التابعة لها. في وجود هذا المناخ التجاري، يستطيع المستثمرون والتجار والشركات التجارية أن يخططوا لأنشطتهم على المدى الطويل بعد معرفتهم بأن الشروط التى تحكم المنافسة والوصول للأسواق لن تتغير بصورة مفاجئة". وتواصل الدراسة "النظام التجارى المفتوح مبنى على فكرة السوق الحر.. لكن علي الرغم من أن منظمة التجارة لا توافق على تدخل الحكومات إلا انها لا ترفضه رفضاً كاملاً، عندما يعتبر تدخل الحكومة ضرورياً لأسباب تتعلق بالمصالح الإقتصادية القومية، تسمح به المنظمة في وجود قواعد معينة يتفق عليها". إضافة إلى ذلك تؤكد الدراسة أيضاً: "وضعت منظمة التجارة الدولية مجموعة من القواعد لتحكم التجارة العالمية في السلع والخدمات، والأمور ذات العلاقة بالتجارة مثل حق الملكية وإجراءات الإستثمار. هذه القواعد التى تجسد النظام التجارى متعدد الأطراف سوف يكون لها أثر عميق على التجارة الدولية والإقتصاد العالمى في القرن الحادي والعشرين. المنظمة توفر أيضاً منتدي للمفاوضات التجارية ونظاماً مؤسسياً لتطبيق أكثر من عشرين إتفاقية ونص قانوني تمت مناقشتها خلال مفاوضات أورغواى".

تحتوى الدراسة علي تاريخ العديد من الحلقات التى عقدت قبل الوصول للإتفاق النهائى حول إنشاء المنظمة، طبيعة عملية قبول العضوية وإجراءاتها، المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف الهامة الصعوبات التى تواجه الدول النامية شديدة الفقر، الحاجة إلي توحيد جهود هذه الدول في مواجهة مواقف الدول المتقدمة، المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية الفقيرة.

بسنغافورة وخطة العمل يقدمان دليلاً كافياً على أن المبادرات والقرارات السابقة بما فيها الجهود التى بذلت فى مفاوضات اورغواى لم تعد بأي فائدة على الدول النامية الفقيرة. وهى تعني أن الإجراءات الخاصة التى سبقت كل هذه الجهود أما أن تكون غير فاعلة أو لم يتم تطبيقها".

فى الإجتماع الوزارى بسنغافورة تم الإعلان عن عقد إجتماع على مستوي عال في أكتوبر ١٩٩٧ بمدينة جنيف. قررت منظمة التجارة والمنظمات الأخرى المشاركة الآتى: "إنشاء نظام متكامل للمساعدات الفنية لزيادة الفوائد التى يمكن أن تجنيها الدول النامية الفقيرة من المساعدات الفنية ذات العلاقة بالتجارة والتى تقوم بتوفيرها ست من المنظمات التى شاركت في وضع هذا النظام إضافة إلى موارد أخرى بهدف مساعدة تلك الدول على الإندماج في النظام التجاري العالمى الجديد".

العناصر الرئيسية للنظام المتكامل للمساعدات الفنية وردت بالتفصيل فى الدراسة. وهي تتضمن بناء مؤسسات تتولي القيام بالأعمال الخاصة بالسياسات التجارية، تقوية الخدمات التى تدعم النشاط التجاري، ومثال لذلك الدعم على مستوي المشاريع ويتضمن استخدام تقنية المعلومات، الإصلاحات الخاصة بالتحديث والرسوم الجمركية، التدريب وتنمية الموارد البشرية المساعدة فى خلق هيكل تنظيمى يدعم وينظم السياسات ذات العلاقة بالتجارة. ".

وتختتم الدراسة بالآتى: "عملية قبول العضوية هى عملية طويلة ومعقدة وفيها تحد لقدرات بعض الدول، وهي تتطلب إعدادات شاملة على المستوى القومي ومفاوضات مضنية على المستوي الثنائى ومتعدد الأطراف. النتيجة النهائية هى تحديد حقوق وواجبات للدول التى يتم قبول عضويتها ودمجها في النظام التجارى العالمى المتعدد الأطراف.

الفائدة التى تجنيها الدول النامية من حصولها علي عضوية المنظمة تعتمد إلي درجة كبيرة علي الكيفية التى ستتعامل مع الفرص التي توفرت لها".

سوف يلاحظ القارىء إننى إقتبست بغزارة من هذه الدراسة، والتي وجدت فيها موجهاً معتبراً، ووجدتها أيضاً وثيقة هامة وهي غالباً لن تنشر لأنها وضعت بناء على طلب منظمات معينة. وحسب رؤيتى، الإقتباسات المتكررة تساعد على نشر المعلومات الخاصة بالمواضيع الهامة. في حالة الدول النامية شديدة الفقر، بما فيها السودان، يجب أن يكون هناك بعض التفاؤل فيما يختص بالفرص التى سوف تتوفر. تشجيع

تشجيع الصادرات في البلاد يتوقف على القدرة التنافسية للأسعار وجودة المنتجات المصدرة، وجذب الإستثمارات الأجنبية يعتمد على المناخ الإستثمارى المستقر. قواعد الإصلاح يجب أن تبدأ فى الدول المعنية نفسها.

هناك حقيقة يجب أن تذكر وهى أن عدداً من الدول النامية بينها السودان إضافة إلى دول أفريقية أخري بدأت بالفعل عملية الألتحاق بعضوية المنظمة. ويبدو أن هذه الدول توصلت إلى حقيقة نهائية وهى أن نظام إقتصاد السوق أصبح يمثل الطريق العملي لدخول القرن الحادى والعشرين، علماً بأن هذا النظام يتضمن القبول بمبادىء التجارة الحرة والحركة الحرة للأموال الإستثمارية والدور المتزايد للقطاع الخاص. كل هذه العوامل تتطلب القيام بعملية إنفتاح إقتصادى وهو ما عرف أيضاً باسم "أمم بلا حدود". أصبح الإلتحاق بعضوية المنظمة أمراً لا غني عنه لمن يؤمنون بهذه المبادىء، وذلك لأن منظمة التجارة الدولية هى الهيكل المؤسسى للنظام التجارى متعدد الأطراف. واحد العناصر الهامة لوظائفها هو: "التعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى في وضع السياسات الإقتصادية العالمية".

نتيجة لخيبة الأمل في المساعدات التى تقدمها الدول المتقدمة إضافة إلى وجود علاقات تجارية جائرة تخدم مصالح الدول الكبرى، تم توجيه الدول النامية بواسطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بالإهتمام بالتجارة على أساس أن التجارة هي ما تحتاجه هذه الدول للتقدم وليست المساعدات.

هناك سؤال مشروع من الدول النامية يعكس أن سلبيات العلاقات التجارية لا تزال تشكل خطراً، والسؤال هو: هل يساعد النظام العالمى الجديد للتجارة حسب فهمه وتطبيقه عن طريق المنظمة في حل هذه المشكلة؟ ويبدو أن هناك حاجة للتوحد بين الدول النامية في تناول هذا الموضوع.

أصبح تحرير التجارة وحرية حركة رأس المال هو الصيغة المناسبة التى يجب السير عليها لتحقيق التقدم. وهذه على الرغم من أنها عوامل هامة إلا أنها ليست الوحيدة، التنمية الشاملة تحتاج مزيداً من الأنتباه والعمل بالنسبة لعوامل آخرى أكثر تعقيداً. والتجارب السابقة في الدول النامية تشير إلى أن المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية كانت لها أولوية قصوى. وحتى تكون التنمية شاملة يجب التغلب على مشاكل الفقر والجهل والأمراض المستوطنة والظروف البيئية العامة، ومحاولة سد الفجوة في

الإنفتاح للتجارة الحرة، الخدمات التى تدعم الأوضاع التنافسية، وحرية حركة رأس المال هى إحتياجات حيوية لرحلة التنمية الطويلة لكنها ليست وصفة كاملة لتحقيق التنمية.

التنمية الشاملة تحتاج إلى مجموعة من القواعد المتنوعة تتفاعل فيما بينها فى إطار أولويات مرتبطة ببعضها.

دور الدولة ومفهوم السيادة المحدودة:

مدفوعة بتجاربها الذاتية التى أثبتت أن الدولة لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها قامت كثير من الدول المتقدمة بالدفاع عن فكرة الدور المحورى للدولة باعتبارها خلاصة منطقية لتحليل الأوضاع وخطوة لا بد منها لتهيئة المناخ للاصلاحات الإقتصادية. على الرغم من وجود بعض النماذج الناجحة التى تثبت عكس ذلك، مثل تنمية الدول الصناعية في القرن التاسع عشر، تجارب الإتحاد السوفيتى في القرن العشرين، والنمو الإقتصادى الذي تحقق في بعض دول شرق آسيا بعد الحرب، وكنا نحن أيضاً شهوداً على مآسى الشعوب فى ليبريا والصومال.

الأقطار النامية تحتاج إلي دولة فاعلة، أنشطة الدولة يجب أن تتماشي مع مقدراتها، خلق مؤسسات جديدة وتقوية المؤسسات القائمة من الأمور الهامة لدعم مقدرات الدولة. ويجب كذلك وضع مجموعة من النظم والقوانين لضمان دور مستقر وموثوق به للدولة نفسها، تعزيز التعاملات التجارية الخاصة، توسيع قاعدة المجتمع المدني ومكافحة الفساد. الدولة الفاعلة يجب عليها المحافظة على الإستقرار والنظام لدعم التنمية المستدامة ومحاربة الفقر.

قضية السيادة هى مسألة دقيقة وحساسة لقد شاهدنا بأعيننا وربما رحبنا بالتدخل العسكرى فى كوسوفو وتيمور الشرقية وسيراليون. ويقال إن السيادة هى الخط الأخير للدفاع بالنسبة للدول الضعيفة والفقيرة، لكن من الذى يقرر التدخل والكيفية التى يتم بها؟ هل هى الأمم المتحدة أم حلف شمال الأطلنطى أم منظمة الوحدة الأفريقية. أم هل هى القوى الإقليمية التى تملك القوة والإرادة للقيام بمثل هذا العمل؟

التعاون في مجالات تحقيق مصالح مشتركه عادة يتضمن تنازلاً جزئياً عن السيادة. لكن هنا يوجد نوع من التبادل والرضاء، في حالة النزاعات والحروب الأهلية والضغوط والتهديدات بالتدخل قد يصبح التدخل العسكري ضرورياً. لكن كيف يمكن إيجاد مراقبين محايدين وموضوعيين؟

يبدو أن السياسات الحالية لمعظم الدول الأفريقية لا تنظر إلى دور الدولة ودور القطاع الخاص على أنهما دوران متنافسان يقصي كل منهما الآخر. وبينما ثبت فشل عدد من استراتيجيات التنمية التى تهيمن عليها الحكومة، نجد أن الوقت لا زال مبكراً للإعلان عن استقرار القطاع الخاص لتولي مهام الدولة. الإعلان عن سياسات التحرير وإصدار القوانين والقواعد المنظمة طرق اتبعتها حكومات كثيرة، القطاع الخاص الوطني يعاني من نفس الأمراض التي أضعفت مؤسسات الدولة. هناك حاجة لبعض الوقت ليخرج مستثمرون لديهم الإستعداد على تحمل المخاطر التى قد تنجم عن عملية الإختراق التجارى التى يقومون بها. وقد يتمكن المستثمرون الأجانب من ملء الفراغ.

المعجزات الإقتصادية الأخيرة فى شرق آسيا أثبتت أنه إذا لم يتم جذب الإستثمارات ذات التمويل طويل الأجل سيكون المجال مفتوحاً للمضاربين و"أصدقاء الطقس المعتدل" الذين يهربون برؤوس أموالهم بزوال الإزدهار الإقتصادى أو عند حدوث أي تغييرات مفاجئة لا ترضي طموحاتهم في الأرباح العالية التى كانوا يتوقعونها وهي الطريقة المعروفه بـ "أضرب وأهرب".

الحروب الأهلية القبلية والعرقية:

فى بعض مناطقها تعاني القارة الأفريقية من كوارث الحروب الأهلية. التقارير عن المذابح المرعبة توزع بصورة منتظمة. هناك أيضاً التهديدات بالتدخل المسلح وغير المسلح التى تشعر بها الدول عادة أو تلك التى تم تنفيذها بالفعل، "الحرب الأهلية في السودان سيتم تناولها فى الفصل القادم والذى سيخصص لمشاكل السودان".

في تقرير نشرته الواشنطون بوست بتاريخ أغسطس ١٩٩٩، تحت عنوان: "حرب قاسية في أفريقيا حول موارد تجارة الماس" أصبح مؤكداً أن مبيعات الماس غير المقطوع من المناجم التي يسيطر عليها المتمردون في أنجولا والكنغو وسيراليون وليبيريا والتى يتم بيعها لمراكز الماس فى كل أنحاء العالم صارت مورداً مالياً يمد المتمردين بكل إحتياجاتهم ابتداءً من الذخيرة الحربية وحتي الطائرات. هذه الموارد بوجودها في مناطق نزاع أصبح يدور حول مناطق المناجم نفسها تطيل أمد الحرب في مناطق قتل فيها الملايين أو شردوا من ديارهم.

أنجولا وهي من أكبر منتجى الماس وتعد أيضاً منتجاً رئيسياً للنفط تم وصفها بواسطة صندوق رعاية الطفولة بأنها أسوأ مكان في العالم يمكن أن يعيش فيه طفل.

يكون تقرير الواشنطون بوست أن معظم الماس في انجولا ينتج في مناطق يسيطر عليها التمرد. وحسب تقرير للأمم المتحدة قدمته لجنة عقوبات أنجولا: إستطاعت جماعات التمرد أن تجمع ما بين ٣٫٢ بليون إلى ٤٫٨ بليون دولار من مبيعات الماس منذ إندلاع الحرب للمرة الثانية عام ١٩٩٢.

النزاع في دولة الكنغو شمل أوغندا ورواندا وزامبيا وزيمبابوى وناميبيا. مبيعات الماس ومناطق المناجم المحتلة هى المكونات الرئيسية للقتال الذى يهدف إلى التمسك بالسُلطة، أو زحزحة الأعداء عن هذه المناطق من قبل قوات المعارضة.

الحروب الأهلية فى سيراليون وليبيريا كانت سبباً فى إنتشار حفر المناجم بصورة غير مشروعة وفي التهرب الذى حرم سيراليون من حوالي ربع بليون دولار. في ليبيريا المجاورة الحرب التي بدأت عام ١٩٨٩ وإستمرت حتي عام ١٩٩٧، تم تمويلها عن طريق الإستيلاء علي مناطق الماس والذهب والأخشاب.

يختتم تقرير الواشنطون بوست: في سيراليون وليبيريا كان التنافس على مناطق الماس من الملامح المميزة للقتال، بينما في انجولا والكنغو قام المتمردون باستعمال الماس لتمويل جهودهم الحربية. الحرب والفوضى فى أفريقيا قد تبدو في أماكن نائية جداً. لكن مركز تجارة الماس الذي يشعل هذه الحروب موجود في لندن.

من السهل جداً إلقاء اللوم علي عدم الكفاءة والفساد في أفريقيا، لكن هناك حالات كثيرة متكررة تكون فيها أفريقيا الجاني والضحية. هذه الحروب هى نماذج تعكس النتائج المدمرة لنشاط قطاع خاص لا رقابة عليه ومدفوع بالرغبة في تحقيق الأرباح بأى وسيلة. والحكومات غير الأفريقية التى لها علاقة بهذه التجارة كان بإمكانها بذل جهود جادة لوضع حد لهذه التجارة القاسية وحتى الأرباح منها.

دولة السودان.. والمسرح التجارى الدولى:

يشارك السودان دول العالم الثالث بصورة مباشرة أو غير مباشرة كل همومها خاصة دول القارة الأفريقية. ومن المعلوم أن السودان تقدم بطلب للإنضمام إلي منظمة التجارة الدولية ويجب أن يكون قد حدد الأهداف والفوائد التى يرمى إلى تحقيقها.

الإقتصاد السوداني كانت تهيمن عليه الدولة، والصناعات النامية تم تأسيسها على مبادىء الحماية والإكتفاء الذاتى. في الماضي القريب، عندما كان القطن هو المحصول الرئيسى كان ينتج بكفاءة عالية. ورغم المشاكل الخاصة بالانتاجية والآفات إستطاع القطن أن يكتسب سمعة جيدة نسبة للجودة والقدرة التنافسية. في الواقع لم يضطر

السودان لتدعيم مبيعات القطن كما كانت تفعل الولايات المتحدة لتضع الطريق الذي ينتجه السودان كان يتمتع باحتكار كامل للسوق العالمى. الحبوب الزيتية خاصة السمسم استطاعت أن تكسب أسواقاً خارجية مستقرة إلي حد ما. فى السنوات الأخيرة السكر والأبقار والضأن والخضر استطاعت الوصول للسوق العالمى بدرجة معقولة من النجاح وتوقعات عظيمة بالتوسع، وبالطبع هناك العديد من الصادرات الصغيرة استطاعت البقاء إلي الآن. التوجهات الرامية إلى دعم الصادر كانت باستمرار هى سياسات السودان، الهدف دائماً هو إدخال الصناعة على نطاق واسع خاصة صناعات النسيج والصمغ العربي وإنتاج اللحوم وزيوت الطعام.

يجب ألا يقتصر الهدف الرئيسى للسودان على الحفاظ على الأسواق الحالية بل يجب البحث عن أسواق جديدة، أهداف التحديث والتنمية الصناعية يجب ألا تهمل. استطاع السودان المحافظة علي إمكانياته التى تؤهله لأن يكون سلة غذاء العالم العربى وقامت منظمة الزراعة بالأمم المتحدة بتصنيف السودان على أنه منطقة ذات إمكانيات تمكنها من توفير الغذاء في عالم يتزايد سكانه بسرعة.

توفر منظمة التجارة الدولية هيكلاً قانونياً ينظم التجارة العالمية في السلع والخدمات. حقوق الملكية ذات العلاقة بالنشاط التجاري وإجراءات الإستثمار. حقوق الملكية واجراءات الإستثمار تحتاج إلي توضيح، ولمعرفة مضاميتها بوضوح لابد من نقاش مباشر مع سلطات المنظمة.

ذكرنا سابقاً أن الإصلاحات تبدأ من البلد المعنى بها. والسودان في منتصف الطريق نحو بناء الأمة الكاملة. هناك العديد من القضايا التى تنتظر الحل والسياسات التى يجب تبنيها بصرف النظر عن الإلتحاق بعضوية منظمة التجارة. المفاوضات مع منظمة التجارة الدولية يجب أن تستمر علي الأقل لمعرفة مدي الإلتزامات والفوائد التى يمكن أن تجنيها البلاد.

يجب توخي الحذر والعولمة يجب ألا ينظر إليها على أنها نزهة للتسوق في محلات تجارية أنيقة. هناك إسهامات عديدة في الصحافة السودانية فيما يختص بالعولمة ومنظمة التجارة الدولية، بينما ينصح بعض الكتاب الإنضمام إلى عضوية المنظمة لأن ذلك يمكن أن يساعد في تحقيق التقدم، يؤكد آخرون أن هذا هو طريق الهيمنة بواسطة الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة. تاريخ المجتمع البشرى يؤكد قدم المشاكل المرتبطة بوجود أمم ضعيفة وفقيرة تناضل للبقاء والتعايش مع أمم أخرى أكثر قوة وتقدماً.

يقول تقرير الواشنطون بوست أن معظم الماس في أنجولا ينتج في مناطق يسيطر عليها التمرد. وحسب تقرير للأمم المتحدة قدمته لجنة عقوبات أنجولا: إستطاعت جماعات التمرد أن تجمع ما بين ٢ر٣ بليون إلى ٨ر٤ بليون دولار من مبيعات الماس منذ إندلاع الحرب للمرة الثانية عام ١٩٩٢.

النزاع في دولة الكنغو شمل أوغندا ورواندا وزامبيا وزيمبابوى وناميبيا. مبيعات الماس ومناطق المناجم المحتلة هى المكونات الرئيسية للقتال الذى يهدف إلى التمسك بالسُلطة، أو زحزحة الأعداء عن هذه المناطق من قبل قوات المعارضة.

الحروب الأهلية فى سيراليون وليبيريا كانت سبباً فى إنتشار حفر المناجم بصورة غير مشروعة وفي التهرب الذى حرم سيراليون من حوالي ربع بليون دولار. في ليبيريا المجاورة الحرب التي بدأت عام ١٩٨٩ وإستمرت حتي عام ١٩٩٧، تم تمويلها عن طريق الإستيلاء علي مناطق الماس والذهب والأخشاب.

يختتم تقرير الواشنطون بوست: في سيراليون وليبيريا كان التنافس على مناطق الماس من الملامح المميزة للقتال، بينما في انجولا والكنغو قام المتمردون باستعمال الماس لتمويل جهودهم الحربية. الحرب والفوضى فى أفريقيا قد تبدو في أماكن نائية جداً، لكن مركز تجارة الماس الذي يشعل هذه الحروب موجود في لندن.

من السهل جداً إلقاء اللوم علي عدم الكفاءة والفساد في أفريقيا، لكن هناك حالات كثيرة متكررة تكون فيها أفريقيا الجاني والضحية. هذه الحروب هى نماذج تعكس النتائج المدمرة لنشاط قطاع خاص لا رقابة عليه ومدفوع بالرغبة في تحقيق الأرباح بأى وسيلة. والحكومات غير الأفريقية التى لها علاقة بهذه التجارة كان بإمكانها بذل جهود جادة لوضع حد لهذه التجارة القاسية وحتى الأرباح منها.

دولة السودان.. والمسرح التجاري الدولي:

يشارك السودان دول العالم الثالث بصورة مباشرة أو غير مباشرة كل همومها خاصة دول القارة الأفريقية. ومن المعلوم أن السودان تقدم بطلب للإنضمام إلي منظمة التجارة الدولية ويجب أن يكون قد حدد الأهداف والفوائد التى يرمى إلى تحقيقها.

الإقتصاد السوداني كانت تهيمن عليه الدولة، والصناعات النامية تم تأسيسها على مبادىء الحماية والإكتفاء الذاتى. في الماضي القريب، عندما كان القطن هو المحصول الرئيسى كان ينتج بكفاءة عالية. ورغم المشاكل الخاصة بالانتاجية والآفات إستطاع القطن أن يكتسب سمعة جيدة نسبية للجودة والقدرة التنافسية. في الواقع لم يضطر

السودان لدعم مبيعات القطن التي كانت تقلق الولايات المتحدة. الصمغ العربي الذي ينتجه السودان كان يتمتع باحتكار كامل للسوق العالمى. الحبوب الزيتية خاصة السمسم استطاعت أن تكسب أسواقاً خارجية مستقرة إلي حد ما. فى السنوات الأخيرة السكر والأبقار والضأن والخضر استطاعت الوصول للسوق العالمى بدرجة معقولة من النجاح وتوقعات عظيمة بالتوسع. وبالطبع هناك العديد من الصادرات الصغيرة استطاعت البقاء إلي الآن. التوجهات الرامية إلى دعم الصادر كانت باستمرار هى سياسات السودان. الهدف دائماً هو إدخال الصناعة على نطاق واسع خاصة صناعات النسيج والصمغ العربي وإنتاج اللحوم وزيوت الطعام.

يجب ألا يقتصر الهدف الرئيسى للسودان على الحفاظ على الأسواق الحالية بل يجب البحث عن أسواق جديدة. أهداف التحديث والتنمية الصناعية يجب ألا تهمل. استطاع السودان المحافظة علي إمكانياته التى تؤهله لأن يكون سلة غذاء العالم العربى وقامت منظمة الزراعة بالأمم المتحدة بتصنيف السودان على أنه منطقة ذات إمكانيات تمكنها من توفير الغذاء في عالم يتزايد سكانه بسرعة.

توفر منظمة التجارة الدولية هيكلاً قانونياً ينظم التجارة العالمية في السلع والخدمات. حقوق الملكية ذات العلاقة بالنشاط التجاري وإجراءات الإستثمار. حقوق الملكية واجراءات الإستثمار تحتاج إلي توضيح، ولمعرفة مضامينها بوضوح لابد من نقاش مباشر مع سلطات المنظمة.

ذكرنا سابقاً أن الإصلاحات تبدأ من البلد المعنى بها. والسودان في منتصف الطريق نحو بناء الأمة الكاملة. هناك العديد من القضايا التى تنتظر الحل والسياسات التى يجب تبنيها بصرف النظر عن الإلتحاق بعضوية منظمة التجارة. المفاوضات مع منظمة التجارة الدولية يجب أن تستمر علي الأقل لمعرفة مدي الإلتزامات والفوائد التى يمكن أن تجنيها البلاد.

يجب توخي الحذر والعولمة يجب ألا ينظر إليها على أنها نزهة للتسوق في محلات تجارية أنيقة. هناك إسهامات عديدة في الصحافة السودانية فيما يختص بالعولمة ومنظمة التجارة الدولية، بينما ينصح بعض الكتاب الإنضمام إلى عضوية المنظمة لأن ذلك يمكن أن يساعد في تحقيق التقدم، يؤكد آخرون أن هذا هو طريق الهيمنة بواسطة الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة. تاريخ المجتمع البشرى يؤكد قدم المشاكل المرتبطة بوجود أمم ضعيفة وفقيرة تناضل للبقاء والتعايش مع أمم أخرى أكثر قوة وتقدماً.

في عالم اليوم حيث توحيد [illegible]، نجد أن الشركات متعددة الجنسيات بقوتها المالية تكون أكثر قوة من عدة دول مجتمعة. ما نراه في العالم الآن لم يعرف من قبل في القرون السابقة. لكن هذا هو قدر جيلنا . يجب أن لا ينظر إلى هذا الأمر باعتباره مطالبة بالخنوع والإستسلام. فشجاعة الأمم لن يستطيع أحد هزيمتها على الرغم من القدرات الهائلة للدول العظمى. وتجارب جمهورية الشيشان مع روسيا وفيتنام مع الولايات المتحدة تقف دليلاً على ذلك. التعاون على أساس المصالح المشتركة يجب أن يكون سياسة الدول الفقيرة. والضغوط يمكن مقاومتها بنجاح. باستطاعتنا أن نحمي مصالحنا الوطنية بالعقل والشجاعة وحتى بالجراءة. لكن الأهمال والمغامرات والإستفزازات غير المسؤولة ربما تقود للتهديدات والعقوبات وربما التعرض للهجمات العسكرية.

ليس في نيتي إثارة كل مشاكل السودان في هذا الفصل، والوسائل التي تمكن من ذلك غير متاحة. لكني أريد التطرق للمواضيع الهامة والطارئة. وليس من الممكن إدعاء الإبداع، فلعدة أشهر بل سنوات أمتلأت الصحف السودانية ومحطات الإذاعة والندوات العامة بالأنشطة التي تعرضت للمشاكل القومية.

البترول أوجد قدراً من التفاؤل في البلاد:

ومؤخراً، إكتشاف وتصدير البترول أوجد قدراً كبيراً من التفاؤل في الساحة السودانية على مستوى البلاد. يعبر البعض عادة عن خوفهم من تعرض الموارد الزراعية الوفيرة للإهمال العام، كما حدث في العديد من الدول المصدرة للنفط. إكتشاف البترول تسبب أيضاً في إثارة وتقوية الرغبة في الإنفصال، وجذب انتباه بعض المصالح الدولية المعقدة التي زادت حدة القتال في الحرب الأهلية الطويلة بجنوب البلاد والتي إمتدت لسبعة عشر عاماً.

في الأشهر الأخيرة، نشبت نزاعات مسلحة بين مجموعة جنوبية موالية لحكومةالسودان في مواقع آبار البترول بمنطقة أعالي النيل. ونتمنى من كل قلوبنا ألا يكون هدف هذه الإشتباكات هو السيطرة على مراكز البترول وإلا فإن في الأمر تذكرة حزينة بالدور الذي لعبه الماس في النزاعات المسلحة بشرق ووسط أفريقيا.

لنتعرض الآن في كلمات قليلة لموضوع عضوية منظمة التجارة والعولمة. بهدف مساعدة الدول النامية الفقيرة على تحقيق أقصى الفوائد من عضويتها بالمنظمة، قامت ست منظمات بينها منظمة التجارة باعداد هيكل خاص بالمساعدات الفنية المتكاملة ومن

المؤكد أن فوائد عظمى يمكن أن تحقق إذا تمت الإستفادة من هذه الموارد إن لم يكن هناك تحركات قد بدأت بالفعل في هذا الإتجاه. بنفس القدر من الأهمية الإقتراح الخاص بالاستفادة من اثنين من الخبراء السودانيين البارزين وهما: السيد الرشيد عثمان خالد، ودكتور الوليد محمد طه، واللذين عملا بصندوق النقد الدولي وبلغا رتبة عالية من مواقع المسؤولية، وهما الآن في حالة نشاط تام بعد تقاعدهما. إذا تم الإتصال بهما أنا واثق أنهما سيجدان سعادة في خدمة السودان في رحلته الطويلة والمضنية مع منظمة التجارة الدولية.

المعضلة السودانية.. رؤية للحل:

الهم الرئيسي الآن في السودان هو تحقيق السلام، الوصول لإتفاق سياسي بين كل الفئات المتحاربة، وضع دستور ديموقراطي يحظى بالقبول العام، يكون مؤسساً على المشاركة العامة والإجماع من الناحية العملية هذه الأهداف استلزمت عقد جلسات عديدة من التفاوض بين حكومة السودان والحركة الشعبية التى يقودها الدكتور جون قرنق تحت توجيه ووساطه من مجموعة دول الإيقاد. الحركة الشعبية تخوض حرباً طويلة ضد الحكومات السودانية القومية إستمرت سبعة عشر عاماً، وتركز القتال في جنوب البلاد لكن الحرب شملت أيضاً مناطق الشرق وجنوب كردفان في جبال النوبة.

خلال الأعوام الأربعة الأخيرة وقعت اشتباكات مسلحة بين القوات المسلحة التابعة لتجمع الأحزاب السياسية السودانية وقوات الحكومة السودانية بمناطق شرق السودان. يتكون تجمع الأحزاب السياسية أساساً من الأحزاب السودانية القديمة التى كانت تباشر نشاطها تحت حماية القانون حتي قدوم ثورة الإنقاذ للسلطة عام ١٩٨٩.

رئيس التجمع هو زعيم الحزب الإتحادى الديموقراطي وطائفة الختمية السيد محمد عثمان الميرغني، السيد الصادق المهدى رئيس الوزراء في آخر حكومة ديموقراطية منتخبة وزعيم حزب الأمة وطائفة الأنصار هو عضو بالتجمع، (لكنه إنسحب منه مؤخراً بعد كتابة مسودة هذه المذكرات)، وكذلك الجيش الشعبي لتحرير السودان، لم يعلن بصورة رسمية عن إجراء محادثات مباشرة بين حكومة السودان والتجمع، تم عقد إجتماع بين الدكتور حسن الترابى والسيد الصادق المهدى في جنيف، والتقارير التى تم توزيعها تشير إلى أن الإجتماع الذي ناقش موضوع المصالحة العامة كانت نتائجه مبشرة وان إجتماعاً ثان سوف يعقد فيما بعد لكن لم يعقد إجتماع آخر.

في غضون ذلك، بدأ ينمو إحساس عام داخل دوائر الحكومة السودانية وتجمع الأحزاب المعارضة بأن المشاكل السودانية ما عادت شأناً داخلياً خالصاً. الإشتباكات أو الحروب خاصة في الجنوب أصبحت موضوعاً أولته بعض الدول الغربية إهتماماً خاصاً. والظروف السيئة التي خلقتها الحرب زادت قسوة في بعض مناطق الجنوب بسبب الجفاف والمجاعة.

زعماء كل الفصائل المتحاربة بما في ذلك الحكومة أصبحوا مدركين لحقيقة تدويل قضية السودان التي صارت واضحة. كما أصبح معلوماً لديهم أنها يمكن أن تقود إلي التدخل العسكري وفرض تقسيم الأراضي السودانية. مثل فصل الجنوب وربما بعض المناطق الأخرى. بدأ السودانيون ممارسة الضغوط داخل وخارج البلاد بعد علمهم بالكوارث التي قد تحدث حسب المؤشرات الخطيرة. وكان هدفهم هو دفع كل الأطرف للمشاركة في عملية المصالحة العامة. وبينما كانت المفاوضات التي ترعاها دول الإيقاد تتقدم من إجتماع إلي آخر دون التوصل إلى إتفاق نهائي واضح ومحدد. وسير كل الأطراف نحو المصالحة العامة يبدو بطيئاً. تحركت مجموعات عديدة من السودانيين الذين يحبون الخير لبلادهم وفكرت بجدية في التدخل لكن محاولاتهم وجهودهم لم تثمر. ولعل "كسوفو" و"تيمور الشرقية" الأخيرة. تنهض سوابق حية لما يحدث في السودان.

مؤخراً تقدمت حكومتا مصر وليبيا بمقترحات مشتركة تهدف إلى التوصل للمصالحة العامة وأستقرار البلاد والحفاظ على وحدتها. لم تعلن تفاصيل هذه المقترحات للرأى العام "عند كتابة هذه المذكرات". لكن أصبح معلوماً أن الحكومة وتجمع الأحزاب وافقوا عليها من حيث المبدأ. الآن هنالك ركود في هذه التحركات. هنالك تقارير تشير إلى أن الولايات المتحدة ودول الإيقاد لم ترحب بشدة بفكرة دمج جهودها مع الجهود التي كانت تبذلها مصر وليبيا.

وأنا أكتب هذا الفصل وردت تقارير عن مقترحات للحكومة الكندية هي على الأرجح تسعى من أجل تحقيق نفس الأهداف. حسب ما أري، وجود عدد كبير من المبادرات من جهات عديدة مختلفة سوف يزيد من تعقيدات الأوضاع التي يعيش فيها الشعب السوداني. المخاطر الكامنة والموجودة التي تهدد بقاء السودان كأمة واحدة، والحاجة الملحة لتسوية الخلافات هو أمر لا يحتاج إلي تأكيد. هناك حقيقة تحمل مسؤولية تأكيدها وهي أن تسوية المشاكل السودانية هو أمر في يد الزعماء السودانيين أنفسهم الرئيس البشير، الدكتور حسن الترابي، السيد محمد عثمان الميرغني، الدكتور جون

قرنق، السيد الصادق المهدي وغيرهم، قد لا تتوافق مصالح البعض مع المصالحة الوطنية. فهناك من لا يريد أن يرى النتائج الإيجابية المحسوسة على المستوى القومي. وبرغم حسن النوايا والتي حثت على تقديم بعض المقترحات أصبح السودان بسبب عجز زعمائه مركزاً لتسويق المقترحات المتنوعة. أي إستقطاب لقوى خارجية قد تكون له آثار سلبية على حاضر ومستقبل البلاد.

الوقت ليس في صالح السودان، الإتصالات واللقاءات المباشرة والإجتماعات الطارئة والسير إلى الأمام في عملية التسوية كلها أمور ذات أولوية قصوى. وضع الحلول لمشاكل السودان يعتمد الآن بصورة رئسية على حزب المؤتمر وهو حزب الحكومة وحزب زعمائها. الأطراف المتصارعة تخوض معركة بسيطة هدفها الإعتراف المتبادل. هناك حقيقة لا يمكن إنكارها وهي أن ثورة الإنقاذ الوطني مدعومة من الحركة الإسلامية أصبحت مهيمنة على الأوضاع السياسية بصورة شاملة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الحكومات الوطنية، ولعل الحديث عن كيف أتى هؤلاء للسلطة أصلاً لن يتوافق مع رفع شعارات المصالحة الوطنية. كما وأنه سيكون تزييفاً للحقيقة وضرباً من ضروب الخيال أن نفترض أن التأييد الضخم الذي كانت تتمتع به الأحزاب الرئيسية القديمة مسنودة بالطائفتين الكبيرتين قد أصابه الوهن بسبب قرار الحكومة بحل الأحزاب. التجارب التي عاشتها البلاد خلال عهد عبود ونميرى ليست ببعيدة عن الذاكرة.

علاوة على ذلك إعتَبرت حكومة السودان والأحزاب السياسية الشمالية مشكلة الجنوب مشكلة مزمنة.. لكن علينا ألا نقلل من شأن المشاكل الرئيسية الأخرى التى تتمثل في وضع ديموقراطى وبسط الحريات العامة والإهتمام بحقوق الإنسان وغيرها. الإتهامات بالتعصب الديني وتجارة الرقيق من النتائج المشؤومة لتدويل مشكلة الجنوب. هذه المواقف تهدف إلى تحريض الجنوب على الأنفصال.. وقد وجدت إدانة عامة من الدوائر الحكومية وغير الحكومية بأعتبارها لا أساس لها وغير واقعية.

يهدف هذا الفصل إلى إقتراح وتصور من جانبى باعتباره فكرة محددة يتم بناءاً عليها عقد إجتماع أو مؤتمر يضم الأطراف الأخرى.. بدلاً من الأكتفاء بالتصريحات التى يصدرها المجلس الوطنى أو بعض المسؤولين في الحكومة فيما يختص بالسعى لتحقيق المصالحة الوطنية. على الحزب السياسى للحكومة تقديم مقترحات واضحة ومحددة حول تصوره لتسوية نهائية يمكن أن تتفق عليها كل الأطراف. هذه المقترحات يجب أن تسبقها خطوات قانونية لضمان توفر الحريات العامة مثل حرية التنظيم

والتعبير عن الرأى وحرية التجمع وغيرها. علي الحكومة أن تصدر قرارا بالعفو العام يشمل كل المعارضين السياسيين. عمليات التخريب التى إستهدفت خطوط نقل النفط السودانى هى أعمال يؤسف لها وتجب إدانتها. ملاحقة القائمين بهذه الأعمال واللجوء للتصعيد لا يحقق أي نتائج إيجابية.

هنالك إتهامات موجهة للجيش الشعبي بتعطيل مشروعات البترول التابعة لشركة شيفرون.. تعرضت طائرة مدنية تابعة لشركة الخطوط الجوية السودانية للقصف وقتل كل ركابها من المدنيين.. هناك أيضاً.. توقف العمل في مشروع قناة جونقلى بعد استهدافه من قبل الجيش الشعبى. الخسائر المالية الناجمة فى الأحوال الأخيرة كانت عواقبها الإقتصادية أعظم بكثير عن الأثر المحدود لتفجير خطوط البترول. لكن كل هذا يجب أن ينسى في سبيل الوصول للهدف النبيل الذى يتمثل في المصالحة الوطنية، وتحقيق السلام والحفاظ على وحدة البلاد.

الأطراف المتضاربة بما فيها الحكومة تمكنت الأن من تجاوز عدد من عقبات الماضي المستعصية وهى:

١- الإعتراف بحق الجنوب في تقرير المصير، طرح خيارى الفيدرالية والكونفدرالية. يتم الفصل في هذا الموضوع عن طريق الإستفتاء.

٢ - الأساس في القومية السودانية هو المواطنة.

٣ - بدأت الحكومة بالفعل إعادة الممتلكات والعقارات التي تعرضت للمصادرة لمالكيها من المعارضين السياسيين. يجب إكمال هذه العملية بأسرع ما يمكن.

يجب على كل أطراف القتال قبول وتنفيذ وقف عام لإطلاق النار على كل الجبهات يقود إلى إزالة التوتر وتوقف الأعمال العدوانية.

أصبح الدستور موضوعاً للنزاع وذلك بسبب عدم مشاركة كل الأطراف فى وضعه، ويلاحظ أن حكومة السودان أعلنت عن قبولها لإعادة النظر في الدستور وإمكانية تعديله، وفي الواقع هناك لجنة أعلن عنها وبدأت مداولاتها حول الموضوع، إلا أن أعمال هذه اللجنة تم تأجيلها إلى حين البدء فى عملية المصالحة. أخيراً، هناك قضية تفكيك الدولة السودانية حسب ما يرى التجمع، وإعتبر أن هذا الأمر ليس من العقل والحكمة في شيء ولن يخدم أي أهداف تحقق مصالح البلاد. التفكيك الكامل سوف يخلق فراغاً يقود السودان إلي أوضاع فوضوية لا يمكن التنبؤ بنتائجها.

أعتقد أن نظام الإنقاذ الحالي ارتكب نوعاً من الظلم بفصله لأعداد كبيرة من العاملين بالقطاع العام، وإتبع أساليب تتسم بالمحسوبية في التعيين للوظائف بالخدمة العامة، هذا الأمر يمكن أن يخلق فراغاً بصورة مباشرة فيجعل من السودان صومالاً آخر، وكلنا كنا شهوداً على نتائج غياب الدولة في الصومال.

يجب التسليم بأن هناك أعداداً كبيرة إستطاعت أن تكتسب خبرات معتبرة على حساب الآخرين. الفصل الجائر لأعداد كبيرة من العاملين بمؤسسات الدولة تحت شعار تحقيق الصالح العام لا يمكن إعتباره مبرراً لأعمال إنتقامية أخري لان الإسلوب الأمثل لتحقيق العدالة لا يتوافق مع إرتكاب مظالم فى حق الآخرين فى العمل.

هذه القضية ينبغى أن تترك للحكومة الإنتقالية القادمة كى تتعامل معها علي ضوء الرؤية الشاملة لمعالجة مشاكل إعادة بناء الخدمة العامة، هذه الخدمة التى إشتهرت في يوم من الأيام وتحت قيادة السودانيين بحسن أدائها وبعدها عن الفساد والمحسوبية والتحيز.

حالات الفصل السابقة التي تتضمن ظلماً بيناً لا مبرر له يجب فحصها على ضوء الأحكام السائدة ويوضع في الإعتبار الخطط المستقبلية الخاصة بالتصور الجديد للخدمة العامة، ويجب تفادي خلق أي فراغ.

هناك موضوع آخر جدير بالإهتمام يخص كل الأطراف المتصالحة وهو التقرير الأخير (١٩٩٨ - ١٩٩٩)*الذى قدمه المراجع العام للمجلس الوطنى، يحتوي التقرير على تفاصيل التزايد في حالات الإختلاس وسوء إستخدام المال العام، ويوضح الزيادة بالأرقام في عدد المخالفات التي تم إرتكابها والمبالغ التى أختلست. يشير التقرير إلى أن هذه المبالغ وصلت إلى بلايين الجنيهات السودانية لكن لم تتخذ أي إجراءات قانونية إلا في حالات نادرة جداً. هذه ظاهرة يجب أن تحظى باهتمام كل الناس، وبعد أن وضحت الحقائق وأصبحت موجودة بتفاصيلها أمام المراجع العام يجب أن يترك الأمر لمكتبه وتزال كل العقبات من طريقه حتى يتمكن من متابعة هذه المشكلة وحسمها.

يجب عدم إجراء أى إنتخابات فى المستقبل القريب ولا بد من منح فترة معقولة فى حدود سنتين إلى ثلاث تستطيع فيها الأحزاب إعادة ترتيب شؤونها الداخلية وهناك طرق قانونية يمكن أن تتبع في تنفيذ عمليات التأجيل من هذا النوع دون خلق فراغ قانونى.

هناك إقتراح بتكوين حكومة إنتقالية من التكنوقراط. إن حكومة إنتقالية تمثل فيها كل الأحزاب لا تناسب احتياجات هذه المرحلة. فهناك حقيقة واضحة وهي أن هذا

التكوين سوف يعيدنا إلى عهود الشجار والإقتتال الداخلي إذا تم تكوين الحكومة بعد المصالحة الوطنية مباشرة. يجب إعطاء مهلة معقولة لتهدئة الأوضاع وضمان إستقرارها وانتظامها. الفترة المقترحة لحكومة التكنوقراط الإنتقالية هي ثلاث سنوات، لكن تعتبر فترة خمس سنوات أكثر ملاءمة إذا أخذنا بعين الإعتبار حجم المشاكل المتوقعة علي الرغم من أن هذه الفترة ربما تبدو طويلة بالنسبة للأحزاب السياسية. وهنا لا بد من ربط هذا التوقيت بالإستفتاء الذى سيجرى في الجنوب حول تقرير المصير.

إحتوت الفقرات السابقة على عناصر إعتبرتها ذات أهمية قصوي وهي في نظرى ليست بديلاً شاملاً للمبادرات العديدة المطروحة. الهدف الرئيسي هو الإصرار على حقيقة هامة وتأكيدها وهي أن الحلول الأساسية هي في يد نظام الإنقاذ. والتاريخ سوف يسجل أن حكومة الإنقاذ إحتفظت بالسلطة أكثر من عشرة أعوام، لكن الطريق الذى سيؤدى إلى تتويج هذه الفترة هو طريق المبادره التي تصنع حلاً سودانياً لقضايا السودان يقود للسلام والمصالحة الوطنية ويحفظ وحدة الأراضي السودانية.

لقد أشرت فى المراحل السابقة من هذه المذكرات إلى أحتمال حدوث آثار سالبة وغير مرغوب فيها جراء تعريض السودان إلى العديد من المبادرات التى تسعى إلى إيجاد حل للمشاكل السياسية التى تحف بالسودان فى الوقت الحاضر.. وعلى وجه الخصوص تلك المبادرات التى تقدمت بها بعض الحكومات الأجنبية.. ففى الأيام الأخيرة ظهرت على مسرح الأحداث مبادرة أمريكية. وقبلها كانت المبادرة المشتركة التى طرحتها كل من حكومتى ليبيا ومصر.. ولقد برهنت الأيام.. أن أنجع واقصر الطرق لحل مشاكل السودان السياسية أنما تبقى فى أيادي السودانيين أنفسهم.. وذلك لسبب بسيط هو أن حكومة الأنقاذ التى تمسك بالسلطة فى البلاد.. والحركة الشعبية للجنوب . والأحزاب السياسية الشمالية التى تشكل المعارضة في البلاد.. أعلنت جميع هذه القوى موافقتها على السعى لحل القضايا الأساسية عن طريق الوفاق الوطنى.. هناك إتفاق عام يستهدف اعداد دستور ديموقراطى وذلك حول الوحدة الوطنية المتنوعة والتى تبنى على المواطنة.. مع توفر الحريات الديموقراطية وحق تقرير المصير لأهل الجنوب. بالإضافة إلى قيام حكومة إنتقالية.. وعليه فاذا ما قررت هذه الطوائف والقوى السودانية أن تجلس مع بعضها البعض فيمكنها أن تتفق فيما بينها على المسائل الأساسية. وحتى على تلك القليلة منها التى يدور الخلاف حولها بما فيها مسألة علاقة الدين بالدولة وتقرير المصير للجنوب وتأسيساً على ذلك فإن الأمر بيد حكومة الإنقاذ أن تبادر بالقيام

بالخطوات الأولية التي تمهد الطريق للوصول إلى حل لمشكلة السودان المستعصية.. وقيادة البلاد نحو آفاق جديدة تستشرف قيام سودان موحد ومستقر.

إذا تفحصنا الأوضاع من حولنا سوف تجد أن السودان وبرغم إمكانياته المادية والبشرية الهائلة لا زال في منتصف الرحلة، لكن المستقبل واعد بميلاد سودان جديد ومبشر بالأمل في التقدم على الرغم من الصعاب التي تحدق بنا.

عصر البترول في السودان:

لفترة من الوقت كانت منظمة الأمم المتحدة تصنف السودان ضمن أقل الدول نمواً. البدء في استخراج البترول مؤخراً وإنتظام تصديره هو بطبيعة الحال أمر ملأ الساحة الإقتصادية الوطنية بآمال عظيمة في تقدم البلاد على المدى القصير والطويل.

وأنا بكل تأكيد أشارك الرأي العام السوداني الغبطة والتفاؤل الذي عم البلاد. ودون أدنى شك، أكتشاف البترول وتصديره سوف يؤدي إلى زيادات معتبرة في ايرادات البلاد من العملات الصعبة. هناك أهمية خاصة لإحتياطي البلاد من النفط والكميات التي تستخرج سنوياً غير أن مستقبل ذلك كله سيتأثر بما يحدث على المسرح العالمي من العمليات في الأسعار العالمية السائدة. سياسات الدول المستوردة الرئيسية ومخزونها الإستراتيجي، معدلات الإنتاج الفردي والذي يتفق عليه بواسطة الدول المصدرة. وأثر المناطق المنتجة الجديدة على الأسواق.

أثر إيرادات النفط السوداني يتوقف على صافي فائض الإنتاج الذي يتوقع أن يكون تحت تصرف البلاد. الأسعار السائدة للنفط في نوفمبر ١٩٩٩، كانت اربعة وعشرين دولاراً للبرميل. وهي أسعار معقولة إذا ما قورنت بمستويات الأسعار قبل اشهر قليلة والتي وصلت في بعض الأوقات إلى أقل من عشر دولارات للبرميل. صافي نصيب السودان يعتمد على حجم ودرجة الإلتزامات تجاه الجهات الأجنبية المشاركة في انتاج البترول بالسودان. هذه الإلتزامات يجب إحترامها والوفاء بها.

أصبح مؤكداً الآن أن فاتورة العملات الصعبة التي تعادل حوالي خمسمائة مليون دولار وهي قيمة واردات النفط سوف يتم تمزيقها، هذا بالطبع هو الأثر المالي المباشر لكن التوقعات فيما يختص بموقف العملات الصعبة تبشر بنتائج أفضل بكثير في المستقبل القريب. العائدات المالية المتوقعة يجب ألا تكون هي الهم الوحيد للسودانيين وتجارب العديد من الدول المنتجة للنفط تقدم نماذج محددة لبرامج تنموية.

بعض الدول المنتجة للنفط تندفع إلي تبني أساليب محدثي الثراء أو بتعبير آخر (مستجدي النعمة)، وهي برغم إمكانية إحتمالها علي المستوى الفردي تصبح أمراً خطيراً وعواقبه الإجتماعية والإقتصادية مشؤومة خاصة إذا ارتبط بسلوك الحكومة وقراراتها عندما تهيمن الشركات الأجنبية عى قطاع النفط بكل انشطته من تنقيب وإنتاج وتسويق. تصبح الحكومة مثل المالك الذي ورث الكثير من العقارات ولا يحتاج إلا لبذل مجهود ضئيل لجمع ايجاراته الشهرية والسنوية. إستغلال الموارد المخفية تحت الأرض خاصة في حالة النفط يجلب الثراء السهل والحياة المترفة دون بذل جهود تناسب الخير الذي تحقق. ولا عجب في أن تصبح الزراعة الضحية الأولي لأثرياء النفط فهي تعتمد على تقلبات الطبيعة وتحتاج لدراسات الجدوى والمشاريع التجريبية ومكافحة الآفات وعمليات الحصاد.

يبدو أن حكومة السودان وحسب التصريحات الحكومية صارت مدركة للآثار السالبة للنفط على القطاع الزراعى، وقبل أيام قليلة إتخذت وزارة الطاقة موقفاً سليماً بتوجيه إهتمامها إلى مصادر الطاقة المتجددة.

بجانب الاهمال الذى قد يتعرض له القطاع الزراعى هناك بنفس القدر آثار ضارة للوفرة على سياسات وأولويات التنمية. فيكون هناك إندفاع نحو المشاريع ذات الفخامة والعظمة التي تتسم بالمبالغة. من المشاريع السهلة نسبياً فى تخطيطها التى تحتاج إلي موارد مالية هائلة مشاريع تحديث القوات المسلحة وبناء مصانع الأسلحة. لا يتطلب مثل هذا النوع من المشاريع عمل دراسات جدوى مفصلة ومتقنة أو مشاريع تجريبية، إذ تقوم الحكومة مباشرة بشراء كل ما تعتبره حديثاً من أجهزة ومعدات عسكرية. المشتريات من الإنتاج الجديد لمصانع الأسلحة غالباً ما تكون أكثر تقدماً من الناحية التقنية ويمكن أن يتم الحصول عليها دون تأخير. الإحتياجات العسكرية الأكثر تعقيداً قد لا تكون ضمن ما يوفره السوق لكن يتم تصنيعها حسب احتياجات الدول وهى مثل الطائرات المقاتلة وغيرها. لكن قليلة جداً هى انواع الأسلحة التي لا توجد فى سوق السلاح.

الحرب الأهلية فى الجنوب قادت بالطبع إلى تحديث معدات القوات المسلحة وربما البدء في إقامة مصانع للأسلحة بالسودان. وهى أيضاً تطلبت زيادات في حجم القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى، مواجهة إحتياجات الحرب تكلف ما يقدر بواحد مليون دولار يومياً. هذا العبء المالي أعطي دافعاً عظيماً للنداءات المتكررة بالسعى لتحقيق المصالحة الوطنية بين الحكومة وأطراف الصراع الأخري في جنوب وشرق

البلاد. في هذه الورقة تم التأكيد على أن المصالحة والسلام وتسوية مشكلة الجنوب والمناطق الأخرى المهمشة تعد أولويات لا يمكن التغاضي عنها لإستئناف تقدم السودان. بالنظر إلى المساحة الشاسعة للبلاد بجانب إعتبارات السياسة الخارجية في التعاون مع الدول وتحقيق المصالح المشتركة، لن تكون هناك حاجة للمشاريع العسكرية الضخمة التي قد لا تستطيع البلاد تحمل تبعاتها على الرغم من الثروة النفطية المتوقعة. يجب تقوية الجيش الوطني بناء علي اعتبارات القابلية للتحرك والإنتقال، ولا بد من التخطيط للوصول للسلام والمصالحة الوطنية مع اتباع الدقة والإتقان في إعداد هذه الخطط.

برنامج إسعافي:

أكدنا مبكراً في هذا الفصل أنه في دول العالم الثالث لا بد من البدء في عملية بناء الأمة داخلياً بكثير من الجد ومواصلة بذل الجهود فيها بكل مثابرة، وبالطبع لا يستثنى السودان في هذه الحالة. الإصلاحات يجب أن تركز بصورة رئيسية على المشاكل الداخلية والحلول السليمة لها، علينا ترتب بيتنا أولاً قبل أن تندفع طموحات القيادة إلى الآفاق الخارجية.

أنا لست مهتماً الآن بالتشكيل المتنوع للشعب السوداني، مع ذلك نظرة فاحصة ودقيقة للسودان تكشف عن شيء من التناقض. لسنوات عديدة كان السودان مصدراً للخبراء في كل المجالات، اللغات والتربية الإسلامية وعلوم الدين والطب والهندسة والإدارة والقضاء والحسابات والعلوم العسكرية بالإضافة إلى العمال المهرة وغيرهم، عمل الخبراء السودانيون بدول عديدة مثل دول الخليج العربي واليمن ونيجيريا. وبناء على السمعة العطرة التي تميز بها الخبراء السودانيون والفترات الطويلة التى أمضوها في خدمة تلك الدول، يستطيع السودان أن يزعم بحق أنه ساعد في بناء وتنمية تلك الأمم. في السنوات الأخيرة تغير اتجاه الهجرة فأصبحت العقول السودانية تتجه إلى دول الغرب والولايات المتحدة.

خلال ذلك كان السودان يعاني من نقص في الخبرات والعمالة الماهرة واليد العاملة. في الواقع عل الرغم من العجز المتكرر نستطيع أن نؤكد أن السودان أعاد تصدير علوم الدين الإسلامي واللغة العربية بالإضافة إلى العلوم الحديثة.

منذ فترة طويلة يعتبر السودان سلة غذاء العالم، لكنه لا يزال يعاني من عدم المقدرة والعجز عن هزيمة أمراض المجاعة الشائعة مثل الملاريا وغيرها من الأمراض المستوطنة. بينما تعمل الكوادر الطبية السودانية بأعداد كبيرة في العديد من الدول

المجاورة. هناك الكثير من المستشفيات في السودان تعيش نقصاً حاداً في الأطباء والكوادر الفنية المساعدة.

أقام السودان أكثر من عشرين جامعة بينما نجد أن البلاد عاجزة عن دفع أجور المعلمين بالمدارس الإبتدائية وتراكمت المتأخرات حتى وصلت إلى بلايين الجنيهات. عاشت البلاد فرحة إكتشاف البترول والنجاح العظيم لإنتاج السكر في السودان، لكنها قاست من إنهيار وتوقف مشاريع عملاقة مثل الجزيرة والرهد، وهيئة السكة الحديد وإنتاج الصمغ العربي، وهي من المشاريع التى إعتمد عليها السودان إعتماداً كلياً لعدة عقود من الزمان.

بذلت حكومة السودان جهوداً عديدة بحثاً عن مصالحة وتسوية مع الجيش الشعبي، لكن لم تسع الحكومة بالجدية والإصرار المناسبين لتسوية خلافاتها مع الحزبين الرئيسيين وهى أحزاب مؤسسة تاريخياً على أكبر طائفتين دينيتين فى البلاد.

وكلمة إنقاذ تفوح منها نكهة الإثارة وتسلسل الأحداث العنيفة وربما تبدو مأساوية، لكن حسب رؤيتى تبدو الكلمة الوحيدة الملائمة لهذه المرحلة.

الفقرات التالية تحتوى على عناصر لبرنامج إنقاذى، بعضها يمكن أن تعد مقترحات بينما هناك أيضاً خطوط رئيسية موجهة ومؤشرات ذات علاقة بالسياسات. ومهما إكتسب من خبرات عالية لا يستطيع أى إنسان بمفرده أن يقترح برنامجاً شاملاً، لابد من الإضافة والتنوع. في الواقع أحمل قدراً كبيراً من الإحترام لسلطات الحكومة المالية والنقدية ممثلة في مؤسساتها فإنجازاتها فى ظل هذه التعقيدات الصعبة الموروثة والحديثة لا يمكن تجاهلها.

(أ) التسوية السياسية:

البرنامج الإنقاذى يجب أن يكون مسبوقاً بتسويات سياسية أساسية محددة. السلام والمصالحة بين كل الفئات المقتتلة هى الخطوة الأولى والرئيسية ويبدو أن كل الصعاب التى كانت تقف في طريق تحقيق هذه الأهداف فى الماضى قد تم تجاوزها. حق تقرير المصير للجنوب، العمل بالنظام الفيدرالى، وضع دستور قومي يجسد الحريات فى ظل نظام ديموقراطى قبلت به كل الأطراف، يؤسس علي إحترام حقوق المواطنة وعدم التفرقة بين المواطنين. الشيء الذى نحتاجه بصورة عاجلة هو دستور ديموقراطى يبنى على الإجماع العام. والطريق الوحيد للوصول للإجماع هو جمع كل الأطراف ليجلسوا معاً بصرف النظر عن طبيعة اللقاء بين الأطراف دستورياً كان أو تصالحياً وكما ذكرنا سابقاً في هذا الفصل المبادرات الرئيسية والهامة تبقي بيد الحكومة.

(ب) الحكومة الإنتقالية:

تكوين حكومة إنتقالية تتولى حكم البلاد لفترة ثلاث سنوات هو أمر له أهمية خاصة لأسباب لا نريد تكرارها كثيراً. حكومة قومية يتم تشكيلها من الأطراف المتصارعة غالباً ما تقود إلى إحياء الشجار القديم والإقتتال الداخلي في الأحزاب السياسية، إذن لا بد من فترة معقولة لتهدئة الأوضاع. الأحزاب السياسية سوف تكون في حاجة إلى بعض الوقت لترتيب أمورها الداخلية، والفترة الأنتقالية المقترحة ستكون فرصة طيبة تمكن الأحزاب من التقاط أنفاسها وإستئناف نشاطها السياسي.

يجب إعداد مذكرة بالمسؤوليات الرئيسية التي سيتم تفويضها إلى حكومة التكنوقراط، ويختار المؤتمر زعيم هذه الحكومة، والذي يجب أن يكون من الذين يتمتعون بخبرة عالية، ويكون مستقلاً غير موال لحزب سياسي، كما يجب أن يمنح كل السلطات التي تمكنه من اختيار أعضاء مجلس وزرائه.

(ج) إعداد البرنامج:

هناك نماذج محددة يجب إتباعها بدقة في وضع خطط وبرامج التنمية. ويجب معرفة حقيقة هامة وهي أن الموارد في الدول النامية مهما كانت وفيرة تصبح محدودة وشحيحة إذا ما أخذنا بعين الإعتبار الإحتمالات التي يستحيل تجاهلها، وحتي نتمكن من إتباع الطريقة العملية التي تقود إلي أفضل النتائج يجب تفادي إمعان النظر في احتياجات كل القطاعات. الخطط والبرامج يجب أن تشتمل على مشاريع محددة مدروسة بدقة، يتم الربط بينها في نظام موحد تتبع فيه أولويات صارمة بهدف فك الإختناقات الإقتصادية التي تعرقل عملية التنمية، زيادة الإنتاج في بعض القطاعات، اجراء تحسينات في بعض الخدمات العامة. عموماً يمكن تحديد معدل للنمو الإقتصادي يكون هدفاً نهائياً للخطط والبرامج. إذا فشلت هذه البرامج في تحقيق أهدافها سوف تتعرض الموارد المحدودة للإهدار تحت قاعدة من ياتي أولاً يخدم أولاً، أو تذهب ضحية للأفكار التخمينية التي تقود إلي تشويه الأولويات وتبديد الموارد.

منذ أيام الإستعمار كانت الدولة تهيمن على الإقتصاد في السودان وبدأ دور القطاع الخاص في النمو خلال السنوات الأخيرة. لكن تعرض تقدم القطاع الخاص للخطر وتوقف نموه بسبب الممارسات الحكومية غير الموفقة مثل المصادرة والتأميم غير المدروس والنظم المعقدة التي أصابت هذا القطاع بالشلل. يكمن نجاح القطاع في مقدرته على تقديم خدمات ذات كفاءة عالية، وقدرته التنافسية الجيدة من ناحية السعر والجودة، لذا يجب توفر مناخ خال من الإحتكار والمحسوبية والمحاباة.

(د) القطاع الخاص.. والخصخصة:

يجب عدم دفع السودان في هذه المرحلة من التنمية نحو قرارات خصخصة عشوائية وغير مدروسة. وإذا تجاهلنا الفترات القصيرة التي كان يتم فيها تبني سياسات إقتصادية تقوى من قبضة الحكومة على الإقتصاد، نجد أن الحكومات السودانية المتنوعة أتبعت سياسات تشجيع القطاع الخاص. كان هذا التوجه طبيعياً وعملياً ونشأ عن الإدراك الواقعي لحقيقة إحتياج التنمية لنشاط هذا القطاع بجانب أنشطة الدولة. هنا مجالات عديدة يستطيع القطاع الخاص أن يعمل فيها بحرية. ويجب إدراك حقيقة أن القطاع الخاص الناشيء ربما يحمل نفس العيوب التي تعاني منها المشاريع الحكومية. علي البلاد محاولة تحقيق أفضل النتائج من خلال النشاط الحالي للقطاع الخاص حتي تظهر جهات استثمارية قديرة تتقدم لتحمل المخاطر بكامل ارادتها.

هناك فرص عديدة متاحة الآن تنتظر مبادرات القطاع الخاص، فهناك مجال للطاقة، ومشاريع زراعية عديدة على النيلين الأزرق والأبيض وهي مشاريع تملكها شركات خاصة أو أفراد وكذلك تصنيع اللحوم والصمغ العربي وغيرها.

في حالة الأصول القومية الكبرى مثل مشروعي الجزيرة والرهد، وسكك حديد السودان، حتي إذا كانت الجهات المستثمرة متعاونة مع الدولة يصعب تحقيق نتائج إيجابية فيها لأن هذا النوع من المشاريع يشتمل على استثمارات وصرف مستقبلي منفر لإرتفاع تكلفته، ويسبب إضطراباً إجتماعياً خطيراً. هذه المشاريع الثلاث يجب تركها خارج إعتبارات الخصخصة. هذا بالطبع لا يعني عدم وجود حاجة للإصلاح في ظل النظم الموجودة أو المعدلة.

العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية:

تحسن العلاقات السودانية مع صندوق النقد الدولي هو أمر سار. وكما هو معلوم العلاقات الجيدة مع الصندوق هي المدخل إلى البنك الدولي. المؤسستان التوأم لعبتا دوراً ايجابياً عظيماً في التنمية الإقتصادية خلال فترة ما بعد الحرب. الدول المستفيدة من خدماتهما تبدأ من البرازيل والأرجنتين مروراً بروسيا في أوروبا الشرقية وحتى الهند وباكستان في وسط آسيا. حقق السودان فوائد عظيمة تمثلت في مشاريع تطوير سكك حديد السودان. ومشروع الرهد الزراعي وخزاني الروصيرص وخشم القربة بالإضافة إلى معهد تدريب المعلمين وغيره.

التجارب التى سبقت مع الصندوق والبنك الدولي أثبتت أن هذه المؤسسات وعلى الرغم من مواقفها الفوقية تجاه السياسات المالية والإقتصاد للدول، إلا أن لديها استعداداً لسماع وجهات النظر المختلفة المعارضة، والقدرة على إجراء الحوار البناء مع الدولة المستفيدة، برغم ذلك فهي لا تملك أكثر من حق تقديم الإستشارة والإمتناع عن التمويل.

أنا لا أتفق تماماً مع المثل القائل "من ينقد الزمار يطلب النغم" وأرفض نقيضه الذي يقول: "من لا يدفع ليس لديه الحق في إملاء رأيه"، هو بالتأكيد له الحق في ألا يتعاون أو فى أن يرفض وليس أكثر.

إعفاء الديون:

بعد سنوات عديدة من المحادثات والتردد في إتخاذ أى خطوة، قررت الدول الدائنة أخيراً إعفاء سبعة وعشرون بليون دولار من الديون المؤجلة للدول المدينة والتى وصلت إلى أكثر من ثلاثمائة بليون دولار.

وصلت ديون السودان إلى أربعة وعشرين بليون دولار، نصيب صندوق النقد الدولي منها حوالي ٥ر١ بليون دولار. يجب إجراء مفاوضات مباشرة حتي نتمكن من تحديد المبالغ الكلية التى أعفيت والشروط الملحقة.

ديون الدول العربية يجب النظر إليها بإهتمام خاص ليس فقط تقديراً للالتزامات وحرصاً على الوفاء بها بل أيضاً لترك المجال مفتوحاً لإمكانية جذب موارد استثماريه في المستقبل. ولإعادة الحياة لفكرة تمكين السودان من أن يصبح سلة غذاء العالم العربي.

هجرة الكوادر المدربة:

أشارت مجلة (الإيكونومست) خلال شهرى يوليو وأغسطس من عام ١٩٩٩، إلى قضية هجرة العقول والكوادر المدربة ولمعرفة الحجم الحقيقى لمشكلة السودان نستعرض بإيجاز بعض ما أشارت إليه المجلة؟ تعاني الدول النامية عادة من هجرة العمالة الماهرة إلي الدول الغنية. مع ذلك نجد أن العمالة عالية التدريب فى تشيلى تفضل البقاء في وطنها بنسبة تفوق حتي الدول الغنية. دولة السويد التى تتمتع بأعلى المعدلات من ضرائب الدخل هى من الدول التي تعانى بشدة من هجرة كوادرها المدربة، كذلك الأمر بالنسبة لجنوب أفريقيا.

فى روسيا تفضل الغالبية العظمى من المثقفين والمدربين الهجرة نسبة للفوضي الإقتصادية التى تسود البلاد للأزمة.

من أكبر الضحايا لمشكلة هجرة الكوادر المدربة في أوربا الغربية بريطانيا والمانيا الغربية. يرجع السبب في ذلك إلى تخفيض الأنفاق على البحوث والتنمية في بريطانيا حيث وصل إلى ٨ر١٪ من الناتج الإجمالى المحلى فى عام ١٩٩٩، ولنفس العام في المانيا ٤ر٢٪. وفي الولايات لمتحدة ٦ر٢٪، وهذا يعني أن أوروبا لا تعيش هذه المخاوف وحدها. الصين والهند تشاركان في نفس الهم. في كاليفورنيا حيث توجد صناعات ذات تقنية عالية يشغل الآسيويون أكثر من خمسين ألف وظيفة يحققون دخلاً يبلغ سبعة عشر بليون دولار. تختتم الدراسة بأن الدول تقف عاجزة وهى تشاهد كوادرها تسعى وراء اوضاع مالية أفضل.

ليس هناك تفاصيل بالأرقام عن حجم المشكلة في السودان، العمالة الماهرة وشبه الماهرة في دول الخليج واليمن ومصر وصلت إلى الآلاف، هناك شهود موثوق بهم تحدثوا عن مستشفيات وجامعات ومدارس ثانوية فى العالم العربى يشكل السودانيون كل القوى العاملة بها. فى الخدمة الطبية البريطانية تشكل الكوادر الطبية السودانية نسبة عالية من العدد الكلى للعاملين في هذا القطاع. على أية حال، بزيادة الأعداد التى تغادر البلاد للعمل في الخارج تظهر النتائج فى شكل عجز خطير فى العديد من المهن والتخصصات فى السودان.

إحدى الطرق الفعالة للتحكم في هذه الهجرة هى مكافأة الكوادر ذات الخبرة والمؤهلات العالية إلى درجة تقارب بقدر الإمكان المستويات المتاحة في السوق العالمى.

تحسين الأوضاع المالية ليس هو الدافع الوحيد للهجرة، الكوادر العلميه الفنية ترغب في تطوير مهاراتها الفنية، وهى تبحث عن مجتمعات تتوفر لديها فيها المعامل الكافية وإمكانيات البحث العلمى الحديثة. الفئات المثقفة تفضل المجتمعات التى تتوفر فيها حريات التعبير عن الرأى كبيئة يمكنها أن تعيش وتعمل فيها. وعموماً يفضل جميع الناس الحياة والعمل فى مجتمعات يسود فيها حكم القانون والحريات العامة والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان.

الفساد:

لعامين متتاليين (١٩٩٨ - ١٩٩٩) تضمنت إفادات المراجع العام للمجلس الوطنى معلومات مفصلة تختص بما اسماه الاعتداءات على المال العام. وهو ربما يكون تعبيراً ملطفاً لما يمكن أن يسمى بوضوح إختلاس أو سوء إستخدام للمال العام، خلال فترة عشرة أشهر من آكتوبر ١٩٩٨ وحتي يوليو ١٩٩٩، وصل حجم الاعتداءات علي المال العام

الي ٣٨٥ مليون دينار. عبر أعضاء المجلس الوطني عن إرتياحهم لأن المبلغ أقل من الذي عرض عليهم في السنة السابقة وهو ٦١٢ مليون دينار!.

المشكلة التي كانت تعتبر قضية إجتماعية صغيرة نسبياً تتعلق بأفراد ضلوا طريقهم، أصبحت الآن موضوعاً يعد من الهموم القومية الكبيرة لأن حجم إنتشار هذه الظاهرة أصبح واسعاً والمبالغ التي تتعرض للضياع أصبحت مبالغ ضخمة. والقضية كلها تتعلق بالوضع الحالي للشخصية القومية السودانية وفعالية النظام الحكومي. إنتهاك وخيانة العرف والثقة هي من الصفات التي نادراً ما ترتبط بالشخصية السودانية. عدد كبير منا بدأ يتساءل: هل هي نتيجة للتضخم، أم أنها من نتائج الكوارث الطبيعية الأخيرة. هل هي الهجرة المكثفة من الريف إلى المدن؟ هل هو تفشي روح المباهاة يسعى المرء ليتفوق على جاره؟ هل هو فقدان القيم السودانية العظيمة التي تتمثل في النبل ونكران الذات؟ هل هو فشل التربية بصفة عامة في المنازل والمدارس وعلي مستوي المجتمع؟ هل هو النظام الحكومي الذي لا يقدم القيادات التي يمكن الإقتداء بها؟ أم هل هو فقدان روح المسؤولية وعدم معاقبة المخطئين ؟ هل هو نتاج التعيين في الوظائف علي أساس المحسوبية والصداقة الحميمة؟ الأمر غالباً ما يكون بسبب كل هذه العوامل مجتمعة.

السياسة الخارجية:

الإعتماد علي الذات وإستقلال القرارات هي صفات جديرة بالثناء، الأمر هنا لا يعني عدم التفاعل مع الآخرين، فنحن نعيش في عالم أصبح فيه التعاون من أجل تحقيق المصالح المشتركة، ومجالات التمويل الدولي، وانشطة الأمم المتحدة هي من العناصر الحيوية في عملية بناء الأمة. التعاون هو بالضرورة ينطوي على درجات من الإنفتاح للعديد من التأثيرات الإيجابية وليس الضغوط مع البعد عن العصبية في التمسك بموضوع السيادة المطلقة. السياسة الخارجية لبلد مثل السودان يجب أن يكون أساسها الحفاظ علي الأمن القومي، العلاقات الجيدة مع دول الجوار، ودفع عجلة التنمية بالبلاد بالتعاون مع الأطراف القومية الأخرى. النجاح في عملية بناء الأمة سيوفر لنا عاجلاً أو آجلاً قيادة فعالة تتسم بروح التضحية الشيء الذي نحن أهل له في العالم العربي والأفريقي والإسلامي.

المجالات المقترحة للتركيز عليها:

أ/ محاربة الفقر:

تعتبر محاربة الفقر من أهم أهداف التنمية وهي ربما تكون من أكثر المهام صعوبة

ويرجع ذلك لمسببات الفقر نفسها وهى بطء النمو الإقتصادى والتزايد السريع في تعداد السكان وضعف إستغلال الموارد. معالجة مشاكل الفقر تتطلب زيادة معدل الناتج الإجمالى المحلى للفرد والتأكد من إتباع التوجه السليم فى تحقيق النمو الإقتصادي والإستثمار في مجال الخدمات الإجتماعية التى تسهم فى رفع قدرات الفئات الفقيرة.

الجهود التى تبذل لمحاربة الفقر تكون لها آثار إيجابية عظيمة على البيئة لوجود إرتباط وثيق بين الفقر والبيئة. والفئات الفقيرة هى الجانى والضحية فيما يختص بتدهور البيئة لان هذه الفئات وخاصة النساء فى الأسر الفقيرة، تستطيع الوصول إلى أكثر الموارد البيئية حساسية وضعفاً مدفوعة بالفقر لإستغلال ما يتاح لها من موارد. وتزيد الضغوط علي هذه الموارد بسبب التزايد السريع فى تعداد الأسر الفقيرة.

غالبية الأسرة الفقيرة تعيش في الريف لأن الجزء الأعظم من المجتمع السودانى هو مجتمع ريفي، وفي المناطق الريفية عادة تكون الخدمات الإجتماعية متدنية للغاية إذا ما قورنت بالمدن. لتحقيق تقدم جوهري فى معالجة مشاكل الفقر يجب أن تتمكن إستراتيجية التنمية من تحقيق معدلات نمو إقتصادي عالية وشاملة لكل مناحى الحياة. يعتبر النمو في الطلب على الأيدي العاملة من العوامل الأساسية بجانب التوسع في الزراعة بأعتبارها قطاع العمالة المكثفة. الطلب على الأيدى العاملة في المدن هو بالتأكيد من العوامل القيمة لكن ليس من السهولة محاربة الفقر دون تحقيق معدلات نمو عالية في القطاع الزّراعى. توسيع قاعدة الخدمات الإجتماعية خاصة في مجال تعليم البنات من أهم العوامل المكملة لجهود محاربة الفقر.

يقدر المركز السودانى للدراسات الإستراتيجية نسبة السودانيين الذين يعيشون على خط الفقر بحوالى ٩٠ – ٩٥٪، وأعتبرت تقديرات وزارة الشؤون الإجتماعية هذه النسبة أقل من ٢٤٪. وليس الهدف هو الإنشغال بنقاش اكاديمى حول النسب المئوية. لكن اعتقد انه يمكن الأكتفاء بزيارة إلى بعض المدن الكبيرة ومشاهدة ما يجرى في طرقاتها الرئيسية وفى مناطق الأسواق وحول المساجد وعيادات الأطباء، حيث تنتشر مجموعات كبيرة من نساء يحملن أطفالهن ورجال مسنين وشباب وأطفال دون العاشرة يطلبون المساعدة بسبب أعذارهم ومشاكلهم المتنوعة. هذه مشاهد يمكن ملاحظتها بانتظام بجانب فرق الأطفال المتشردين حول اكوام النفايات يجمعون في تحد ما يعتبرونه قابلاً للأكل من وسط الأكوام القذرة. أصبح معلوماً الآن لغالبية الناس أن ما يسمى بالطبقة الوسطى في السودان قد تمت إزالتها تماماً. الحقيقة التى يؤسف لها هى أن طلب

المساعدة لم يعد أمراً تدفع إليه الحاجة الملحة بل أصبح ثقافة لها طرقها وأساليبها. وهذا بالطبع يأتي على حساب بعض القيم السودانية العريقة.

السياسات السليمة تكمن في تنمية القطاع الزراعي والمحافظة المثلى على المشاريع الزراعية الكبرى لأن هذا الطريق سيؤدى بكل تأكيد إلى زيادة فرص العمل. كان من سوء الطالع آن تتعرض المشاريع المروية الرئيسية وهى مشروعى الجزيرة والرهد للتدهور الذي إقترب من نقطة الإنهيار. تم بذل بعض الجهود بواسطة الحكومة فى محاولة لعلاج المشاكل التى تواجه هذه المشاريع.

من المعلوم أن إعفاء جزء من الديون الخارجية ربما يكون مشروطاً بتبنى سياسات ذات علاقة بمحاربة الفقر. جاء هذا فى بيان الدول الدائنة في الإجتماع السنوى المشترك الأخير للصندوق والبنك الدولي في واشنطون. يمكن إعادة توجه إهتمام البنك الدولى إلى مشروعى الجزيرة والرهد. فالبنك شارك بفعالية فى قيام مشروع الرهد وتمويله وهو أيضاً يرتبط بطرق عديدة بنشاط مشروع الجزيرة. في عام ١٩٦٣ استجاب البنك الدولى لطلب حكومة السودان بارساله للإقتصادى الشهير مستر رست للقيام بدراسة شاملة لمشروع الجزيرة. وربما تكون هناك أهمية خاصة لعملية استعراض وتحديث النتائج والحقائق التى توصل لها المستر رست في تقريره والتوصيات التى تقدم بها. لكن يجب أن تكون هناك حقيقة واضحة منذ البداية وهي أن عملية الخصخصة لا تحمل أي حلول للمشاكل التى تقف فى طريق مشروع الجزيرة.

(ب) مشاريع يمكن إعادة الحياة إليها بيسر:

١ – مشروع زراعة القطن بجبال النوبة.

٢ - مشرع الزاندى.

يكون من المفيد هنا إذا ذكرنا أن مشروع الزاندى في الأساس كان مشروعاً تجريبياً يهدف إلى إحداث طفرة إجتماعية. أقيم المشروع خلال عهد الإستعمار وآلت إدارته إلي السودانيين فيما بعد. تم تأسيس المشروع لزراعة القطن فالحق به مصنع للنسيج بمنطقة أنزارا. توقف العمل بالمشروع خلال التمرد المسلح الذي وقع بمدينة توريت ويبدو أن معظم ممتلكاته تعرضت للضياع. يجب بذل الجهود اللازمة لإحياء هذا المشروع الناجح.

٣ - إكمال العمل فى قناة جونقلي:

تكمن الفائدة العظيمة لهذا المشروع ليس في كونه سيوفر كميات إضافية من مياه

الزرق لكل من مصر والسودان لكن أيضاً في توفيره لمساحات جديدة من الأراضي الزراعية لا تقل مساحة عن مشروع الجزيرة. وهي مساحات تمكن من تنمية أنشطة الزراعة والرعي بوضع دراسة علمية شاملة تراعي فيها الإعتبارات البيئية.

٤ - مشروع برنامج الأمم المتحدة للانماء بجبل مرة:

يهدف هذا المشروع إلى تنمية الأنشطة البستانية وزراعة الخضر والفاكهه بالمنطقة ويمكن مشاهدة ثمار هذا المشروع الناجح في أسواق الخرطوم.

٥ - مشروع الغزالة جاوزت:

كان الغرض من هذا المشروع هو إدخال نظام مزارع الماشية في غرب السودان. ونسبة للأهمية المتزايدة للماشية والضأن فى أسواق التصدير ستكون الفائدة عظيمة إذا أعيدت الحياة لهذا المشروع القديم.

٦ - إعادة ملكية العديد من مشاريع القطن بمنطقتي النيل الأبيض والأزرق للقطاع الخاص.

٧ - مشروع دلتا طوكر والقاش يجب منحه اعتباراً خاصاً. لأن مشاريع الزراعة الآلية في بعض المناطق مثل القضارف بدأت تعاني بعض الضغوط لذا فالسياسات الراهنة يجب إعادة النظر فيها.

تنشيط الإهتمام مرة أخرى بهذه المشاريع يجب أن يكون مصحوباً بتجديد مراكز البحوث فى مناطق توزى،الحديبة ويامبيو ومدنى وجبل مرة وكادوقلى.

قطاع النقل:

السكك الحديدية، الطرق، النقل النهري، الطيران:

الإمكانيات الهائلة لسكك حديد السودان قد تبدو عادية إذا نظرنا إلى هذا المرفق حسب ما كان عليه عند نشأته وتكوينه. بنيت السكك الحديدية في بداية القرن العشرين، وكانت آنذاك تهدف إلى تلبية الإحتياجات الأمنية والعسكرية للجيش الغازى، لكنها إستطاعت أن تقوم بنقل صادرات وواردات البلاد بكفاءة ممتازة عبر عقود من الزمان. وفي الواقع، كانت ايراداتها لعدة سنوات تعادل دخل الحكومة من مشاركاتها في مشاريع القطن. فى أول إتصال للسودان مع البنك الدولى إختار وفد البنك الزائر سكك حديد السودان كمشروع ناجح وقدم قرضاً يعادل سبعة وثلاثين مليون دولار يتم إستخدامه في إدخال قاطرات الديزل وتطوير ورش الصيانة وتدريب الفنيين. فى السنوات الأخيرة تدهورت قدرات هذا المرفق فى مجال نقل البضائع بصورة ملحوظة.

أيضا فقدت سكك حديد السودان إعتبارها نسبة للتدهور الشديد في خدمات نقل الركاب مقارنة بالقطاع الخاص ويلاحظ أن هناك تركيزاً متنامياً على إقامة الطرق والشركات الخاصة للنقل. لا يستطيع القطاع الخاص منافسة السكك الحديدية فى خدمات الشحن إلا في ظروف نادرة جداً، وهي تتمثل في حالات نقل السلع الإستهلاكية عالية القيمة لمسافات قصيرة نسبياً. لكن الطلب علي هذا النوع من الخدمات ليس من الأوجه الرئيسية في تنمية الإقتصاد السودانى.

توفر شبكة سكك حديد السودان خدماتها في مناطق واسعة تختلف فيها أنواع الإنتاج الزراعى، المناطق التى تكون فيها الأولوية القصوى لعملية تحديث القطاع الزراعى يجب أن تعطى إهتماماً عظيماً لمشاريع بناء الطرق الريفية. لذا فالطرق الريفية في السودان يجب أن تولى إهتماماً اكبر. تظهر أهمية هذا الأمر في ربط المزارع بالأسواق، إعادة دراسة الخطة الشاملة للطرق في السودان التى قامت بإعدادها المعونة الأميركية يمكن أن توفر معلومات قيمة ويمكن تجديد هذه الخطة إذا كانت هناك ضرورة لذلك.

وفيما يتعلق بسكك حديد السودان فليس هناك شك في أن البنك الدولي لن يتردد إذا طلبت الحكومة بإحياء علاقته القديمة مع أول جهة يتعامل معها في السودان.

النقل النهري في مناطق النيل الشمالى، وبين مناطق شمال وجنوب السودان يجب إستعراض موقفه وإعادة النظر في طرق التعامل مع مشاكله وتنشيطه خاصة بين المدن المتقاربة التى يفصل بينها النيل.

بناء مناطق تسمح بهبوط الطائرات تتوفر فيها مستويات معقولة من خدمات الطيران المدنى وذلك في مناطق إنتاج الماشية والضأن لأغراض التصدير.

التعليم العالى:

رفع مستوى الخبرات والمهارات من الخطوات الأساسية:

يتمتع السودان الآن بوجود أكثر من عشرين جامعة قومية وغيرها من مؤسسات التعليم العالي، إذا أخذنا بعين الأعتبار العجز النسبى الذي تعيش فيه هذه المؤسسات نجد أنه يمكن القيام بعملية توحيد. هناك خطوات هامة يجب إتخاذها منها:

أ/ إختيار مئات من الدارسين وإعدادهم للحصول على دراسات وتدريب إضافي خارج البلاد في مجالات العلوم خاصة الفيزياء الرياضيات والتكنولوجيا المتقدمة، وذلك ليس فقط ليعملوا في مؤسسات التعليم العالى بل أيضاً في

المدارس الثانوية. هناك دول صديقة بين الدول المتقدمة سوف توفر بعض الدعم لهذا الغرض في شكل منح دراسية.

ب/ بناء المكتبات المناسبة وتوفير المعدات التى تحتاج إليها المعامل في جميع مؤسسات التعليم الأكاديمي والفني. يمكن أن تقوم العديد من الدول المتقدمة بالمساعدة عند بداية العمل لكى تواصل بيع معداتها فى المستقبل.

إقامة مركز للدراسات الإقتصادية:

الشيء المقترح هو إقامة مؤسسة مستقلة تتمتع بالحياد وتوجه للبحوث والنشر والدراسات الإقتصادية والعلوم الإجتماعية. الأهداف الأساسية لهذه المؤسسة هى تقديم المساعدة اللازمة في وضع السياسات السليمة وتعميق الفهم العام القويم بالقضايا ذات الصفة القومية.

يجب تكوين مجلس أمناء ليتحمل مسؤولية الإدارة العامة لهذه المؤسسة، ويكلف بالمحافظة على استقلال العاملين بالمؤسسة وخلق أفضل الظروف المناسبة التى تمكن من الإبداع في البحوث، الأعباء المباشرة الخاصة بسياسات المؤسسة وبرامجها والعاملين بها يعهد بها إلى مدير عام يساعده مجلس استشارى يتم اختياره من العاملين.

عند نشر الدراسات يقوم المركز بتقديمها كمعالجات واقية لقضايا تستوجب اهتمام الرأي العام، التفسيرات والنتائج النهائية للدراسات المنشورة يقوم بها المؤلف أو المؤلفون ولا تعبر عن آراء العاملين بالمركز أو المدير أو مجلس الأمناء.

الموارد الكامنة.. ختام:

١ - في مكان سابق من هذا الفصل أشرت إلى الزيادات المتوقعة في الموارد والتى سيوفرها تصدير البترول فى شكل عملات صعبة، في غياب المعلومات الموثوق بها الخاصة بالالتزامات تجاه الشركات الأجنبية المشاركة والتقديرات الرسمية لصادرات النفط التى تكون متزايدة فى السنوات الأولي. لم يكن من الممكن القيام بتقدير مسؤول لصافي الفائض الذي سوف يتجمع لحكومة السودان. يمكن إعتبار قيمة واردات السودان السنوية من البترول حداً أدنى لتلك الإيرادات، لكن العائدات المتوقعة سوف تكون أعلى من هذه القيمة. يجب توفر الشفافيه وإتاحة المعلومات الرسمية بصورة تمكن من معرفة الأبعاد الإقتصادية لهذا الموضوع.

٢ - من المعقول إفتراض أن السلام قد أصبح وشيكاً، هذا يعني توفير مليون دولار يومياً تذهب الآن لتغطية نفقات الحرب. وليس من الحكمة أن نتوقع توفير ميزانية

نفقات الحرب مباشرة بعد إحلال السلام، ستكون هناك حاجة إلى ميزانيات كافية لإعادة التعمير وتمكين اللاجئين العائدين من الإستقرار ومباشرة أعمالهم وتجديد مرافق الخدمات الإجتماعية الأساسية في المناطق التى دمرتها الحرب. هناك أخبار عن مجاعة وشيكة في مناطق معينة بالجنوب والغرب، على حكومة السودان الا تتبنى مواقف صلبة بالتصدى لهذه المشاكل بمفردها، أبدى المجتمع الدولي إهتماماً عظيماً بهذه المشاكل أكثر من أي وقت مضى ومفوضية اللاجئين بالأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية يمكن أن تسهم بفعالية فى إعادة بناء المناطق المتضررة.

٣ – يجب دمج مكاتب الزكاة مع مكاتب الضرائب الحكومية الأخرى، يراعي خلال هذه العملية عدم حدوث أي تضارب أو مخالفة لتعاليم القرآن الكريم، تصبح الإدارة الجديدة هى إدارة شاملة للزكاة والضرائب الأخرى. تستمر هذه الإدارة في العمل كالمعتاد تحت إشراف وزارة المالية والتى هى فى الواقع بيت المال، الدمج سوف يؤدى للإستفادة من مميزات الإدارة المشتركة ويبعد إحتمال حدوث الإزدواجية في العمل ويمكن من التحكم في هذه الإيرادات وإدارتها كوحدة واحدة في سهولة ويسر.
عائدات الزكاة السنوية يتوقع أن تصل إلى ٣٠ – ٤٠ بليون جنيه سودانى وهى عند إضافتها إلى الأموال المتوفرة بعد إحلال السلام وايرادات البترول سوف تخفض العجز في الميزانية إلى درجة كبيرة وربما تعكس الأوضاع وتوفر فوائض قيمة.

٤ – البدء في تصدير البترول يوفر إمكانيات لبناء احتياطى معقول في البنك المركزى، ليس فقط لتغطية الإحتياجات من الصادر بل أيضاً لتدعيم البنك المركزى كى يتمكن من التدخل عند الضرورة لتأمين إستقرار العملة الوطنية.

٥ – وفي الختام، العناصر الأساسية لأى خطة إنقاذ يجب أن تتمثل في إحياء المشاريع الزراعية العريقة والشركات الرئيسية مثل الخطوط الجوية السودانية. تنمية القطاع الزراعى هى حجر الزاوية فى الجهود المبذولة لمحاربة الفقر. قد تبدو بعض الحقائق الواقعية التى سادت هذا الفصل صعبة المذاق. ومثل العديدين من أبناء وطنى لم أفقد الأمل مطلقاً فى قدرات الشعب السودانى وطاقاته المتجددة برغم المشاكل الغامرة التى سادت طيلة سنين الإستقلال. والبلاد لا شك في أنها سوف تتقدم بكل ثقة للأمام بقدراتها وإمكانياتها البينة منها والخفية تحت الأرض. لقد وصلنا إلى النقطة التى ادركت فيها كل البلاد زعماء ومواطنون أن الإستقرار

الوطن على سيادة حكم القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات والديموقراطية التعددية والتداول السلمى للسلطة، هو الطريق المؤكد الذى يقود إلى إنجاز الأهداف الوطنية فى التقدم والرفاهية لكل أبناء هذا البلد.

- الميلاد.. أكتوبر ١٩٢٥ - أم روابة - السودان.
- التعليم.. مدارس ودمدني الأولية والوسطى، الدراسة الثانوية بكلية فكتوريا بالاسكندرية وشبرا بالقاهرة.
- بكالوريوس الشرف في الإقتصاد والعلوم السياسية والفلسفة ١٩٤٩ - كلية برازينوز - جامعة أكسفورد المملكة المتحدة.
- مفتش مالي ١٩٥٠ - ١٩٥٢.
- باشمفتش مالي ١٩٥٢ - ١٩٥٤.
- سكرتير مشارك.. وزارة الإقتصاد ١٩٥٤ - ١٩٥٦.
- نائب وكيل للمالية الخارجية والتنمية ١٩٥٦ - ١٩٥٨.
- مدير ممثل لوزارة المالية والإقتصاد في مجالس الإدارات الآتية ١٩٥٣ - ١٩٥٧: مجلس إدارة مشروع القاش، لجنة سياسة طوكر، مجلس إدارة مشاريع الإستوائية، مجلس إدارة ودمدني للنور والطاقة، مجلس إدارة البنك الزراعي السوداني.
- رئيس اللجنة الوطنية للتخطيط الفني - ١٩٦١ - ١٩٦٣.

رئيس مجلس إدارة العملة السودانية، وأول محافظ لبنك السودان ١٩٥٨ - ١٩٦٣.
- محافظ مناوب عن السودان لدي صندوق النقد الدولي ٥٧ - ١٩٦٢.
- وزير المالية والإقتصاد ١٩٦٣ - ١٩٦٤.
- أول رئيس لبنك التنمية الأفريقي.. أبيدجان - ساحل العاج ١٩٦٤ - ١٩٧٠.
- رئيس مجلس أمناء الصندوق الخاص للإقليم الجنوبي ٧٢ ١٩٧٤.
- رئيس لجنة التنمية والشئون الإقتصادية بمجلس الشعب ٧٤ - ١٩٧٥.
- وزير المالية والتخطيط الإقتصادي والإقتصاد الوطني - يناير ١٩٧٥ - فبراير ١٩٧٧.

مستشار إقتصادي للسيد نائب رئيس الجمهورية ورئيس وزراء حكومة السودان.
- بالإضافة إلي ذلك فقد خدمت لسنوات عديدة كرئيس لمجالس الإدارات الآتية: البنك الإسلامي التعاوني، البنك السوداني الفرنسي، شركة النيلين للتأمين، الخطوط البحرية السودانية.
- الآن.. رئيس مجلس إدارة شركة التحالف المحدودة للتجارة.

النشاطات الأخرى:
- عضو مجلس بلدية الخرطوم ١٩٥٧ - ١٩٦٢.

عضو مجلس جامعة الخرطوم [illegible] - [illegible].

عضو المجلس الإستشارى للخدمة المدنية التابع للأمم المتحدة (ICSAB) ١٩٦٠ - ١٩٦٢.

- رئيس مؤتمر الخبراء الممثل لثلاث وثلاثين دولة أفريقية والمنعقد بالخرطوم في ١٩٦٣، سابقاً لمؤتمر وزراء المالية الأفارقة والذي أفضي إلى توقيع إتفاقية قيام بنك التنمية الأفريقى.
- قيادة العديد من الوفود للخارج والتى قامت بتوقيع إتفاقات إقتصادية، مالية، قروض وتجارة مع مختلف المؤسسات الدولية فى أقطار الشرق والغرب.. إلى جانب الأقطار العربية.
- رئيس مجلس إدارة جامعة الجزيرة.
- عضو مجموعة الأمم المتحدة لعام ١٩٥٨ - والتى كلفت برصد النتائج الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عن نزع السلاح.

رقم الإيداع ٢٣٥ / ٢٠٠١م

الناشر
مركز محمد عمر بشير
للدراسات السودانية

الطابعون

شركة مطابع السودان للعملة المحدودة











لمحات

من تجارب رجل خدمة عامة من جيل الرواد السودانيين

